المكتبة البلقينية
(١٥-٢٧)

مجموعة

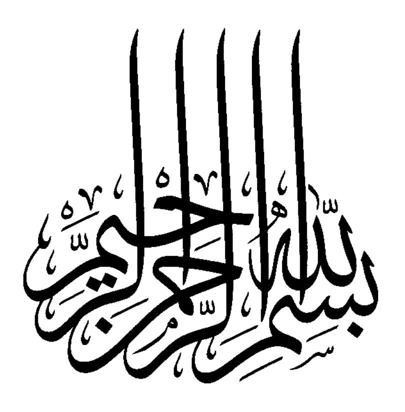
الرسائل البلقينية

لشيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني
وولديه جلال الدين عبد الرحمن وعلم الدين صالح

المجموعة الثانية

اعتنى بتحقيقها
ثلة من الباحثين






مجموعة
الرسائل البلقينية

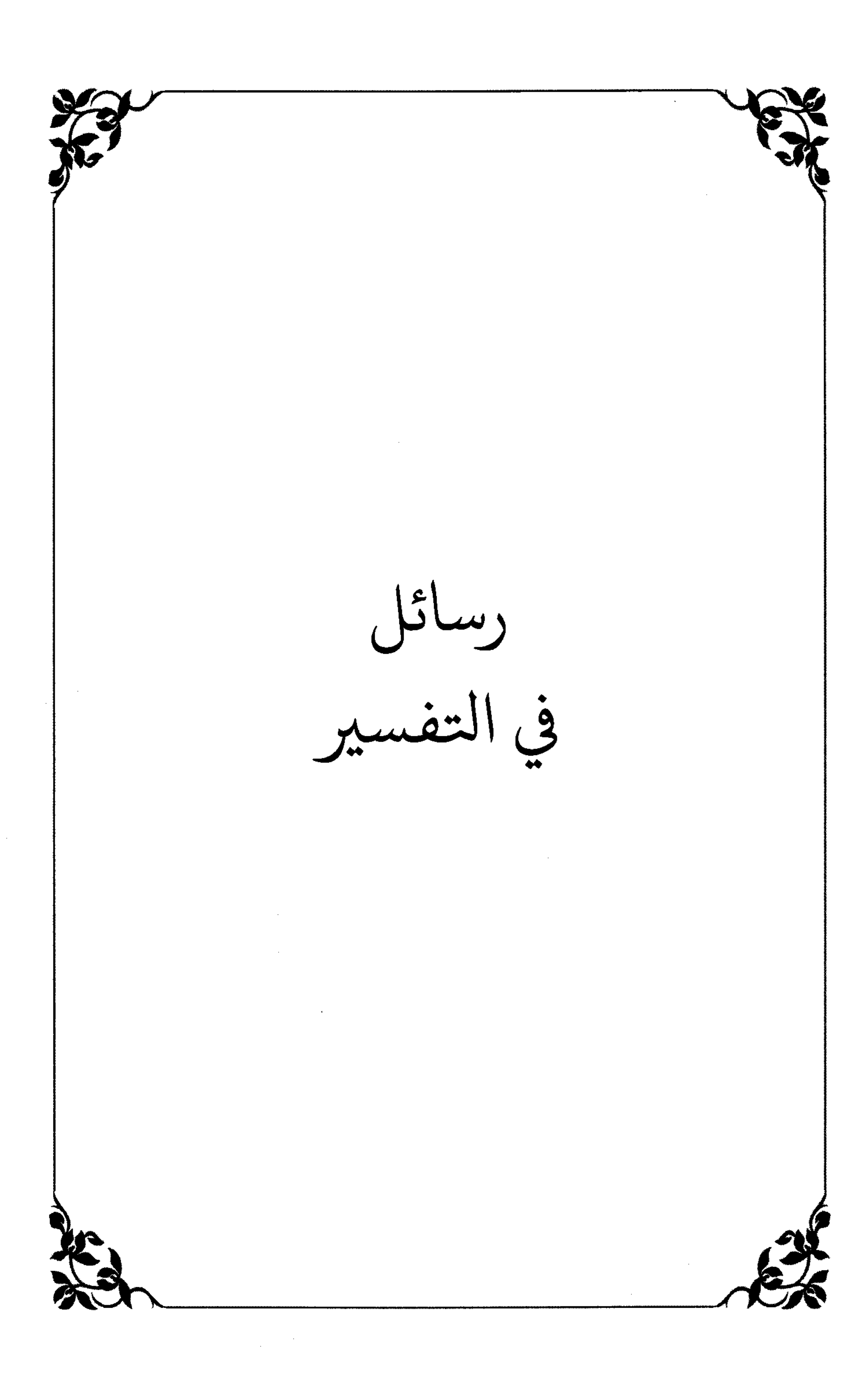
□ مجموعة الرسائل البلقينية
تأليف : شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني
ووَلديه جلال الدين عبد الرحمن وعلم الدين صالح
تحقيق : ثلة من الباحثين
الطبعة الأولى : ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م
جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©
قياس القطع : ١٧ × ٢٤
الرقم المعياري الدولي : ISBN : ٩٧٨٩٩٥٧٥٦٦٥٠٥
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (١٠٥٠/ ٢/ ٢٠١٤)

أروقة للدراسات والنشر
هاتف وفاكس : ٤٦٤٦١٦٣ (٠٠٩٦٢٦)
ص.ب : ١٩١٦٣ عمّـان ١١١٩٦ الأردن
البريد الإلكتروني : info@arwiqa.net
الموقع الإلكتروني : www.arwiqa.net

الدّراسات المنشورة لا تعبّر بالضرُورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمَح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصّة شرعًا وقانونًا، وطبقًا لقرار مَجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإنّ حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مَصُونة شرعًا، ولأصحابها حقّ التصرُّف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.



رسائل
في التفسير

الاستغناء

مختصر

بالفتح المبين

في الاستثناء في قوله تعالى :

(وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)

للإمام المجتهد شيخ الإسلام

سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني

٧٢٤ - ٨٠٥ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق

محمد عايش



مقدِّمة المحقِّق

تتلمذَ السِّراجُ البلقيني لشيخِ المفسِّرين والنُّحاة في القرن الثامن الهجري، أبي حيَّان الأندلسي، وكانَ لهذه التلمذة أثرٌ بالغٌ في تكوين شخصية السِّراج الثقافية، فقد ألَّف عدداً من الكتب في العلوم القرآنية واللغوية، منها ما وصلَ إلينا، ومنها ما ننقِّبُ عنهُ أملاً في الوقوف عليه.

وهذه الرِّسالة الموسومة بـ«الاستغناء بالفتح المبين في الاستثناء في ﴿وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾»، ممّا ألَّفهُ السِّراجُ في تفسير القرآن، وكانَ قد اجتمعَ مع عددٍ من الفضلاء في مجلس الأمير سيف الدِّين المارداني، وتباحثوا في حقيقة الاستثناء في الآية، وهو أمرٌ تناولهُ النحاةُ والمفسِّرون من قبل، غيرَ أنَّ السِّراجَ بزَّ على أقرانه وقتئذٍ، وأجابَ بديهةً عن هذه المسألة من أربعة وجوه، وعرضَ فيها لآراء المفسِّرين في ذلك وتوجيهاتهم، وقدَّمَ اعتراضاته عليها، ورجَّحَ بينها بالبيِّنة والدَّليل، فكان بحقّ نِعمَ المفسِّر العالم.

ويبدو أنَّ هذه الرسالة من أوائل ما ألفه السِّراج البلقيني، فقد كتبها قبل وفاةِ الأمير سيف الدِّين المارداني (سنة ٧٦٧هـ)، أي عندما كان في السابعة والثلاثين من عمره.

وقد أوردَ السيوطيُّ هذه الرسالة كاملةً في كتابه «الأشباه والنظائر

النحوية»، فأحببتُ أن أنظمها في سِلك الرسائل البلقينية، لما لها من قيمةٍ علميّةٍ كبيـرة، وقد اعتمدتُ على نشـرة الدكتور عبد الإله نبهان، ومخطوطة مجلس الشورى الإيراني، لكتاب «الأشباه والنظائر» المحفوظة برقم: (١٣٨٤)، وهي نسخةٌ استطاعتْ أنْ تقدِّم قراءاتٍ جديدة، وتستدركَ ما فاتَ في الطبعة السابقة.

* * *


النَّصُّ المحقَّقُ



الاستغناءُ بالفتحِ المُبين

في الاستثناء

في(١) ﴿وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١]

للإمامِ سراجِ الدِّين البُلقينيِّ

أمَّا بعدَ حمدِ الله الذي جعلَ علماءَ الشَّريعةِ هُمْ أهلَ العلمِ المُبين، وأقامَهُم لحفظِ الشَّرعِ المُحمَّدي وفَهْم الكتابِ المبين، ومنحَهُم الثباتَ في الدِّين، فسلُّوا سيوفَهم على الزَّنادِقةِ المارِقين، وجَعلَ على منطِقهم من الفصاحةِ ما يُظهِرُ لُكْنَةَ منطقِ المُتفلسِفين، وحَفِظَ عقولَهم السليمةَ من رديء(٢) العُقولِ فاستقاموا(٣) على الطَّريقِ المُستبين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على عبدِهِ محمَّدٍ المخصوصِ بالشَّرعِ العامِّ المُفضَّلِ على الخلقِ أجمعين، وعلى آلِ محمَّدٍ وأصحابِهِ وأزواجِهِ وذُرِّيَّتِهِ والتّابعين.

فإنَّهُ لـمَّا حضرَ كاتبُ هذهِ الأوراق، الفقيرُ إلى عفوِ الله الخلَّاق، مجلسَ

---

(١) «في» ساقطةٌ من «خ».

(٢) في «خ»: «أردى».

(٣) في «خ»: «فأقاموا».

مولانا المَقَرِّ[١] الأشرف[٢]، مُحِبِّ العلمِ والعلماء، حبيبِ الأخيارِ الحُلماء[٣]، السَّيفيِّ مَلِكْتَمُر المارداني[٤]، بلَّغه الله [تعالى][٥] في الدُّنيا والآخرة حُسنَ الأماني، تغيَّرَ بعضُ مَنْ حضرَ بما تفضَّلَ به من الإحسانِ وغَمَر، في حقِّ محبِّه[٦] الفقيرِ إلى عفوِ الله عُمَر، فلمّا وقعَ الكلامُ في المتعةِ، قالَ بعضُ الحاضرين قولاً فمنعه، ثمَّ انتشرَ الكلامُ في الاستدلالِ[٧]، وظهرَ من المتحمِّلينَ في الكلام كثيرٌ من الاختلالِ، ثمَّ حصلَ بعدَ ذلكَ السُّكون، ﴿ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [القصص: ٦٩]، ثمَّ قرأَ قارئٌ من القرآنِ العظيمِ آياتٍ يعلمُ السَّبيلَ إلى فهمِها[٨] العلماءُ الأثباتُ منها: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ

(١) في الأشباه والنظائر: «المعز»، وهو تحريف، والتصويب من «خ».
ـ المَقرُّ: «يختصُّ بألقاب كبار الأمراء وأعيان الوزراء وكتّاب السِّر، ومن يجري مجراهم كناظر الخاص وناظر الجيش وناظر الدَّولة وكتّاب الدَّست ومن في معناهم». معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي: ص١٤٣.
(٢) الأشرف من الألقاب التَّوابع التي تلي لقب المقر والجناب والمجلس، وهي بمعنى السامي والعالي والشريف والكريم. انظر: صبح الأعشى: ٦/ ٩٨.
(٣) في «خ»: «الحكماء».
(٤) هو الأمير سيف الدِّين مَلِكْتَمُر المارداني، كانَ أميراً في مصر وحلب ودمشق، وتنقَّل في الخدم إلى أنْ صارَ رأس نوبة، وهو الذي يأمر على مماليك السلطان، وينفذ أمره فيهم، وهو أعلاهم، وذلك في عهد الملك الأشرف، وتوفِّي سنة (٧٦٧هـ). انظر: الوافي بالوفيات: ٢٦/ ٢٨٩، والدرر الكامنة: ٤/ ٣٥٩، ومعجم الألفاظ التاريخية: ص٨١.
(٥) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».
(٦) في «خ»: «محبّة».
(٧) في الأشباه والنظائر: «الاستلال»، وهو تحريف.
(٨) في «خ»: «ما فيها».

ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

ولم يكُنْ في عزم كاتبِهِ العودُ إلى الكلامِ مع أحدٍ من الحاضرين؛ لما يقعُ في ذلك من اللَّغَط، وذلك مَظِنَّةُ الغلط، فقالَ بعضُهم: في الاستثناء إشكال، ولم يُكمِلْ فيه[1] المقال، ولم يقتصِرِ على السُّؤال، وكانَ كاتبُهُ ضُيِّقَ عليه في ذلكَ المجال، إلى أنْ أرحتُهُ بالانتقالِ إلى الجواب، فقلتُ والله الموفِّقُ للصَّواب:

الجوابُ عن ذلكَ من أوجه أربعة، مَنْ لغَطَ فقد قرَّرَ أمرَه على المُنازعة بغير علمٍ وأزمعَه، وهُنَّ أنَّهُ يجوزُ[2] أنْ تكونَ ﴿إِلَّا﴾ بمعنى الواو، أو الاستثناءُ من محذوفٍ، أو من قوله ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾، أو منقطع. وفي أثناءِ ذلكَ كلامُ المتعصِّبين لإقامةِ الشَّرِّ لا ينقَطِع، فقصَدْتُ بهذا التَّصنيفِ تقريرَ الأوجُهِ في ذلك، وإيضاحَ القولِ فيه والمَسالك، فأقول:

وجهُ الإشكالِ أن يُقالَ: لا يصحُّ أن يكونَ الاستثناءُ من قوله: ﴿وَمَا يَعۡزُبُ﴾، إذْ يصيرُ المعنى: وما يبعُدُ وما يغيبُ إلَّا في كتابٍ مُبين، وهذا فاسِدٌ ولا يصحُّ أنْ يكونَ الاستثناءُ من قولِه: ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾، رَفَعْتَ أو فَتَحْتَ؛ لأنَّ الرَّفعَ للعطفِ على محلِّ مِثقال، والفتحُ للعطفِ على لفظِه، وهو في موضعِ الجرِّ لامتناعِ الصَّرفِ في «أصغر» و«أكبر»، للصِّفةِ والوزن، وحينئذٍ فيُشكلُ الاستثناء، وهذا الأخيرُ لم يُقرِّرْهُ مَنْ كانَ يستشكِلُ بل اقتصَرَ

---

(١) في الأشباه والنظائر: «في»، والمثبت من «خ».

(٢) في «خ»: «وهو يجوزُ».

على الأوّلِ، ولم يُكمِلِ الكلامَ لذُهُوله عن الثاني، وتمامُ الكلامِ أنَّ الاستثناءَ ممّا ذُكِرَ على ما تقرَّرَ لا يَصِحُّ، ولا مذكورٌ فيما ذُكِرَ يُستَثنى منه الأوّل، والأصلُ عدمُ الحذفِ، وبتقديره[1] فما هو.

وبلغَنِي من بعضِ العُلماءِ الأعلامِ أنَّ بعضَ مَنْ حضرَ المجلسَ له مدّةٌ يسألُهُ عن هذا السُّؤالِ بعينِه، وتردَّدَ له في ذلكَ مرّاتٍ في أوقاتٍ قريبةٍ من هذا المجلس، ولم يكنْ عندي علمٌ من ذلكَ إلّا بعد وقوعِه وظهورِ ما كانوا يكتُمون، والله يكتُبُ ما كانوا يُبيِّتون.

ولما حصلَ الكلامُ في ذلكَ فتحَ الله عليَّ على الفورِ بأجوبةٍ أربعة، فأردتُ أنْ أرتِّبها بأن أُخرِجَ (إلّا) عن الاستثناء إلى العطفِ وأجعلَها على بابِها، والاستثناءُ من محذوفٍ مُلتزماً العطفَ في ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾، على اللفظِ أو المحَلِّ، أو لا ألتزمُ ذلكَ فيكونُ مِن ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾ بتقديرِ الابتداءِ رفعاً أو نصباً و(لا) لنفي الجنس. وآخرَ ما ذكرتُ أنْ يكونَ الاستثناءُ منقطعاً.

فلمّا أخذتُ في الكلامِ على الأوّلِ وقعتِ المنازعةُ فيه لغرابتِه عندهم، واعتقادِهم أنّه لم يُقَل، أو لم يُقَلْ مِثلُه في القرآن العظيم، وكلٌّ من الاعتقادين غيرُ صحيح.

أما الأول: فقد صرَّح جمعٌ من النُّحاةِ بنقلِ ذلك عن جماعةٍ من النُّحاةِ المتقدِّمين، كما سيأتي بيانُه إنْ شاءَ الله تعالى.

---

(١) في «خ»: «وبتقدير».

وأما الثاني: فقد ذكرَهُ جمعٌ من المفسِّرين والمُعرِبين[1] في قولِ الله تعالى في سورةِ هود: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، وكانَ من جملةِ كلامِ بعضِ من حضرَ: يفسدُ المعنى على هذا التَّقدير؛ لأنه يكونُ التقدير: «ولا في كتابٍ مبين»، فقلتُ له في الجوابِ: الكلامُ في تقدير إلّا بالواوِ ولا بـ«ولا».

ثم قلتُ: وكيفَ يفسدُ والمعنى صحيحٌ على تقديرِ «ولا»؛ لأنَّ التقديرَ حينئذٍ: «وما يعزُبُ عن ربِّكَ من مثقالِ ذرةٍ في الأرضِ ولا في السَّماءِ، ولا أصغرَ من ذلكَ ولا أكبرَ ولا في كتابٍ مبين»، والمعنى: كلُّ كائنٍ في الأرضِ وفي السَّماءِ، وفي أصغرَ من ذلك، وفي أكبرَ منه، وفي كتابٍ مُبين، لايعزبُ منهُ شيءٌ عن ربِّك، وعلى تقديرِ الواو يصيرُ التقديرُ: وذلك أو وهو في كتابٍ مُبين.

وكانَ وقعَ من استشهادي في المجلسِ ما قالَ الشّاعر[2]: [من الوافر]

وكلُّ أخٍ مفارقُـهُ أخـوهُ ... لعمرُ أبيكَ إلَّا الفَرْقدانِ

فعدَلُوا عن البحثِ فيه وعنِ المعنى إلى أنَّ ذلكَ لا يُقالُ في القرآن.

وقالَ بعضُهم: «إلا» بمعنى الواو، لا تعطِفُ الـجُمل، ولا تُقدَّرُ في القرآن، وهذا من العجيب، فقد حمَلَ الأخفشُ على ذلكَ[3] قولَه تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [البقرة: ١٥٠]، واستشهدَ

---

(١) انظر: التِّبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧١٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٧٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٨٣.

(٢) البيت لعمرو بن معدي كرِب في البيان والتبيين: ١/ ١٩٤.

(٣) ذكرَ هذا عن الأخفش ابنُ مالك في شرح التسهيل: ٢/ ٢٦٨.

على ذلكَ[١] بقولِ الشّاعرِ[٢]: [من الكامل]

وأرى لها داراً بأغْدِرةِ السِّيـ ـدانِ لم يَـدْرُسْ لهـا رَسْـمُ
إلَّا رَمـاداً هامِـداً دَفَـعَـتْ عنـهُ الرِّيـاحَ خوالِدٌ سُـحْمُ

أي: وأرى لها داراً ورَماداً.

وقالَ الفرَّاءُ في قوله تعالى ـ وحكى عنهُ ذلكَ[٣] مكِّيٌّ[٤] واستحسَنه ـ فقال: «قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١]، حَمْلُ هذا اللَّفظِ على ظاهِرِهِ، وجَعْلُ قولِه ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ﴾ مُتَّصلاً بما قبلَـهُ أوجبَ أنَّ أشياءَ تعزُبُ عن الله وهي في كتابٍ مُبين، تعالى الله عَنْ ذلك، ومِثْلُهُ في الأنعام: ﴿وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ولكنَّ «إلَّا» وما بعدَها منقطعةٌ مِمّا قبلَها على إضمارٍ بعد «لا»، تقديرُهُ: وما يعزُبُ عن ربِّكَ من مِثقالِ ذرّةٍ ولا أصغرَ مِنْ ذلكَ ولا أكبرَ تمَّ الكلام، فلا شيءَ يعزُبُ عنهُ لا إله إلّا هو، ثمَّ ابتدأ فقال: «وهو في كتابٍ مبين»، و«إلَّا» في موضعِ الواو، و(هو) مضمَرة»[٥].

---

(١) في «خ»: «في ذلك».

(٢) البيتان هما الرابع والخامس من قصيدةٍ للمخبَّل السَّعدي قوامُها أربعون بيتاً في منتهى الطلب من أشعار العرب: ١/ ٣٧٧.

(٣) في «خ»: «ذلك عنه».

(٤) هو أبو محمَّد مكِّيُّ بن أبي طالب القيسي القيرواني، شيخ الأندلس، من أهل التبحُّر في علوم القرآن والعربية، كثير التأليف في علوم القرآن، مجوِّداً للقراءات السَّبع، وله ثمانون تأليفاً، توفِّي سنة (٤٣٧هـ). انظر: الوافي بالوفيات: ٢٦/ ٢٦٣.

(٥) لم أقفْ على هذا النصِّ في مشكل إعراب القرآن لمكِّي القيسي، ويبدو أنه من كتابٍ آخر له في إعراب القرآن.

قالَ أبو محمَّد مكِّي عَقِبَ حكايتِهِ ذلك: «هذا قولٌ حسنٌ لولا أنَّ جميعَ البصريِّين لا يعرفونَ «إلَّا»، بمعنى الواو». وكذلكَ قالَ مكيٌّ: «وكذلكَ قالَ قومٌ في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢]، إنَّ معناهُ: واللمم. قالَ مكِّي: «وكونُ إلّا بمعنى الواو بعيدٌ شاذٌّ [١]، ولو جُعِلَتْ «إلَّا» بمعنى «لكن» لكانَ أقربَ وأجودَ، فكأنَّهُ قال: لكِنْ هو في كتابٍ مُبين وهذا أحسنُ في التَّأويلِ والاستعمالِ من قولِ صاحبِ «الكتاب»: إنَّ «إلَّا» بمعنى الواو[٢]. وكونُ «إلّا» بمعنى «لكِنْ» مستعملٌ كثيرٌ[٣]، وكونُها بمعنى الواو لا يُعرَفُ، فحملُ الكلامِ على المعروفِ المستعمَلِ أولى. والإضمارُ لا بدَّ منه في القولين جميعاً، وبه يتمُّ الكلامُ». انتهى ما ذكر مَكِّيٌّ وقد علِمْتَ منه أموراً:

أحدُها: أنَّ الجُرجانيَّ جوَّز ما جوَّزناه[٤].

---

(١) وهذا هو رأي النحَّاس فيما نقلهُ عنه القرطبيُّ، فقال: «وزعمَ الفرّاءُ أيضاً أنَّ بعضَ النَّحويين يجعلُ إلّا بمعنى الواو...وكونُ إلّا بمعنى الواو لا وجه له ولا يجوزُ في شيءٍ من الكلام، ومعنى إلَّا خلاف الواو». تفسير القرطبي: ١٣/ ١٦١، وإعراب القرآن للنحَّاس: ٣/ ١٣٧.

(٢) لم أقفْ على عبارةٍ صريحةٍ لسيبويه في ذلك، ولعلَّ النَّحويين استنبطوا ذلك من قوله في باب «ما يكونُ فيه إلّا وما بعدها وصفاً بمنزلة مثل وغير»، وقال في بيت ابن معدي كرب: «وكل أخٍ ...»: «كأنّه قال: وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارِقُهُ أخوهُ، إذا وصفتَ به كُلّاً». الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٣٥.

(٣) بوَّب سيبويه في كتابه لذلك فقال: «هذا باب ما لا يكونُ إلّا على معنى ولكنَّ»، ومن الأمثلة التي ذكرها، قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] قال: «أي ولكنَّ من رحم».انظر: الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٢٥.

(٤) يبدو أنَّ النص السابق فيه نقص، إذْ لم يرد كلام الجرجانيِّ فيه، أو العزو له.

الثاني: أنَّ مكّياً استحسَنَه إذْ قال: لو لا أنَّ جميعَ البصريِّين لا يعرِفون «إلا» بمعنى الواو، وعلى مكّيٍّ في ذلك اعتراض، فقد سبقَ لكَ النَّقلُ عن الأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي، وهو من رؤوسِ البصريِّين، أنَّ «إلّا» تأتي بمعنى الواو[1]؛ ولذلكَ قالَ في «التَّسهيل» في بابِ العطفِ في حروفِهِ، فقال: «ولا «إلّا» خِلافاً للأخفشِ والفرّاء»[2].

الثالث: أنَّ قوماً خرَّجوا على ذلكَ ﴿إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾، وظهرَ لكَ بذلكَ ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ [النمل: ١٠ - ١١] عن بعضِ النَّحويِّين أنَّ «إلّا» بمعنى الواو. وأجازَ الفراءُ أنْ تكونَ إلّا بمعنى «الواو»، في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾[هود: ١٠٧].

فإذا كانَ الأخفشُ وهوَ من رؤوسِ نُحاةِ البَصرة، والفرّاءُ وهو من رؤوسِ نُحاةِ الكوفة يقدِّران ذلكَ في كتابِ الله تعالى، بل وفيهِ الحذفُ أيضاً، وكذلكَ مَنْ حكى عنه الفـرّاء. وقد جوَّزَ ذلكَ في هذهِ الآية بعينِها أبو عليّ الحسنُ بنُ يحيى الجُرجاني[3].

وإنكارُ هذا الأمرِ يدلُّ على قلّةِ الممارسةِ بالعلوم، والقولُ إذا حُكِيَ لا

---

(١) ما أوردهُ الأنباريُّ هو خلاف ما قالهُ البلقينيُّ عن الأخفش، إذْ قال الأنباريُّ في المسألة الخامسة والثلاثين: «ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ «إلّا» تكونُ بمعنى الواو، وذهبَ البصريُّون إلى أنّها لا تكونُ بمعنى الواو». ثمَّ أوردَ حججَ كلٍّ منهما. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢١٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٤٣.

(٣) هو أبو علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني، كان مسكنه بجرجان، له كتاب «نظم القرآن» في مجلَّدين، انظر: تاريخ جرجان: ص١٨٧ - ١٨٨، وكشف الظنون: ٢/ ١٤٦٧.

يلزمُ من حكايتِهِ اختيارُهُ، مع أنّه لا محذورَ في اختيارِه في العقيدة ولله الحَمد، إنّما المحذورُ في العقائِدِ والأفعالُ[١] المُنكرَةُ التي يأباها الكرامُ البررة، مشيراً إلى هذا الحالِ[٢]: [من الوافر]

بحمـدِ الله معتَقَـدي صحيحٌ وما أنا عن مقالِ الحقِّ زائغ[٣]

وهذه الآياتُ التي سِيقتْ، فكيفَ يُنكِرُ هذا ذلكَ الكلامَ على الاستثناءِ فيها، وإنّما الكلامُ على ما نحنُ بصدَده.

ولنقدِّمِ الكلامَ على الاستثناءِ من المذكورِ ثمَّ نذكرُ بعدَ ذلكَ الاستثناءَ من المُقدَّرِ فنقول: كانَ سبقَ في الأجوبةِ التي ذَكرْناها أنْ يكونَ الاستثناءُ من قوله: ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾ على الرَّفع على الابتداء، أو الفتح على أنَّ «لا» لنفي الجنس، وهذا هو الذي جزمَ به الزَّمخشريُّ فقال: «﴿وَمَا يَعۡزُبُ﴾، قُرئ بالضَّمِّ والكسر[٤]: وما يبعدُ وما يغيبُ، ومنه الرَّوضُ العازِبُ ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾، القراءةُ بالرَّفعِ والنَّصب، والوجهُ النَّصب على نفي الجِنس، والرَّفعُ على الابتداءِ ليكونَ كلاماً برأسه. وفي العطفِ على محلِّ ﴿مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٍ﴾ أو على لفظ (مثقالَ ذرَّةٍ) فتحاً: في موضعِ الجرِّ لامتناعِ الصَّرفِ إشكالٌ؛ لأنَّ قولك: لا يعزُبُ عنهُ شيءٌ إلّا في كِتابٍ، مشكلٌ»[٥].

---

(١) في الأشباه والنظائر: «الأفعال»، والمثبت من «خ».

(٢) لم أقفْ عليه في مصدرٍ آخر، ولعله من نظم البلقيني.

(٣) أثبتَ محقِّقُ الأشباه والنظائر هذا البيت نثراً من جملة الفقرة السابقة، وهو خطأ.

(٤) ذكرَ ذلك الفرّاء، فقال: «وقولهُ (لا يعزُبُ عنه) و(يعزِبُ) لغتان قد قرئ بهما، والكسُر أحبُّ إليَّ». معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٥١.

(٥) الكشاف: ٢/ ٣٥٥.

انتهى ما قرَّرهُ الزَّمخشريُّ، وكأنَّهُ قصدَ بذلكَ ما نُقِلَ عن أبي عليّ الفارسيّ مِنْ أنَّ الرَّفعَ في ذلكَ للعطفِ على المحلِّ، والفتحَ فيه للعطفِ على اللَّفظ.

وقد قالَ السَّخاويُّ[1] شارِحُ «الشّاطبية» رحمه الله تعالى: [من الطويل]

«ويعزُبُ كسرُ الضَّمِّ مع سبإٍ رَسا وأصغـرَ فارفَعْـهُ وأكـبرَ فَيْصَلا

عَزَبَ [الشيءُ][2] يعزُبُ ويعزِبُ: إذا غابَ ونأى، وهما لغتان، ومنه الأرضُ العازِبة، والرَّوضُ[3] العازِبُ: البعيد. والوجهُ في رفعِ «أصغرُ» الابتداء، فهو كلامٌ مستقِلٌّ بنفسِهِ، والنَّصبُ على نفي الجِنس.

وقالَ أبو عليٍّ في الرَّفع: هو حَمْلٌ على موضعِ الجارِّ والمجرورِ في ﴿مِن مِّثۡقَالِ﴾ وهو [رفعٌ][4] كما في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾.

وقالَ في النَّصب: إنَّهُ معطوفٌ على لفظِ «مثقال» أو «ذَرَّة» إلّا أنه لا ينصرِف، للصِّفةِ والوزن[5]، تابعَهُ على ذلك الجميعُ فيصيرُ التَّقديرُ على ذلك: لا يعزُبُ عنه شيءٌ إلّا في كتابٍ وهذا فاسِدٌ»[6]. انتهى.

---

(١) هو علمُ الدِّين أبو الحسن علي بن محمّد بن عبد الصَّمد السّخاوي، شيخُ القرّاء والأدباء، مصريُّ الأصل، نزيل دمشق، سمع من أبي طاهر السِّلفي ومن ابن طبرزد، وتلا بالسبع، وأقرأ الناس، وله كتاب فتح الوصيد في شرح القصيد، وهو شرح الشاطبية، وتوفِّي سنة (٦٤٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ١٢٤.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من فتح الوصيد.

(٣) في فتح الوصيد: «والرَّوث»، وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من فتح الوصيد.

(٥) في فتح الوصيد: «والزِّنة».

(٦) فتح الوصيد في شرح القصيد: ٣/ ٩٧٧ - ٩٧٨.

وليسَ ما ذكرَهُ أبو عليٍّ بفاسِدٍ إذا جَعْلنا الاستثناءَ من محذوف، أو منقطِعاً كما هو الجوابانِ الباقيانِ وكأنَّ الحاملَ لأبي عليٍّ الفارسيِّ على ذلك «.........»[١] بالنَّصبِ أيضاً لنفي الجنسِ فلمّا كانَ العطفُ هو المقصودُ واتَّفقتِ السَّبعةُ هناكَ على الرَّفعِ عطفاً على مِثقال، واختلَفُوا في آيةِ يونس نظراً إلى اختلافِ حالتَيّ العَطف، وهذا الحالُ ضعيف.

وكانَ أرادَ بعضُ مَنْ حضرَ أنْ يُقرِّرَهُ بعَكْسِه.

وجوابُهُ أنَّ القراءةَ سُنّـةٌ متَّبعةٌ فلا يلزَمُ من الاتِّفاقِ في موضِعِ حَمْلُ المختَلَفِ فيه عليه لوجودِ المانِعِ هنا مع الاتِّصال. على أنَّ في آيةِ سبأ تخريجاً قالَهُ الزَّمخشريُّ يأتي إنْ شاء اللهُ تعالى.

ولنعُدْ إلى الكلامِ على الجوابَين الأخيرين فنقول: وعلى الانقطاعِ جرى جمعٌ من المُعرِبين، وجزَمَ به العُكْبَري في إعرابِهِ فقال: «﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾ بفتحِ الرّاءِ في موضعِ جرٍّ [صفةٍ][٢] لذَرّةٍ أو لمثقالٍ على اللَّفظِ، ويُقرآن بالرَّفعِ حملاً على موضعِ ﴿مِن مِّثۡقَالِ﴾ إلّا في كتاب، أي: إلّا هو في كتاب، والاستثناءُ منقطعٌ»[٣].

وقدَّمَهُ صاحبُ «تبصرةِ المتذكِّر»[٤]، فقال: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ منقطِع.

---

(١) بياضٌ في الأشباه والنظائر، وكذلك في «خ» بمقدار أربع كلمات.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من التّبيان في إعراب القرآن.

(٣) التِّبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٩٧.

(٤) هو كتاب «تبصرة المتذكّر وتذكرة المتبصِّر»، لأبي العبّاس الموفق الكواشي (ت٦٨٠هـ)، وقد حُقِّقَ في عدَّة رسائل جامعية في قسم التفسير بالجامعة الإسلامية، لكنه لم يطبع.

وقالَ على الذي جزَمَ به الزَّمخشريُّ: «وزعمَ بعضُهم: ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ﴾ إلى ﴿مُّبِينٍ﴾ جملةٌ مستقلّةٌ بنفسِها وجعلَ الاستثناءَ متَّصلاً وفتحُ ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ﴾ و﴿وَلَآ أَكۡبَرَ﴾ على نفي الجنسِ، ورفعُهُما على الابتداءِ. فعلى هذا ينبغي أنْ يقفَ على ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾.

والقولُ بأنَّ الاستثناءَ منقطعٌ هل يَرِدُ، وهل وقَعَ[1] في القرآنِ العظيمِ أم لا، وهي مسألةٌ معروفةٌ لا نُطِيلُ بذِكرِها:

وأما الجوابُ الآخرُ وهو أنْ يكونَ الاستثناءُ مِن محذوفٍ فتقديرُه: ولا شيءَ إلّا في كتابٍ مُبِين. ونظيرُهُ ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، و﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ كِتَٰبٗا﴾ [النّبأ: ٢٩].

وإنّما لم أجعلْهُ مستثنى مّما قبلَهُ رفْعاً أو فَتْحاً؛ لأنَّ الكلامَ على أنَّ الرَّفعَ للعطفِ على المحلِّ، والفتحَ للعطفِ على اللَّفظ، فعَدَلْنا عن الاستثناءِ مِنَ المذكورِ إلى مُقدّرٍ مبتدإٍ دلَّ عليه ما سبقَ، ولا بِدْعَ في حذفِ ما قُدِّرَ لدلالةِ الكلامِ عليه، ويكونُ من مجموعِ ذلك إثباتُ العلمِ لله تعالى في كلِّ معلوم، وأنَّ كلَّ شيءٍ مكتوبٌ في الكتاب، وقد يُجمَعُ بينهُما في قوله تعالى: ﴿قَالَ عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، وفي قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وهذه الأوجُهُ الأربعةُ التي فتَحَ اللهُ بها لا توجدُ مجموعةً في كتابٍ بلِ الأوَّلُ منها قد عَلِمْتَ أصلَه، ومَنْ قدَّرَهُ في هذه الآية، والثّاني قد عَلِمْتَ

(١) في «خ»: «يقعُ».

مَنْ قالَهُ، والثالثُ قد علمتَ من جزَمَ بهِ واختارَهُ، والرابعُ يشهدَ له كثيرٌ من أساليبِ العرب.

وذكرَ صاحبُ كتابِ «تبصرة[١] المتذكِّر»: «أنه يجوزُ أنْ يكونَ الاستثناءُ متَّصلاً بما قبلَ قولِهِ ﴿وَمَا يَعۡزُبُ﴾، ويكونُ في الآيةِ تقديمٌ وتأخيرٌ، وترتيبُها: «وما تكونُ في شأنٍ وما تتلُوا منه من قرآنٍ ولا تعمَلُون من عملٍ إلّا في كتابٍ مُبين، إلّا كُنا عليكُم شهوداً إذْ تفيضون فيه» إلى «ولا أكبر»، تلخيصُهُ: «ما من شيءٍ إلّا وهو في اللَّوحِ المحفوظ، ونحنُ نشاهدُه في كلِّ آن»، ويجوزُ الاستثناءُ من ﴿وَمَا يَعۡزُبُ﴾ ويكونُ «يعزُب» بمعنى: يبينُ ويذهَبُ، المعنى: لم يَبِن شيءٌ عنِ الله تعالى بعدَ خلقِهِ له، إلّا وهو مكتوبٌ في اللَّوحِ المحفوظ، تلخيصُه: كلُّ مخلوقٍ مكتوبٌ» انتهى.

وفيه نظر، أمّا الوجهُ الأوّلُ فليسَ هذا نظير[٢]: [من الرَّجز]

تمْرُرْ بِهِمْ إلّا الفتى إلّا العلا

فلأنّكَ عند قصدِ التأكيدِ في نحوِ ذلكَ يجبُ العطفُ بالواو، ولا تقولُ: قامَ القومُ إلّا زيداً إلّا جعفراً، إذا قصَدْتَ التأكيد، إلّا بالعطفِ، فتقول: «وإلّا جعفراً».

فإنْ قيلَ: إنّما يكونُ ذلكَ في «إلّا» التي للتأكيد، وهاهنا قد لا يكونُ مقصوداً فيكونُ كقولِ القائل: «ما قامَ إلّا زيداً إلّا عمراً».

---

(١) في «خ»: «تذكرة»، وهو سهوٌ.

(٢) هذا عجزُ البيت رقم ٣٢٠ من ألفية ابن مالك، انظر: الألفية: ص٣١.

قلت: لا يصحُّ؛ لأنَّ المثالَ المستشهدَ به مفرَّغٌ، ولا تفريغَ فيما نحنُ فيه، ولكنْ هو قريبٌ من قولِك: «ما قامَ القومُ إلّا زيداً إلّا عمراً»، غيرَ أنَّ المستَثْنَيين داخلانِ في القوم، فلو سُكِتَ عن أحدِهما لانتفى بخلافِ ما نحنُ فيه. وأيضاً فلأنّه يلزمُ مجازَانِ أحدُهُما بالتَّقديمِ والتّأخير، والثّاني تكريرُ إلّا.

و أما الوجهُ الثاني: فتفسيرُ «يَعزِبُ»: «يَبِـينُ ويذهب» لا يُعرَف، إنّما المعروفُ في «عزبَ» ما تـقدَّم. نعم؛ قالَ الصَّغانيُّ في «العُـباب»[1]: «قالَ أبو سعيدٍ الضَّرير: يُقالُ: ليسَ لفلانٍ امرأةٌ تَعزِبُهُ أي: تُذهِبُ عُزْبَتَهُ بالنِّكاح، مثلُ قولِك: تُـمَرِّضُهُ، أي: تقومُ عليه في مرضه». ثمَّ قالَ الصَّغانيُّ: «والتَّركيبُ يدلُّ على تباعُدٍ وتنحٍّ».

فتفسيـرُهُ بالظُّهور بعيدٌ، ولـئنْ سلَّمناهُ فلأيِّ شيءٍ جُمِعَ بينَ الظُّهورِ والذَّهاب، وكأنَّهُ قصدَ بذلكَ أنَّ علمَ الغيبِ[2] مكتومٌ، فما يظهرُ منهُ ويذهَبُ إلّا في كتابٍ مُبين، وهذا المعنى قريبٌ من كلامٍ وقعَ للزَّمخشريِّ في سورةِ سبأ، لمّا وجّهَ القراءةَ المشهورةَ بالرَّفعِ على الابتداء، أشارَ إلى قراءةٍ شاذّةٍ بالفتحِ على نفيِ الجنس، كقولك: «لا حولَ ولا قوَّةَ إلّا بالله»، بالرَّفعِ والنَّصب، وهو كلامٌ منقطعٌ عمّا قبلَه.

قالَ الزَّمخشريُّ: «فإنْ قلتَ: هل يصِحُّ عطفُ المرفوعِ على مثـقالِ ذرّةٍ، كأنّهُ قيل: لا يعزُبُ عنه مثقالُ ذرّةٍ وأصغرُ وأكبرُ وزيادة، لا لتأكيدِ النَّـفيِ،

---

(١) هو كتاب «العُباب الـزاخر واللباب الفاخر»، لرضي الدِّين الحسن بن محمد الصغاني (ت٦٥٠هـ)، وقد طبع منه أجزاء متفرقة في العراق، ولكنه لم يكتمل نشره إلى الآن.

(٢) في «خ»: «القلب».

وعَطْفُ المفتوحِ على «ذرّةٍ» بأنّهُ فتحَ في موضعِ الجرِّ لامتناعِ الصَّرف، كأنَّه قيل: لا يعزُبُ عنهُ مثقالُ ذرّةٍ ولا مثقالُ أصغرَ من ذلكَ ولا أكبر.

قلت: يأبى ذلكَ حرفُ الاستثناء، إلّا إذا جعلتَ الضَّميرَ في «عنه» للغَيب، وجعلتَ الغيبَ اسماً للخفِيّاتِ قبلَ أن تُكتَبَ في اللَّوح؛ لأنَّ إثباتَها في اللَّوحِ نوعٌ من البُروزِ عن الحجابِ على معنى أنّه لا ينفصِلُ عن الغيبِ شيءٌ ولا يزولُ عنهُ إلّا مسطوراً في اللَّوح»[1]. انتهى. ويمكنُ أنْ يجيءَ مثلُهُ هنا على تقديرِ حذفِ مضاف.

ولقائلٍ أنْ يقول: ما المانعُ من الاتِّصالِ وجعلِ الاستثناءِ من ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾ مع العطفِ على اللَّفظِ أو المحلِّ؟ فإنْ قِيل: المانعُ ما سبق، قُلنا: فقد وقَعَ التَّصريحُ بالعطفِ مع الاستثناءِ في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقد قالَ الزَّمخشريُّ: «ولا حبةٍ ولا رطبٍ ولا يابسٍ عطفٌ على ورقة، وداخلٌ في حُكمِها، كأنّهُ قِيل: وما يسقُطُ من شيءٍ من هذهِ الأشياءِ إلّا يعلمُه. وقولُه: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ كالتَّكريرِ لقولِه ﴿إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾؛ لأنَّ معنى ﴿إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾ ومعنى ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ واحدٌ، والكتابُ المُبينُ عِلْمُ الله، أو اللَّوح»[2].

ويُقالُ مثلُهُ هُنا: بأنَّ قولَه ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾، عطفٌ على

---

(١) الكشاف: ٣/ ٥٦٨.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٣١.

«مثقال» أو «ذرّة»، وداخلٌ في حُكمِها، كأنه قيل: وما يعزُبُ عن ربِّكَ من هذهِ الأشياءِ شيءٌ، وذلكَ مُثبِتٌ للعِلم، فيكونُ معنى ذلك ومعنى ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾، التأكيدَ لما فُهِم من إثباتِ العلمِ ممّا سبق؛ لأنَّ معنى «ذلك»، ومعنى ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ واحد، والكتابُ هو علمُ الله تعالى، والمعنى: وما يعزُبُ عن ربِّكَ من مثقالِ ذرَّةٍ في الأرضِ ولا في السَّماءِ إلّا يعلمُها ولا أصغرُ من ذلكَ ولا أكبرُ إلّا في علمِه.

وهذا وجهٌ آخرُ في الآية، إلّا أنَّ فيه حذفَ المؤكَّدَ بخلافِ ﴿إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾، فإنّه مذكور، نعم يتمشَّى ذلكَ على التَّقديمِ والتّأخيرِ وفيه ما تقدَّمَ، وبه مع الوجهين اللَّذين قبلَهُ مع الأربعةِ التي ذكرتُها في المجلس، وأوضحْتُ القولَ فيها هنا يكملُ في الآية سبعةُ أوجُه، على أنّه قد قُرِئ شاذّاً: ولا حبةٌ ولا رطبٌ ولا يابسٌ برفعها.

قالَ الزَّمخشريُّ: «وفيه وجهان: أنْ يكونَ عطفاً على محلٍّ من ورقة، أو رفعاً على الابتداء وخبرُهُ ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ كقولك: لا رجُلٌ منهم ولا امرأةٌ إلّا في الدّار»[١].

وممّا وقعَ في الكلامِ من غيري: أنّهُ يجوزُ أنْ يكونَ الاستثناءُ في ذلكَ رُوعِيَ فيه ما راعى الجَعديُّ بقوله[٢]: [من الطويل]

فتـىً كمُلَـتْ خيراتُهُ غـيرَ أنه جوادٌ فما يُبقِي من المالِ باقِيا[٣]

---

(١) الكشاف: ٢/ ٣١.

(٢) البيت للنابغة الجعدي وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ٢/ ٣٢٧.

(٣) في الكتاب: «فلا يُبقي».

فإنَّه ذهبَ إلى معنى: ليسَ فيه عيب؛ لأنَّ الجودَ ليسَ بِعيب، فإذا لم يكُنْ فيه عيبٌ إلّا الجودُ فما فيه عيب، فإنّهُ قال: كَمُلَتْ خيراتُهُ لكن ينقصُهُ جودُه. ونظيرُهُ في هذهِ الآية: إنْ كانَ يعزبُ عنهُ شيءٌ [فهوَ الذي في كتابٍ مُبين، لكنَّ الذي في كتابٍ لا يعزُبُ، فلا يعزبُ عنهُ شيءٌ][1].

وهذا التَّقديرُ لا يَصِحُّ من جهةِ أنَّ فيه فرضَ مُحال، وليسَ في اللَّفظِ ما يدلُّ عليه، بخلافِ ما تقدَّمَ من البيت، وأيضاً فيؤدِّي إلى تكثيرِ المجاز، وأيضاً فلأنَّ الجودَ بوصفِهِ لفظاً ليسَ بنقصٍ، وأمّا الذي في الكتابِ المُبين فليسَ في اللَّفظِ ما يدلُّ على هذا التَّقدير، وإنْ كانَ الأمرُ كذلكَ لما تقرَّرَ أنَّ الباري جلَّ جلالُهُ عالمٌ بالكلِّياتِ والجزئيّات، على أنَّ التَّقديرَ في البيتِ إنّما هو المنقطعُ وحينئذٍ فتقديرُ الانقطاعِ قد تقدَّمَ في الأوجهِ السابقةِ بما يصِحُّ، فلا حاجةَ إلى[2] تقديرِهِ بما لا يصحُّ.

وعلى الجُملةِ فأحسنُ الوجوهِ السَّبعةِ جعلُ الاستثناءِ متَّصلاً بتقديرِ أنْ يكونَ من عطفِ الجُملِ: الرَّفعُ على الاستئناف، والفتحُ على أنَّ، لا التي لنفيِ الجنس، أو يكونَ مِنْ عطفِ المفردات، وتفسيرِ «يعزُبُ» بيظهر، أو يكونَ من باب «..........»[3]، أو يُجعَلَ منقطعاً كما تقدَّمَ، ويليها كونُ «إلا» للعطفِ كما تقدَّمَ، أو الاستثناءِ من محذوف.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأشباه والنظائر وهو زيادةٌ من «خ».

(٢) في الأشباه والنظائر: «إلى»، وهو تحريف.

(٣) أشارَ محقِّقُ الأشباه والنظائر إلى احتمال وجود سقط هنا، والكلامُ متَّصلٌ في هذا الموضع من «خ».

وقد وَضَحَ أنَّ الذي تبادَرَ الذِّهنُ إليه في المجلسِ فتحٌ من الرَّبِّ الكريم، فلهُ الشُّكرُ على العطاءِ العميم، والحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ والتّابعين، [وسلَّم تسليماً كثيراً][1].

* * *

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

ثبتُ المصادر والمراجع

١. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.

٢. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، مخطوطة مجلس شورى إيران، رقم: (١٣٨٤).

٣. إعراب القرآن، للنحّاس، أبي جعفر أحمد بن محمَّد (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، للأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.

٥. البيان والتبيين، للجاحظ، أبي عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٩٨٥م.

٦. تاريخ جرجان، للجرجاني، أبي القاسم حمزة بن يوسف (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

٧. التِّبيان في إعراب القرآن، للعكبَري، أبي البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

٨. تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، لابن فرح القرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٦٤م.

٩. الدُّرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: سالم الكرنكوي الألماني، دار الجيل، بيروت، د.ت.

١٠. سير أعلام النُّبلاء، الذَّهبي، شمس الدِّين محمَّد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤١٣هـ.

١١. شرح تسهيل الفوائد، لجمال الدِّين ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
١٢. صبح الأعشى في صناعةِ الإنشا، القَلْقَشَنْدِي، شهاب الدِّين أحمد بن عبد الله (ت٨٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
١٣. فتح الوصيد في شرح القصيد، للسخاوي، علم الدِّين علي بن محمد (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: مولاي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ.
١٤. الكتاب، لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ٢٠٠٤م.
١٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزَّمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
١٦. كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.
١٧. مشكل إعراب القرآن، لأبي محمّد مكي بن أبي طالب الأندلسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
١٨. معاني القرآن، للفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط١، د.ت.
١٩. معجم الألفاظ التَّاريخيَّة في العصر المملوكي، دُهمان، محمَّد أحمد، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١، ١٩٩٠م.
٢٠. معجم المصطلحات والألقاب التَّاريخيَّة، الخطيب، مصطفى عبد الكريم، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٢١. منتهى الطلب من أشعار العرب، لابن ميمون البغدادي، محمد بن المبارك (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
٢٢. الوافي بالوفيات (١-٣٠)، للصَّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: مجموعة محققِّين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيَّة، بيروت.



عن قوله تعالى:

(وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ)

للإمام المجتهد شيخ الإسلام

سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني

٧٢٤ - ٨٠٥ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق

محمد عايش





مقدِّمة المحقِّق

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيِّد المرسلين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدِّين.

وبعد،

فهذه مكاتبةٌ علميةٌ بين الجلال البلقيني وأبيه شيخ الإسلام السِّراج البلقيني، في قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ١٢٧]، قدَّمَ فيها الجلالُ جملةَ اعتراضاتٍ على تفسير الزَّمخشريِّ لها، وأجابهُ عنها والده، ومن المعلوم أنَّ السِّراج كانَ قد ألَّف حاشيةً على «الكشاف»، أتمَّها العلمُ البلقيني، وهي من أنفسِ الحواشي التي كتبتْ على «الكشاف»، إلى جانب حاشية الإمام شرف الدِّين الطِّيبي المسمَّاة «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب».

وقد أدرجَ الجلالُ السيوطيُّ هذه المكاتبة في كتابه «الأشباه والنظائر النحوية»، إلى جانبِ عددٍ من النُّصوص البلقينية، وقد رأيتُ أنْ أجمعها وأحقِّقها في مجموعة الرسائل البلقينية، بالاعتمادِ على الطبعة العلمية المعتمدة من الكتاب، بتحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، الذي بذلَ جهداً عظيماً في تحقيقه وانتقاء نسخه.

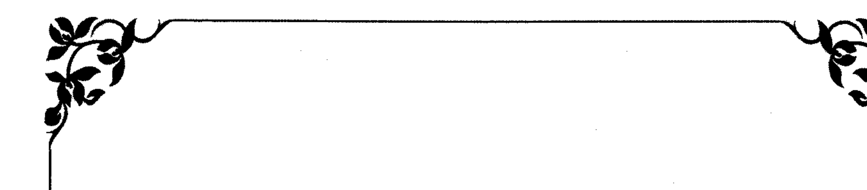
وزيادةً في الحرصِ على إخراجِ هذا النصِّ على نحوٍ قريبٍ ممّا أرادهُ مؤلِّفه،

فقد اعتمدتُ على نسخةٍ مخطوطة من كتاب «الأشباه والنظائر» محفوظة في مجلس شورى إيران، برقم: (١٣٨٤)، وهي تقدِّمُ استدراكاتٍ جيِّدة وتصويباتٍ لمطبوعة الكتاب، وقد رمزتُ لها بالرمز «خ».

وقد أوردَ العلمُ البلقينيُّ نصَّ هذه المكاتبة في الترجمة التي أفردها لأخيه الجلال، نقلاً عن خطِّ أبيه السِّراج، وهي مخطوطة محفوظة في الإسكوريال، برقم: (١٧٥٣)، رمزتُ لها بالرمز «س»، وهي قريبةٌ جداً مما أورده السيوطي في الأشباه والنظائر، ويأتي النصُّ في الأوراق (٧ب ـ ٨ب).

وختاماً أسألُ الله تعالى أنْ أكونَ قد وفِّقتُ في تحقيقها، وإخراجها بما يليقُ بمكانتها العلمية الرفيعة، وضمِّها إلى مجموعة الرسائل البلقينية، وأنْ ينفعَ بها المسلمين، إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير.

* * *



نماذج من النسخة المعتمدة






الصفحة (٧ب) من مخطوطة الإسكوريال (ترجمة الجلال)

الورقة (٨أ ـ ٨ب) من مخطوطة الإسكوريال (ترجمة الجلال)


النَّصُّ المحَقَّقُ

[صورة سؤال الجلال البلقيني]

كتبَ الشَّيخُ جلالُ الدِّين البُلقيني إلى والدِهِ شيخِ الإسلام سراجِ الدِّين [رحمهما الله تعالى][(١)]:

الحمدُ لله الذي بنعمتِهِ تتمُّ الصَّالحات، أسعدَ اللهُ مساءَكم، وأزالَ عنكُم بأساءَكم[(٢)].

يقولُ الفقيرُ أصلحَ اللهُ شانَه، وأزالَ عنه ما شانَه: إنَّ الزَّمخشريَّ في «الكشّاف» وقعَ عليه تعقُّبٌ من «فيضِ الألطافِ»[(٣)]، في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ١٢٧]. وذلكَ أنّه قال: «ما [يُتلى][(٤)]» في محلِّ

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٢) في الأشباه والنظائر: «ما أساءَكم»، والمثبت من «خ».

(٣) وقفتُ عند هذه العبارة، ظناً أن «فيض الألطاف» هو اسمُ كتابٍ من سلسلة كتب نقد وتعقبات الكشاف، غير أنِّي لم أجد من ذكره، ويوجد كتابٌ للعماد الكازروني (ت٨٦٠هـ) متأخِّرٌ عن الجلال البلقيني ولا أظنه عاصره، وهو كتاب «لطائف الألطاف في تحقيق التفسير ونقد الكشاف». ويغلبُ على الظنِّ أنَّ الجلال لم يقصد بهذه العبارة كتاباً، وإنَّما اضطرَّته مؤاخاةُ السَّجع إليها.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من الكشاف.

الرَّفعِ أي: يُفتِيكُم الله والـمتلوُّ في الكِتاب في معنى اليتامى[١] يعني[٢] قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾ [النساء: ٣]، وهو مثلُ قولِك: «أعجبَني زيدٌ وكرمُه»، ويجوزُ أن يكون «ما يُتلى عليكم» مبتدأ، و﴿فِي الْكِتَابِ﴾ خبرَهُ على أنها جملةٌ معترضة»[٣].

«ويجوزُ أنْ يكونَ مجروراً على القسَمِ كأنّهُ قيل: «قُلِ اللهُ يفتيكُمْ فيهنَّ وأُقسِمُ بما يُتْلى عليكُمْ في الكتاب»[٤].

ثمَّ قال: «فإنْ قلتَ: بمَ تعلَّقَ قولُهُ ﴿فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾؟ قلتُ: في الوجهِ الأول هو صلةُ ﴿يُتْلَىٰ﴾، أي: يُتلى عليكُم في معناهُنَّ، ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾، بدلاً من فيهنَّ، وأمّا في الوجهين الآخرين فبدلٌ لا غير»[٥]. انتهى كلامُه.

وأقولُ: لا يصحُّ على الوجهِ الأوَّل، وهو أنْ تكونَ «ما» فاعلةُ[٦] البدليةِ من قوله: ﴿فِيهِنَّ﴾، والذي ذكرَهُ الْمُعرِبون في ذلك، ومنهم العُكبَري[٧]،

---

(١) في «خ»: «النِّساء».

(٢) في «خ»: «في معنى».

(٣) الكشاف: ١/ ٥٧٠.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) في «خ»: «فاعلية».

(٧) ذكرَ العُكبريُّ عدَّةَ وجوهٍ في إعراب «ما يُتلى»: «أَحَدُها: مَوْضِعُها جَرٌّ عَطْفاً على الضَّميرِ المجرورِ بفي، وعلى هذا قولُ الكوفيِّين؛ لأنَّهُمْ يُجيزُونَ العطفَ على الضَّميرِ الْمجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ. والثَّاني: أنْ يَكُونَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على معنى: ونُبيِّنُ لكُمْ ما يُتْلَى؛ لأنَّ معْنى =

إنَّمـا هو البدلِيّـة من قوله: ﴿فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾، وإنّما لا يصحُّ لوجهَين:

أحدُهما: أنَّ قولَه ﴿فِيهِنَّ﴾ فيه ضميرٌ عائدٌ على النِّساء، فهو مقصودٌ في الجوابِ لأنَّ السُّؤالَ[1] عن حُكْمِ النِّساء، فجاءَ الجوابُ ﴿ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾، أي في النِّساء، وأما قولُهُ [تعالى][2]: ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾، ففيه التَّصريحُ بيتامَى النِّساء، فصارَ التَّقديرُ: قلِ اللهُ يُفتِيكمْ في النِّساء، ويُفتِيكم المَتلوَّ في الكتابِ في يتامى النِّساء.

فلا تصحُّ البدليةُ حينئذٍ من ﴿فِيهِنَّ﴾، لاستلزامِ أنْ يكونَ الجوابُ أخصَّ من السُّؤالِ؛ لأنَّ المسؤولَ عنهُ حُكْمُ النِّساء، ويجيءُ الجوابُ على تقديرِ البدَل، قُلِ اللهُ يُفتِيكُم في يتامى النساء.

وهذا وإنْ كانَ مقصوداً بالحُكمِ إلّا أنَّ الأوّلَ أيضاً مقصودٌ وهي أنَّ اللهَ [تعالى][3] يُفتي عبادَه في أمرِ النِّساءِ عموماً، ويُفتيكُم المتلوَّ في الكتابِ في يتامى النِّساء خصوصاً، والجوابُ لا يكونُ أخصَّ من السُّؤال.

الوجه الثاني: أنَّ قولَه ﴿فِيهِنَّ﴾ متعلِّقٌ بجُملة: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾،

= يفْتيكُمْ: يُبيِّنُ لَكُمْ. والثَّالث: هُوَ في موضعِ رفع، وهو المختارُ. وفي ذلكَ ثلَاثَةُ أوجُه: أحَدُها: هُو مَعْطُوفٌ على ضَمِيرِ الفاعِلِ في يُفْتِيكُمْ، وجرى الجارُّ والمجرُورُ مجرى التَّوكِيدِ؛ والثَّاني: هو مَعْطُوفٌ على اسْمِ الله وهو: قُل الله. والثَّالِث: أنَّهُ مبتدأٌ، والخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْديرُهُ: وما يُتْلى عليْكُمْ في الكِتابِ يُبيِّنُ لكُم، و«في» تَتَعلَّقُ بيُتْلى، ويجُوزُ أنْ تكُونَ حَالًا من الضَّمِيرِ في يُتْلَى». التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٩٣.

(١) في الأشباه والنظائر: «الجواب»، وهو سهوٌ، والمثبت من «خ».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

وقولَه: ﴿فِي يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾، متعلِّقٌ بجُملة يُفتِيكم المتلوَّ بناءً على أنَّ «ما» فاعلةٌ، ولا يُبدَلُ المتعلِّقُ بجملةٍ من المتعلِّقِ بجملةٍ أخرى.

وأمّا على الوجهين الآخرين[1] فلا تستقيمُ البدليةُ لا من ﴿ٱلْكِتَـٰبِ﴾ ولا من ﴿فِيهِنَّ﴾، أمّا من ﴿فِيهِنَّ﴾ فلِما قدَّمناهُ من استلزامِ أنْ يكونَ الجوابُ أخصَّ من السؤال، وأما من ﴿فِي ٱلْكِتَـٰبِ﴾ فإنَّ على هذين الوجهين المُراد: والذي يُتلى عليكُم محفوظٌ في الكتاب؛ لأنّه قالَ: «المرادُ بالكتابِ على هذا الوجهِ اللوحُ المحفوظُ»، مثل: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]، فلا يصحُّ أنْ يُبدَلَ ﴿فِي يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾، من قوله ﴿فِي ٱلْكِتَـٰبِ﴾؛ لأنَّ ذلكَ ذُكِرَ للتَّعظيم والمُبدَلُ منه في نيةِ الطَّرح، فيؤدِّي إلى فواتِ الأمرِ الذي سِيقَ لهُ ﴿وَمَا[2] يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَـٰبِ﴾ على معنى أنَّه تقرَّرَ[3] في الكتابِ اللَّوحِ المحفوظ.

وكذلكَ على القَسَم؛ لأنه يُقسَمُ بالأمرِ العامِّ وهو ما يُتلى في الكتابِ على سبيلِ التَّعظيم، وأمّا الأمرُ الخاصُّ، وهو الذي يُتلى في يتامى النِّساء، فلم يُقسَمْ به، فلا تصحُّ البدليةُ على هذين الوَجْهين بوجهٍ.

وإذا بطلَتِ البدليةُ فلا يصحُّ له حينئذٍ أنْ تكونَ الجملةُ اعتراضيةً ولا قَسَمِيةً إلّا إذا عُلِّقَ ﴿فِي يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ بقوله: ﴿يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَـٰبِ﴾، مع أنّهما إعرابان مُخترعان لم يسبقْهُ إليهما أحدٌ.

---

(١) في الأشباه والنظائر: «الأخيرين»، وهو تحريف، والتصويب من «خ».

(٢) في الأشباه والنظائر: «والذي»، وهو خطأ.

(٣) في «س»: «مقرّر».

فالمسؤولُ تأمُّلُ هذه الاعتراضاتِ، وهل هي صحيحةٌ أمْ لا، والله يُدِيم انتفاعَ الناس، بوجودِ مَنْ يُزيلُ عنهُم الباس، [والحمدُ لله وحده].

* * *

[صورةُ جواب السِّراج البلقيني]

فكتبَ إليه والدُهُ:

الحمدُ لله الذي بنعمتِهِ تتمُّ الصّالحات، اللهمَّ صلِّ وسلِّمْ على سيِّدنا محمَّدٍ سيِّد السّادات، من أهلِ الأرضِ والسَّماوات، وعلى آل سيِّدِنا محمَّد وأصحابِهِ وأتباعِهِ وأحبابِه، [وسهِّلْ ويسِّرْ وألطِفْ](1).

أسعدَ اللهُ صباحكم، وأدامَ سعدَكُمْ ونجاحَكُم، لقد أبديتُم أفناناً، وقلَّدتُم امتناناً، وأقولُ في الجوابِ واللهُ الموفِّقُ للصَّواب:

إنَّ قولَ الزَّمخشري: «والمتلوُّ في الكتابِ في معنى اليتامى، يعني قوله: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ٣]، الآية التي فيـها ذكرُ اليَتامى في الـخوفِ ألَّا يُـقسَطَ لـهنَّ وهي المذكورُ فيها ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣]، فجوَّزَ أن يكونَ في ﴿فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ بدلاً من ﴿فِيهِنَّ﴾، فيصيرُ التَّقديرُ: «والمتلوُّ في الكتابِ في الآية التي فيها ذِكرُ اليتامى ممّا يتعلَّقُ بالنِّساء، هو قولُهُ: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، وإذا اختصرْتَ قلتَ: التَّقديرُ: قُلِ اللهُ يُفتِيكمْ فيهنَّ والمتلوُّ في الكتابِ فيهن، وذلك المتلوُّ هو في الآية التي فيها ذكرُ اليتامى، كما تقولُ إذا سألَكَ سائلٌ عن المحجورِ عليهم: العالمُ يُفتِيكَ فيهم،

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «س».

والمقرَّرُ في الجامعِ في حَجْر الصَّبي ـ «وكانَ قد ذُكِرَ في حَجْرِ الصَّبي»[١] ـ ما يتعلَّـقُ بعمومِ المحجورِ عليهم، وبذلكَ يظهرُ أنَّ الجوابَ ليس أخصَّ من السُّؤال، بل هو مساوٍ له.

وأما التعلُّقُ فإنَّ قولَه: ﴿فِيهِنَّ﴾ يتعلَّـقُ بقولِـهِ: يُفتيكم، وقوله: ﴿فِى يَتَـٰمَى﴾ يتعلَّقُ بقوله: ﴿يُفْتِيكُمْ﴾، أيضاً على إعرابِ البدل، وإنما يتعلَّقُ بقوله: ﴿يُتْلَىٰ﴾ على غير البدل.

وما ذكرتُموهُ على الوجهين الآخرَين، فالبدليّـةُ من ﴿فِى ٱلْكِتَـٰبِ﴾، لم يتعرَّضْ لها الزمخشريُّ، والبدَليّةُ من ﴿فِيهِنَّ﴾ قد تقدَّمَ أنّها مُساويةٌ بما قرَّرناهُ[٢]، وهي متعيِّـنةٌ على الاعتـراضِ والقسَم، وصارَ التَّـقديرُ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾، ثمَّ الكلامُ اعترِضَ بقوله: ﴿وَمَا[٣] يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ ثابتٌ في اللوح المحفوظِ، ثمَّ عادَ إلى تمامِ الأوّل، وقال: ﴿فِى يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾، والتقديرُ: قلِ الله يُفتِـيكم فيهن في المذكورِ في قوله: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، وذِكرُ ﴿فِى يَتَـٰمَى﴾؛ للإعلامِ بموضعِه، وعلى القَسَمِ يصيرُ التَّقديرُ: قُلِ الله يُفتيكم فيهنَّ وأُقسمُ بما يُتلى عليكُم في الكتاب.

ثمَّ عادَ إلى تمامِ الأوّل بالبدليةِ المذكورة، وجوَّزَ الزَّجّاجُ أنْ يكونَ «ما» في محلِّ خفضٍ، قالَ: وهو بعيدٌ جداً؛ لأنَّ الظَّاهرَ لا يُعطَفُ على المُضمَر.

---

(١) العبارة بين القوسين زائدةٌ عن «خ».

(٢) في الأشباه: «قرّرنا» والمثبت من «س».

(٣) في الأشباه والنظائر و«خ»: «والذي»، وهو خطأ.

وهذا الذي قدَّمتُهُ[١] هو الذي ظهرَ بعد التأمُّلِ، وهكذا يكونُ الترسُّل، والفقيرُ يرغبُ إلى الله في أنْ تكونَ خليفتي، وأكثِرُ بذلكَ التوسُّل. اللهمَّ أجبْ سؤالي، وأصلحْ حالَ خليفتي وحالي. آمين، [والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلاتُهُ وسلامُهُ على سيِّدنا محمّدٍ وآل سيِّدنا محمَّدٍ وصحبه والتابعين][٢].

* * *

(١) في «س»: «قدَّمه».

(٢) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأشباه، وهو زيادةٌ من «س».

ثبتُ المصادر والمراجع

١. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.
٢. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، مخطوطة مجلس شورى إيران، رقم: (١٣٨٤).
٣. التِّبيان في إعراب القرآن، للعكبَري، أبي البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.
٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزَّمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.







عن قوله تعالى:

(حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ)

للإمام المجتهد شيخ الإسلام

سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني

٧٢٤ - ٨٠٥ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق

محمد عايش





مقدِّمة المحقِّق

عُنِيَ السيوطيُّ بتراثِ آلِ شيخهِ العلم البُلقيني، ولا سيَّما في جانبي الفقه والنَّحو، وقد أوردَ في نهاية كتابه «الأشباه والنظائر النحوية» عدَّة نصوصٍ تعودُ لشيخِ الإسلام سراج الدِّين البُلقيني وابنه الجلال، وقد رأيتُ أنَّ من الفائدة ضمَّ هذه النصوص إلى مجموعة الرسائل البلقينية، فتكتمل بها جوانبُ ثقافةِ الأسرة البلقينية.

وحرصاً على سلامةِ النصِّ ممّا قد يعتورهُ من تصحيفٍ أو تحريفٍ أو سقط، فقد اعتمدتُ على طبعة الدكتور عبد الإله نبهان، وهي طبعةٌ علميةٌ، اجتهدَ محقِّقها في انتقاء نسخها، وتنقيحها، وزيادةً في الحرصِ فقد اعتمدتُ على نسخةٍ أخرى محفوظة في مجلس شـورى إيران، برقم: (١٣٨٤)، وقد استطاعتْ أنْ تقدِّم بعضَ التصويبات والاستدراكات على النصِّ المطبوع.

وهذه الرسالة اللطيفة، مكاتبةٌ علميةٌ أدبيّةٌ بين الجلال وأبيه السِّراج، في قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، تقدِّمُ فوائد جليلة في التَّفسير واللغة والنَّحو، وتشي بعلوِّ كعبِ السِّراج وولدِهِ الجلال في العلوم القرآنية واللغوية. وأرجو أنْ أكونَ قد وفِّقتُ في تحقيقها وإبرازها، وضمِّها إلى مجموعة الرسائل البلقينية.




النّصُّ المحَقّقُ



فائدة

قولُهُ تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]

[صورةُ سؤالِ الجلال البلقيني]

قالَ الشَّيخُ جلالُ الدِّين البُلْقِينيُّ في رسالةٍ لوالدِهِ:

هذه الآيةُ تنقُضُ القاعِدةَ وتُكثِرُ الفائدة؛ لأنَّ «حُوراً» جمعُ «حَوْراء»[1] وهو جمعٌ[2] لعاقل، وقد جاءتْ صِفتُهُ على الجمعِ مراعاةً للتّكثير على ما قالوه؛ لأنَّ ﴿مَّقْصُورَٰتٌ﴾ معناه: مجعولاتٌ في القُصور[3]، فلو جاءَ على الإفرادِ لكانَ: «حورٌ مقصورةٌ في الخِيام»، كما قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ * لِّسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ﴾ [الغاشية: ٨- ٩] وكما قالَ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ * عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٢-٣].

---

(١) في الأشباه والنظائر: «حورا».

(٢) في «خ»: «جمعُ قلة».

(٣) قال الماوردي: «﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ فيه أربعة تأويلات: أحدها: مقصوراتُ الطَّرفِ على أزواجهنَّ فلا يبغينَ بهم بدلاً، ولا يرفعنَ طرفاً إلى غيرهم من الرِّجال، قاله مجاهد. الثاني: المحبوساتُ في الحِجال لَسْنَ بالطوّافاتِ في الطُّرق، قاله ابنُ عباس. الثالث: المخدَّراتُ المصونات، ولا متعطِّلات ولا متشوِّفات، قاله زيد بن الحارث، وأبو عبيدة. الرابع: أنهنَّ المسكَّناتُ في القصور، قالهُ الحسن. ويحتملُ خامساً: أنْ يريدَ بالمقصورات البيض، مأخوذٌ من قصارةِ الثَّوب الأبيض». تفسير الماوردي: ٥/ ٤٤٢.

وأمّا قولُه تعالى: ﴿أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَـٰتٍ﴾ [التحريم: ٥]، فيتعيَّنُ أنْ يكونَ من هذا القِسمِ، و أنَّ ﴿مُسْلِمَـٰتٍ﴾ صفةٌ مجموعةٌ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ بدلاً؛ لأنَّ البدلَ إنّما يجيءُ عند التَّعذُّر.

وقد نصَّ النُّحاةُ على أنَّ قولَه تعالى ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢ - ٣]، يجوزُ أنْ يكونَ الموصولُ [فيه][1] تابعاً، و أنْ يكونَ مقطوعاً[2]، وعلى التَّبعيّةِ فهو نعتٌ لا بدلٌ؛ إلّا إذا تعذَّرَ كقولِه تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ١ - ٢]، لامتناعِ وصفِ النَّكرةِ بالمعرفة، ولا يجوزُ أنْ يكونَ نعتاً للصِّفةِ السّابقة، وهو أفعلُ التَّفضيل، في قوله: ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]؛ لأنَّ نصوصَ النُّحاةِ على أنَّ الصِّفةَ التي تُنعَتُ، ويُنعَتُ بها المشتقّاتُ مِنْ أسماءِ الفاعلين، وأسماءِ المفعولين، تَمْنَعُ ذلك؛ لأنَّ ﴿خَيْرًا﴾ ليس من أسماءِ الفاعلين ولا المفعولين، فيقعُ نعتاً، ولا يُنعَتُ ـ ولا يحسنُ أنْ يكونَ حالاً من أزواج، وإنْ كانَ نكرةً تخصَّصَ بالوَصْفِ؛ لأنَّ الحملَ على الوصفِ أولى من الحملِ على الحالِ.

ولا يجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الضَّميرِ، وامتناعُهُ أوضَحُ من أنْ يُذكَرَ لأنَّ صاحِبَ الحالِ المُضْمَرِ، وهو المُتبدَّلُ بِهِنَّ والحالُ إنَّما هو للمُتَبدَّلات، فبطلَ هذا.

وقوله: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾ [الرحمن: ٧٠]، إنْ شئنا جعلناهُ من هذا،

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٢) قالَ الزمخشريُّ: «﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ إما موصول بالمتَّقين على أنه صفة مجرورة، أو مدح منصوب، أو مرفوع بتقدير: أعني الذين يؤمنون، أو هم الذين يؤمنون. وإما مقتطعٌ عن المتقين مرفوعٌ على الابتداء مخبرٌ عنه بـ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾». الكشاف: ١/ ٣٧.

والذي أقولُه: إنَّ الوصفَ بكليهما واردٌ في القرآنِ والسُّنة، فمِنَ الجمعِ في السُّنةِ قولُهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «نِساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ مائلاتٌ مُميلاتٌ»[1]؛ لأنَّ النِّساءَ والنِّسوانَ والنِّسوةَ جمعُ المرأةِ من غيرِ لفظِها، كالقومِ في جمعِ المرء، وإنْ جعلتَهُ اسمَ جمعٍ خرجَ عن هذا البابِ، ولكنَّ الأكثرَ الإفرادُ واللهُ تعالى يمنحُنا وإيّاكُم مزيدَ الإمداد.

* * *

(١) قطعةٌ من حديثٍ رواهُ أبو هريرة عن النَّبيِّ ﷺ: «صنفانِ من أهلِ النّارِ لم أرَهُما، قومٌ معهم سياطٌ كأذنابِ البقرِ يضربونَ بها النّاس، ونساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ مميلاتٌ مائلاتٌ، رؤوسهنَّ كأسنمةِ البُختِ المائلة، لا يدخُلْنَ الجنة، ولا يجِدْنَ ريحها، وإنَّ ريحها ليوجدُ من مسيرةِ كذا وكذا». صحيح مسلم، برقم (٢١٢٨): ٣/ ١٦٨٠.

[صورةُ جواب السِّراج البُلقيني]

فكتبَ إليهِ[(١)] والدُهُ رحمهُ الله [تعالى][(٢)] ما نصُّه:

قدْ ذكَرْنا في الدَّرسِ يومَ الخميس: ﴿حُورٞ مَّقۡصُورَٰتٞ فِي ٱلۡخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، وذَكَرْنا أيضاً: ﴿فِيهِنَّ خَيۡرَٰتٌ حِسَانٞ﴾ [الرحمن: ٧٠]، وقُلنا ﴿مَّقۡصُورَٰتٞ﴾ لا يتعيَّنُ أنْ يكونَ صفةً بل يجوزُ أنْ يكونَ خبراً والمعنى عليه، فإنَّ القصدَ الإخبارُ عنهنَّ بأنَّهنَّ ملازِماتٌ لبيوتِهنَّ، لسنَ بطوَّافاتٍ.

ويكونُ قولُه: ﴿فِي ٱلۡخِيَامِ﴾ نظيرَ قولِك: زيدٌ محبوسٌ في المكانِ الفلانيِّ، فالخبرُ هو قولُكَ محبوسٌ.

وأمّا قولُهُ تعالى: ﴿فِيهِنَّ خَيۡرَٰتٌ حِسَانٞ﴾؛ فلأنَّهُ لما قالَ: ﴿فِيهِنَّ﴾، قابَلَهُ بالجمعِ، فقال: ﴿خَيۡرَٰتٌ﴾، وقالَ: ﴿حِسَانٞ﴾؛ مُراعاةً للفواصلِ التي [هي للفواصل التي][(٣)] في السُّورة، من أوَّلها إلى آخرها، والذي قبلَهُ من غيرِ فاصلٍ قولُهُ: ﴿فِيهِمَا[(٤)] فَٰكِهَةٞ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ ۞ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٦٨ - ٦٩]، وأعقبَ ذلكَ بقوله: ﴿فِيهِنَّ خَيۡرَٰتٌ حِسَانٞ﴾.

---

(١) في الأشباه والنظائر: «لهُ»، والمثبت من «خ».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٤) في الأشباه والنظائر: «فيها»، وهو تحريف.

وأما ما في ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١]، فهو كالذي في سورةِ القيامة.

وأمّا ﴿مُسۡلِمَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥]، ففي بدليَّتِهِ كلامٌ آخرُ ذكرناهُ وهو البدلُ المشتَقُّ[١] وهو ضعيف.

ولكنْ جوَّزنا أنْ يكونَ حالاً من الضَّميرِ في ﴿خَيۡرًا مِّنكُنَّ﴾.

وأمّا حديث: «نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ»، فهذا جاءَ على إحدى اللُّغتين، والكلامُ على ما في القرآنِ الكريمِ والذِّكرِ الحكيم، زادَنا الله وإياكُمْ من اليقينِ والتَّوفيقِ والحكمة، وأفاضَ علينا جميعاً النِّعمةَ، ودفعَ عنّا النِّقمةَ. آمين.

* * *

(١) في «خ»: «بالمشتق»، وكلاهما صواب.

ثبتُ المصادر والمراجع

١. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.

٢. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، مخطوطة مجلس شورى إيران، رقم: (١٣٨٤).

٣. تفسير الماوردي: النُّكت والعيون، للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٤. صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزَّمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

* * *

رسائل في
الحديث النبوي



رِسَالَةٌ فِي بَيَانِ
وُجُوهِ التَّعَارُضِ وَالتَّرْجِيحِ
بَيْنَ حَدِيثَيِ

القَرْضِ وَالصَّدَقَةِ

لِلإِمَامِ المُجْتَهِدِ شَيْخِ الإِسْلَامِ
سِرَاجِ الدِّينِ عُمَرَ بْنِ رَسْلَانَ البُلْقِينِي
٧٢٤ - ٨٠٥ هـ
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ
عَلِي مُحَمَّد زِينُو



مقدمة التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي أحسنَ كلَّ شيءٍ خلَقَه، وتفضّل عليه بعد ذلك ورزَقَه، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمّدٍ الذي بالتزامِ سنته يظهرُ **بيانُ وجوه التعارُض والترجيح بينَ** مَن كذَبَ اللهَ ومَن صدَقَه، وعلى آله وصحبِه أرباب الجُود والبذل وأصحابِ **حديثَي القَرْض والصَّدَقة**. أما بعد.

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ لشيخ الإسلام سراجِ الدين البُلقينيّ ـ عليه رحماتُ الله ـ كتبها إجابةً لسؤال مِن سألَه: هل بينَ الحديثَين الواردَين في القَرْض والصَّدَقة تعارضٌ أو لا؟ وما مذهبُ الإمامِ الشافعي رضي الله عنه تفضيل أحدهما على الآخر؟

فكان جوابه ـ رحمه الله ـ: أنّ الصدقةَ والقرضَ يختلفُ التفضيلُ بينَهما باعتبار الأحوال؛ توصّل إلى ذلك بعد أن ذكر كلّاً من الحديثَين، وبيّن حالَيهما، وتكلّم على إسنادَيهما ومواضعِ الضعفِ فيهما كلاماً مُفصَّلاً مُؤصَّلاً مدعوماً بأقوال علماء الجرح والتعديل، وروى ما حضَرَهُ من شواهدِهما وما في مَعنَيَيهما عن الصحابة رضوان الله عليهم.

* * *

منهج التحقيق

١- اتخاذُ النسخة الخطية الذي سيرد التعريفُ به أصلاً.

٢- تحريرُ النصّ وضبطُهُ وترقيمُه، وتصحيحُ أخطائه.

٣- إثباتُ عناوينَ تُفرِّعُ هذه الرسالةَ قدرَ الإمكان؛ تسهيلاً لتصوُّر مُطالعِها.

٤- تخريجُ الآيات الكريمة من المصحف العزيز.

٥- تخريجُ الأحاديث الشريفة مع بيان حال رواتِها في حال ضعفِها.

٦- تخريجُ أقوال أهل العلم الواردة في متن هذه الرسالة.

٧- التعريفُ الموجز بمن تمَسُّ الحاجة إلى ترجمتهم من الأعلامِ الواردِ ذكرُهُم.

٨- تسمية الرسالة بما هو أوضح دلالةً على مضمونها مما كتب على طُـرَّتها.

٩- التقديمُ لتحقيق الرسالة بمقدمة تضُمُّ:

- مدخلاً إلى هذه الرسالة.
- تبيانَ منهج تحقيقها.
- تعريفاً بالنسخة الخطية من هذه الرسالة ونسبتها ووصفها.

صفة النسخة الخطية

مصدر النسخة: مكتبة الملك عبد بن عبد العزيز الجامعية.

وعدد أوراقها: ٤ ورقات، عدد أسطر الورقة: **١٩** سطراً.

وهي مكتوبةٌ بخطٍّ مشرقي نسخيّ واضحٍ، وقد كُتبَت العناوينُ بمدادٍ أحمر.

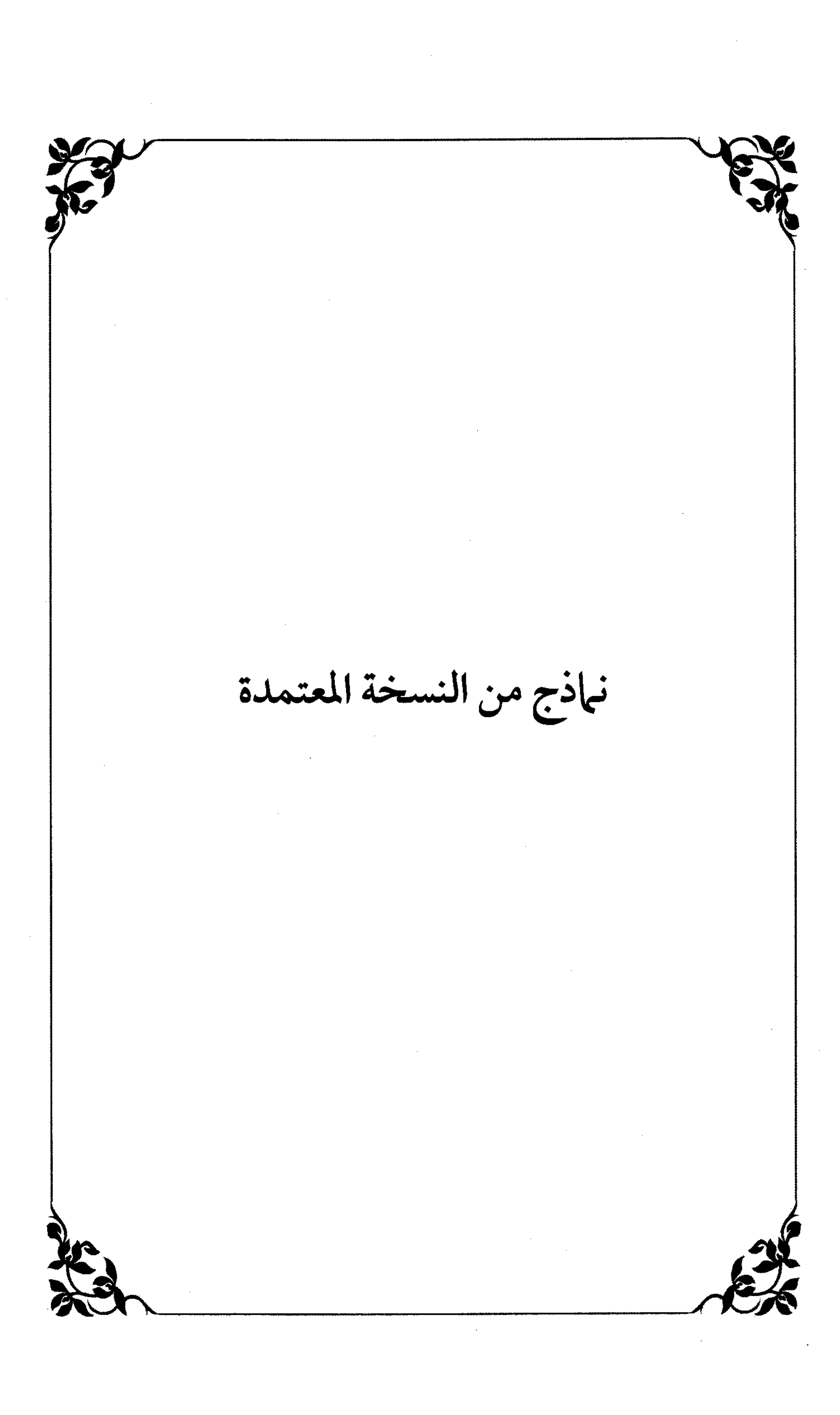
وهي مجتَزَأةٌ من مخطوطٍ «مجموع رسائل»، وتشغل الرسالة الورقات: (١٢٥/ ب) حتى أوائل (١٢٨/ أ).

الناسخ: عمرُ بنُ محمدِ بنِ عمرَ الشافعيُّ.

تاريخ النسخ: الأحد سابع عشري شهرِ رجبٍ الأصمّ من سنة (**٨٣٥هـ**).

عنوان الرسالة ونسبتها: صورة سؤال سُئل عنه شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني رحمه الله تعالى.

* * *



نماذج من النسخة المعتمدة



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
صورة سؤال سئل عنه شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان
ابن نصير بن صالح البلقيني رحمه الله تعالى
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
ما تقول سيدنا شيخ الإسلام بركة الأنام رحلة الطالبين أمتع الله ببقائه
المسلمين آمين في الحديثين الواردين في القرض والصدقة أن القرض بثمانية
عشر والصدقة بعشر أمثالها ومن أقرض لله مرتين كان له مثل أجر أحدهما
لو تصدق به هل بين الحديثين تعارض أو لا وما مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه
في ذلك هل القرض أفضل من الصدقة أو الصدقة أفضل من القرض بينوا ذلك
رضي الله تعالى عنكم أجمعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
فكتب اللهم أرشد للصواب
نعم بين ظاهر الحديثين تعارض فنذكر كلا من الحديثين ونبين حالهما
أما الحديث الأول فأخرجه ابن ماجه في سننه في ترجمة الحبس في الدين
والملازمة من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوبا الصدقة بعشر أمثالها
والقرض بثمانية عشر فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة قال
لأن السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة في إسناده
خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الشامي قال فيه الإمام أحمد ويحيى
ابن معين ليس بشيء وقال النسائي ليس بثقة وقال الدارقطني ضعيف
وتبع هؤلاء آخرون فقال أحمد بن صالح وأبو زرعة الدمشقي هو ثقة

وقال

الصفحة الأولى من النسخة الخطية

احسره علقه من خط المؤلف شيخنا العلامة سراج الدين البلقيني ابرهيم الحلبي
والحمد لله وحده وفرغ من تعليقه في ليلة يسفر صباحها عن يوم الأحد سابع
عشري شهر رجب الأصم من سنة خمس وثلاثين وثمانمائة بالمدرسة الشرفية بحلب
الفقير عمر بن محمد بن عمر الشافعي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه بمنه وكرمه

الصفحة الأخيرة من النسخة الخطية

بعد ذلك كلِّه... هذا الذي بين يديكَ ـ أيها القارئ الكريمُ ـ هذه إجابةُ شيخ الإسلام سراجِ الدين أبي حفصٍ عمرِ بنِ رسلانِ بنِ نصير بن صالحٍ البُلقينيّ ـ عليه رحماتُ الله ـ على من سألَه حول التعارض بين الحديثَين الواردَين في القَرْض والصَّدَقة؛ والتي أسميناها «رسالة في بيان وجوه التعارُض والترجيح بين حديثَي القَرْض والصَّدَقة».

أضعُهُا تحتَ نظرِ الراغب، وبين يدَي الطالب، ومن أجلِ تقديمِها مخدومةً الخدمةَ اللائـقة، شمّرتُ عن ساعد الـجدّ، وبذلتُ وافـرَ الجهد، فأسهرتُ لذلك الليالي، وأضنيتُ فكري وبالي. فإن أصبتُ وأحسـنتُ؛ فالفضل لله سبحانه مُبتَدَأً ومُختَتَماً، ومنه التوفيق، وبيده التمام والتحقيق.

وإن كان غير ذلك؛ فمن قصوري ونقصي، ومما جنتْهُ يداي، وأسأل اللهَ على ذلك أن يجودَ بالغفر، ويحبوَني بالصفح، وأرجو ممن يطّلِعُ على زلّةٍ أو خَطأة أن يتفضّل بالعذر، ويتكرّم بالنُّصح.

وأما عملي في كتابي هذا، فيصحُّ فيه وفي غيره ما كتبه القاضي عبد الرحيم البيساني، إلى العماد الأصبهاني، معتذراً عن كلامٍ استدركه عليه: «إني رأيتُ أنّه لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يومه إلا قال في غدهً: لو غُيِّرَ هذا لَكان أحسَن، ولو زِيْدَ هذا لَكان يُستحسَن، ولو قُدِّمَ هذا لَكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لَكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، ودليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر»[١].

والله أعلَم

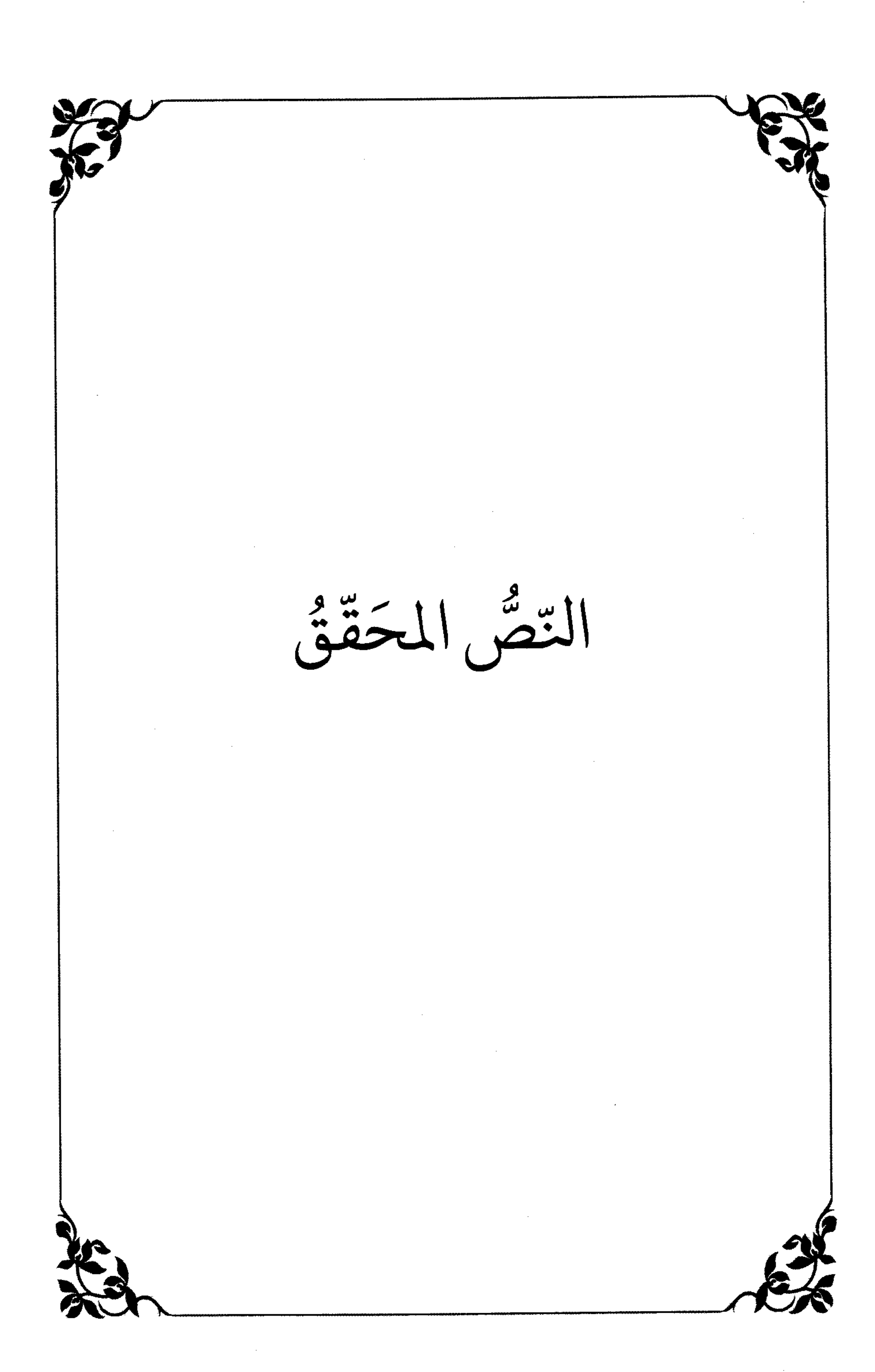
وصلّى اللهُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعينَ وسلَّم

علي محمد زينو

---

(١) «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١: ١٨)، و «أبجد العلوم» لصدّيق حسن خان (١: ٧١).





النّصُّ المحَقّقُ

[صورة السؤال]

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

صورةُ سؤالٍ سُئل عنه شيخُ الإسلام سراجُ الدين أبو حفصٍ عمرُ بنُ رسلانِ بنِ نصير بن صالح البُلقينيُّ رحمه الله تعالى:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم:

ما يقولُ سيدُنا شيخُ الإسلام، برَكةُ الأنام، رحلةُ الطالبين ـ أمتع اللهُ ببقائه المسلمين ـ آمين، في الحديثَين الواردَين في القَرْض والصَّدَقة: «أن القرضَ بثمانية عشر، والصدقة بعشر أمثالها»، و«من أقرضَ لله مرتَين كان له مثلُ أجر أحدِهما لو تصدّق به»؛ هل بين الحديثَين تعارضٌ أو لا؟

وما مذهبُ الإمامِ الشافعي رضي الله عنه في ذلك: هل القرضُ أفضلُ من الصدَقة، أو الصدقة أفضلُ من القرض؟

بيِّنوا ذلك، رضي الله تعالى عنكم أجمعين، وصلّى الله على سيدنا محمدٍ وآلِه.

* * *

[الجواب]

فكتبَ: اللهمَّ أرشدْ [إلى] الصواب[1]:

نعم، بينَ ظاهرِ الحديثَين تعارُض! فنذكُرُ كلّاً من الحديثَين، ونُبيِّنُ حالَهما:

[حديث «القرض بثمانية عشر»]

أما الحديث الأول، فأخرجه ابن ماجَهْ في «سننه» في ترجمة «الحبس في الدين والملازمة» من حديث أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «رأيتُ ليلةَ أُسريَ بي على باب الجنة مكتوباً: الصّدَقة بعَشْرِ أمثالها والقرضُ بثمانيةَ عشَر، فقلتُ: يا جبريلُ، ما بالُ القرضِ أفضلُ من الصدقة؟ قال: لأن السائلَ يسألكَ وعندَه، والمستقرضُ لا يستقرضُ إلا من حاجة»[2].

---

(١) «أرشد» يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ (المُرشدَ) بنفسِه، وإلى مفعوله الثاني (المرشَد إليه) بحرف الجرّ، والمفعول الأول مقدّر، والثاني يلزم له حرف الجرّ. يُنظر: «لسان العرب» (أرشد) (٣: ١٧٥).

(٢) «سنن ابن ماجه»، كتاب الصدقات، باب القرض، (٢٤٣١).

وليس في «باب الحبس في الدين والملازمة» كما ذكر البلقيني رحمه الله، فلعل في نسخته من «سنن ابن ماجه» اختلافاً في التبويب، أو أنه وهِمَ، والله تعالى أعلم.

وأخرجه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، الأصل الثمانون والمئة، (٩٤٧)، وابن حبان في «المجروحين» (١: ٢٨٤)، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣: ٤٢٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٧١٩)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨: ٣٣٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان»، الزكاة، فصل في القرض، (٣٢٨٦).

[الكلام على ضعف إسناد هذا الحديث]

في إسناده خالدُ بنُ يزيدَ بنِ عبد الرحمٰن بن أبي مالكٍ الشامي، قال فيه الإمامُ أحمدُ ويحيى بن معين: ليس بشيء[١]، وقال النسائي: ليس بثقة[٢]، وقال الدارقطني: ضعيف[٣].

وقد خالف هؤلاءِ آخرونَ، فقال أحمدُ بن صالح وأبو زُرعة الدمشقي: هو ثقة[٤].

[١٢٦/أ] / وقال ابن حبان: هو من فقهاء الشام، وكان صدوقاً، لكنه يُخطئ كثيراً، وفي حديثِه مناكيرُ، لا يُعجبني الاحتجاجُ به، وهو ممّن أستخير اللهَ فيه.

وعنه: لا يُعجبني الاحتجاجُ به إذا انفرَدَ عن أبيه، وما أقربَه ممّن يُنسَب إلى التعديل[٥].

وهذا الحديث الذي سُقناه رواه عن أبيه، وأبوهُ من فُقهاء الشام، وكان قاضيَ دمشق، وثّقَهُ أبو حاتم والدارقُطنيُّ وغيرهما[٦].

---

(١) أخرج قول الإمام أحمد ويحيى بنِ معينٍ ابنُ عديٍّ في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣: ٤٢٣) ويُنظر: «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٥١٠١).

(٢) «الضعفاء والمتروكون» للنسائي (١٧٦).

(٣) «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (١٩٩): خالد بن يزيد بن أبي مالك، شامي، عن أبيه، وأبوه من الثقات.

(٤) قولاهما في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٦: ٢٩٧)، ولم أجد توثيق أبي زرعة الدمشقي له في «تاريخه» المطبوع.

(٥) «كتاب المجروحين» لابن حبان (٣٠٧).

(٦) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩: ٢٧٧)، و«الضعفاء والمتروكون للدارقطني» (١٩٩). وذكرَهُ ابن حبان «الثقات» (٥: ٥٤٢)، ووثقه أبو بكر البرقاني كما في «تهذيب الكمال» (٣٢: ١٩٠).

وأخرج له مسلمٌ في «صحيحه»[١]، وهو الراوي هذا الحديثَ عن أنسٍ رضي الله عنه.

والراوي عن خالدٍ المذكورِ هذا الحديثَ هو هشامُ بن خالد، قال فيه أبو حاتم: صدوق[٢]، وذكَرَهُ أبو زُرعةَ في أهل الفتوى بدمشق[٣].

فليس في سنَدِ الحديث مَن تُكُلِّمَ فيه غيرُ خالد، وقد علمتَ الاختلافَ في توثيقِ خالد.

وما رواهُ عن أبيه عن أنسٍ ـ من الحديث المذكور ـ له شاهدٌ من رواية

---

(١) لم يُخرج مسلمٌ ليزيد بن عبد الرحمن بن هانئ أبي مالك الهمداني، بل أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه؛ كما في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ المزي (٣٢: ١٨٩)، و«تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني (١١: ٣٤٥)، و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للذهبي (٦٣٣٦).

والذي أخرج له مسلم هو أبو كثير السحيمي الغبري اليمامي، الأعمى، سماه مسلمٌ اسمه يزيد بن عبد الرحمن بن أذينة حيث أخرج حديثَ أبي هريرة في نهي رسولِ الله ﷺ عن الزبيب والتمر، والبُسر والتمر، في «صحيحه»، كتاب الأشربة، باب كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين، (١٩٨٩).

وقيل في اسمه: يزيد ابن عبد الله بن أذينة، وقيل: ابن غفيلة.

يُنظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤: ١٨١١)، «تهذيب الكمال» للمزي (٣٤: ٢٢١)، «الكاشف» للذهبي (٦٧٩٦)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٢: ٢١١).

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩: ٥٧).

(٣) ذكر ذلك الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٣٠: ١٩٩)، والحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥: ١٢٧٢)، ولم أهتد إليه في «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»، ولا في شيء من كتبه المطبوعة الأخرى، والله أعلم.

ثابت عن أنس مرفوعاً: «قَرْضُ الشيء خيرٌ من صدقته»، أخرجه البيهقي ولم يذكُر تضعيفَه[١].

فالحديث حينئذٍ قد يُقال فيه: إنه حسن[٢].

[حديثُ «القرضُ مرّتين»]

وأما الحديثُ الآخَرُ فرواهُ ابنُ ماجَهْ أيضاً من حديث ابن مسعود رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «ما مِن مُسلمٍ يُقرضُ مسلماً قَرْضاً مرّتين إلا كان كصدقةٍ مرّةً».

وفي الحديث قصةٌ، قال ابن ماجَهْ: حدثنا محمد بن خلفٍ العسقلاني: حدثنا يعلى: حدثنا سليمان بن يُسَيرٍ، عن قيس بن رُوميٍّ قال: كان سليمانُ بنُ أُذُنان[٣] يُقرضُ علقمةَ ألفَ درهمٍ إلى عطائه، فلما خرَجَ عطاؤه وتقاضاها

---

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي، كتاب البيوع، جماع أبواب الخراج بالضمان والرد بالعيوب وغير ذلك، باب ما جاء في فضل الإقراض، (١٠٩٥٤) أخبرنا أبو الحسن بن عبدان، أخبرنا أحمد ابن عبيد الصفار، حدثنا تمتام، حدثنا عبيد الله ابن عائشة، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، رفعَه.

(٢) يقوّي تحسينَ هذا الحديث أيضاً ما أخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٩٧٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان»، الزكاة، فصل في القرض (٣٢٨٦) عن أبي أمامة، عن رسول الله ﷺ قال: «دخل رجل الجنة فرأى على بابها مكتوبا الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر».
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ١٢٦): فيه عُتبة بن حميد؛ وثّقه ابن حبان وغيرُه، وفيه ضعف.

(٣) في متن النسخة الخطية: «رومان»، والتصويب من «سنن ابن ماجه»، ومما كتب الناسخُ في الهامش من عبارة: «أذنان. قاله شيخُنا في هامش أصلِه قال: وهو غايةٌ في الصحة».
وسيتكرّر ذكرهُ باسم «يزيد بن رومان» الأمرُ الذي يدفعُني إلى ترجيحِ أن يكون سببُ ذلك عائداً إلى نسخة المؤلف من «سنن ابن ماجه»، والله أعلم.

منه، واشتدّ عليه[١]، فقضاه، فكأنّ علقمةَ غضِبَ فمكَثَ أشهُراً، ثم أتاه، فقال: أقرِضْني ألف درهم إلى عطائي، فقال: نعَمْ وكرامة! يا أم عُتبةَ، هلُمّي تلك الخريطةَ[٢] المحبوسةَ التي عندَكِ، فجاءَت بها، فقال: أمَا ـ والله ـ إنهّا لدراهمُك التي قضيتَني ما حرّكتُ[٣] منها درهماً واحداً!

قال: فللهِ أبوكَ! ما حمَلَكَ على ما فعلتَ [بي]؟ قال: ما[٤] سمعتُ منك، قال: ما سمعتَ مني؟ قال: سمعتُكَ / تذكُرُ عنِ ابن مسعود: أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلمٍ يُقرِضُ مسلماً قَرْضاً مرّتين إلا كان كصدَقةٍ مرة». قال: كذلك أنبأني ابن مسعود[٥].

[١٢٦/ب]

---

(١) في الأصل: «فاشتد عليه»، وهو خطأ؛ ذلك أن الاشتداد هو حالُ سليمان بن أذنان في أثناء مطالبته علقمةَ، وليس الاشتداد مترتّباً على تقاضيه، فافطَنْ.

(٢) قال الفيومي في «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» (خرط) (١: ١٦٧): الخريطةُ: شبهُ كيسٍ يُشرَجُ من أديمٍ وخِرَقٍ، والجمعُ خَرائطُ.

(٣) في الأصل: «خرجت»، والتصويب وفاقاً لـ«سنن ابن ماجه»، ولا يُقال: «خرَجَ المالَ» ونحو ذلك، بل يُقال: «أخرجَهُ» و«خرج به». يُنظر: «لسان العرب» (خرج) (٢: ٢٤٩).

(٤) في الأصل: «شيئاً»، والتصويب وفاقاً لـ«سنن ابن ماجه»، ولا وجه لنصب «شيء» لو أراد أن يجيب به.

(٥) «سنن ابن ماجه»، كتاب الصدقات، باب القرض، (٢٤٣٠).

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٣٩١١): حدثنا عفان، حدثنا حماد، أخبرنا عطاء بن السائب، عن ابن أذنان، قال: أسلفتُ علقمة ألفي درهم...

وأخرجه أبو يعلى (٥٣٦٦) من طريق عفان، به

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب البيوع، جماع أبواب الخراج بالضمان والرد بالعيوب وغير ذلك، باب ما جاء في فضل الإقراض، (١٠٩٥٢)، وفي «شعب الإيمان» الزكاة، فصل في القرض، (٣٢٨٢) من طريق عيسى بن يونس، كلاهما عن سليمان بن يسير، به.

وأخرج ابن حبان في «صحيحه»، كتاب البيوع، باب الديون، ذكر كتبة الله جل وعلا =

[الكلام على ضعف إسناد هذا الحديث]

وفي إسناد الحديثِ سليمانُ بن يُسير، ويقال في أبيه: أسير، وقيل: نُسير، وقيل: قُسيم، وقيل: شُقير[1]، وسليمانُ المذكورُ ضعّفَه يحيى القطان[2]، وقال أحمدُ بنُ حنبل وابنُ معين: ليس بشيء[3]، وقال أبو زرعة: واهي الحديث[4]، وقال أبو داود: ضعيف عندهم[5].

= للمقرض مرتين الصدقة بإحداهما، (٥٠٤٠): أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا معتمر بن سليمان، قال: قرأت على الفضيل أبي معاذ، عن أبي حريز: أن إبراهيم حدثه: أن الأسود بن يزيد، كان يستقرض من تاجر،... الحديثَ.

(١) يُنظر: «تهذيب الكمال» (١٢: ١٠٦)، «الكاشف (٢١٣٧)، «تهذيب التهذيب» (٤: ٢٣٠).
وضبطُ اسم أبيه «يُسَير»؛ كما في «الإكمال» لابن ماكولا (١: ٣٠٤)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (١: ٥٤٢).
ولم أجده يقال في اسم أبيه: «شقير» إلا في مطبوع «إكمال تهذيب الكمال» (٦: ١٠٧) للحافظ مُغلَطاي عن كتاب ابن الجوزي، والذي في مطبوع «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٢: ٢٥): «ابن سقير» بالسين المهملة، والله أعلم.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد ـ برواية ابنه عبد الله ـ (٤٩٧٣): حدثني ابن خلاد قال: سمعت يحيى: يقول: سمعت سُفيان يقول: حدثني مَن رأى إبراهيم يرفعُ يديه تحتَ الكساء في الصلاة، فجعلتُ أسئله عن اسم الرجل فيُمطلني به! ثم قال لي يوماً حين أضجرتُه: حدّثني أبو الصباح سُليمان بن قسيم. قال يحيى: وأخطأ في اسمه، يريد: سليمانَ ابن يسير، قال يحيى: وإنما مطلني به؛ لأنه قد علم إني لا أرضاه.
ويُنظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤: ٤٢)

(٣) في «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (٤٨٤٩)، و«تاريخ ابن معين» برواية الدوري (١٣٣٦).

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤: ١٥٠).

(٥) قال المزي في «تهذيب الكمال» (١٢: ١٠٧): وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود =

وقال البخاري: ليس بالقويّ [عندَهم][١].

وقال أبو حاتم: ضعيفُ الحديث ليس بمَتروك[٢]، وقال ابن عديّ: حديثُه إلى الضعف أقربُ منه إلى الصدق[٣]، وقال النسائي وعلي بن الجنيد: متروك[٤]، وقال الدارقطني: ضعيف[٥].

فسليمانُ الكلامُ فيه أشدُّ من الكلام في خالدٍ المذكور في الحديث الأول.

وقيسُ بن روميٍّ لم يُخرج لهُ من أصحاب الكتُب الستّة غيرُ ابنِ ماجَهْ، وفي طريقِ ابن ماجَهْ قيسُ بن روميٍّ هو الراوي عن علقمة[٦].

= عن سليمان بن يسير، فقال: هذا مولى إبراهيم النخعي، وكان عالماً بإبراهيم، وهو ضعيف ليس هو عندهم بشيء. ا.هـ.

ولم أجد القول في مطبوع «سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني».

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري (٤: ٤٢)، والمزيدُ بين حاصرتين منه.

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤: ١٥٠).

(٣) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٤: ٢٦٤).

(٤) «الضعفاء والمتروكون» للنسائي (٢٦٣).

وذكر قولَه وقولَ علي بن الجنيدِ ابنُ الجوزي في «الضعفاء والمتروكون» (١٥٥١)، ومغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢٢٣٦).

وعلي بن الجنيدِ هو الإمام، الحافظ، الحجة، علي بن الحسين بن الجنيد، أبو الحسن النخعي، الرازي، المعروف في بلده: بالمالكي؛ لكونه جمع حديث مالكٍ الإمام، وكان من أئمة هذا الشأن، سمع: أبا جعفر النفيلي، والمعافى بن سليمان، وهشام بن عمار، وخلائق، حدث عنه: أبو حامد بن الشرقي، وابن أبي حاتم ـ وقال: كتبنا عنه وهو صدوق ثقة، وسماه حافظَ حديث الزهريِّ ومالكٍ ـ وآخرون. توفي سنة (٢٩١هـ) بالري.

يُنظر: «الجرح والتعديل» (٦:٥) و(٦: ١٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤: ١٦).

(٥) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (١٩٧): وأبو الصباح سليمان بن يسير، كوفيٌّ ضعيفٌ.

(٦) «تهذيب الكمال» (٢٤: ٣٨)، و«ميزان الاعتدال» (٦٩١٢)، وقال: لا يكاد يعرف، ما حدث عنه سوى سليمان بن يسير. و«تهذيب التهذيب» (٨: ٣٩٥).

وأخرجه البيهقي من حديث سليمان بن يُسير المذكور، عن قيسٍ بن روميٍّ، عن سليمانَ بن أُذنان، عن علقمةَ، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من أقرَض قرضاً مرَّتين كان كعدْلِ صدَقةٍ مرّة».

قال البيهقي: كذا رواه سليمان بن يُسير النّخعي، أبو الصّبّاح، الكوفيّ، قال البخاري: وليس بالقويّ. ورواه الحكمُ وأبو إسحاقَ وإسرائيلُ وغيرُهم عن سليمان بن أُذنان، عن علقمةَ، عن عبد الله [بنُ مسعود من قوله، ورواه دَلْـهَمُ بن صالح، عن حُمَيد بن عبد الله الكِنْديّ، عن علقمةَ، عن عبد الله]، ورواه منصورٌ، عن إبراهيمَ، عن علقمةَ قال: كان يقولُ ذلك.

ورُوي ذلك من وجهٍ آخرَ عن ابن مسعودٍ موقوفاً، ورفعُهُ ضعيفٌ(١).

وأخرجه البيهقيُّ من طريق عبد الله بنِ أحمدَ بن حنبل قال: حدثني يحيى ابن معين ـ وأنا سألتُه ـ: حدثنا معتمرٌ قال: قرأتُه على فُضَيل بن مَيسرة، عن أبي حريز: أن إبراهيم حدثه: أن الأسود بن يزيد كان يستقرضُ من مولى النخع تاجرٍ، فإذا خرَجَ عطاؤه قضاه، وإنه خرجَ عطاؤه، فقال له الأسود: إن شئتَ أخّرت عنا؛ فإنه قد كان علينا حقوقٌ في هذا العطاء، فقال له التاجر: [لستُ فاعلاً، فنَقَدَهُ الأسودُ خمسَ مئة درهمٍ، حتى إذا قبَضَها التاجر، قال له التاجرُ:] دونكَ فخُذها، فقال له الأسود: قد سألتُ هذا فأبيتَ! قال له التاجر: / إني [١٢٧/أ]

---

(١) في الأصل أخطاءٌ هي: «عن سليمان بن رومان»، و «كذا رواه سليم بن يُسير النّخعي»، و«ورواه الحاكم وأبو إسحاق وإسرائيل وغيرهم عن سليمان بن رومان»، و«كان يقال ذلك».
والتصويب ـ والاستدراك ـ من «السنن الكبرى»، كتاب البيوع، جماع أبواب الخراج بالضمان والرد بالعيوب وغير ذلك، باب ما جاء في فضل الإقراض (١٠٩٥٢)، (٥: ٥٧٨) عقب الحديث، وفي الحديث: و«من أقرض ورقاً»، وأحسبه خطأً، فلم أغيّر ما في الأصل لأجله، والله أعلم.

سمعتُكَ تُحدّثُ عن عبد الله بن مسعودٍ: أن النبي ﷺ كان يقول: «مَن أقرض شيئاً مرّتين كان له مثلُ أجرِ أحدِهما لو تصدّق به».

قال البيهقيّ: تفرد به عبدُ الله بن الحُسين أبو حَريز، قاضي سجستان، وليس بالقويّ[١].

فقد علمتَ بذلك ما وقع في حديثِ ابن مسعود من الضعفِ والاضطرابِ، والرفعِ والوقفِ.

[ما جاء عن بعضِ الصحابة مما يُخالف ما جاءَ عن ابنِ مسعود]

وقد جاء عن بعضِ الصحابة ما يُخالف ما جاءَ عن ابنِ مسعود:

أسند البيهقيُّ عن أبي الدرداء: لَأَنْ أُقرِضَ دينارَين مرّتَين أحبُّ إليَّ من أن أتصدَّق بهما؛ لأني أُقرضُهما فيَرجعان إليّ، فأتصدّقَ بهما، فيكون لي أجرُهما مرّتين.

قال البيهقي: ورُوّينا عنِ ابن عباسٍ أنه قال: لَأَنْ أُقرضَ مرّتين أحبُّ إليَّ مِن أن أُعطيَهُ مرة[٢]. ورُوي في ذلك عن عبدِ الله بن عمرِو بن العاص وعبدِ الله ابن مسعود[٣].

---

(١) تصحّفت «إن شئت» في الأصل إلى «بن شبيب». والتصويب ـ والاستدراك ـ من «السنن الكبرى»، كتاب البيوع، جماع أبواب الخراج بالضمان والرد بالعيوب وغير ذلك، باب ما جاء في فضل الإقراض، (١٠٩٥٣).

(٢) «السنن الكبرى»، كتاب البيوع، جماع أبواب الخراج بالضمان والرد بالعيوب وغير ذلك، باب ما جاء في فضل الإقراض، (١٠٩٥١).

(٣) أما رواية عبد الله بن عمرو فلم أجدها مسندةً. =

وهذا الكلامُ الموقوف على هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم يقتضي أن يكونَ القرضُ مرّتين أفضلَ من الصدقة مرّة، والحديثُ المرفوعُ من طريقِ ابن مسعودٍ يقتضي أن يكون القرضُ مرّتين يعدلُ الصدقةَ مرةً.

وإذا كان ابنُ مسعود ـ وهو الراوي للحديث ـ قد جاء عنه ما تقدّم؛ كان ذلك مُقتضياً لضعفِ الحديث؛ إذ لا يُظَنُّ بابن مسعودٍ رضي الله عنه مخالفةُ روايتِه عن النبي ﷺ!

وقد قال ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا وكيع: أخبرنا دَلهم بنُ صالحٍ الكنديُّ، عن حُمَيدِ بن عبدِ الله الكِنْدي، عن علقمةَ بنِ قيس قال: قال عبد الله: لَأَنْ أُقرِضَ مرّتين أحبُّ إليَّ من أن أتصدّقَ به مرّة[١].

وما أشار إليه البيهقي من روايةِ ابن عباس أسندَهُ ابن أبي شيبة فقال: حدثنا وكيعٌ: حدثنا عبدُ العزيز بن سِيَاهٍ، عن حبيبِ بن أبي عَمْرةَ، عن سعيد ابن جُبير، عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: لَأَنْ أُقرض مئتَي درهمٍ مرّتين أحبُّ إليَّ من أن أتصدّق بها مرة[٢].

* * *

= وأما عن ابن مسعود مرفوعاً فهو الحديث المتقدّم قبل قليل، وسيورده عنه موقوفاً.

(١) في الأصل: «سليم بن صالح»، والتصويب من «مصنف ابن أبي شيبة»، كتاب البيوع والأقضية، ما جاء في ثواب القرض والمنيحة، (٢٢٢٣٣).

(٢) والتصويب من «مصنف ابن أبي شيبة»، كتاب البيوع والأقضية، ما جاء في ثواب القرض والمنيحة، (٢٢٢٤٠)، وفيه: «لَأَن أُقرض مئةَ درهم....».

[الموازنة والترجيح]

والذي يظهرُ في الكلام على هذه الـمسألة: أن يُقال: الآياتُ في الحثّ على الصّدَقة معلومةٌ، والأحاديثُ في ذلك كثيرةٌ، وقال تعالى: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ * وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ * يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ * أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٖ﴾ [البلد ١١-١٦] فلم يذكُر إلا الإعتاقَ والصدقةَ على الوجهِ المذكور.

وثبتَ في «الصحيحين» من حديث ميمونةَ بنت الحارث: أنّها أعتقَت وليدةً في زمان رسول الله ﷺ، فذكَرَت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «لو أعطيتِها أخوالَكِ كان أعظمَ لأجرِكِ»[١].

فنقول: الصدقةُ والقرضُ يختلفُ التفضيلُ بينَهما باعتبار الأحوال؛ فإذا عَلم احتياج الفقير ونحوه فصدقةُ التطوُّع ـ حينئذٍ ـ أفضلُ من القرضِ لهُ أو لغَيرِه.

وإذا لم يَعلَم حاجتَه، وإنما أعطيتَ السائلَ صدقةً وأنت شاكٌّ في حالِه، وآخرُ أعطى طالبَ القرض نظيرَ ذلك، ولم يظهَر من حالِهما إلا مجرّدُ الطلب؛ فهاهنا يفضل القرضُ على الصدقة؛ عملاً بالغالب في سائل الصدقة وطالبِ القرض، وعلى هذا تُنزِّلُ حديثُ أنسٍ الذي تقدّم الكلامُ عليه.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها، (٢٥٩٢).
وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين، (٩٩٩) (٤٤).

هذا بالنسبة إلى حال الآخِذ، وأما بالنسبة إلى حال المعطي وخروجِه عن الشيء لله، فحالُه أفضلُ من حالِ المقرض[١] الذي لم يخرُج عن الذي أقرَضَه، وإنما هو طالبٌ ردَّه، فإذا أقرضَهُ مرّتَين كان حالُه في ذلك كحالِ المتصدّق؛ نظراً إلى أنه راغبٌ في إقراضِه.

فحالُه في الأول اقتضى حصولَ نصفِ أجر الصدقة، وحالُه في الثاني اقتضى حصولَ النصف الآخَر، وعلى ذلك تُنزِّلُ حديثَ ابن مسعود؛ على تقدير العمل به، ويكونُ حديث أنسٍ بالنسبة إلى حال الآخِذ، وحديثُ[٢] ابن مسعود إلى حال المعطي، وإذا نُزِّلا على ذلك ينتفي ظاهرُ التعارض بهذا الجمع.

والذي يقتضيه مجاري[٣] كلامِ الشافعي في الصدقات المتطوّع بها: أنّ أصلَ صدقة التطوع أفضلُ من القرض، فإن جاء ترجيحٌ باحتياجٍ ونحوِه صار إليه.

وللقرض عمومٌ من وجهٍ آخر، وهو دخولُه مالَ غيرِ المكلّف بخلاف صدَقة التطوع، ولِصَدَقة التطوع رُجْحانٌ من وجوهٍ كثيرة، والمعتمَدُ ما قدّمناه[٤]، والحالةُ هذه، والله تعالى أعلم بالصواب.

كتبه عمر البلقيني

آخرُه

---

(١) في الأصل: «القرض»، وهو خطأ ظاهر، ويُنظر: «الإنافة في الصدقة والضيافة» لابن حجر الهيتمي، (ص ١٥٨).

(٢) في الأصل: «وحال»، وهو سبقُ قلم، ويُنظر: «الإنافة»، (ص ١٥٩).

(٣) في «الإنافة» (ص ١٥٩): «مجرى»، ولم أجد للشافعيّ كلاماً في ذلك صريحاً، أو قريباً منه، والله أعلم.

(٤) هذا القول أوردَه بحروفِه تقريباً ابنُ حجرٍ الهيتمي في «الإنافة»، (ص ١٥٨-١٥٩) يعزوه إلى البلقيني.
وقد كتب ناسخ الأصل بجوار السطر الأخير: «قوبل بحسب الطاقة، والحمد لولي الحمد».

علّقه من خط المسؤول شيخِنا العلّامةِ سراجِ الدين البُلقينيِّ إبراهيمُ الحلبي، والحمد لله وحده، وفرغ من تعليقه في ليلةٍ يُسفِرُ صباحُها عن يوم الأحد سابع عشري شهرِ رجبٍ الأصمّ من سنة خمس وثلاثين وثمان مئة بالمدرسة الشرفية بحلب[١] الفقيرُ عمرُ بنُ محمدِ بنِ عمرَ الشافعيُّ غفر الله ذنوبه، وستر عيوبه؛ بمنِّه وكرمِه[٢].

* * *

(١) المدرسة الشرفية: أنشأها الشيخ الإمام شرف الدين أبو طالب عبد الرحمن بن أبي صالح عبد الرحيم المعروف، بابن العجمي (٦٥٨هـ)، وقد صرف شرف الدين على بنائها ما ينوف على أربع مئة ألف درهم وأوقف عليها أوقافاً جليلة.
يُنظر: «الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب» للقاضي أبي الفضل محمد ابن الشحنة (ص ١١٢)، ولترجمة ابن العجمي «سير أعلام النبلاء» (٢٣: ٣٤٨).

(٢) قال محققها:
وقد فرغت من تحقيق هذه الرسالة والتعليق عليها ـ بحمد الله والصلاة على رسوله ﷺ ـ في مدينة عمان الأردنية؛ في الرابعَ عشرَ من شعبان ١٤٣٥هـ الموافق الثانيَ عشرَ من حزيران ٢٠١٤م. والحمد لله رب العالمين.

المسارد

مسرد المصادر والمراجع

١. «أبجد العلوم» لصدّيق حسن خان القنوجي (١٣٠٧هـ).

أعده للطبع ووضع فهارسه: عبد الجبار زكار. منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق: ١٩٧٨م.

٢. «إكمال تهذيب الكمال» للحافظ مُغلَطاي (٧٦٢هـ).

تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد و أبو محمد أسامة بن إبراهيم. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ـ القاهرة، ط١: ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٣. «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» لابن ماكولا (٤٧٥هـ).

دار الكتاب الإسلامي ـ بيروت. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ـ القاهرة.

٤. «الإنافة في الصدقة والضيافة» لابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ).

تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع ـ القاهرة، ١٩٨٧م.

٥. «التاريخ الكبير» للإمام البخاري (٢٥٦هـ).

(د. تح) و (د. ت) يُطلَب من دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦. «الثقات» للحافظ ابن حبان البستي (٤٥٣هـ).

طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الأولى: بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الدكن الهند: ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٣م.

٧. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣٢١هـ).
طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط ١: ١٢٧١ هـ/ ١٩٥٢ م.
٨. «الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب» للقاضي أبي الفضل محمد بن الشحنة (٨٩٠هـ).
تقديم: عبد الله محمد الدرويش، دار الكتاب العربي ـ سورية، عالم التراث ـ دمشق، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٩. «السنن الكبرى» للبيهقي (٤٥٨هـ).
تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٣: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣ م
١٠. «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (٣٨٥هـ).
دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف الرياض، ط١: ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.
١١. «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٥٩٧هـ).
تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١: ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م.
١٢. «الضعفاء والمتروكون» للنسائي (٣٠٣هـ).
تحقيق: بوران الضناوي و كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت. ط١: ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
١٣. «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد ـ برواية ابنه عبد الله ـ (٢٤١هـ).
تحقيق وتخريج: د. وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ـ الرياض، ط٢: ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م
١٤. «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للذهبي (٧٤٨هـ)، و«حاشيته» لسبط ابن العجمي (٨٤١هـ).
قابلهما بأصل مؤلفيهما وقدم لهما علق عليهما وخرج نصوصهما: محمد عوامة أحمد

محمد نمر الخطيب. دار القبلة للثقافة الإسلامية و مؤسسة علوم القرآن ـ جدة، ط١: ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.

١٥. «الكامل في ضعفاء الرجال» للحافظ ابن عدي (٣٦٥هـ).

تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض و الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، شارك في تحقيقه: أ. د. عبد الفتاح أبو سنة. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٦. «المسند» للإمام أحمد ابن حنبل (٢٤١ هـ).

الموسوعة الحديثية. المشرف العام على إصدار الموسوعة: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. المشرف العام على تحقيق المسند: الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.

١٧. «المسند» للحافظ أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (٣٠٧ هـ).

حققه وخرّج أحاديثه: حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث، ط١: ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.

١٨. «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» للفيومي (٧٧٠هـ).

المكتبة العلمية ـ بيروت. (د. ت).

١٩. «المصنف» للحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة (٢٣٥هـ).

تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار التاج ـ بيروت، ط١: ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩م.

٢٠. «المعجم الأوسط» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ).

تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، و عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ـ القاهرة: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢١. «المعجم الكبير» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ).

حقّقه وخرّج أحاديثه: حمدي عبد المجيد. دار إحياء التراث العربي: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٢. «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣٨٥هـ).

تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٣. «تاريخ ابن معين» ـ برواية الدوري ـ (٢٣٣هـ)، ومعه «ملحقٌ» بكلام يحيى بن معين برواية يزيد بن الهيثم بن طهمان.

حققه وعلق عليه وقدم له ووضع فهارسه: عبد الله أحمد حسن، دار القلم ـ بيروت.

٢٤. «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٢٨١هـ).

دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية ـ دمشق.

٢٥. «تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبي (٧٤٨هـ).

تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي ـ بيروت. ط١: ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٦. «تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر (٥٧١هـ).

دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي. دار الفكر ـ بيروت: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٧. «تهذيب التهذيب» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٥ - ١٣٢٦هـ.

٢٨. «تهذيب الكمال» للحافظ جمال الدين المزّيّ (٧٤٢هـ).

حقّقه وضبط نصوصه وعلق عليه د. بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة. ط١: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٩. «توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم» للحافظ شمس الدين ابن ناصر الدين الدمشقي (٦٠٦هـ).

حققه وعلق عليه: محمد نعيم العرقسوسي. دار الرسالة العالمية ـ دمشق بيروت ط١: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٣٠. «حلية الأولياء» للحافظ أبي نعيم الأصفهاني (٤٣٠هـ).

دار الكتاب العربي، ط٤: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣١. «سنن ابن ماجه» للحافظ ابن ماجه القزويني (٢٧٣هـ).
حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٢. «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل».
تحقيق: محمد علي قاسم العمري المجلس العلمي إحياء التراث العربي ـ الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١: ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م

٣٣. «سؤالات البرقاني للدارقطني» رواية الكرجي عنه.
تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي ـ لاهور، باكستان، ط١: ١٤٠٤هـ.

٣٤. «سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي (٧٤٨هـ).
تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت،. ط١: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٣٥. «شعب الإيمان» للحافظ البيهقي (٤٥٨ هـ).
تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١: ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٦. «صحيح ابن حبان» للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤ هـ).
تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٣٧. «صحيح مسلم» للحافظ مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ).
وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وترقيمه وعدّ كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات من أئمة اللغة: خادم الكتاب والسنة محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي. توزيع: دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١: ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣٨. «كتاب المجروحين من المحدثين» لابن حبان (٣٥٤هـ).

تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار المعرفة ـ بيروت: ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣٩. «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، ويليه:

٤٠. «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»،

٤١. «هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين» كلاهما لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ)

طبعة مصورة. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٤٢. «لسان العرب» لابن منظور الإفريقي (٧١١هـ).

دار صادر ـ بيروت، ط٣: ١٤١٤ هـ.

٤٣. «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي (٨٠٧ هـ).

تحقيق: حسام الدين القدسي، منشورات دار الكتاب العربي ـ بيروت لبنان.

٤٤. «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي (٧٤٨هـ).

تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة ـ بيروت. (د. ت).

٤٥. «نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ» للحكيم الترمذي (٢٨٥هـ).

تحقيق: توفيق محمد تكلة، دار النوادر ـ دمشق، ط١: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

* * *

مسرد العمل

الموضوع | الصفحة



للإمام المجتهد شيخ الإسلام

سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني

٧٢٤ - ٨٠٥ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق

فادي المغربي





مقدمة التحقيق



الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ ماتعة، تدور حول خلافٍ قديمٍ في رجالٍ من رواة الحديث الشريف، تشابهت أسماؤهم ونِسبُهم، وتقاربت أزمنتُهم وأعصارهم، واجتهد العلماء قديماً في تبيانهم، وإزالة الغشاوة عنهم، فجاءت هذه الرسالة: «**الطريقةُ الواضحةُ في تمييز الصنابحة**» للإمام أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني، متوِّجةً لجهود هؤلاء العلماء، مجليَّةً لآرائهم، مرجِّحةً بين أقوالهم[1].

وتعد هذه الرسالة دراسةً تطبيقيَّةً لنوعين من أنواع علوم الحديث؛

---

(١) بل إن هذا الخلاف امتد إلى عصرنا فتكلم في هذا العصر في هذه المسألة العلامة الجليل أحمد شاكر في تعليقه على كتاب «الرسالة» للشافعي رحمه الله ص٣١٧- ٣٢٠، ورأيه موافق لما رآه الإمام البلقيني في هذه الرسالة، وأشار في آخر كلامه إلى رأي البلقيني مستفيداً إياه من «ترتيب الأم». وخالفه الأستاذ إبراهيم الزيبق والشيخ شعيب الأرناؤوط ـ حفظهما الله ـ في تعليقهما على «مسند الإمام أحمد» (٣١: ٤٠٩- ٤١٢)، وتكلم في ذلك أيضاً الشيخ مشهور حسن سلمان في مقدمة تحقيقه لهذه الرسالة.

معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ومعرفة التابعين، فهؤلاء المختلف فيهم (الصنابحيون) عاشوا في زمن النبوَّة، فأدرك بعضُهم النبيَّ ﷺ وسمع منه، ولم يدركه بعضهم، فكان للتمييز بينهم أهميةٌ بالغة، قال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح: ومعرفة الصحابة أصلٌ أصيلٌ يُرجَع إليه في معرفة المرسل والمسند. انتهى[1].

وقد تناول الإمام البلقينيُّ هذه المسألةَ بروحٍ علميَّةٍ عاليةٍ، فكنت تراهُ يجمع الروايات ويمحصها ويفحص عن رجالـها، وينظر في أقوال العلمـاء ويناقشها، فيـرجِّحُ ويصحِّح ما قويت حجته واستقامت أدلتـه عنده، ويردُّ ويضعِّف ما يراه دون ذلك، فكان من فضائل هذه الرسالة أن كشفت لنا عن صفحةٍ مشرقةٍ من الحياة العلمية لهذا العلم المبرِّز، وأظهرت لنا عقليَّةً علميَّةً مجتهدة؛ تبحث وتستقصي، وتفتش وتنقب، تجمع الأشباه، وتقرِّب النـظائر بعضها من بعض.

وقبل ذلك وبعده، فهذه الرسالة تكشفُ عن صفحةٍ مشرقةٍ من أدب الخلاف بين علمـاء المسلمين، فكنت تراهم في ساحات المناظرة، ولا سلاح لهم إلا الحجَّةُ والبرهان، ولا غايةَ لهم إلا الحقُّ والبيان، وأبرز سماتهم في هذه المناظرة الأدب العالي الجمّ، فلا شتم ولا سباب، ولا طعن ولا بهتان، فالعلم رائدهم والحق غايتهم.

وقد سبق تحقيق هذه الرسالة من قبل الشيخ مشهور حسن سلمان[2]، فكان له فضيلةُ إخراج هذا الجزء من عالم المخطوطات، ليصل إلى أيدي

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص٥٠٦.

(٢) طبعت في دار التوحيد والسنة ومكتبة الفرقان، القاهرة ـ مصر، (١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م).

الباحثين، لكن وقع للشيخ أخطاء في قراءة المخطوط، وقد نبهت في ثنايا تعليقاتي على مواطن منها، كما أنه أطال النفس في مقدمة الرسالة والتعليق عليها، فخرجت في ٢٦٠ صحيفة، مع أن مخطوطها لا يجاوز أحد عشر ورقة.

ثم كان أن قررت دار الفتح العمل على إصدار مجموع فيه مصنفات الإمام البلقيني، فأسندت إليَّ تحقيق هذه الرسالة، وإخراجها في حجم لطيف يتناسب مع هذا المشروع، فبادرت إلى ذلك مستعيناً بالله، راجياً منه التوفيق، وهو الهادي إلى سواء الصراط.

نسبة الكتاب للإمام البلقيني:

لم أر ذكر هذه الرسالة في شيءٍ من كتب الفهارس، فلم يذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»، ولم يُذكر فيما تفرَّع عنه، ولكن تستفاد صحة نسبة الكتاب للإمام البلقيني من كلامه في كتبه الأخرى، فقد ذكره في «محاسن الاصطلاح» في ثلاثة مواضع:

قال البلقيني رحمه الله ص٥١١: وقد بينت الصنابحيين في جزءٍ سميته «الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة».

وقال ص٥٥٣ وقد ورد ذكر الصنابح: وقد بينت ذلك في «الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة».

وقال ص٦٩٠ - ٦٩١ عند ذكر عبد الرحمن بن عُسيلة الصنابحي: وقد بسطت الكلام عليه وعلى من يلتبس به في جزء سميته: «الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة»، فلينظر فإن فيه نفائس.

وذكره البلقيني أيضاً في ترتيب كتاب «الأم» للإمام الشافعي رحمه الله (١: ١٣٠)، عند ذكر حديث الصنابحي: «إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان...»، فقال: ...وقد بينت ذلك بياناً شافياً في تصنيف لطيف سميته: «الطريقة الواضحة في تبيين الصنابحة»، فلينظر ما فيه فإنه نفيس.

وصف النسخة الخطية:

اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على نسخة خطيَّةٍ وحيدة، مصورة عن النسخة المحفوظة في مكتبة كوبريلي[1]، وهي فيها ضمن مجموعٍ رقمه (٢٢٨)، فيه «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح» للمصنف، من (١/أ) إلى (١٠٩/ أ)، وبعده هذه الرسالة، من (١٠٩/ ب) إلى (١٢٠/ أ)، بمقياس: ١٩×٢٥,٥ (١٣,٥×٢٠) سم، ومسطرتها ٢٥ سطراً، وهما بخط النسخ، وذكر ناسخهما أن كتاب «محاسن الاصطلاح» تمَّ في العشر الثاني من جمادى الآخر عام خمس وتسعين وسبع مئة.

والظاهر أن رسالة «الطريقة الواضحة» كتبت قريباً من هذا الوقت، فيكون ذلك في حياة المؤلف رحمه الله، ويؤكد ذلك قول الناسخ في مطلع الرسالة: «قال شيخ الإسلام الحافظ أبو حفص عمر بن رسلان البلقينيُّ الشافعي أمدَّ الله في عمره بالبركة».

وهي نسخةٌ مقابلةٌ، فقد جاء فيها في مواضع قليلة دائرةٌ منقوطة، علامة المقابلة، غير أنها لم تخل من بعض تحريفات أشرت إليها في موضعها.

---

(١) وقد تحرف اسم الرسالة في فهرس مخطوطات كوبريلي (١: ١٢٣) إلى: «رسالة في الضائحة» في نسب عبد الله الضائحي!!

منهج التحقيق:

١ـ قمت بضبط النص وتفصيله وترقيمه وفق القواعد المتبعة.

٢ـ خرجت الأحاديث تخريجاً مختصراً يتوافق مع مقصود الرسالة، فعزوتها إلى المصادر التي أحال عليها المصنف، إلا إن دعت الحاجة إلى التوسع.

٣ـ توثيق النقول التي ذكرها المصنف من مصادرها مع مقابلتها على المصدر المنقول عنه، وقد أفاد ذلك تصحيح تحريفاتٍ وقعت في النسخة الخطية، فكنت أغير ما يظهر أنه سبق قلم أو تحريف ناسخ، وأشير إلى ما في النسخة الخطية في الهامش، كما أفاد الرجوع إلى المصادر أيضاً سدَّ خلل سقط من النسخة الخطية، فزدته بين حاصرتين وأشرت إلى مصدر الزيادة في الهامش، انظر مثال ذلك: ص١٢٣، ١٣٠، ١٣٦.

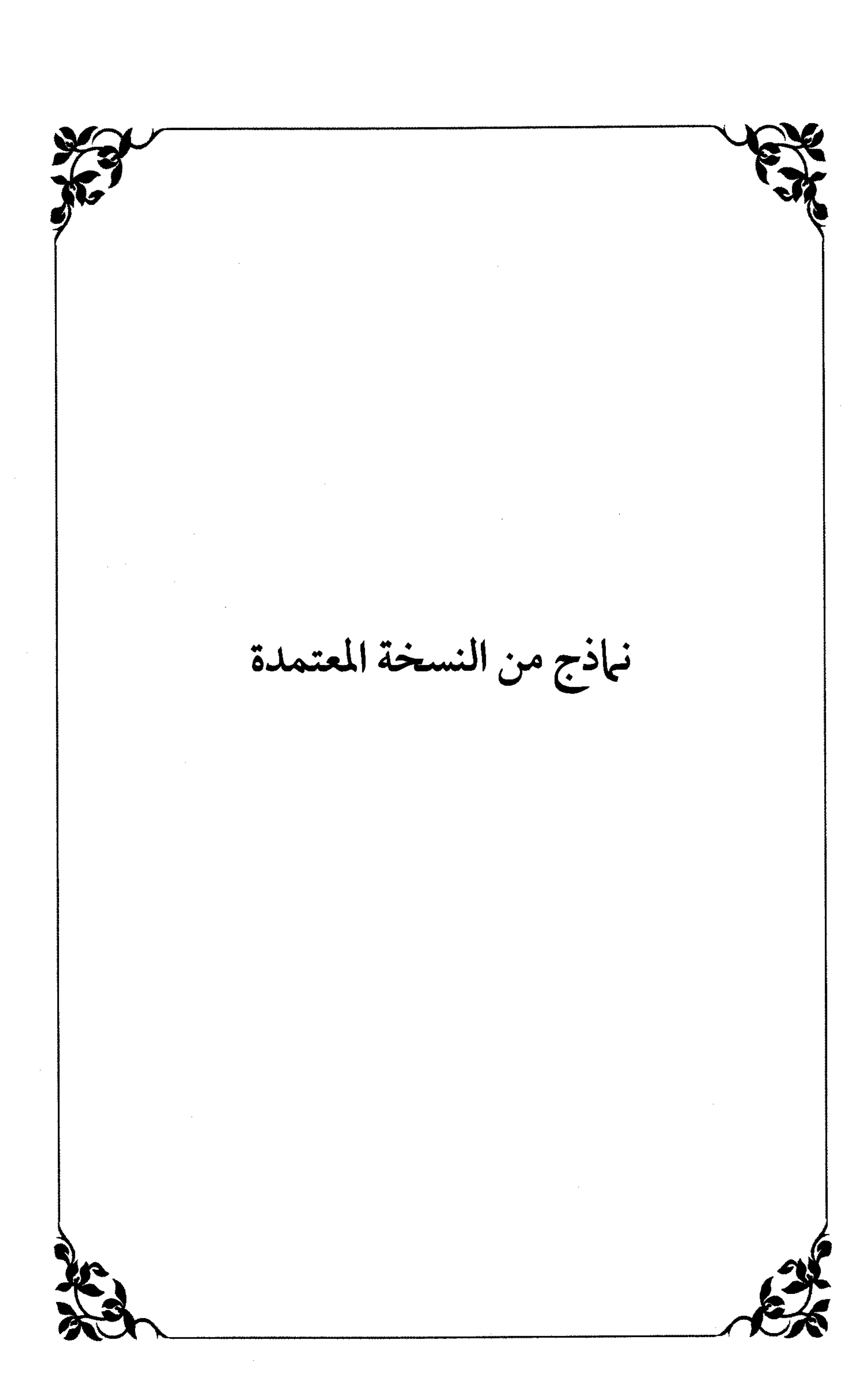
٤ـ ذيلت الرسالة بفهرس للمصادر والمراجع وفهرس للأحاديث النبوية وفهرس للكتب التي ذكرها المصنف وفهرس للموضوعات.

وختاماً أسأل الله عزَّ وجلَّ أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ليلة التاسع من رمضان المبارك سنة ١٤٣٥هـ
الموافق لـ ٨/ ٧/ ٢٠١٤م.

كتبه
فادي المغربي





نماذج من النسخة المعتمدة





صورة الورقة الأولى من المجموع الذي يحتوي على رسالتنا

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا وصلى الله على سيدنا محمد

قال شيخ الإسلام الحافظ أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني الشافعي أدام الله في

عمره البركة. أما بعد حمدا لله الذي جعل صحف أهل العلم في الصحف الزكية

وخصهم من فضله العميم الهداية والأعمال الصالحة والصلاة والسلام على سيدنا محمد

المبعوث لجميع الخلق بالحجج الواضحة وعلى آل محمد وأصحابه ومن تبعهم فإنه عليه من

الأنوار الطيبة الرابحة فإني لما نظرت كلام أئمة الحديث في الصنابحي وحديثه وتسلسل

على من لم يوف معالجته فأردت أن أذكر في ذلك ما يشفي به الناس ويظهر به إن شاء الله تعالى

وجه الصواب سائلا من الله التوفيق راجيا سلوك الطريق من فضله الجزيل فهو حسبي ونعم الوكيل

فأقول أسند الإمام مالك رضي الله عنه في الموطأ حديثين من طريق زيد بن أسلم عن عطاء

بن يسار عن عبد الله الصنابحي عن النبي صلى الله عليه وسلم فنذكرهما بالسند والمتن

الأول في باب النهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر وذلك في أثناء الجامع مالك عن زيد

بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها ثم إذا استوت قارنها فإذا

زالت فارقها فإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن الصلاة في تلك الساعات وقد روى هذا الحديث من أصحاب السنن النسائي في الصلاة

عن قتيبة عن مالك كذلك الثاني في باب جامع الوضوء مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار

عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأ العبد المؤمن

فمضمض خرجت الخطايا من فيه فإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فإذا غسل وجهه خرجت

الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه

حتى تخرج من تحت أظفار يديه فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه فإذا

غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه قال ثم كان مشيه إلى

المسجد وصلاته نافلة له وهذا الحديث أخرجه النسائي في الطهارة عن قتيبة وعتبة

بن عبد الله كلاهما عن مالك بسنده اعلم أن الراقم في الفوائد الطائلة والزوائد

أن الصنابحي المذكور فيه اختلاف على ألسنة الحفاظ يدور بينهم من المتقدمين علي بن المديني

ويحيى بن معين ثم البخاري ثم الترمذي واستقر ذلك عند [illegible] من أهل الحديث قال الحافظ

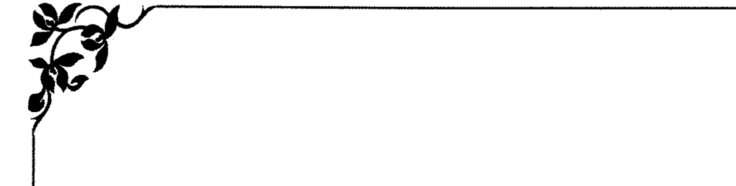
عبد الغني

صورة الورقة الأولى من المخطوط

ما الذبيحان وهذا سنده المطرف في تفسيره في سورة والصافات في الكلام على تفسير الذبيح قال
حدثنا محمد بن عمارة الرازي قال ثنا إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة ثنا عمر بن عبد الرحيم الخطابي عن عبيد الله
بن محمد العتبي من ولد عتبة بن أبي سفيان عن أبيه قال حدثني عبد الله بن سعيد عن الصنابحي قال قال عند
معاوية بن أبي سفيان يذكر والذبيح إسماعيل بن إبراهيم فقال على الخبير سقطتم كنا عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل فقال يا رسول الله عُد علي مما أفاء الله عليك يا ابن الذبيحين فضحك
صلى الله عليه وسلم فقيل له يا أمير المؤمنين وما الذبيحان فقال إن عبد المطلب لما أمر بحفر زمزم
نذر لئن سهل الله له أمرها لينحرن بعض ولده فأخرج السهم على عبد الله فمنعه أخواله وقالوا
افد ابنك بمائة من الإبل ففداه بمائة من الإبل وإسماعيل هو الثاني وقد روى الصنابحي الصحابي عن
عائشة رضي الله عنها فأما ما سقت بعده الأحاديث المسندة للصنابحي عن الصحابة الذين رووا
عن النبي صلى الله عليه وسلم لعلمي بأن الكتاب ليس فيها للصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة حديث رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر الصحابي وهذا من جملة ما استدل به على مقصدنا
فتبين بمجموع ما تقدم أن عبد الله الصنابحي الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم غير الصنابحي
عبد الرحمن بن عسيلة وهو في الكتاب نهاية لمن له بهذا الفن دراية والحمد لله عودًا على بدء
اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وآل محمد
كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
قال ذلك وكتبه عمر بن رسلان البلقيني

صورة الورقة الأخيرة من المخطوط






النَّصُّ المحَقَّقُ






بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]، وصلَّى الله على محمَّد[1].

قال شيخُ الإسلام الحافظ أبو حفص، عمر بن رسلان البلقينيُّ الشافعيُّ، أمدَّ الله في عمره بالبركة:

أمَّا بعد حمد الله الذي جَعلَ صفقةَ أهل العلم هي الصفقةَ الرابحة، ومنحَهُم من فضله العميم الهدايةَ والأعمالَ الصَّالحة، والصلاةُ والسلام على نبيِّه محمَّدٍ المبعوث لجميع الخلق بالحُجج الواضحة، وعلى آل محمَّدٍ وأصحابه ومن تبعهم فظهرَ عليهم من آثارهم الطيِّبة الرابحة.

فإنِّي لمَّا نظرتُ كلام أئمَّة الحديث في الصُّنابحة، وجدتُه قد ينغلقُ على من لم يُوَفَّ[2] مفاتحَه، فأردتُ أن أذكرَ في ذلك ما ينفتحُ به الباب، ويظهرُ به ـ إن شاء الله تعالى ـ وجهُ الصواب، سائلاً من ربِّي التوفيق، راجياً سلوكَ التحقيق، من فضله الجزيل، فهو حسبي ونعم الوكيل، فأقول:

أسند الإمامُ مالكٌ ـ رضي الله عنه ـ في «الموطأ» حديثين من طريق

---

(١) بعدها في الأصل كلمة غير واضحة.

(٢) تحرفت في طبعة الشيخ مشهور إلى: «يؤت».

زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، عن النبيِّ ﷺ، فنذكرُهما بالسند والمتن:

الأول: في باب النهي عن الصَّلاة بعد الصُّبح والعصر، وذلك قبيل كتاب الجنائز:

مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحيِّ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ الشمس تَطلُع ومعها قرنُ الشيطان، فإذا ارتفعَت فارقَها، ثمَّ إذا استوت قارنَها، فإذا زالت فارقَها، فإذا دنت للغروب قارنَها، فإذا غربَت فارقَها»، ونهى رسولُ الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات[١].

وقد رَوَى هذا الحديثَ من أصحاب السُّنن النَّسائيُّ في الصلاة، عن قتيبة، عن مالكٍ كذلك[٢].

الثاني: في باب جامع الوضوء:

مالك، عن زيد بن أسْلَم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحيِّ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا توضَّأ العبدُ المؤمنُ فمَضْمَضَ خرجت الخطايا من فيه، فإذا استنثرَ خرجت الخطايا من أنفِه، فإذا غسلَ وجهَهُ خرجت الخطايا من وجهه، حتى تخرجَ من تحت أشْفارِ عينيه، فإذا غسلَ يديه خرجت الخطايا من يديه، حتى تخرجَ من تحت أظفار يديه، فإذا مسح رأسَهُ خرجت الخطايا من رأسه، حتى تخرجَ من أذنيه، فإذا غسلَ رجليه خرجت الخطايا من رجليه

---

(١) «موطأ مالك» برواية يحيى بن يحيى الليثي، كتاب القرآن، (١: ٢١٩).

(٢) أخرجه النسائي في «المجتبى»، كتاب المواقيت، باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها، (٥٥٩).

حتى تخرجَ من تحت أظفار رجليه». قال: «ثمَّ كان مشيُه إلى المسجد وصلاتُه نافلةً له»[(١)].

وهذا الحديثُ قد أخرجه النَّسائيُّ في «الطَّهارة» عن قتيبة وعُتبةَ بن عبد الله، كلاهما عن مالكٍ بسنده[(٢)].

اعلم أيُّها الراغبُ في الفوائد، الطالبُ للزَّوائد، أنَّ الصُّنابحيَّ المذكور، فيه اختلافٌ على ألسنة الحفَّاظ يدور، منهم من المتقدمين: عليُّ بن المديني، ويحيى بنُ معين، ثم البخاريُّ والترمذيُّ، واستقرَّ ذلك متداوَلاً بين أهل الحديث.

قال الحافظ / عبدُ الغنيّ في «الكمال»: قال يعقوب بن شيبة: عبدُ الرحمن ابن عُسَيلة الصُّنابحيُّ، كنيتُه أبو عبد الله، روى عنه أهلُ الحجاز وأهلُ الشَّام، دخل المدينةَ بعد وفاة النبيِّ ﷺ، ويَروي عن النبيِّ ﷺ أحاديثَ يُرسِلُها عنه، ومَن قال: عن أبي عبد الرحمن الصُّنابحي فقد أخطأ؛ قلبَ اسمَه فجعلها كنيتَه، ومن قال: عن عبد الله الصُّنابحيِّ، فقد أخطأ؛ قلبَ كنيتَه فجعلها اسمَه، هذا قول عليِّ بن المديني ومن تابعَهُ على هذا، وهو الصوابُ عندي[(٣)]. انتهى ما ذكرَهُ الحافظ عبد الغنيّ. [١٠٩/ب]

وفي «الاستذكار» لابن عبد البرّ في الكلام على الحديث الأوَّل: واضطربَ

---

(١) «موطأ مالك»، كتاب الطهارة، (١: ٣١).

(٢) أخرجه النسائي في «المجتبى»، كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين مع الرأس، (١٠٣).

(٣) يعني عند يعقوب بن شيبة، انظر قوله في «تهذيب الكمال» (١٧: ٢٨٤)، و«تهذيب التهذيب» (٦: ٢٢٩-٢٣٠).

ابنُ معين في أحاديث الصُّنابحيِّ هذا، فمرَّةً قال: يشبهُ أن تكون له صحبةٌ. ومرَّةً قال: أحاديثُه مرسلةٌ، ليس له صحبةٌ. وهذا هو الصحيح. انتهى ما نقلَهُ ابنُ عبد البرّ وصحَّحه[1]، وسيظهرُ لك خلافُه.

وفي «معجم الصحابة» لأبي القاسم البغويِّ: حدَّثني عباسُ بن محمَّد[2] قال: سمعتُ يحيى بن معين يقول: الصنابحُ صاحب قيس بن أبي حازم، يقال: إنَّه الصُّنابح بن الأعسر، قال يحيى: وعبد الله الصنابحيُّ يروي عنه عطاء بن يسار، ويقال: أبو عبد الله الصُّنابحي، قال يحيى: والصُّنابحيُّ صاحبُ أبي بكر عبدُ الرحمن بن عُسَيلة. انتهى ما أسنده أبو القاسم البغويُّ عن يحيى بن معين[3].

وهو كلامٌ مفيدٌ لا اضطرابَ فيه، وسيأتي له مزيدُ إيضاحٍ إن شاء اللهُ تعالى.

وفي «الاستذكار» لابن عبد البرِّ في الكلام على الحديث الثاني: قال أبو عيسى الترمذيُّ: سألتُ محمد بن إسماعيل البخاريَّ عن حديث مالك، عن زيد ابن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحيِّ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا توضَّأ العبدُ المسلمُ فتمضمضَ خرجت الخطايا مِن فيه» الحديث.

---

(١) كذا قال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ في «الاستذكار» (١: ١٠٤)، والصواب أن يحيى بن معين لم يضطرب فيه، بل إنه فرق بين عبد الرحمن بن عسيلة، وبين عبد الله الصنابحي، فقال في الأول: ليست له صحبة. وقال في الثاني: يشبه أن تكون له صحبة. «تاريخ يحيى بن معين» (رواية الدوري) (٣: ٣٨- ٣٩)، و«معرفة الرجال عن يحيى بن معين» (وهي رواية ابن محرز) (٢: ١٥٣- ١٥٤).

(٢) هو الدوري راوي التاريخ عن ابن معين.

(٣) «معجم الصحابة» (٣: ٢٤١)، وكلام ابن معين في «تاريخه» (رواية الدوري) (٣: ٧).

فقال لي: وَهِمَ مالكُ بن أنس في قوله: عبد الله الصُّنابحي، وإنَّما هو أبو عبد الله الصُّنابحي، واسمه عبد الرحمن بن عُسَيلة، ولم يسمع من النبيِّ ﷺ، والحديثُ مرسل[١].

قال أبو عمر بن عبد البرّ بعد حكايته لذلك: هو كما قال البخاريُّ، وقد بيَّنَّا ذلك فيما مضى من هذا الكتاب بواضحٍ من القولِ والحجَّة[٢].

والذي بيَّنه أبو عمر فيما مضى من كتابه «الاستذكار» أن قال في الكلام على الحديث الأول: تابعَ يحيى[٣] على قوله في هذا الحديث: عن عبد الله الصُّنابحي= جمهورُ الرواة، منهم القَعنبيُّ وغيره[٤]، وقال فيه مُطرِّف عن مالك: عن زيد ابن أسلم، عن عطاء بن يسار: عن أبي عبد الله الصُّنابحي، [وتابعه إسحاقُ بن عيسى الطبَّاع وطائفةٌ، وهو الصواب. وهو أبو عبد الله الصنابحي]، واسمه عبد الرحمن بن عُسيلة[٥].

ثم ذكر أنَّه من كبار التابعين، وأنَّه لا صحبةَ له، ثم ساق عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير[٦]، عن الصُّنابحي قال: خرجنا من اليمن مهاجرين،

(١) «علل الترمذي الكبير» ص٢١.

(٢) «الاستذكار» (١: ١٩٨).

(٣) يعني: يحيى بن يحيى الليثي، راوي الموطأ. وسلف تخريج الحديث من روايته.

(٤) «موطأ مالك» برواية القعنبي، كتاب مواقيت الصلاة، باب ما قيل عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر، (٢١)، وبرواية أبي مصعب الزهري (٣١)، وبرواية محمد بن الحسن (١٨١)، وبرواية سويد بن سعيد (١٨).

(٥) «الاستذكار» (١: ١٠٤)، وما سلف بين حاصرتين منه.

(٦) تحرف في مطبوع «الاستذكار» إلى: «الحسن». وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله اليَزَنيُّ المصري. انظر «تهذيب التهذيب» (١٠: ٨٢).

فقدمنا الجُحْفةَ، فأقبل راكبٌ، فقلت: الخبر؟ فقال: دفنَّا رسولَ الله ﷺ منذ خمسٍ(١).

ثم ذكر أبو عمر ما تقدَّم من نقله عن يحيى بن معين.

وفي كتاب أبي عيسى الترمذيِّ، في باب ما جاء في فضل الطُّهور ما يُشعِرُ بالجريان على ما ذهب إليه البخاريُّ ونقلَهُ عنه، / [١١٠/أ] ولفظُه: وفي الباب عن ثوبان، وعثمان، والصُّنابحيّ، وعمرو بن عَبَسة، وسلمان، وعبد الله بن عمرو، والصُّنابحيُّ الذي رَوى عن أبي بكر الصِّدِّيق ليس له سماعٌ من النبيِّ ﷺ، واسمُه عبدُ الرحمن بنُ عُسَيلة، ويكنى أبا عبد الله، رحلَ إلى النبيِّ ﷺ، فقُبِضَ النبيُّ ﷺ وهو في الطريق، وقد رَوى عن النبيِّ ﷺ أحاديث، والصُّنابِحُ بنُ الأعسر الأحمسيُّ صاحبُ النبيِّ ﷺ، يقال له: الصُّنابحي أيضاً، وإنَّما حديثُه قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «إنِّي مكاثرٌ بكمُ الأممَ، فلا تَقْتَتِلُنَّ بعدي»(٢). انتهى كلام الترمذيِّ(٣).

وقوله: والصنابحيُّ الذي روى عن أبي بكر الصديق. إلى آخره؛ يَحتملُ أن يكون بياناً للصُّنابحيِّ السابق، وهو الأقرب، ويَحتملُ أن يكون ساقَهُ ليبيِّن أنَّهم ثلاثةٌ، ولكنَّ الأقرب الأول، فلو قصد الثاني لقال: والصنابحيُّ الذي يَروي عن أبي بكر الصديق غيرُ الراوي لهذا الحديث، ولكن عنده أنَّه هو الراوي له

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب المغازي، (٤٤٧٠)، وسيأتي ص١٦١.

(٢) أخرجه ابن ماجه في «سننه»، أبواب الفتن، باب لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، (٣٩٤٤)، وسيذكر المصنف له طرقاً فيما سيأتي.

(٣) «سنن الترمذي»، أبواب الطهارة، باب ما جاء في فضل الطهور، إثر الحديث (٢).

كما سمعَهُ من البخاريِّ، وقد تقدَّم في الكلام الذي نقله ابنُ عبد البرِّ من سؤال الترمذيِّ للبخاري، والسؤالُ مذكورٌ في «علل الترمذي»، وقفتُ عليه بعد ذلك، وسيأتي.

ولم يذكر الترمذيُّ خيرة الصُّنابحي، وقد ذكره أبو الحسين ابنُ قانع في «معجم الصحابة» له، فقال في باب الخاء: خيرة الصُّنابحي بن عبد القيس؛ ثمَّ أسند له حديثاً، فقال: حدَّثنا محمَّدُ بن عليٍّ المدينيّ، حدَّثنا عمرو بن عَرْعَرَة، حدَّثنا محمَّد بنُ حمدان، حدَّثنا محمَّدُ بن عمران[1]، حدَّثنا داودُ بن مساور،

---

(١) كذا وقع هنا، ولعل صواب الإسناد كما في «المعجم الكبير» للطبراني (٢٢: ٣٦٨) (٩٢٣): عمرو بن عرعرة، حدثنا محمد بن حُمران، حدثنا داود بن مساور، به.

ومحمد بن علي المديني شيخ ابن قانع، يلقب: فُستُقة، كان أحد من يفهم الحديث ويحفظه، وكان ثقة، (ت٢٨٩هـ). «تاريخ بغداد» (٤: ١٠٨ - ١٠٩).

وعمرو بن عرعرة، هو عمرو بن محمد بن عرعرة، قال عنه الدارقطنيُّ في «سؤالات السلمي» ص٢٢٥: له ثلاثة أحاديث أو أربعة، وما هو بمشهور. انتهى. وذكره المزي في «التهذيب» فيمن روى عنه محمد بن حُمران.

ومحمد بن حُمران بن عبد العزيز القيسي، قال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: له أفراد وغرائب، وما أرى به بأساً، وعامَّة ما يرويه ممَّا يحتمل عمَّن روى عنه. «تهذيب الكمال» (٢٥: ٩٣ - ٩٥).

وداود بن المساور، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨: ٢٣٤).

ومقاتل بن همام، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٨: ١٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨: ٣٥٣)، فذكرا أن داود بن مساور روى عنه، وأنَّه روى عن أبي خيرة الصُّباحي.

وإنما أطلت في الكلام عن رجال هذا الإسناد؛ لأنه سقط من مطبوع «معجم الصحابة» لابن قانع ـ تبعاً لما توفر لمحققيه من مخطوطات ـ بابُ حرف الخاء.

حدَّثني مقاتلُ بن همَّام، عن خيرة الصنابحي قال: «كنتُ في الوفد الذين قَدموا على رسول الله ﷺ، وكنَّا أربعين راكباً، فنهانا عن الدُّبَّاء، والحَنْتَم، والنَّقير، والمُزفَّت[١]، فلما أردنا أن نرتحلَ أمرِ لنا براكٍ، وقال: «استاكوا»، قلنا: يا رسولَ الله؛ عندنا العَسَبُ[٢]، ونحن نجتزئُ به، ثم رفع يدَه فقال: «اللهمَّ اغفر لعبد القيس؛ فإنَّهم أسلموا طائعين»».

هكذا وجدتُ في نسختين من «معجم ابن قانع» مسموعتين، وذلك وَهْمٌ، وإنَّما هو الصبَّاحي أبو خيرة، بالباء بعد الصاد، وليس بعد الألف باء، بل حاء.

وقد ذكره الحافظُ ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب» فقال: أبو خَيْرة العبديّ، من ولد صُباح بن لُكَيز بن أفصى بن عبدِ القيس بن أفصى بن دُعْميٍّ بن جديلة[٣] ابن أسد بن ربيعة بن نزار، ذكره خليفة، فقال: ومن عبد القيس: أبو

---

(١) الدُّبَّاء: القرع، والحنتم: جرار مدهونة خضر، والنقير: أصل النخلة، ينقر وسطه، والمزفت هو الإناء الذي طلي بالزفت، وهو نوع من القار، كانوا ينتبذون فيها فتسرعُ الشدَّةُ في الشراب. «النهاية» لابن الأثير (دبأ)، (حنتم)، (نقر)، (زفت).

(٢) هي جريدةٌ من النخل مستقيمةٌ دقيقة، يُكشط خوصُها (وهو ورق النخل)، والذي لم يَنبت عليه الخوصُ من السَّعَف. «القاموس المحيط» (عسب). وتحرفت في طبعة الشيخ مشهور، وفي مطبوع «المعجم الكبير» للطبراني إلى: «العشب». ويؤيد ما أثبته هنا أنه وقع في رواية ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٦٢٥): عندنا الجريد. والله أعلم.

(٣) تحرفت في طبعة الشيخ مشهور إلى: «هذيلة». وكذلك تحرفت في مطبوع «الاستيعاب» (١١ : ٢٢١) (طبعة مكتبة ابن تيمية بهامش الإصابة)، وص٧٩٤ (طبعة دار الأعلام)، والمثبت من الأصل، وهو موافقٌ لما في «الطبقات» لخليفة ص٦٠، و«جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (١ : ٢٩٥) وغيرها.

خيرة الصباحي، كان في وفد عبد القيس، روى: «اللهمَّ اغفر لعبد القيس»، وقال: زوَّدنا رسولُ الله ﷺ الأراكَ نستاكُ به[١].

روى داود بن المساور[٢]، عن مقاتل بن همَّام، عن أبي خَيرة الصُّباحي قال: كنت في الوفد الذين أتوا رسولَ الله ﷺ، وكنَّا أربعين راكباً، فنهانا النبي ﷺ عن الدُّبَّاء، والحَنْتَم، والنَّقير، والمزفَّت، قال: ثمَّ أمرَ لنا بأراكٍ، فقال: «استاكوا بهذا»، قلنا: يا رسول الله، إن عندنا العَسَب[٣]، ونحن نجتزئُ به، قال: فرفعَ يديه وقال: «اللهمَّ اغفر لعبد القيس إذ أسلموا طائعين غيرَ كارهين». انتهى.

وقد ذكره الحافظُ ابنُ ماكولا في «مشتبه النسبة» في «باب الصاد»، / فقال: [١١٠/ ب] الصُّباحي والصَّبَّاحي، قال: أما الصُّباحي بضمِّ الصاد، وتخفيف الباء، فهو أبو خيرة الصُّباحيّ، له صحبةٌ وروايةٌ، ولم يروِ عن النبيِّ ﷺ من هذه القبيلة سواه، ومحمدُ بن سليمان بن محمد بن كعب، أبو عمرو الصُّباحي المعلم.

قال: وأما الصَّبَّاحي ـ بتشديد الباء ـ فهو يزيدُ بن سعيد الصَّبَّاحي، مدينيٌّ، يروي عن مالك بن أنس حديثين، وأحمدُ بن الحسن بن هارون الصَّبَّاحي، أبو بكر[٤].

---

(١) «الطبقات» لخليفة بن خياط ص٦٠.

(٢) في الأصل: «داود بن أبي المساور». وهو خطأ.

(٣) تحرفت في طبعة الشيخ مشهور إلى: «العشب».

(٤) «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» لابن ماكولا (٥: ٢١٠- ٢١١).

فالوهمُ حينئذٍ من وجهين؛ في التسمية والنسبة، فإنَّه أبو خيرة الصُّباحي، والله أعلم.

وحينئذٍ فنعودُ إلى الكلام على ما وقعَ فيه الاختلاف، فنقول:

قد روى أحمدُ في «مسنده» حديث الوضوء عن مالك من طريق عبد الرحمن وإسحاق، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحيّ[١].

وروى البيهقيُّ حديثَ الوضوء من رواية ابن وهب، عن مالك بمثل[٢] رواية يحيى والقعنبيِّ والجمهور، عن عبد الله الصُّنابحي.

ثم أسند البيهقيُّ إلى يحيى بن معين أنَّه قال: يروي عطاء[٣] بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، صحابيٌّ، ويقال[٤]: أبو عبد الله، والصُّنابحيُّ صاحبُ أبي بكرٍ الصديق عبدُ الرحمن بن عُسيلة، والصنابحيُّ صاحب قيس بن أبي حازم يقال له: الصنابحُ بن الأعسر. كذا قاله يحيى بن معين.

ثم ساق البيهقيُّ عن البخاريِّ ما تقدَّم[٥].

واعلم أنِّي ظفرتُ بروايةٍ قاطعةٍ للنِّزاع، مصرِّحة بالسَّماع، تظهرُ بها صحَّةُ المسالك، ودفع[٦] الوهم عن الإمام مالك.

---

(١) «مسند أحمد» (١٩٠٦٨). وعبد الرحمن هو ابن مهدي، وإسحاق هو ابن عيسى الطباع.

(٢) في طبعة الشيخ مشهور: «مثل». بدل: «بمثل».

(٣) في الأصل: «يروي عن عطاء». والتصويب من «السنن الكبرى» للبيهقي.

(٤) في الأصل: «ويقول».

(٥) «السنن الكبرى» (١: ٨١- ٨٢).

(٦) كذا في الأصل: ولعلها: «وتدفع».

ذكر أحمدُ بن حنبل في «مسنده» ترجمةَ حديث الصُّنابحي، ثم ذكر بعدها بأربعة تراجم حديثَ الصُّنابح الأحمسيّ، فأسندَ في الترجمة المذكورة أوَّلاً أحاديثَ من جملتها:

قال أحمد بن حنبل: حدثنا رَوْح قال: حدثنا مالكٌ وزهيرُ بن محمَّد قالا: حدثنا زيدُ بنُ أسلم، عن عطاء بن يسار قال: سمعتُ عبدَ الله الصُّنابحيَّ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ الشمسَ تطلُعُ بقرنَي شيطانٍ، فإذا طلعَت قارنَها، فإذا ارتفعَتْ فارقَها، ويُقارِنُها حين[١] تَستوي، فإذا زالَتْ فارقَها، فصَلُّوا غيرَ هذه الساعاتِ الثلاث»[٢].

وهذه الرواية التي ساقها الإمامُ إسنادُها صحيح؛ روحٌ شيخ الإمام أحمد هو روحُ بنُ عبادةَ بنِ العلاء، أبو محمَّد البصريُّ، من بني قيس بن ثَعْلبةَ من أنفُسهم.

قال يعقوب بن شيبة: كان رَوحٌ أحدَ مَن يتحمَّلُ الحَمالات، وكان سريًّا مريًّا، كثيرَ الحديث جدًّا، صدوقاً.

وسئل يحيى بن معين عنه فقال: لا بأس به[٣]، صدوقٌ[٤]، حديثُه يدلُّ على صدقِه، يحدِّثُ عن ابن عون، ثمَّ يحدِّثُ عن حمَّادِ بن زيد عن ابن عون. قيل له: إنَّ يحيى القطَّان يتكلَّمُ فيه، قال: باطل، ما تكلَّم يحيى القطان فيه بشيءٍ.

---

(١) في الأصل: «حتى». والتصويب من «مسند أحمد».

(٢) «مسند أحمد» (١٩٠٧٠).

(٣) «تاريخ ابن معين» (رواية الدارمي) (١: ١١١).

(٤) «تاريخ ابن معين» (رواية الدوري) (٤: ٢٦٣).

وقال يحيى بن معين عن عبيد [الله] القواريري: يروي عن عشرين شيخاً من الكذَّابين، ثم لا يحدِّث عن رَوح بن عُبادة!

وقال أبو مسعودٍ[١] الرازيُّ: طعنَ على روح بن عبادة اثنا عشر أو ثلاثةَ عشر، فلم ينفُذ قولُهم فيه.

أخرج له الجماعة[٢].

وزهير بن محمد، قد أخرج له الجماعةُ أيضاً، ووثَّقه أحمد بن حنبل وغيره.

وفي هذه الرواية يروي عنه بصريٌّ، وقد قال البخاري: ما روى عنه أهل البصرة فصحيح[٣]. لا سيما وهو تابعٌ في ذلك لحديث الإمام مالك.

وقد ظهرَ للمصنِّف بهذه الرواية أنَّ الصُّنابحيَّ الراوي في ذلك صحابيٌّ يصرِّح[٤] بالسماع، وبذلك يُعلم أنَّه غيرُ عبد الرحمن بن عُسيلة الذي هو صاحب أبي بكر الصديق؛ لأنَّه لم يختلف أحدٌ من أهل الحديث في أنَّ ابنَ عُسيلة لم يلقَ النبيَّ ﷺ، ولم يسمع منه شيئاً، وإذا كان كذلك اندفعَ الإرسالُ والوهمُ عن العلماء الجبال/ . [١١١/أ]

وما كان الإمامُ البخاريُّ أقدمَ على توهيم مَن تقدَّم إلا بظنٍّ أنَّ المذكور هو صاحبُ أبي بكر الصديق هو المشهور بالصُّنابحي، واسمه عبد الرحمن،

---

(١) في الأصل: «ابن مسعود»، والتصويب من «تهذيب الكمال». واسمه أحمد بن الفرات.

(٢) انظر ترجمة روح والأقوال التي ذكرها المصنف عنه في «تهذيب الكمال» (٩: ٢٣٨- ٢٤٥)، وما سلف بين حاصرتين منه.

(٣) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٩: ٤١٤- ٤١٨)، وكلام البخاري فيه.

(٤) في طبعة الشيخ مشهور: «فصرح».

وكنيتُه أبو عبد الله، فاعتقدَ الوهم بهذا الطريق، وسبقَهُ إلى هذا عليُّ بنُ المديني كما تقدَّم، ولكن كلام يحيى بن معين الذي أسنده البغويُّ في «معجم الصحابة»[١]، والبيهقيُّ في «السنن»[٢] يدلُّ على أنَّهم ثلاثةٌ، وأنَّ عبدَ الله الصُّنابحيَّ صحابيٌّ.

وإذا اجتمع مالكٌ ويحيى بنُ معين وزهيرُ بن محمد على إثبات سماع عبد الله الصنابحي، وأنَّه صحابيٌّ، كان الأخذُ بذلك متعيِّناً؛ لزيادة العلم مع الحفظ والإتقان، وكان ذلك مقدَّماً على من بنى مجرَّد الظن من غير وقوفٍ على تصريحٍ بالسماع، ومن هنا ينقطعُ النزاع.

وأغرب أبو الحسين عبدُ الباقي بنُ قانع، فجعل عبدَ الله الصُّنابحي هو ابن الأعسر الأحمسي، وأخرج له في «المعجم» حديثين؛ أحدهما: حديث النهي عن الصلاة في الأوقات. والثاني: حديث: «إني فرطكم على الحوض»، فقال:

عبدُ الله الصنابحيُّ بن الأعسر الأحمسيّ

حدَّثنا أحمدُ بن سهل بن أيوب الأهوازي، حدَّثنا ابنُ أبي أويس، حدَّثنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إنَّ الشمسَ تَطلعُ» فذكره[٣].

ثم قال:

حدَّثنا أسلمُ بن سهل الواسطي، حدَّثنا وهب بن بقية، حدَّثنا خالد،

---

(١) «معجم الصحابة» للبغوي: (٣: ٣٦٧)، وسلف نص كلامه ص١٢٢.

(٢) «السنن الكبرى» (١: ٨١- ٨٢)، وسلف ص١٢٨.

(٣) سلف ص١٢٠ من حديث مالك.

عن إسماعيل، عن قيس، عن الصُّنابحيِّ بن الأعسر الأحمسيِّ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنِّي فَرَطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأمم، فلا تقتتلوا بعدي». انتهى[١].

وهذا الذي ذهب إليه ابنُ قانعٍ وهمٌ؛ عبدُ الله الصُّنابحيُّ ليس بالأحمسيّ، والاعتمادُ على ما سنبيِّن، والله أعلم.

وقد سقط هذا من نسخةٍ من «معجم ابن قانع».

وفي «المعجم» لابن قانع في باب الصاد: صنابح الأحمسي. وأخرج له حديث: «أنا فَرَطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ يوم القيامة، فلا تَقتتلُنَّ بعدي»[٢].

وقد روى أحمدُ في «مسنده» حديثَ الوضوء عن عبد الله الصُّنابحي من غير رواية مالك فقال أحمد:

حدثنا حسينُ بنُ محمَّد، حدَّثنا محمَّدُ بن مُطَرِّف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله[٣] الصنابحي، عن النبي ﷺ قال: «مَن تمضمضَ واستنثرَ، خرجت خطاياهُ من أنفه وفمه» فذكرَ معناه[٤].

---

(١) «معجم الصحابة» لابن قانع: (٢: ٧٣- ٧٤). وحديث: «إني فرطكم...» سلف ص١٢٤ من حديث مالك.

(٢) المصدر السابق: (٢: ٢٣).

(٣) في بعض نسخ «مسند أحمد»: عن «أبي عبد الله»، وهو الذي أثبته محققوه.

(٤) «مسند أحمد»: (١٩٠٦٥)، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٧٩٤) من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم، به.

وسيأتي اللفظُ الذي أحال عليه الإمام أحمد.

وفي «سنن ابن ماجه»: حدثنا سويدُ بن سعيد، حدثني حفصُ بن ميسرة، حدثني زيدُ بنُ أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، عن رسول الله ﷺ قال: «مَن تمضمَضَ واستنشقَ» فذكره[١].

وفي «معجم الطبراني الأوسط» حديثٌ من رواية محمد بن أبان القُرشيِّ، عن زيد بن أسلم، عن عطاءِ بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحيِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من أصبحَ صائماً، فاحتلَمَ، أو احتجمَ، أو ذرعَهُ القيءُ، فلا قضاء عليه، ومن استقاءَ فعليه القضاء».

قال الطبرانيُّ: لم يروِ هذا الحديثَ عن زيد بن أسلم، عن الصُّنابحي إلا محمَّدُ بن أبان. انتهى كلام الطبرانيِّ[٢].

ومحمدُ بن أبان هذا ضعَّفه ابنُ معين[٣]، وأبو داود، وقال البخاريُّ: ليس بالقويّ[٤]، والراوي عنه/ أبو بلال الأشعري ضعيفٌ أيضاً[٥]، وإنَّما [١١١/ب] سقناه ليُعلم أنَّ لعبد الله الصُّنابحيِّ حديثاً آخر، وأنَّه ليس من رواية مالك.

وفي «التذهيب»: عبد الله الصنابحي، ويقال: أبو عبد الله، مختلفٌ في

---

(١) «سنن ابن ماجه»، أبواب الطهارة وسننها، باب ثواب الطهور، (٢٨٢). ولفظه فيه: «من توضَّأ فمضمض...».

(٢) «المعجم الأوسط» للطبراني (١٥٦٨).

(٣) «تاريخ ابن معين» (رواية الدوري) (٣: ٥٦٦).

(٤) انظر كلام العلماء فيه في «ميزان الاعتدال» (٤: ٣٣).

(٥) ضعَّفه الدارقطنيُّ في «سننه» إثر الحديث (٨٥٧)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٥: ٢٢٦).

صحبته، قال ابن معين: عبد الله الصُّنابحي، ويقال: أبو عبد الله، روى عنه المدنيُّون، يشبهُ أن يكونَ له صحبةٌ.

وساق ما تقدَّم عن البخاري.

ثم قال: وهكذا [قال] غيرُ واحدٍ، وينبغي إن كان وهماً أن يُنسبَ إلى زيد ابن أسلم، أو[١] عطاء بن يسار، فإنَّ جماعةً رووه عن زيدٍ كذلك. انتهى[٢].

وقد رواه جماعةٌ عن زيدٍ على غير رواية الإمام مالك، ففي «مسند أحمد ابن حنبل»:

حدَّثنا عبدُ الرزاق قال: حدَّثنا مَعْمَر، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبد الله الصُّنابحيّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الشمسَ تَطلعُ بين قرني الشيطان، فإذا ارتفعَتْ فارقَها، فإذا كانت في وسطِ السَّماء قارنَها، فإذا دلكت»، أو قال: «زالَتْ فارقَها، فإذا دَنَت للغروب قارنَها، فإذا غربَتْ فارقَها، فلا تُصلُّوا هذه الثلاث ساعات»[٣].

ومن طريق عبد الرازق خرَّجه ابن ماجه في «سننه»[٤].

وقال أحمد: حدَّثنا أبو سعيد مولى بني هاشم قال: حدَّثنا محمَّدُ بن مطرِّف أبو غسان قال: حدَّثـنا زيدُ بن أسلَم، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبد الله

---

(١) كذا في الأصل، وفي «التذهيب»: «عن عطاء». وهو الأشبه.

(٢) «تذهيب تهذيب الكمال» للذهبي (٥: ٣٥٢)، وما سلف بين حاصرتين منه.

(٣) «مسند أحمد» (١٩٠٦٣). وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٩٥٠).

(٤) «سنن ابن ماجه»، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب ما جاء في الساعات التي تكره فيها الصلاة، (١٢٥٣).

الصُّنابحي أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَن تمضمض واستنشقَ، خرجت خطاياه من فيهِ وأنفه، ومَن غسلَ وجهَهُ خرجت خطاياهُ من أشفار عينيه، ومَنْ غسلَ يديه خرجت مِن أظفاره أو من تحتِ أظفاره، ومَن مسح رأسه وأذنيه خرجَتْ خطاياهُ من رأسِه أو شعرِ أُذُنيه، ومَن غسلَ رجليه خرجت خطاياهُ مِن أظفاره أو تحت أظفاره، ثم كانت خُطاهُ إلى المسجد نافلةً»[1].

وإنَّما سقتُ هذه الطُّرق ليُعلمَ أنَّ زيدَ بن أسلم قد اختُلف عليه، بخلاف ما يقتضيه كلام صاحب «التذهيب»، والله أعلم.

واعلم أنَّ الإمامَ أحمد ساقَ في ترجمة الصُّنابحيِّ الذي ذُكر الاختلافُ فيه؛ هل هو عبد الله أو أبو عبد الله أحاديثَ ينبغي ذكرُها، وتحقيقُ أمر رواتها، فمنها أن قال:

حدَّثنا عتَّابُ بنُ زياد قال: حدَّثنا عبدُ الله بن مبارك قال: أخبرنا مجالدُ ابنُ سعيد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابحيِّ قال: رأى رسولُ الله ﷺ في إبلِ الصَّدقة ناقةً مُسنَّـةً فغضب، وقال: «ما هذه؟» فقال: يا رسول الله، إنِّي ارتجعتُها ببعيرين من حاشيةِ الصَّدقة، فسكت[2].

وهذا الحديثُ الذي ذكره الإمامُ أحمد في ترجمة حديث الصُّنابحيِّ الذي تقدَّم الاختلافُ فيه يدلُّ على أنَّ راويَ هذا الحديث إمَّا عبدُ الله أو أبو عبد الله الذي سبق الاختلافُ فيه.

---

(١) «مسند أحمد» (١٩٠٦٤).

(٢) «مسند أحمد» (١٩٠٦٦).

وهذا يخالفُه ما ذكره أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة»؛ فإنَّه لَمَّا ترجم على الصُّنابح بن الأعسر الأحمسيّ، أخرج عنه من طريق مجالد بن سعيد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابح قال: قال رسول الله ﷺ:

[١١٢/أ] / «أنا فَرَطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضربُ بعضُكم رقابَ بعض».

ثمَّ أخرج حديث الوليد بن القاسم، وأبي أسامة[١]، ويزيد[٢]، وجعفر بن عون، ومحمد بن عبيد[٣]، وعبَّاد بن عبَّاد، ومعتمر[٤]، كلِّهم عن إسماعيل[٥]، عن قيس، عن الصُّنابحي، وقال أبو أسامة: عن الصُّنابح، [وقال يزيد: عن الصنابحي][٦] رجلٍ من بَجيلة ثم أحمس، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «أنا فَرطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكمُ الأممَ بعدي»، وهذا لفظ حديث هارون. يعني: ابن عبد الله الراوي عن أبي أسامة[٧].

ثمَّ أخرجَ عقب هذا الكلام عن يحيى بن معين ما تقدَّم نقلُه عنه[٨].

---

(١) أبو أسامة هو حماد بن أسامة القرشي.

(٢) هو ابن هارون السلمي.

(٣) هو الطنافسي.

(٤) في الأصل: «ومعمر». وهو خطأ. وهو معتمر بن سليمان.

(٥) وذكر البغوي الحديث أيضاً عنه من رواية مروان بن معاوية الفزاري ووكيع. وإسماعيل هو ابن أبي خالد البجلي الأحمسي.

(٦) ما بين حاصرتين من «معجم الصحابة».

(٧) وهو أيضاً الراوي عن يزيد بن هارون وجعفر بن عون ومحمد بن عبيد الطنافسي.

(٨) «معجم الصحابة» للبغوي (٣: ٢٤٠- ٢٤١)، وسلف ما أسنده عن ابن معين ص٢٠.

ثم قال: حدَّثني هارون وعمِّي[١] قالا: حدَّثـنا ابنُ الأصبهانيّ[٢] قال: حدثنا عبدُ الرحيم بن سليمان، عن مجالد، عن قيس، عن الصنابح قال: «أبصرَ رسولُ الله ﷺ ناقةً حسنةً[٣] في إبلِ الصدقة. فقال: «قاتلَ الله صاحبَ هذه النَّاقة»، فقال: يا رسول الله، إنِّي ارتجعتُها ببعيرين[٤] من حاشية الإبل. قال: «فنعم إذاً»[٥].

وهذا من أبي القاسم البغويّ يدلُّ على أنَّ الراويَ لهذا الحديث الذي في الصدقة هو الصُّنابح بن الأعسر الأحمسي، وهذا غيرُ ما أشعر به كلامُ الإمام أحمد.

وقد نبَّه الترمذيُّ على حديثه في باب: ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصَّدقة؛ فإنَّه أخرجَ حديثَ ابن عباسٍ في بعث معاذٍ رضي الله عنه إلى اليمن، وفيه أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: «وإيَّاك وكرائمَ أموالهم»[٦].

---

(١) هو علي بن عبد العزيز البغوي. انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٧: ٣٦٢- ٣٦٣).

(٢) هو محمد بن سعيد بن سليمان، أبو جعفر ابن الأصبهاني. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٥: ٢٧٢- ٢٧٤). وتحرف في «معجم الصحابة» (٣: ٣٦٨) (طبعة الجكني) إلى: ابن الأصبحي! وهو على الصواب في طبعة مبرة الآل والأصحاب.

(٣) كذا وقعت الرواية هنا وفي «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠٠٠٧) ـ وستأتي روايته ـ، وفي «معجم الصحابة» للبغوي، و«مسند أبي يعلى» (١٤٥٣)، و«المعجم الكبير» للطبراني بلفظ: «حسنة»، وسلف الخبر قريباً بلفظ: «مسنة» من رواية أحمد عن عتَّاب بن زياد عن عبد الله بن مبارك عن مجالد بن سعيد به.

(٤) وقع في «معجم الصحابة» و«المعجم الكبير» للطبراني: «ببعير» بدل: «ببعيرين».

(٥) «معجم الصحابة» (٣: ٢٤١- ٢٤٢)، وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٤٥٣) من طريق ابن أبي شيبة عن عبد الرحيم بن سليمان به، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٤١٧) من طريق علي بن عبد العزيز البغوي (عم أبي القاسم البغوي) عن ابن الأصبهاني به.

(٦) «سنن الترمذي»، أبواب الزكاة، (٦٢٥).

قال الترمذيُّ بعد كمال الحديث: وفي الباب عن الصنابحي.

وكأنَّ الترمذي لَمَّا لم يصحَّ عنده أنَّ هذا عن الصُّنابح بن الأعسر الأحمسيّ كما أشعر به كلامُ الإمام أحمد، قال ـ باب ما جاء في فضل الطهور ـ ما قدَّمناه من قوله: والصنابح بن الأعسر الأحمسي صاحبُ النبيِّ ﷺ يقال له: الصنابحيُّ أيضاً، وإنَّما حديثُه قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «إنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ، فلا تقتتلنَّ بعدي»(١).

ومعنى قول الترمذي: وإنما حديثه = الذي ثبتَ تعيينه فيه.

هذا ما كنت كتبتُه أوَّلاً قبل أن أقف على ما ذكره الترمذيُّ في «علله»، ثمَّ بعد ذلك وقفتُ على كلام الترمذيِّ في «علله»، ويظهرُ أنَّ مرادَهُ بالخبر ما صحَّ عن الصنابح الأحمسي، فإنَّ حديث الناقة لم يصحَّ عنه، والذي ساقه ابنُ عبد البرّ عن الترمذيِّ هو بعضُ ما سنذكره من «علله».

قال في كتاب «العلل»: سألتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريَّ عن حديث مالك بن أنس، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحيّ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا توضَّأ العبدُ فمضمضَ، خرجت الخطايا من فيه» الحديث، فقال: مالكُ بن أنس وهم ـ يعني في هذا الحديث ـ فقال: عبدُ الله الصُّنابحي، وهو أبو عبد الله الصنابحي، واسمه عبدُ الرحمن بن عُسيلة، ولم يَسمع من النبيِّ ﷺ، وهذا الحديث مرسل، وعبدُ الرحمن هو الذي روى عن أبي بكرٍ الصديق، والصُّنابح بن الأعسر الأحمسيّ صاحبُ النبيِّ

---

(١) «سنن الترمذي» إثر الحديث (٢)، وسلف ص١٢٤.

ﷺ. قلت له: كم / روى عن النبيِّ ﷺ؟ قال: حديثين؛ حديثه عن النبيِّ ﷺ: [١١٢/ب] «إنِّي مكاثرٌ بكم الأمم»، وحديث آخر: حديث الصدقة، وليس هو عندي بصحيح، رواه مجالد، عن قيس، عن الصُّنابح.

قال أبو عيسى: وإنَّما قال محمَّدٌ: لا يصحُّ حديث مجالد؛ لأنَّ إسماعيل ابن أبي خالد روى عن قيسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ رأى في إبل الصدقة ناقةً مسنَّـةً. ولم يذكر: عن الصُّنابح[1].

فظهر من ذلك أنَّ قولَ الترمذيِّ في «جامعه» عن الصُّنابح: وإنَّما حديثُه. يعني الثابت كما تقدَّم.

وعلى أنَّ له حديثاً واحداً جرى أبو نعيم في كتابه «معرفة الصحابة» فقال: صنابح[2] بن الأعسر الأحمسي من بَجيلة، سكن الكوفة، وقيل: الصُّنابحي، حديثُه عن قيس بن أبي حازم.

ثم ساق بسنده إلى جعفر بن عون، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس ابن أبي حازم قال: سمعت الصُّنابح يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ألا إنِّي فَرطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ، فلا تقتتلوا بعدي».

قال أبو نعيم: رواه الثوريُّ، وشعبة، وابنُ عيينة، وزيد بن أبي أنيسة، وعبثر بن القاسم، ويحيى بن سعيد، وابن المبارك، ومروان الفزاريُّ، وآخرون عن إسماعيل مثله[3].

---

(١) «علل الترمذي» ص٢١- ٢٢.

(٢) تحرف في مطبوع «معرفة الصحابة» إلى: «صالح»، ثم ذكر على الصواب في الحديث المسند إليه.

(٣) «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣: ١٥٢١- ١٥٢٢).

وتخرَّج من كلامه ومن كلام البغوي وروايةِ ابن ماجه وأحمد أنَّه رواهُ عن إسماعيل بن أبي خالد سبعة عشر نفساً[١].

وقد أخرجه ابنُ ماجه في «سننه» في الفتن في باب: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربُ بعضُكم رقابَ بعض، فقال: حدثنا محمَّد بنُ عبد الله بن نُمير قال: حدثنا أبي ومحمدُ بن بشر قالا: حدثنا إسماعيل، عن قيس، عن الصُّنابحيِّ الأحمسيّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ألا إنِّي فَرَطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأمم، فلا تقتتلُنَّ بعدي»[٢].

ولـمَّا ذكر أحمد بن حنبل رحمه الله ترجمةَ الصنابح الأحمسي، أسنـدَ من حديث يحيى بن سعيد ووكيع قالا: حدثنا إسمـاعيل قال: حدثني قيس، عن الصُّنابح الأحمسي ـ قال وكيع في حديثه: الصُّنابحي ـ قال رسولُ الله ﷺ: «إنِّي فَرَطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ، فلا تَقتتلُنَّ بعدي»[٣].

ثم أخرج من حديث شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد قال: سمعتُ قيسَ بن أبي حازمٍ قال: سمعتُ الصُّنابحي البَجَلي قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أنا فَرَطُكم على الحوض، ومكاثرٌ بكم الأمم»، قال شعبة: أو قال: «الناس، فلا تَقتتلُنَّ بعدي»[٤].

---

(١) بل هم ثمانية عشر نفساً، ويزاد عليهم أيضاً: خالد بن عبد الله الواسطي، وروايته عند ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢: ٧٤)، وقد ذكر المصنف روايته ص١٣٢.

(٢) أخرجه ابن ماجه: (٣٩٤٤)، وسلف ص١٢٤.

(٣) «مسند أحمد» (١٩٠٨٣).

(٤) «مسند أحمد» (١٩٠٨٤).

ثم أخرج أحمد من حديث ابن نُمير قال: حدَّثنا إسماعيل، عن قيسٍ، عن الصُّنابحي الأحمسي بغير زيادة(١).

ثم أخرج من حديث عبَّاد بن عبَّاد أبي معاوية، عن مجالد بن سعيد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابحيِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «إنِّي مكاثرٌ بكم الأمم، فلا تَرجعُنَّ بعدي كفَّاراً يضربُ بعضُكم رقابَ بعض»(٢).

ثم أخرج من حديث يونس، عن حمَّاد بن زيد، عن الصُّنابحي، وربما قال: الصُّنابح(٣).

ولم يزد أحمدُ على ذلك، وهذا يدلُّ على أنَّ أحمد يرى أنَّ الراوي لحديث الناقة المسنَّة غيرُ الصُّنابحي / الأحمسي، لكن قد خرَّج هو حديثَه من طريق قيس ابن أبي حازم(٤). [١١٣/أ]

وقد تقدَّمَ في كلام ابن معين أنَّ الصُّنابحيَّ صاحبَ قيس بن أبي حازم يقالُ له: الصُّنابح بن الأعسر(٥).

وعلى الجملةِ فالراوي لحديث النَّاقة من أجل ما فيه من الاضطراب أيضاً لا يَردُ على قول الترمذيِّ المتقدِّم، لكن سبقَ من كلام البغويِّ، وسيأتي من «مصنف ابن أبي شيبة» ما يقتضي الإيراد، إلا أن يُتأوَّلَ على حديثه الثابت،

---

(١) «مسند أحمد» (١٩٠٨٥).

(٢) «مسند أحمد» (١٩٠٨٦).

(٣) «مسند أحمد» (١٩٠٨٧).

(٤) «مسند أحمد» (١٩٠٦٦)، وسلف ص١٣٥.

(٥) تقدم ص١٢٢ و ١٢٨.

كمـا صرَّح به في «العلل»، وقد تـقدَّم، والله أعلم[١].

ومن الأحاديث التي أسندَها الإمامُ أحمد في ترجمة حديث الصُّنابحيِّ ما قال فيه:

حدَّثنا ابن نُمير قال: حدثنا الصَّلتُ ـ يعني ابن العوَّام[٢] ـ قال: حدثني الحارثُ بن وهب، عن أبي عبد الرحمن الصُّنابحي قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لن تَزال أمَّتي في مُسْكَةٍ ما لم يَعملوا بثلاثٍ: ما لم يؤخِّروا المغربَ انتظاراً لإظلام مضاهاةَ اليهود، وما لم يؤخِّروا الفجرَ امِّحاقَ النجوم مضاهاةَ النصرانيَّة، وما لم يَكلوا الجنائزَ إلى أهلها»[٣].

وهذا الذي خرَّجهُ الإمام أحمد من طريق أبي عبد الرحمن الصنابحي يدلُّ على أنَّه غيرُ ابن عُسيلة، فذاك اسمُه عبدُ الرحمن، وإن كان قد تقدَّم لنا أنَّ من قال: أبو عبد الرحمن، فقد قلبَ اسمه فجعلَهُ كنيتَه، لأنَّ هذا الحديث ممَّا اختُلِف في راويه المذكور.

ففي «معجم الصحابة» لأبي القاسم البغويّ عقبَ ترجمة الصنابح بن الأعسر الأحمسي ترجمةٌ أخرى قال فيها: الصُّنابحي، وليس هو الأحمسي. ثمَّ أخرج من طريق الصَّلت بن بهرام، عن الحارث بن وهب، عن الصُّنابحيِّ

---

(١) انظر ما تقدم ص١٣٨ -١٣٩.

(٢) قال الحسيني في «الإكمال» ص٢٠٦: الصلت بن العوام مجهول. وتعقبه الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١: ٦٧٦) فقال: بل هو معروف، وإنما وقع في اسم أبيه تحريف، وهو الصَّلْتُ بنُ بَهْرام. انتهى. والصلت هذا ثقة، وثقه أحمد ويحيى، وتكلم فيه للإرجاء. انظر «ميزان الاعتدال» (٢: ٢٩١).

(٣) «مسند أحمد» (١٩٠٦٧).

قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تزالُ هذه الأمة في مُسْكَةٍ من دينها، ما لم ينتظروا صلاة الفجر امِّحَاقَ النجوم مضاهاةَ النصرانية».

قال أبو القاسم البغويُّ: وليس هذا الحديثُ عن الصنابح الأحمسيِّ، ولا أدري سمعَهُ من النبيِّ ﷺ أم لا؟ انتهى كلام البغويِّ[(١)].

وفي كلام البغويِّ أَنَّه الصَّلْتُ بن بَهْرام، وقد تقدَّم عن «مسند أحمد» أَنَّه الصَّلتُ بن العوَّام[(٢)].

ولمَّا ترجمَ أبو نعيم في كتابه «معرفة الصحابة» على صنابح بن الأعسر عقَّبه بترجمةٍ قال فيها: صنابح، وقيل: إنَّه غيرُ الأحمسيِّ، وهو عندي المتقدِّم، أفردَهُ بعض المتأخرين في ترجمة[(٣)].

وكأنَّه يشيرُ بذلك إلى أبي القاسم البغويّ.

ثمَّ أسندَ أبو نعيم من حديث وكيع، عن الصَّلت بنِ بهرام، عن الصُّنابح قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزالُ هذه الأمَّة في مُسْكَةٍ من دينها، ما لم يكلوا الجنائزَ إلى أهلها». انتهى كلام أبي نعيم.

ولعلَّه سقطَ من النسخة التي نقلتُ منها بين الصلت والصنابح: وهبُ ابن الحارث[(٤)].

---

(١) «معجم الصحابة» للبغوي (٣: ٢٤٢).

(٢) ذكرت قريباً تصويب الحافظ ابن حجر أنه الصلت بن بهرام، وأنه وقع تحريف في اسم أبيه. والله أعلم.

(٣) «معرفة الصحابة» (٣: ١٥٢٢)، وليس في مطبوعه قوله: «أفرده بعض المتأخرين في ترجمة».

(٤) ليس سقطاً كما ظن المصنف رحمه الله، بل إنه وقع كذلك في رواية هارون بن إسحاق، كما نبه على ذلك أبو نعيم بعد روايته الحديث (٣: ١٥٢٢) (٣٨٦٠)، ثم إن أبا نعيم =

وبتقدير أن يكون هو الأحمسي ـ كما اعتقدَهُ أبو نعيم ـ يكونُ للأحمسيِّ أيضاً حديثٌ آخر، وعلى ما ظهر للبغويِّ أبي القاسم في حديث النَّاقة المسنَّة يكونُ للأحمسيِّ ثلاثة أحاديث، لكن لم يَسلَم من الاختلاف، إلَّا الذي ذكره الترمذيُّ عند قوله: / وإنَّما حديثُه عن النبيِّ ﷺ: «إنِّي مكاثرٌ بكم الأمم»[١]. [١١٣/ب]

ومن الأحاديث التي أسندها الإمامُ أحمد في ترجمة حديث الصنابحيِّ حديثُ الأحمسيِّ أيضاً، فقال:

حدَّثنا سفيان بن عيينة، عن إسماعيلَ سمع قيساً[٢] يقول: سمعتُ الصُّنابحيَّ الأحمسيَّ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ألا إنِّي فَرَطُكُم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ، فلا تقتتلُنَّ بعدي»[٣].

وكأنَّ الإمامَ أحمد رضي الله عنه قصدَ أن يُخَرِّجَ في هذه الترجمة جميعَ الأحاديث التي يُذكَرُ فيها الصُّنابحيُّ بالسَّماع وغيره، ثم ذكر حديثَ الأحمسيِّ في ترجمةٍ وحدَه؛ لثبوته بالسَّماع، ومعاونةً لما يُذكَرُ فيه الصُّنابحيُّ من غير تقييدٍ بالأحمسي، ولذلك اقتصرَ الترمذيُّ على هذا الحديث الواحد؛ لسلامته من الاختلاف، إلَّا أنَّه وقعَ في ترجمة الصُّنابحيِّ الأحمسيِّ شيءٌ في «مسند أحمد»

= أخرجه من طريق آخر عن يحيى الحماني عن وكيع عن الصلت بن بهرام عن الحارث بن وهب به.

(١) سلف ص١٢٤.

(٢) في طبعة الشيخ مشهور: «أنه سمع قيساً». فزاد لفظة: «أنه»، دون أن يميزها بحاصرتين، ونبه في الحاشية أنه أثبتها من مطبوع «مسند أحمد»، وفي «المسند» (طبعة الرسالة) نبه محققوه إلى أنها ليست في جميع النسخ الخطية، فلا داعي لزيادتها.

(٣) «مسند أحمد» (١٩٠٦٩).

يحتاجُ إلى تأمُّل؛ وهو أنَّه أخرجَ حديثَه المتقدِّم من الطريقة المتقدِّمة عقبَ ترجمة عبد الرحمن بن أزهر التي أخرجَ فيها حديث عبد الرحمن بن أزهر في تخلُّل النبيِّ ﷺ الناسَ يوم حنين يسألُ عن منزل خالد بن الوليد، فساقه بطرقه[1]، ثم ذكر الصنابحي الأحمسي فأخرجَ حديثَه: «إنِّي مكاثرٌ بكم الأمم»، وساق ما تقدَّم[2]، ثمَّ في أثناء ترجمته أخرجَ بطرقٍ حديثَ عبد الرحمن بن أزهر في سؤال النبيِّ ﷺ عن خالد[3]، ثم عقَّبها بأن قال:

حدَّثنا يعقوب، حدَّثني أبي، عن ابن إسحاق. وحدَّثنا عبد الله ـ يعني ابن المبارك ـ قال: أخبرنا إسماعيلُ بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابحيِّ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول، فذكره.

قال يزيدُ بن هارون: الصُّنابحيُّ رجلٌ من بَجيلة من أحمس[4].

وهذا الذي ذكرهُ الإمامُ أحمد، إن عنى بقوله: قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول[5] = يعني في حديث خالد بن الوليد يكون للأحمسيِّ حديثٌ آخر غيْرُ ما تقدَّم، وهذا بعيدٌ، وإنَّما عاد الكلام على ما سبق في أوَّل الترجمة خاصَّةً، ولعلَّ إعادة حديث عبد الرحمن بن أزهر في أثناء ترجمة الصُّنابحيِّ الأحمسيِّ

---

(١) «مسند أحمد» (١٩٠٧٩)، (١٩٠٨٠)، (١٩٠٨١)، (١٩٠٨٢).

(٢) سلف ذكر الأحاديث ص١٤٠ - ١٤١.

(٣) «مسند أحمد» (١٩٠٨٨)، (١٩٠٨٩)، (١٩٠٩٠).

(٤) «مسند أحمد» (١٩٠٩١).

(٥) لفظة «يقول» سقطت من طبعة الشيخ مشهور، وأثبت مكانها: «فذكره» والأخيرة مضروب عليها في الأصل!

زيادةٌ في النسخة التي وقفتُ عليها، أو سقطَ منها بقيَّة حديث عبد الرحمن ابن أزهر[1].

واعلم أنَّ عبد الغني قال في كتابه «العمدة» تبعاً للترمذي عقب حديث ابن عباسٍ في النهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر، قال: وفي الباب. فعدَّ جماعةً، إلى أن قال: والصُّنابحيُّ، ولم يسمع من النبيِّ ﷺ[2].

وهذا على اعتقاد أنَّ الصُّنابحيَّ المذكورَ هو عبدُ الرحمن بن عُسيلة صاحبُ أبي بكرٍ الصديق، وروايةُ أحمد في «المسند» من طريق مالك وزهير بن محمد المصرِّحة بالسَّماع[3] تَردُّ على عبد الغني ذلك، والله أعلم.

وقد اتَّضحَ بذلك أنَّ عبدَ الله الصُّنابحيَّ صحابيٌّ، وله أحاديث، منها: حديثُ خروج الخطايا بالوضوء، وقد تقدَّمت / ألفاظُه، وخرَّجه الحاكم أبو عبد الله في «المستدرك» من طريق [ابن] وهب والقعنبيِّ، عن مالك، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يخرِّجاه، وليس له علَّةٌ، وعبدُ الله الصُّنابحيُّ صحابيٌّ مشهور، ومالكٌ الإمامُ الحكمُ في حديث المدنيين. [١١٤/أ]

سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعتُ العباس بن محمدٍ الدُّوري يقول: سمعتُ يحيى بن معين يقول: يُروى عن عطاء بن يسار[4]، عن عبد الله الصُّنابحي، صحابيٌّ، ويقال: أبو عبد الله، والصُّنابحيُّ صاحبُ

---

(١) والأمر على ما ذكر المصنف في مطبوع «مسند أحمد».

(٢) «عمدة الأحكام» ص٥٧- ٥٨.

(٣) سلفت ص١٣٠.

(٤) تحرف في مطبوع «إتحاف المهرة» إلى: «ابن بشار».

أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنه: عبدُ الرحمن بن عُسَيلة، والصُّنابحي صاحب قيس بن أبي حازم، يقال له: الصنابح بن الأعسر. انتهى كلامُ الحاكم(١).

وكأنه لم يُعرِّج على قول البخاريِّ المتقدِّم في القضاء بإرسال هذا الحديث، وظهرَ بالطريق المصرِّحة بالسَّماع صحَّةُ حكمِ الحاكم، والله أعلم.

ومن أحاديث عبد الله الصُّنابحي حديثُ النهي عن الصَّلاة عند الطلوع والزَّوال والغروب، وقد تقدَّم(٢).

ومن أحاديثه: «ثلاثٌ لا يُفطِّرن الصائم»، وقد تقدَّم(٣).

ومن أحاديثه على احتمال: حديث النَّاقة المسنَّة(٤)، والأقربُ أنَّه غيرُه.

وأمَّا الصُّنابح بن الأعسر الأحمسيّ، ويقال فيه: ابن الأعسم ـ بالميم ـ كما ذكر ذلك ابن أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل»(٥)؛ فهو صحابيٌّ بلا خلافٍ، وله حديثٌ ثابتٌ عنه بلا خلافٍ، وهو حديث: «إنِّي مكاثرٌ بكم الأمم»(٦).

---

(١) «المستدرك» للحاكم، كتاب الطهارة، (٤٤٦). وسقط من مطبوعه من قوله: «وعبد الله الصنابحي صحابي مشهور» إلى قوله: «عطاء بن يسار عن». وكلام الحاكم بتمامه في «إتحاف المهرة» (١٠ : ٥٨١). وانظر كلام ابن معين في «تاريخه» برواية الدوري (٣: ٧).

(٢) سلف ص١٢٠، ١٣١، ١٣٤.

(٣) سلف ص١٣٣، بلفظ: «من أصبحَ صائمًا، فاحتلَمَ، أو احتجمَ، أو ذرعَهُ القيءُ، فلا قضاء عليه، ومن استقاءَ فعليه القضاء».

(٤) سلف ص١٣٥.

(٥) «الجرح والتعديل» (٤ : ٤٥٤).

(٦) سلف تخريجه ص١٢٤.

وأمَّا حديث النَّاقة المسنَّة فقد تقدَّم ما فيه، والأقربُ أنَّه راويه؛ لما قدَّمنا من رواية البغويِّ في ترجمته.

وفي «مصنف ابن أبي شيبة»، في ترجمة: ما يكره للمُصدق من الإبل:

حدَّثنا عبدُ الرحيم بن سليمان، عن مجالد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابح الأحمسيّ قال: أبصرَ النبيُّ ﷺ ناقةً حسنةً في إبل الصَّدقةِ، فقال: «ما هذه؟» قال صاحبُ الصَّدقة: إنِّي ارتجعتُها ببعيرين من حواشي الإبل، قال: فقال: «نعم إذاً»[1].

ثمَّ أخرجهُ مرسلاً من حديث حفص، [عن إسماعيل]، عن قيسٍ: أبصرَ النبيُّ ﷺ ناقةً حسنةً في إبل الصَّدقة، فقال: «ما أمرُ هذه الناقة؟» فقال صاحبُ الصَّدقة: يا رسول الله، عرفتُ حاجتَك للظَّهر؛ فارتجعتُها ببعيرين من الصَّدقة. انتهى[2].

وأمَّا حديث: «لا تزالُ أمَّتي في مُسْكَةٍ من دينها» الحديث، فقد تقدَّم أنَّ أبا نُعيم يعتقدُ أنَّه من رواية الأحمسيّ، وأنا فيه واقفٌ كما وقف البغويُّ، لا سيما وقد خرَّجه أحمد في «مسنده» عن أبي عبد الرحمن الصنابحي[3]، والأحمسيُّ لا يُعرفُ بهذه الكُنية.

وبذلك يكون الصُّنابحةُ أربعةً، وإذا أُضيفَ إليهم خيرةُ الذي تقدَّم حديثُه من رواية ابن قانع كانوا خمسة، لكن قد تقدَّم أنَّها وهمٌ[4].

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة»، كتاب الزكاة، (١٠٠٠٧).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة»، (١٠٠١٠)، وما بين حاصرتين منه.

(٣) انظر ما سلف ص١٤٢.

(٤) انظر ما سلف ص ١٢٦.

وما وقعَ من الاختلاف في عبد الله الصُّنابحي، وانقطع فيه النزاعُ بالرِّوايات المصرِّحة بالسَّماع، فقد يُناقِشُ فيه مناقشٌ بما وقعَ في عبد الرحمن بن عائش، وفي كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم في ترجمته:

واختلف في الرِّواية عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فروى الأوزاعيُّ / وصدقةُ بن خالد، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن خالد بن الجلاح[(١)]، [١١٤/ب] عن عبد الرحمن بن عائش، أنَّ النبيَّ ﷺ، لا يقولان: سمعتُ النبيِّ ﷺ.

ورواه الوليدُ بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن خالد، عن عبد الرحمن بن عائش قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ.

قال ابنُ أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: أخطأ مَن قال: له صحبة، هو عندي تابعيٌّ، هو عبد الرحمن بن عائش، عن مالك بن يَـخَامِر، عن معاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ.

وسمعت أبا زرعة يقول: عبدُ الرحمن بنُ عائش ليس بمعروف. انتهى[(٢)].

وذكر ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب» ـ يعني حديثه ـ قريباً ممَّا تقدَّم، وزاد: وقد رواهُ ـ يعني حديثَه ـ ابن جابرٍ أيضاً عن أبي سلَّام، عن عبد الرحمن بن عائش، عن النبيِّ ﷺ، ورواه يحيى بنُ أبي كثير، عن أبي سلَّام ممطور الحبشي، عن عبد الرحمن بن عائش، عن مالك بن يَخَامِر، عن معاذِ بن جبل، وهذا هو الصحيح عندهم، قاله البخاريُّ[(٣)] وغيره.

---

(١) كذا في الأصل ونسخة من «الجرح والتعديل» كما ذكر محققه، والصواب: «خالد بن اللجلاج».

(٢) «الجرح والتعديل» (٥: ٢٦٢).

(٣) رواه عنه الترمذي في «سننه» إثر الحديث: (٣٢٣٥)، وفي «العلل الكبير» ص٣٥٦.

وقال فيه أبو قلابة: عن خالد بن الـجلاح[١]، عن ابن عباسٍ، فغلط. انتهى[٢].

وحديثُه الذي رواه عن النبيِّ ﷺ: «رأيتُ ربِّي في أحسن صورة» رواه الترمذيُّ عنه، عن ابن يَخَامِر، عن معاذ، وصحَّحه[٣].

وله حديثٌ آخر: «الفجرُ فجران»[٤].

ولا يَرِدُ شيءٌ من ذلك على ما نحن فيه، لأنَّ عبدَ الرحمن بن عائش واحدٌ اختلفوا في صُحبته، ولم تصح الطَّريقةُ المثبِتةُ للسَّماع، والمحفوظُ في حديثه عن مالك بن يَخَامِر، عن معاذ بن جبل.

والذي نحنُ فيه الكلام على شخصين مسمَّين باسمينِ مختلفين، لهما نسبةٌ واحدةٌ؛ أحدهما تابعيٌ بلا خلاف، والآخر مُختلَفٌ فيه، وصحَّتِ الطريقةُ المثبتةُ لسماعِه كما تقدَّم، ولا سيما إذا انضمَّ إلى ذلك الأحاديثُ التي تقدَّمت عن عبد الله الصُّنابحيّ في الوضوء والأوقات، لم تُروَ عنه في روايةٍ أصلاً إلَّا عن النبيِّ ﷺ.

نعم؛ نظيرُ قضيةِ ابن عائش قضيةٌ ذكرها الحاكمُ في «علوم الحديث» في: الجنس الرابع من أجناس العلل، وهي ما أسندَ عن زهير بن محمد، عن عثمان ابن سليمان عن أبيه أنَّه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطُّور، قال الحاكم: قد

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: «خالد بن اللجلاج».

(٢) «الاستيعاب» (٦: ٥٥-٥٦).

(٣) «سنن الترمذي»، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة ص، (٣٢٣٥).

(٤) أخرجه الدارقطني، في «سننه»، كتاب الصيام، باب في وقت السحر، (٢١٨٣).

خرَّج العسكريُّ وغيره هذا الحديث في «الوُحدان»، وهو معلولٌ، أبو عثمان لم يسمع من النبيِّ ﷺ ولم يره، وعُثمانُ إنَّما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، وأيضاً فإنَّما هو عثمان بن أبي سُليمان. انتهى[١].

وليس شيءٌ من ذلك نظيرَ ما نحن فيه لما تقدَّم، ولم تختلف الروايةُ في أحاديث الصُّنابحيِّ عبد الله كاختلافها في عبد الرحمن بن عائش، ولا في الحديث الذي ذكَرَهُ الحاكم، والله أعلم.

ولعلَّ قائلاً يقول: ما قدَّمتم من المنقول، وقطعتُم به النِّزاعَ من الطَّريقة المصرِّحة بالسَّماع حتى جَزَمتم بسبب هذه الطريقةِ بأنَّ الصحابيَّ فيها غيرُ عبد الرحمن بن عُسيلة على الحقيقة، المدارُ فيها على «المسند»، والشَّأن فيمن رواه عن الإمام أحمد، فإنَّ أبا علي بن المذهبِ قد تُكلِّم فيه، ونُسبَ في الزِّيادة إلى ما نُسِبَ/ . [١١٥/أ]

فنقولُ في الجواب قاصدين من فضل الله الرَّشدَ للصَّواب:

أمَّا أبو عليٍّ المذكور، فإسنادُه لـ «مسند أحمد» صحيحٌ مشهورٌ.

قال الخطيبُ في «تاريخ بغداد»: الحسنُ بن عليّ بن محمد بن أحمد بن وهب ابن شُبَيل بن فَروة بن واقد، أبو عليٍّ التَّميميُّ، الواعظ، المعروفُ بابن المُذْهِب، سمع أبا بكر بن مالك القَطيعي، وأبا محمد بن ماسي[٢]، ومحمد بن إسماعيل الورَّاق، وأبا حفص ابن شاهين. وذكر جماعةً، من جملتهم: أبو بكر ابن شاذان، وأبو الحسن الدَّارقطنيّ.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» ص١١٥.

(٢) تحرفت في الأصل إلى: «موسى».

قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان يروي عن ابن مالك[١] «مسندَ أحمد بن حنبل» بأسره، وكان سماعُه صحيحاً إلَّا في أجزاء منه، فإنَّه ألحقَ اسمَه فيها، وكذلك فعلَ في أجزاء من «فوائد ابن مالك»، وكان يَروي عن ابن مالكٍ أيضاً كتابَ «الزُّهد» لأحمد بن حنبل، ولم يكن له به أصلٌ عَتيقٌ، وإنما كانتِ النُّسخةُ بخطِّه، كتبها بأَخَرَةٍ، وليس بمحلٍّ للحُجَّة.

حدَّث ابنُ المُذْهِب في مجلسه بالجانب الشَّرقيِّ في مسجد ابن شاهين إملاءً، قال: حدَّثنا ابنُ مالك وأبو سعيد الحُرْفيّ قالا: حدَّثنا أبو شعيب، حدَّثنا البابلتيُّ، حدَّثنا الأوزاعيُّ، حدَّثنا هارون بن رئاب قال: من تبرَّأ مِنْ نَسَبٍ [لِدِقَّته][٢] فهو كُفرٌ، ومن ادَّعاه فهو كُفْرٌ.

قال الخطيبُ: وجميع ما كان عند ابنِ مالكٍ عن أبي شعيب جزءٌ واحدٌ، ليس هذا الحديث فيه.

قال الخطيب: حدَّثني ابن المُذْهِب، حدَّثنا محمد بن إسماعيل الورَّاق، وعلي ابن عمر الحافظ[٣]، وأبو عمر بن مهدي قالوا[٤]: حدَّثنا الحسيُن بن إسماعيل، حدَّثنا عبدُ الله بن شبيب، حدَّثنا عبدُ الله بن نافع، حدَّثنا داود بن سعيد بن أبي زَنْبَر، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله: أنفِقْ أُنفق عليك».

(١) هو القطيعي.

(٢) موضعها في الأصل بياض، وسددته من «تاريخ بغداد».

(٣) هو الإمام الدارقطني، وأخرجه في «المؤتلف والمختلف» (٣: ١١٤١- ١١٤٢).

(٤) في الأصل: «عن علي بن عمر الحافظ وأبو عمر بن مهدي قالا». والـمثبت من «تاريخ بغداد». وغيرها الشيخ مشهور في طبعته إلى الصواب دون إشارة إلى ما في الأصل.

قال عليُّ بن عمر: تفرَّد به داود عن مالك بهذا الإسناد، وعند مالك فيه إسنادٌ آخر: عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة(١).

قال الخطيب: هكذا حدَّثنيه ابنُ المُذْهِب بلفظه، فأنكرتُه عليه، وأعلمتُه أنَّ هذا الحديثَ لم يكن عند أبي عُمر بن مهدي، فأخذَ القلمَ وضربَ على اسم ابن مهدي.

قال الخطيب: وكان كثيراً يَعرِضُ عليَّ أحاديثَ في أسانيدها أسماءُ قومٍ غير منسوبين، ويسألني عنهم، فأذكرُ له أنسابَهم، فيُلحِقُها في تلك الأحاديث، ويزيدُها في أصوله موصولةً بالأسماء، وكنتُ أُنكِرُ عليه هذا، فلا ينتهي عنه.

وسألتُه عن مولده، فقال: في سنة خمسٍ وخمسين وثلاثِ مئة، ومات في ليلة الجُمُعة سَلْخ شهر ربيع الآخر، سنة أربعٍ وأربعين وأربع مئة، ودُفِنَ صَبيحةَ تلك الليلة(٢).

إذا عرفتَ هذه الترجمة فنقول: قد قرَّر الخطيبُ والناسُ روايةَ أبي عليٍّ المذكورِ لـ«مسند أحمد»، وكونُه لم يسمع منه أجزاء، لا يقدحُ في الرِّواية، وقوله: إنَّه ألحقَ اسمَه فيها. لعلَّهُ ظهرَ له ذلك بطريقٍ صحيح.

وقولُ الخطيب فيه: إنَّه ليس بمحلٍّ للحُجَّة، أي: إذا روى حديثاً انفردَ به، فأمَّا إذا وجدَه في رواية غيره كان حجَّةً.

---

(١) أخرجه من طريق مالك عن أبي الزناد البخاريُّ في «صحيحه»، كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، (٥٣٥٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (٨: ٣٩٣- ٣٩٥).

واعلم أنَّ مثلَ هذه المسانيدِ المشهورةِ لا يَقدحُ فيها قدحٌ في بعض رواتِها، فلم تزل العلماءُ قديماً وجديداً يستدلُّون من «مسند الإمام أحمد» غير ملتفتين إلى هذا الطَّعن الذي / لا يُفيد. [١١٥/ب]

على أنِّي وجدتُ ما يَدفعُ هذا الاعتراض برُمَّته، ويُزيل عن المتعلِّل بذاك أصلَ عِلَّته، وهو ما أسنده أبو القاسم البغويُّ في «معجم الصَّحابة» ـ له أصلٌ قديمٌ مسموع ـ في ترجمة عبد الله الصُّنابحي، فقال: عبد الله، ويقال: أبو عبد الله الصُّنابحيّ، سكن المدينة، وروى عن النبيِّ ﷺ حديثين.

قال أبو القاسم البغويّ: حدَّثني سويدُ بن سعيد، حدَّثنا حفصُ بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: سمعتُ عبدَ الله الصُّنابحي يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ الشَّمسَ تَطلُعُ مع قرن شيطان، فإذا طَلَعت قارنَها، فإذا ارتفعت فارقَها، ويُقارنُها حين تستوي، وإذا تدلَّت[1] عند الغُروب، فإذا غربَت فارقَها، فلا تصلُّوا عند هذه الثلاث ساعات».

فهذه الطَّريقة التي خرَّجها أبو القاسم البغويُّ فيها التصريحُ بالسَّماع من غير رواية مالك وزهير بن محمد، وهي من رواية حَفص بن ميسرة من طريق سويد بن سعيد.

وقد تقدَّم أنَّ سُويدَ بن سعيد روى من طريق حفص بن ميسرة حديثَ زوال الخطايا بالوضوء كما خرَّجه ابنُ ماجه في «سننه»، وسمَّى الصحابيَّ

---

(١) تحرفت في طبعة الشيخ مشهور إلى: «نزلت»، ووقع في مطبوع «معجم الصحابة» (طبعة الجكني) (٤: ١٨٥): أنزلت. وأثبت ما في الأصل الخطي، وهو موافق لما في «معجم الصحابة» (طبعة مبرة الآل والأصحاب) (٣: ٥٠٠).

عبد الله الصُّنابحيَّ[١]، وفي هذا الحديث الذي في النَّهي عن الصَّلاة في هذه الأوقات التَّسميةُ المذكورة، والتَّصريحُ بالسَّماع، وشيخُ البغويِّ فيها سويدُ ابن سعيد، وقد روى عنه الإمام مسلمٌ في «صحيحه» مُحتجًّا به، وكان أحمدُ ينتقي عليه لولديه صالح وعبد الله؛ يختلفان إليه، فيسمعان منه، وقال: هو صالحٌ. أو قال: ثقة.

وقال أبو القاسم البغويّ: كان من الحفَّاظ، بلغ مئة سنة[٢].

وقال أبو حاتم: صدوقٌ مضطربُ الحفظ، لا سيما بعدما عميَ[٣].

وقال البخاريُّ: عَمِيَ فتلقَّن[٤].

واعلم أنّ سويداً المذكور مُحتجٌّ به كما تقدَّم، ووقع في كلام يحيى بن معين والنسائيِّ[٥] إفراطٌ فيه، والمعمولُ به عند الحفَّاظ الأكثرين ما تقدَّم.

سُئل الدّارقطنيُّ عن سويد بن سعيد فقال: تكلَّم فيه يحيى بن معين، وقال: حدَّث عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عطيَّـة، عن أبي سعيـدٍ أنَّ

---

(١) سلف ص١٣٥.

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١٠: ٣١٩)، و«تهذيب الكمال» (١٢: ٢٥٠، ٢٥٥)، و«تذهيب تهذيب الكمال» (٤: ٢١٨)، و«ميزان الاعتدال» (٢: ٢٣٠، ٣٢١).

(٣) نسبة هذا القول لأبي حاتم وهم، والصواب أنه قول يعقوب بن شيبة. انظر «تاريخ بغداد» (١٠: ٣١٩)، و«تهذيب الكمال» (١٢: ٢٥٠). أما أبو حاتم فقال فيه: كان صدوقاً، وكان يدلس، يكثر ذاك. «الجرح والتعديل» (٤: ٢٤٠).

(٤) «التاريخ الأوسط» للبخاري (٢: ٢٦٢).

(٥) انظر كلام ابن معين فيه في المصادر السابقة. وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» ص١٨٧: ليس بثقة.

النبيَّ ﷺ قال: «الحسنُ والحسينُ سيِّدا شبابِ أهل الجنة»(١)، قال يحيى بن معين: وهذا باطلٌ عن أبي معاوية، لم يروه غيرُ سويد، وجرحَ سويداً لروايته لهذا الحديث.

قال أبو الحسن الدارقطني: فلم نزل نَظُنُّ أن هذا كما قاله يحيى، وأنَّ سويدَاً أتى أمراً عظيماً في روايته هذا الحديث، حتى دخلتُ مصر سنة سبعٍ وخمسين وثلاث مئة، فوجدتُ هذا الحديث في: مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم المنجنيقي، وكان ثقةً(٢)، روى عن أبي كُريب، عن أبي معاوية، كما قال سُويد سواء، وتَخَلَّص سُويدٌ، وصَحَّ الحديثُ عن أبي معاوية(٣).

واعلم أنَّ سُويداً لم ينفرد ولا شيخُه بالتصريح بالسَّماع في قصَّة الصُّنابحي، بل سبقهما إلى ذلك زهير بن محمد والإمام مالك، اللَّذان هما في رُتبة شيخه حفصِ ابن ميسرة، كما سبقت روايتهما(٤)، وسيأتي لها طريقةٌ أخرى محرَّرةٌ/ . [١١٦/أ]

وحَفصُ بن مَيسرة المذكورُ احتجَّ به البخاريُّ ومسلم، ووثَّقه أحمد ويحيى(٥)

---

(١) أخرجه من طريق سويد الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢٦١٥)، والخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٠: ٣٢٠)، وأخرجه الترمذي في «سننه»، كتاب المناقب، باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام، (٣٧٦٨)، والنسائي في «السنن الكبرى»، كتاب المناقب، باب فضائل الحسن والحسين، (٨١١٣) من طرق أخرى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وانظر للتوسع في تخريجه «مسند أحمد» (١٠٩٩٩).

(٢) تحرفت في الأصل إلى: «مدة». والتصويب من المصادر.

(٣) «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني» ص٢١٦- ٢١٧.

(٤) سلفت ص١٢٩.

(٥) «تاريخ ابن معين» (رواية الدوري) (٤: ٤١٣).

ويعقوب بن شيبة[١]، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا بأس به[٢].

وأمَّا رواية الإمام مالك وزهير بن محمد فقد تقدَّمت من رواية أحمد في «مسنده»، وهي شاهدٌ عنه لهذه الرِّواية، ولم ينفرد أحمد بإخراج رواية مالك وزهير التي فيها السَّماع، فقد أخرجها أبو القاسم البغويّ في «معجم الصحابة» من طريقٍ آخر فقال:

حدَّثني زيادُ بنُ أيّوب وعليُّ بنُ مسلم قالا: حدَّثنا رَوحُ بنُ عبادة قال: حدَّثنا مالكٌ وزهيرُ بن محمَّد قالا: حدَّثنا زيدُ بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: سمعتُ عبدَ الله الصُّنابحيَّ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول، فذكرَ نحو ما تقدَّم في رواية حفص بن ميسرة[٣].

وعُلمَ بذلك أنَّ الإمام أحمد لم ينفرد بالتَّصريح بالسَّماع، ولا روح بن عبادة، ولا الإمام مالك وزهير بن محمد، فإذا نظرنا إلى مَن في طبقة الإمام مالك وزهير بن محمد من الرُّواة عن زيد بن أسلم، وجدنا حفص بن ميسرة ـ وقد احتجَّ به الشَّيخان ـ ممَّن وافقهما على التَّصريح بالسَّماع.

وإن نظرنا إلى مَنْ في طبقة رَوح بنِ عُبادة وَجَدْنا سويدَ بن سعيد؛ روى من طريق حفص، كما روى رَوحٌ من طريق مالك وزهير بن محمد.

---

(١) كذا في الأصل، وهو خطأ. والصواب: يعقوب بن سفيان. وهو الفسوي، انظر «تهذيب الكمال» (٧: ٧٦).

(٢) كذا قال المصنف، وفيه نسبته لأبي حاتم تـجوُّزٌ، فنصُّ قوله كما في «الجرح والتعديل» (٣: ١٨٧) و«تهذيب الكمال» (٧: ٧٦): صالح الحديث.

(٣) «معجم الصحابة» للبغوي (٣: ٥٠٠).

وإنْ نظرنا إلى طبقة الإمام أحمد وَجَدنا زيادَ بنَ أيُّوب، وعليَّ بنَ مسلم روياه عن رَوح كذلك.

فأمَّا زياد بن أيُّوب، فقد روى عنه أحمد والبخاريُّ، ووثَّـقه النِّسائيُّ، وسُئِلَ عنه أحمد فقال: اكتبوا عنه فإنَّه شُعبةُ الصَّغير. وقال أبو حاتم: كتبتُ عنه بطَرْسوس، وهو صدوق(١).

وأمَّا عليُّ بنُ مسلم فقد روى عنه يحيى بنُ معين والبخاريُّ(٢).

وظَهَرَ بذلك أنَّ الإمام أحمد لم ينفرد بهذه الروية لِموافقة زيادِ بنِ أيوب وعليِّ بنِ مسلم على ذلك، ولا سيَّما إذا انضمَّ إليهما أن أبا القاسم البغوي ـ وهو الإمام الحافظ ـ رواه عمن في طبقة شيخهما، وهو سويد بن سعيد.

ثمَّ وَقفتُ بعد هذا العمل على كلامِ الحافظ المِزِّيِّ في «الأطراف» في مسند عبد الله الصُّنابحي، عن النبيِّ ﷺ قال: وقيل: [إنه] أبو عبد الله الصُّنابحي عبدُ الرحمن بن عُسَيلة.

فاستضعفَه، ثم ذكرَ الحديثين المذكورين أوَّلاً من رواية النسائيِّ وابنِ ماجه كما تقدَّم.

ثم قال عن حديث الأوقات: من رواية سويدِ بن سعيد، عن حفصِ بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول، فذكره(٣).

---

(١) ووثَّقه أيضاً أبو زرعة الرازي. «الجرح والتعديل» (٣: ٥٢٥). وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٩: ٤٣٢- ٤٣٦).

(٢) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢١: ١٣٢- ١٣٤).

(٣) «تحفة الأشراف» (٧: ١٨٦).

ولم يرو الحافظُ المِزِّيُّ سوى رواية سُويد بالسَّماع، وقد علمتَ مَن صَرَّحَ بالسَّماع، فكأنَّ الشيخ لم يقف إلاَّ على هذه الطَّريقة، وهي في «معجم البغوي»، وقد تقدَّمت وما يزيدُ عليها، والله أعلم.

وهذه أمورٌ أزالت الالتباس، لا تَخفى على ذي لُبٍّ من النَّاس.

واعلم أنَّ أبا القاسم البغويَّ لـمَّا ساق حديث النهي عن الصَّلاة في الأوقات الثلاثة قال بعد ذلك:

حدَّثني هارونُ الحمَّال قال: حدَّثني شُعيبُ بنُ حربٍ قال: حدَّثنا هشام بنُ سعدٍ قال: حدَّثنا زيدُ بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله / [١١٦/ب] الصُّنابحيِّ: أنَّ النبيَّ ﷺ مسح برأسه وأذنيه يعني في الوضوء(١).

قال أبو القاسم البغوي: وقد روى غيرَ هذين حديثين آخرين في زوال الخطايا بالوضوء، والثَّاني في الثَّلاثة التي لا تفطِّر الصَّائم(٢).

وقد تقدَّم الحديثان المذكوران، والكلامُ عليهما(٣).

فمقتضى ذلك صار لعبد الله الصُّنابحي هذا أربعةُ أحاديث ليس منها حديث الحوض الذي فيه: «إنِّي مكاثرٌ بكمُ الأممَ»، ولا حديث: النَّاقة المسنَّة،

---

(١) «معجم الصحابة» (٣: ٥٠١).

(٢) لم يرد هذا الكلام في مطبوعتي «معجم الصحابة» (٣: ٥٠١) (طبعة مبرة الآل والأصحاب)، و(٤: ١٨٦) (طبعة دار البيان)، ووقع فيهما مكان هذه العبارة: لم يرو عبد الله الصنابحي غير هذين!

(٣) حديث زوال الخطايا سلف ص١٢٠، وحديث الثلاثة التي لا تفطر الصائم سلف ص١٣٣.

ولا حديث: «لا تزال أمَّتي في مُسْكَةٍ من دينها»[1]، وقد تقدَّم الكلامُ على هذه الأحاديث.

وفي كلام بعض مَن تكلَّم على «سنن أبي داود» لَمَّا ساق الصَّحابةَ الذين رَووا أحاديثَ الحوضِ عَدَّ من جُملتهم عبد الله الصُّنابحيَّ، نقلتُه من خطِّه[2]، وهو غيرُ المعروفِ، فالمعروفُ أنَّ راويَ حديث الحوضِ هو الصُّنابح بنُ الأعسر الأحمسيّ كما تقدَّم، والله أعلم.

وأمَّا حديث الوتر الذي رواه عبدُ الله الصُّنابحيُّ، عن عبادة بن الصامت فقد ذكرَ بعضُهم أنَّه عبد الرحمن بن عسيلة، وسيأتي في أحاديثه.

وأمَّا أحاديثُ الصُّنابحي ابن عُسيلة فتقدَّم عليها أن ابنَ معين جاء عنه ما يقتضي أنَّ اسمه عبد الله، وأنهم يقولون: عبد الرحمن بن عُسيلة، وهذا رواه عنه أبو القاسم البغوي في ترجمة عبد الله، ويقال: أبو عبد الله الصُّنابحي، فقال أبو القاسم:

حدثني عباس قال: سمعتُ يحيى يقول: عطاء بن يسار يروي عن عبد الله الصُّنابحي، ويقولون: أبو عبد الله الصُّنابحي، والصُّنابحيُّ صاحبُ أبي بكرٍ اسمُه عبدُ الله الصُّنابحي، ويقولون: اسمه عبد الرحمن بن عُسيلة[3].

وقول يحيى: والصُّنابحيُّ صاحب أبي بكر اسمُه عبدُ الله الصُّنابحي،

---

(١) حديث «إني مكاثر» سلف ص١٢٤، وحديث الناقة سلف ص١٣٥، وحديث «لا تزال أمتي» سلف ص١٤٢.

(٢) هو الإمام ابن القيم، وكلامه في «تهذيب السنن» (٥: ٢٢٧٢).

(٣) «معجم الصحابة» (٣: ٥٠٠). وانظر ما سلف ص ١٢١، ١٢٢، ١٤٦.

ويقولون: اسمه عبد الرحمن بن عُسيلة = فيه إشعارٌ باختيار الأوَّل.

وذكر ابنُ أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل» في ترجمة عبد الرحمن بن عُسيلة أنَّ ربيعة بن يزيد الراوي عنه يقول: عن عبد الله الصُّنابحي. قال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول ذلك(١).

إذا علمتَ ذلك فنقول: للصُّنابحي عبدِ الرحمن بن عُسيلة أحاديث، منها ما أخرجه البُخاريُّ في «صحيحه» في أبواب وفاة رسول الله ﷺ، قبل كتاب التفسير، فقال:

حدَّثنا أصبغ، حدَّثنا ابنُ وَهْبٍ، أخبرني عَمرو، عن ابن أبي حَبيب، عن أبي الخير، عن الصُّنابحيِّ أنَّه قال له: متى هاجرتَ؟ قال: خرجنا من اليمن مهاجرين، فقَدمنا الجُحفَة، فأقبل راكبٌ، فقلتُ له: الخبر؟ فقال: دفنَّا النبيَّ(٢) ﷺ منذُ خمس، قلتُ: هل سمعتَ في ليلة القدر شيئاً؟ قال: نعم، أخبرني بلالٌ مؤذِّن النبيِّ ﷺ أنَّه في السبع الأواخر(٣). انتهى(٤).

والقائل: هل سمعت، هو أبو الخير مَرثد، يقول للصُّنابحي: هل سمعتَ في ليلة القدر شيئاً؟ فأخبره الصُّنابحي عن بلال ما تـقدَّم، وهذا يدلُّ على أنَّ الصُّنابحيَّ عبدَ الرحمن بنَ عُسيلة يحدِّث عن النبيِّ ﷺ بذكر الواسطة، وسيظهرُ لك ذلك بما نسوقُه من الطُّرق إن شاء الله تعالى.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥: ٢٦٢).

(٢) في طبعة الشيخ مشهور: «رسول الله» بدل: «النبي»، وذكر في الهامش أن رواية البخاري: «النبي»!! فغير الأصل وأشار إلى ما في المصدر!!

(٣) لفظ الرواية في «صحيح البخاري»: «في السبع في العشر الأواخر»

(٤) «صحيح البخاري»، كتاب المغازي، (٤٤٧٠)، وسلف ص١٢٣-١٢٤.

وفي كلام بعض المتأخِّرين المتكلِّمين على الرِّجال أنَّ أصحابَ الكتب السِّتَّة خرَّجوا له[١]، والأمرُ كذلك، فأمَّا البخاريُّ فقد تقدَّم منه حديث ليلة القدر/ . [١١٧/أ]

وأمَّا بقيَّة الأحاديث فنبدأ بحديثٍ يحتاجُ إلى تأمُّلٍ، وهو ما خرَّجه أبو داود في «سننه»، في باب المحافظة على الوقت، عن عبد الله الصُّنابحي، عن عبادة ابن الصامت، وفي نسخة: عن عبد الله بن الصُّنابحي، عن عبادةَ بن الصامت.

فقال الحافظ المنذريُّ في «الحواشي على مختصره»: الصُّنابحي هنا هو عبدُ الرحمن بن عُسيلة، ويقال فيه: عبدُ الله كما ذُكر هنا، وهو منسوبٌ إلى الصُّنابح ابن زاهر، بطن من مراد[٢].

والحديث هو ما قال أبو داود:

حدَّثنا محمدُ بن حَرب الواسطيُّ، حدَّثنا يزيدُ بن هارون، حدَّثنا محمد بن مُطرِّف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي قال: زعم أبو محمَّدٍ أنَّ الوترَ واجبٌ، فقال عبادةُ بن الصامت: كذب أبو محمَّدٍ، أشهدُ أنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «خمسُ صلواتٍ افترضهنَّ اللهُ عزَّ وجلَّ، مَنْ أحسنَ وضوءهنَّ وصلاتهنَّ لوقتهنَّ، وأتمَّ ركوعهنَّ وخُشوعهنَّ، كان له على الله عزَّ وجلَّ عهدٌ أن يغفر له، ومَن لم يفعل فليس له على الله عهدٌ؛ إنْ شاء غفرَ له، وإنْ شاء عذَّبه»[٣].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» للمزي (١٧: ٢٨٢).

(٢) ينظر: «مختصر المنذري» (١: ٢٤٦)، وقد نقل محقق المختصر كلام المنذري في حواشيه دون أن يشير إليه على عادته في ذلك.

(٣) «سنن أبي داود»، كتاب الصلاة، (٤٢٥). وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٦٥٨) من =

وهذا الذي قاله المنذريُّ من أنَّ الصُّنابحيَّ هذا هو عبدُ الرحمن بن عُسيلة إن كان لاعتـقاده أنَّ كلَّ ما فيه عن عبد الله الصُّنابحي فهو عبد الرحمن بن عُسيلة، وأنَّ قولهم: عبدُ الله وهمٌ، كما ذهب إليه ابنُ المديني والبخاريُّ؛ فهذا قد تبيَّن أنَّه ليس بصحيح.

وإن كان، لأنَّه قد وقع في بعض روايات هذا الإسناد التَّصريحُ بأنَّه ابنُ عسيلة؛ فهذا حَسَنٌ، إلَّا أنَّه يُطلَبُ: أين وقع التَّصريح بذلك؟

وإنْ كان لأنَّه لَمَّا رواه عن صحابيٍّ دلَّ على أنَّه هو التَّابعيُّ، فلا يلزم، فقد وقعت روايةُ صحابيٍّ عن صحابيٍّ في كثيرٍ من الأحاديث.

وإن كان لانضمام هذا مع الأوَّل، فهو ظنٌّ قريبٌ، ومن أجل هذا لم أَذكر هذا الحديث في أحاديثِ عبد الله الصُّنابحيِّ الصَّحابيِّ الذي صرَّح بالسماع، ولم أجزم بأنَّه من أحاديث ابن عُسيلة، بل لقُرب ذلك ذكرتُه في أحاديثه، ولأنَّ الصُّنابحيَّ ابنَ عُسيلة قد جاء في الرِّواية عن عُبادة بن الصَّامت صريحاً كما سبق، وهو الذي تكرَّر روايتُه عنه.

وأبو محمد المذكور في الحديث هو مسعود بن أوس، أنصاريٌّ شهد بدراً، ذكر ذلك ابنُ عبد البرّ، ويقال فيه: سعد[1].

وكذب معناه: أخطأ في اجتهاده.

وأمَّا ما جاء في الأحاديث؛ الصُّنابحي عبد الرحمن بن عُسيلة، عن

= طريق آدم بن أبي إياس عن محمد بن مطرف، به، وفيه: عن أبي عبد الله الصنابحي. قال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (٤: ٢٥٥): وهو الصواب.

(١) انظر «الاستيعاب» ص٦٩٠- ٦٩١، و«التمهيد» (٢٣: ٢٨٩).

عبادة بن الصامت، ففي «مسند أحمد»: حدَّثنا يعقوب، حدَّثنا أبي، عن ابن إسحاق قال: حدَّثني يزيدُ بن أبي حَبيب، عن مَرْثَد بن عبد الله اليَزَنيّ[١]، عن أبي عبد الله عبد الرحمن بن عُسَيلة الصُّنابحيّ، عن عُبادة بن الصَّامت رضي الله عنه قال: كنتُ فيمن حَضَرَ العَقبَةَ الأُولى، وكُنَّا اثني عشر رجلاً، فبايعنا رسولَ الله ﷺ على بيعة النِّساء، وذلك قبل أنْ تُفترَضَ الحربُ؛ على أن لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرِقَ، ولا نزنيَ، ولا نقتلَ أولادَنا، ولا نأتيَ ببُهتانٍ نفْتَريه بين أيدِينا وأرجلِنا، ولا نعصيَه في معروفٍ، «فإنْ وَفَيتُم، فلكمُ الجنَّة، وإنْ غَشِيتُم من ذلك شيئاً، فأمرُكُم إلى الله تبارك وتعالى، إنْ شاء عذَّب، وإنْ شاء غَفَر»[٢].

وقال أحمدُ قبل ذلك بأوراق:

حدَّثنا هاشمٌ، حدَّثنا ليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن الصُّنابحي، عن / عُبادة بن الصَّامت قال: إنِّي من النُّقَباء الذين بايعوا رسول الله ﷺ، قال: وبايَعْناه على أن لا نُشرِكَ بالله شيئاً، ولا نَزنيَ، ولا نسْرِقَ، ولا نقتلَ النَّفسَ التي حرَّمَ الله، ولا ننتهِبَ، وإن غَشِيْنا من ذلك شيئاً، كان قضاءُ ذلك إلى الله تبارك وتعالى[٣]. [١١٧/ب]

وفي «معجم الصَّحابة» لأبي القاسم البغويِّ إخراج الطريقة التي فيها ذكر عبد الرحمن بن عُسيلة الصُّنابحي، فقال:

---

(١) في الأصل: «المدني». وهو تحريف.

(٢) «مسند أحمد» (٢٢٧٥٤).

(٣) «مسند أحمد» (٢٢٧٤٢).

حدثنا ابنُ الأموي، حدَّثـني أبي قال: قال محمدُ بن إسحاق: حدَّثـني يزيد بن أبي حبيب، عن مَرْثد بن عبد الله اليَزَني، عن عبد الرحمن بن عُسَيلة الصُّنابحي، عن عبادة بن الصَّامت قال: كنَّا أحد عشر رَجُلاً في العَقبة الأولى. ثمَّ ساق نحو ما تقدَّم[١].

وإنَّما سُقْتُ الحديثَ من «مسند أحمد» و«معجم البغويِّ» من أجل التصريح بعبد الرحمن بن عُسيلة، والحديثُ في «الصحيح»، قال البخاريُّ في «صحيحه» في ترجمة: وفود الأنصارِ إلى النَّبيِّ ﷺ بمكَّةَ، وبيعة العقبة، قبل ترجمة: تزويج النبيِّ ﷺ:

حدَّثنا قتيبةُ، حدَّثنا الليثُ، عن يَزيد بن أبي حَبيب، عن أبي الخير، عن الصُّنابحيِّ، عن عُبادة بن الصَّامت أنَّه قال: إنِّي من النُّقباء الذين بايعوا رسولَ الله ﷺ، وقال: بايعناهُ على أن لا نشركَ بالله شيئاً، ولا نسرقَ، ولا نَزنيَ، ولا نقتُلَ النَّفسَ التي حرَّم اللهُ إلا بالحقِّ، ولا نَنْتهِبَ، ولا نَعصيَ، بالجنَّةِ إنْ فَعَلنا ذلك، فإنْ غَشِينَا من ذلك[٢]، كان قضاءُ ذلكَ إلى الله[٣].

ويقع في بعض نسخ البخاريِّ من طريق إسحاق، عن المحاربيِّ[٤].

---

(١) ترجمة عبادة ليست في النسختين المطبوعتين من «معجم الصحابة».

(٢) في «صحيح البخاري»: «غشينا من ذلك شيئاً»

(٣) «صحيح البخاري»، كتاب مناقب الأنصار، (٣٨٩٣).

(٤) أشار إليها الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (٤: ٢٥٤)، وقال: وهو في بعض من نسخ البخاري دون بعض. وقال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف»: لم يقع في الروايات التي اتصلت لنا بالسماع ولا بالإجازة .انتهى. ونبه على هذه الرواية أيضاً الحافظ ابن كثير في «جامع المسانيد والسنن» (٤: ٥٦١)، قلت: وأغلب الظن أن المصنف نقل عنه، والله أعلم.

وأخرجه في «الدّيات»، عن عبد الله بن يوسف، عن الليث[١].

وأخرجه مُسلمٌ في «الحدود»، عن قتيبة ومحمد بن رُمح، عن الليث[٢].

وقد روى الصُّنابحيُّ عن عُبادةَ في حَقِّ مَن شهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّداً رسولُ الله.

قال مسلم في «صحيحه» في «الإيمان»:

حَدَّثنا قُتَيبة بن سعيد، حدَّثنا اللَّيث، عن ابن عَجلان، عن مُحمَّد بن يحيى ابن حَبَّان، عن ابن مُحَيْرِيز، عن الصُّنابحيِّ، عن عُبادة بن الصَّامت أنَّه قال: دخلتُ عليه وهو في الموتِ، فبَكَيْتُ، فقال: مهلاً؛ لِمَ تبكي؟ فوالله لئن اسْتُشْهِدتُ لأشهدَنَّ لك، ولئن شُفِّعتُ لأشفعنَّ لك، ولئن اسْتَطعتُ لأَنفَعَنَّك، ثمَّ قال: والله ما من حديثٍ سمعتُه من رسولِ الله ﷺ لكم فيه خيرٌ إلَّا حدَّثْتُكُموه إلَّا حديثاً واحداً، وسوف أحدِّثُكُمُوهُ اليومَ، وقد أُحيطَ بنَفْسي، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «مَن شهد أن لا إله إلا اللهُ، وأنَّ محمَّداً رسولُ الله، حرَّمَ الله عليه النَّار»[٣].

ورواه الترمذيُّ في «الإيمان» أيضاً عن قتيبة بالإسناد المذكور، وقال: حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه[٤].

---

(١) «صحيح البخاري»، باب قول الله تعالى: «ومن أحياها» (٦٨٧٣).

(٢) «صحيح مسلم»، كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها، (١٧٠٩): (٤٤).

(٣) «صحيح مسلم»، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، (٢٩).

(٤) «سنن الترمذي»، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، (٢٦٣٨).

وظهرَ بما تقدَّم أنَّ الصُّنابحيَّ الرَّاوي عن عُبادة بن الصَّامت عند الإطلاق هو عبد الرحمن بن عُسيلة، بدليل التَّصريح به، وأمَّا ما تقدَّم من رواية أبي داود، وهي في «مسند أحمد» وغيره من ذكر عبد الله الصُّنابحيِّ مع الرِّواية عن عبادة فالأقرب أن الصُّنابحيَّ فيها هو ابنُ عسيلة، مع أنَّ فيه احتمالاً.

وفي «سنن ابن ماجه» في باب ما جاء في كثرة السُّجود حديثٌ عن الصُّنابحيِّ من غير تسمية، عن عبادة بن الصَّامت، فيكون هو ابنُ عُسيلة/ ، [١١٨/أ] قال ابنُ ماجه:

حدَّثنا العبَّاس بن عُثمان الدِّمشقي، حدثنا الوليدُ بن مسلم، عن خالد ابن يزيد المُرِّيِّ، عن يُونس بن مَيْسَرة بن[١] حَلْبس، عن الصُّنابحي، عن عُبادة ابن الصَّامِت أنَّه سمعَ رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبدٍ يسجدُ لله سجدةً إلا كَتب اللهُ له بها حسنةً، ومحا عنه بها سيئةً، ورفع له بها درجةً، فاسْتكثِرُوا من السُّجودِ»[٢].

والصُّنابحي ابن عُسيلة يروي عن أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه أيضاً، وحديثُه في «الموطَّأ»، وفي «سنن أبي داود» من رواية أبي الطيب بن الأُشناني، رواه أبو داود، عن القعنبي، عن مالك، عن أبي عُبيد مولى سليمان بن عبد الملك، عن عُبادة بن نُسَيٍّ، أنَّه سمعَ قيسَ بن الحارث يقول: أخبرني أبو عبد الله الصُّنابحي أنَّه صلَّى وراء أبي بكرٍ المغربَ. الحديث[٣].

---

(١) في الأصل: «عن». بدل: «بن». والتصويب من «سنن ابن ماجه» وكتب الرجال.

(٢) «سنن ابن ماجه»، أبواب إقامة الصلوات، (١٤٢٤).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٥: ٢٩٨).

وهو في «الموطأ» في ترجمة: القراءة في المغرب والعشاء، ولفظ مالك: عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك[١].

وهذا يدلُّ على أنَّ مالكاً إذا روى عن عبد الرحمن بن عُسيلة؛ قال: عن أبي عبد الله الصُّنابحي التَّابعيِّ، وإذا روى عن الصُّنابحي الصَّحابيّ غير الصُّنابح ابن الأعسر سمَّاه عبد الله كما تقدَّم، وبذلك يتبيَّن الإتقانُ والحفظُ والضَّبطُ.

وإنَّما سُقنا أحاديثَ عُبادة أوَّلاً؛ لأنَّ في أوَّلِها حديثاً عن عبد الله الصُّنابحي، وهو الذي في الوِتْر، فمن جهة الاحتمال فيه قدَّمناه أوَّلاً، ثمَّ أردفناه ببقيَّةِ أحاديث الصُّنابحي عن عبادة، وذكرنا حديثَه عن أبي بكر، وفيه هذه الفائدة، وهو أنه من رواية الإمام مالكٍ رضي الله عنه.

وروى الصُّنابحيُّ أيضاً عن عمر بن الخطاب، وعليِّ بن أبي طالب.

فأمَّا حديثُه عن عُمَر، فليس في الكتب الستة.

وأمَّا حديثُه عن عليٍّ، ففي التِّرمذيِّ في «المناقب»: حدَّثنا إسماعيلُ بن موسى، حدَّثنا محمدُ بن عمرو، حدَّثنا شَريك، عن سَلَمة بنِ كُهَيل، عن سُوَيد ابن غَفْلَةَ، عن الصُّنابحيِّ، عن عليٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا دارُ الحكمة، وعليٌّ بابُها».

قال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ[٢]، وروى بعضُهم هذا الحديث عن

---

(١) «موطأ مالك» (رواية يحيى)، كتاب الصلاة (١: ٧٩).

(٢) في «سنن الترمذي»: حديث غريب منكر.

شَريك، ولم يذكروا فيه: عن الصُّنابحي، ولا نعرف هذا الحديثَ عن أحدٍ من الثقات غير شَريك[١].

واعلم أنَّه قد ظهر بما تقدَّم أنَّه روى عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق، وعُمر بن الخَطَّاب، وعليِّ بن أبي طالب، وعُبادة بن الصَّامت، وبلال بن رَبَاح، وسنبيِّنُ أنه روى عن مُعاذ بن جَبَل، وشدَّاد بن أوس، وعَمرو بن عَبَسَة، ومعاويةَ، وعائشة أمِّ المؤمنين.

فأمَّا ما جاء من حديث عن مُعاذ بن جَبَل فله حديثٌ في «سنن أبي داود» والنَّسائي يتعلَّق بأذكار دُبُر الصَّلاة، أخرجَه أبو داود في أواخر أبواب الصلاة، في: بابٌ في الاستغفار، فقال:

حدَّثنا عبيدُ الله بنُ عمر بنِ ميسرة، حدَّثنا عبدُ الله بن يزيد[٢] المقرئ، حدَّثنا حَيوةُ بنُ شُريح، حدَّثني عقبةُ بن مُسلم، حدثني أبو عبد الرحمن الحُبُليُّ، عن الصُّنابحيِّ، عن معاذ بن جبلٍ: أنَّ رسول الله ﷺ أخذَ بيده وقال: «يا معاذ، والله إنِّي لأحبُّك»، فقال: «أوصيك يا معاذ، لا تدعنَّ في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ تقول: اللَّهمَّ أَعنِّي على ذِكرِكَ وشُكرِكَ وحُسنِ عبادتك»، وأوصى بذلك معاذٌ الصُّنابحيَّ، وأوصى به الصُّنابحيُّ أبا عبد الرحمن[٣].

وأمَّا النسائيُّ / فأخرجه في تراجم الدُّعاء بعد الذِّكر في: نوعٌ آخر من الدعاء، فقال: [١١٨/ب]

---

(١) «سنن الترمذي» (٣٧٢٣). وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٦٥٦)، وانظر ما قاله العلامة المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» ص٣٠٨- ٣٠٩.

(٢) في طبعة الشيخ مشهور: «عبد الله بن زيد». وهو خطأ ورسمها في الأصل محتمل.

(٣) «سنن أبي داود» (١٥٢٢).

أخبرنا يونُس بنُ عبد الأعلى، حدَّثنا ابنُ وَهْب قال: سمعتُ حَيوَة بن شُريح يحدِّث عن عقبةَ بن مُسلم، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ، عن الصُّنابحيِّ، عن معاذ بن جبلٍ، قال: أخذَ بيدي رسول الله ﷺ فقال: «إنِّي لأحبُّك يا معاذ»، فقلت: وأنا أحبُّك يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «فلا تدَع أن تقولَ في كلِّ صلاة: ربِّ أعنِّي على ذكركَ وشكركَ وحُسنِ عبادتك»[١].

وأخرجه النسائيُّ في «عمل اليوم والليلة» في ترجمة: الحثُّ على قول: ربِّ أعنِّي على ذكركَ وشكركَ وحسن عبادتك دُبُر الصَّلوات، فقال:

أخبرنا محمَّدُ بن عبد الله بن يزيد، حدَّثنا أبي، حدَّثنا حَيْوَة، سمعت عقبةَ ابن مسلم، فذكره، وزاد: وأوصى به أبو عبد الرحمن[٢].

وللصُّنابحي عن معاذ بن جبل حديث آخر من طريق الآجُرِّي:

حدَّثنا أبو سعيد المفضَّل بن مُحمَّد الجَنَديُّ، حدَّثنا صامتُ بن معاذٍ الجَنَدي، حدَّثنا عبدُ المجيد عن سفيان[٣] بن سعيد الثوري، عن صَفوان بن سُلَيم، عن عديِّ بن عديٍّ، عن الصُّنابحيِّ، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزولُ قَدَما عبدٍ يومَ القيامةِ حتى يُسألَ عن أربعِ خصالٍ: عن عُمُره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن مالِه من أين اكتسبَه وفيما أنفقَه، وعن عِلْمِه ما عمِلَ فيه»[٤].

---

(١) «السنن الصغرى» (١٣٠٣)، و«الكبرى» (١٢٢٧).

(٢) «السنن الكبرى» (٩٨٥٨).

(٣) في الأصل و«أخلاق العلماء» للآجري: عبد الحميد بن سفيان. والمثبت هو الصواب، عبد المجيد هو ابن عبد العزيز بن أبي رواد، وقد صرح به في بعض طرق الحديث، والله أعلم.

(٤) أخرجه الآجري في «ثمانون حديثاً» (ضمن مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي =

وليس للصُّنـابحيِّ عن أبي بكرٍ، ولا عن عمر، ولا عن عليٍّ، ولا عن عُبادة، ولا عن بلال، ولا عن معاذ في الكتب الستة غيرُ ما تقدَّم مِنَ الأحاديث.

واجتمع للصُّنـابحِيِّ أيضاً شـدَّادُ بن أوس، وروى عنه، قال أحمد في «مسنده»:

حدَّثنا هيثمُ بن خَارجَة، حدَّثنا إسماعيلُ بن عيَّاش، عن راشد بن داود الصَّنعانيّ، عن أبي الأشعث الصَّنعانيّ: أنّه راحَ إلى مسجدِ دِمشق وهَجَّر بالرَّواح، فلقيَ شدَّاد بن أوسٍ، والصُّنابحيُّ معه، فقلتُ: أين تُريدان يرحمُكُما[1] الله؟ قالا: نريدُ هاهنا إلى أخٍ لنا مريضٍ نعودُه، فانطلقت معهما[2] حتى دَخَلا على ذلك الرَّجُل، فقالا له: كيفَ أصبحتَ؟ قال: أصبحتُ بنعمةٍ. فقال له شدَّاد: أبشِرْ بكفَّارات السَّيِّئات، وحَطِّ الخطايا، فإنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: إنِّي إذا ابتليتُ عَبداً من عبادي مؤمناً، فَحَمِدَني على ما ابتليتُه، فإنَّهُ يقومُ من مَضجعِهِ ذلك كيومَ وَلَدَتهُ أمُّه من الخطايا، ويقولُ الرَّبُّ عزَّ وجلَّ: أنا قيَّدتُ عبدي هذا، وابتليتُه، فأجْرُوا لهُ ما كُنتُم تُجرون له وهُو صَحيحٌ»[3].

= وأجزاء حديثية أخرى) (١٢)، وفي «أخلاق العلماء» له ص٧٧.

قال الدارقطني في «العلل» (٦: ٤٧): ووهم (يعني عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد) في قوله: عن صفوان، وإنَّما روى الثوريُّ هذا الحديث، عن ليث بن أبي سليم، عن عدي، عن الصنابحي، عن معاذ موقوفاً.

وانظر تتمة كلامه ثمة.

(١) في الأصل: «رحمكما».

(٢) في الأصل: «معه». والمثبت من «مسند أحمد».

(٣) «مسند أحمد» (١٧١١٨).

فهذا الحديث يدلُّكَ على أنَّ الصُّنابحيَّ كان مع شدَّاد بن أَوْسٍ في هذه الواقعة، وسَمِع منه.

وأمَّا ما جاء من رواية الصُّنابحي عن عمرو بن عَبَسة، فله عنه حديثٌ في «سنن النسائي»، في «فضل العتق»، قال النَّسائيُّ بعد أن ترجم «فضل العتق»، وأخرج فيه أحاديثَ، أحدها حديث عَمرو بن عَبَسة، فقال: ذكرُ الاختلاف على سُلَيم بن عامر فيه، فأخرجهُ في هذه الترجمة حديثاً للصُّنابحي عنه، فقال:

أخبرنا محمد بن إبراهيم[1] بصري، حدَّثنا خالدُ بن الحارث قال: قرأتُ على عبد الحميد بن جعفر، عن الأسود بن العلاء، عن مولى لسُليمانَ بن عبد الملك، أنَّ عمرَ بنَ عبد العزيز / أَرسل إلى رجلٍ من أهلِ الشَّامِ، فحدَّثه [١١٩/أ] حديثين في عَشيَّةٍ واحدةٍ، فقال: كيف حدَّثتني عن الصُّنابحي؟ فقال: أخبرني الصُّنابحيُّ أنَّه لَقِيَ عمرو بن عَبَسَة فقال: هل مِنْ حديثٍ لا زيادةَ فيه ولا نُقصان؟ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «مَن أعتق رَقَبةً أعتقَ اللهُ بكلِّ عُضوٍ منها عُضواً منه مِن النَّار».

قال النَّسائيُّ: ذكرُ اسم هذا المولى:

أخبرنا يزيدُ بن سنان قال: حدَّثنا عبد الله بن حُمران، حدَّثنا عبدُ الحميد ابن جعفر، أخبرني الأسودُ بنُ العلاء الثَّقفي، عن حُوَيٍّ مولى سليمان بن عبد الملك: أنَّ عمرَ بن عبد العزيز أرسَلَ إلى رَجُلٍ من أهل الشَّام، فحدَّثه حديثين في عشيَّةٍ واحدة، ثم قال: كيف الحديثُ الذي حدَّثتني عن الصُّنابحيّ؟

---

(١) بعدها في «السنن الكبرى» للنسائي: «يقال له: ابن صدران».

فقال: أخبرنا الصُّنابحيُّ أنَّه سمع عمرو بن عَبَسة، فذكره[١].

واعلم أنَّ عمرَ بن عبد العزيز كان يُثني على الصُّنابحيِّ عبد الرحمن بن عُسيلة، وكان يُعظِّمُه حتى قال في حديثٍ نقلَهُ الصُّنابحيُّ عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنه: إمامٌ أخذ عن إمامٍ.

ومن تعظيمه ما قال يحيى بن معين: كان عبدُ الملك يُـجلِسُه معه على السَّرير[٢].

وروى رجاءُ بنُ حَيْـوَة، عن محمد[٣] بن الرَّبيع قال: كنَّا عند عبادةَ بن الصامت، فأقبل الصُّنابحي، فقال عبادة: مَنْ سَرَّه أن ينظر إلى رجلٍ كأنما رُقِيَ به فوقَ سبع سماوات، فيعمل[٤] على ما رأى فلينظر إلى هذا.

---

(١) «السنن الكبرى» (٤٨٦٨)، (٤٨٦٩).

(٢) قول ابن معين هذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥: ١٢٠)، وأورده الذهبي في «تذهيب تهذيب الكمال» (٦: ٢١) ـ وعنه نقل المصنف ـ و«سير أعلام النبلاء» (٣: ٥٠٥- ٥٠٦).

وأخرج أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١: ٥٨٤)، ومن طريقه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥: ١٣١) عن عبادة بن نُسيّ أنَّه رأى أبا عبد الله الصُّنابحي جالساً مع عبد الملك على السرير.

(٣) كذا في الأصل والأصول الخطية لـ «تذهيب تهذيب الكمال» (٦: ٢١) وأصل «سير أعلام النبلاء» (٣: ٥٠٧)، فالظاهر أنه تحريفٌ قديم، وغيَّرها محققو الكتابين إلى: «محمود». وهو الصواب ـ والله أعلم ـ، ومحمود بن الربيع، أبو نعيم الأنصاري الخزرجي، صحابيٌّ صغير، عقل عن النبي ﷺ مجَّةً مجَّها في وجهه، وكان ختنَ عبادة بن الصامت، (ت٩٩هـ). انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٧: ٣٠١- ٣٠٢).

(٤) كذا، وفي المصادر: «فعمل». والأثر أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٨٥٧)، ومن طريقه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢: ٣٦١- ٣٦٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥: ١٢٩). وأورده الذهبي في «تذهيب تهذيب الكمال» (٦: ٢١).

وأمَّا ما جاء من رواية الصُّنابحي عن معاوية، فله عنه في «سنن أبي داود» حديثٌ واحدٌ في باب «التَوَقِّي في الفُتيا»، قال أبو داود:

حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى الرَّازي، حدثنا عيسى، عن الأوزاعيِّ، عن عبد الله بن سعد، عن الصُّنابحيِّ، عن معاوية: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الغَلُوطات[١].

هذه رواية أبي داود.

وقد اختُلِفَ على الأوزاعيِّ، فرواه عيسى بن يونس عنه، كما ساقه أبو داود.

وقال رَوحُ بن عُبادة، عن الأوزاعيِّ، عن عبد الله بن سعد، عن الصُّنابحيِّ، عن رجلٍ من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ لم يُسَمِّه.

وقال الوليد بن مسلم: عن الأوزاعيِّ، عن عبد الله بن سعد، عن عبادة ابن نُسيٍّ، عن معاوية.

وقال عبد الملك بن محمد الصَّنعاني[٢]: عن الأوزاعيِّ، عن عمرو بن سعد، عن عبادة بن نُسَيّ، عن معاوية.

---

(١) «سنن أبي داود»، كتاب العلم، (٣٦٥٦). والغلوطات والأغلوطات: المسائل التي يغالَطُ بها العلماء ليزلُّوا فيها، فيَهيجَ بذلك شرٌّ وفتنة، وإنما نهى عنها؛ لأنها غيرُ نافعةٍ في الدين، ولا تكاد تكون إلا فيما لا يقع. «النهاية» لابن الأثير (غلط).

(٢) في الأصل: «محمد بن عبد الملك» والتصويب من «علل الدارقطني». والصنعاني نسبة إلى صنعاء دمشق. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٨: ٤٠٥ - ٤٠٧)، و«ميزان الاعتدال» (٢: ٥٧٧). قال الذهبي في «الكاشف» (١: ٦٦٩): ليس بحجة. وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: لين الحديث.

ذكر ذلك كلَّه الدَّارَقُطنيُّ في «علله». ثمَّ قال: والصَّحيحُ حديثُ عيسى ابن يونس، وقال موسى بن أعين: عن الأوزاعي، عن عبد الله بن سعد[١]، ولم يذكر الصُّنابحيَّ، ولا عُبادة بن نُسَيّ[٢].

واعلم أنَّ للصُّنابحيِّ عن معاوية حديثاً آخر، وهو ما روي عن الصُّنابحي أنه قال: حضرنا يوماً مجلس معاويةَ بن أبي سُفيان رضي الله عنهما، فتذاكرَ القومُ إسماعيلَ وإسحاقَ ابني إبراهيم الخليل عليهما الصَّلاةُ والسَّلام، فقال بعضُ القوم: إسحاق الذَّبيح. وقال آخرون: إسماعيلُ هو الذَّبيح. فقال معاويةُ رضي الله عنه: سَقَطْتم على الخبير، كنَّا عند النبي ﷺ فجاءه رجلٌ، فقال: يا رسول الله، عُد عليَّ ممَّا أفاء الله عليك يا ابن الذَّبيحين. فَضَحِكَ النَّبيُّ ﷺ، فقيل لمعاوية: يا أمير المؤمنين / ما الذَّبيحان؟ [١١٩/ب]

وقد أسنده الطَّبريُّ في «تفسيره» في سورة «والصافات» في الكلام على قصَّة الذَّبيح، فقال:

حدَّثنا محمد بن عمارة[٣] الرَّازيُّ قال: حدَّثنا إسماعيلُ بن عُبيد بن أبي كَريمةَ، حدثنا عمرُ بن عبد الرحيم الخطَّابيُّ، عن عبيد الله بن محمد العُتبيِّ من ولد عُتبةَ بنِ أبي سفيان، عن أبيه قال: حدَّثني عبدُ الله بنُ سعد، عن الصُّنابحيِّ قال: كنَّا عند معاوية بن أبي سفيان، فذكروا الذَّبيحَ إسماعيل أو إسحاق[٤]؟

---

(١) تحرف في مطبوع «العلل» إلى: عبد الله بن سلمة.

(٢) «العلل» (٧: ٦٧).

(٣) كذا في الأصل، والصواب كما في «تفسير الطبري» (١٩: ٥٩٧)، و«تاريخ الطبري» (١: ٢٦٣): محمد بن عمار.

(٤) في الأصل: «إسماعيل بن إسحاق». والتصويب من المصادر.

فقال: على الخبيرِ سَقَطْتُم؛ كنَّا عند رسولِ الله ﷺ فجاءه رجلٌ، فقال: يا رسول الله، عُدْ عليَّ ممَّا أفاء اللهُ عليك يا ابنَ الذَّبيحين، فَضَحِكَ ﷺ، فقيل له: يا أمير المؤمنين: وما الذَّبيحان؟ فقال: إنَّ عبد المطَّلب لمَّا أُمِرَ بحفر زَمزم نَذَر لله لئن سهَّل اللهُ له أمرها، ليَذْبَحَنَّ أَحدَ ولدِه. قال: فخرج السَّهمُ على عبد الله، فمنعَه أخوالُه، وقالوا: افْدِ ابنَكَ بمئةٍ مِنَ الإبل، ففداهُ بمئةٍ مِنَ الإبل، وإسماعيلُ هو الثَّاني.

وقد رَوَى الصُّنابحيُّ أيضاً عن عائشةَ رضي الله عنها.

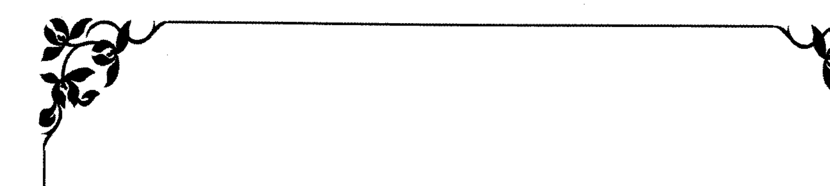
وإنَّما سُقْتُ هذه الأحاديثَ المسندةَ للصُّنابحيِّ عن الصَّحابة المذكُورين عن النَّبيِّ ﷺ؛ ليُعلَم بذلك أنَّه ليس فيها للصُّنابحيِّ عبدِ الرحمن بن عُسيلة حديثٌ يذكرُه عن النَّبيِّ ﷺ من غير ذكر الصحابيِّ، وهذا من جُملة ما استدللنا به على مَقصدنا.

فتبيَّن بمجموعِ ما تقدَّم أنَّ عبد الله الصُّنابحي الذي يَروِي عن النبي ﷺ غيرُ الصُّنابحيِّ عبد الرحمن بن عُسيلة، وفي ذلك كفايةٌ لِمَن له بهذا الفَنِّ دِراية.

والحمدُ لله عَوْداً على بَدْءٍ، اللَّهمَّ صلِّ على محمَّدٍ وآل محمَّد، كما صلَّيتَ على إبراهيم وآل إبراهيم، إنَّك حَميدٌ مَجيد، وبارك على محمَّدٍ وآل محمَّد، كما باركتَ على إبراهيم وآل إبراهيم، إنَّك حميدٌ مجيد، والسلام عليك أيُّها النبيُّ ورحمةُ الله وبركاته.

قال ذلك وكتبه

عمر بن رَسْلان البُلْقيني



الفهارس الفنية

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الكتب

فهرس المحتويات



ثبت المصادر والمراجع

١ ـ الآحاد والمثاني: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، (٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض ـ السعودية، ط١، (١٤١١هـ= ١٩٩١م).

٢ ـ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، (-٨٥٢هـ)، تحقيق: زهير الناصر ومن معه، مجمع الملك فهد، ط١، (١٤١٥هـ= ١٩٩٤م).

٣ ـ أخلاق العلماء: لأبي بكر محمد بن الحسين البغدادي الآجري، (-٣٦٠هـ)، تحقيق: إسماعيل الأنصاري، إدارات البحوث العلمية بالمملكة العربية السعودية، (١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م).

٤ ـ الاستذكار: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (-٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).

٥ ـ الاستيعاب: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (-٤٦٣هـ) (بهامش الإصابة)، تحقيق: طه محمد الزيني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، (١٤١٤هـ= ١٩٩٣م).
طبعة ثانية: تحقيق: عادل مرشد، دار الأعلام، عمان ـ الأردن، ط١، (١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م).

٦ ـ الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد: لشمس الدين محمد بن علي الحسيني، (-٧٦٥هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان.

٧ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: للأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن ماكولا، (-٤٧٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة- مصر، ط٢، (١٩٩٣م).

٨ـ التاريخ الأوسط: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ، (-٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد ابن إبراهيم اللحيدان، دار الصميدعي، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٨م).

٩ـ تاريخ ابن معين: برواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ـ السعودية، ط١، (١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م).

١٠ ـ تاريخ أبي زرعة الدمشقي: لعبد الرحمن بن عمرو النصري، (-٢٨١هـ)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق ـ سوريا.

١١ ـ تاريخ الطبري: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (-٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ـ القاهرة، ط٢.

١٢ ـ تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون، دمشق ـ سوريا.

١٣ ـ التاريخ الكبير: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ، (-٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن ـ الهند.

١٤ ـ تاريخ مدينة السلام: للخطيب أبي بكر أحمد بن علي البغدادي، (-٤٦٣)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م).

١٥ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لجمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزّي، (-٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة، بمباي ـ الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٢، (١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م).

١٦ ـ تذهيب تهذيب الكمال: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (-٧٤٨هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم ومن معه، دار الفاروق، القاهرة ـ مصر، ط١، (١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م).

١٧ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (-٨٥٢هـ)، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤١٦هـ= ١٩٩٦م).

١٨ ـ تهذيب التهذيب: لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (-٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ط١، (١٣٣٥هـ).

١٩ ـ تهذيب السنن: لابن القيم أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي، (-٧٥١هـ)، تحقيق: إسماعيل بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية، ط١، (١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م).

٢٠ ـ تهذيب الكمال: لجمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزّي، (-٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م).

٢١ ـ التمهيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (-٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العدوي ومحمد عبد الكبير البكري ومن معهما، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، (١٣٨٧هـ= ١٩٦٧م).

٢٢ ـ الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، (-٣٥٤هـ) مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ الهند، ط١، (١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣).

٢٣ ـ الثمانون حديثاً: لأبي بكر محمد بن الحسين البغدادي الآجري، (-٣٦٠هـ)، (ضمن مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي وأجزاء حديثية أخرى)، تحقيق: نبيل جرار، دار أضواء السلف، الرياض ـ السعودية، ط١، (١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م).

٢٤ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (-٣١٠هـ)، تحقيق: مركز البحوث بدار هجر بإشراف: عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة ـ مصر، ط١، (١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م).

٢٥ ـ الجامع الصحيح: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (-٢٥٦هـ)، بعناية: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، (١٤٢٢هـ).

٢٦ ـ جامع المسانيد والسنن: لعماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت ـ لبنان، ط٢، (١٤١٩هـ= ١٩٩٨م).

٢٧ ـ الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، (-٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ الهند، ط١، (١٩٥٢م).

٢٨ ـ جمهرة أنساب العرب: لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم، (-٤٥٦هـ)، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، ط٥.

٢٩ ـ حلية الأولياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، (-٤٣٠هـ)،.دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

حواشي المنذري على مختصره من سنن أبي داود.

٣٠ ـ الزهد: لعبد الله بن المبارك المروزي، (-١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٣١ ـ سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (-٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي، مصر.

٣٢ ـ سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (-٢٧٥)، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٧م).

٣٣ ـ سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، (-٢٧٩)، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة البابي الحلبي، مصر.

٣٤ ـ سنن الدارقطني: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، (-٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومن معه، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م).

٣٥ـ السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (-٤٥٨هـ) مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، الهند، ط١، (١٣٤٤هـ).

٣٦ ـ سنن النسائي (المجتبى): لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (-٣٠٣هـ)، بشرح السيوطي وحاشية السندي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ـ سوريا.

٣٧ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، (-٤٢٧هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، (١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م).

٣٨ـ سؤالات السلمي للدارقطني: لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، (-٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد وخالد عبد الرحمن الجريسي، ط١، (١٤٢٧هـ).

صحيح البخاري= الجامع الصحيح.

صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر.

٣٩ ـ الضعفاء والمتروكين: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (-٣٠٣هـ)، (مطبوع مع «الضعفاء الصغير» للبخاري)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م).

٤٠ ـ الطبقات: لأبي عمرو خليفة بن خياط، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني، بغداد ـ العراق، ط١، (١٣٨٧هـ= ١٩٦٧م).

٤١ ـ علل الترمذي الكبير: رتبه أبو طالب القاضي، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، والسيد أبو المعاطي النوري، ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م).

٤٢ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، (-٣٨٥هـ)،

تـحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السـلفي، دار طيبة، الرياض ـ السعودية، ط١، (١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م).

٤٣ـ عمدة الأحكام: لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، (-٦٠٠هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار الثقافة العربية، دمشق ـ سوريا، ط٢، (١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م).

٤٤ ـ فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي: إعداد د. رمضان ششن، وجواد ايزكي وجميل آفتكار، استانبول ـ تركيا، (١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م).

٤٥ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: لمحمد بن علي الشوكاني، (-١٢٥٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٣، (١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م).

٤٦ـ القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (-٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٤٧ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (-٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، جدة ـ السعودية، ط١، (١٤١٣هـ= ١٩٩٢م).

٤٨ـ المؤتلف والمختلف: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، (-٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق ابن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٠٦هـ= ١٩٨٦).

٤٩ ـ محاسن الاصطلاح: لأبي حفص عمر بن رسلان البلقيني، (-٨٠٥هـ)، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة ـ مصر. (مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح).

٥٠ ـ المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (-٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٢، (١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م).

طبعة ثانية: بإشراف: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، وهي مصورة عن الطبعة الهندية.

٥١ ـ مسند أبي يعلى الموصلي: لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، (-٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق ـ سوريا، ط٢، (١٤١٢هـ= ١٩٩٢م).

٥٢ ـ مسند أحمد بن حنبل: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، (-٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومن معه، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م).

٥٣ ـ المسند الصحيح المختصر : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري: (-٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٥٤ ـ المصنف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، (-٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٢، (١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م).

٥٥ ـ المصنف: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (-٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة ـ السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق ـ سوريا، ط١، (١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م).

٥٦ ـ المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (-٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة ـ مصر، (١٤١٥= ١٩٩٥م).

٥٧ ـ معجم الصحابة: لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، (-٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة ـ السعودية، ط١، (١٤١٨هـ).

طبعة ثانية: تحقيق: خليل إبراهيم قوتلاي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة- السعودية، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٨م).

٥٨ ـ معجم الصحابة: لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، (-٣١٧هـ)، تحقيق: محمد عوض المنقوش، وإبراهيم إسماعيل القاضي، مبرة الآل والأصحاب، الكويت، (١٤٣٢هـ= ٢٠١١م).

طبعة ثانية: تحقيق: محمد الأمين الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط١، (١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م).

٥٩ ـ المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (-٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، ط٢، (١٤١٥هـ= ١٩٩٤م).

٦٠ ـ معرفة الرجال برواية ابن محرز عن يحيى بن معين: (-٢٣٣هـ)، تحقيق: محمد كامل القصار ومحمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق- سوريا، (١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م).

٦١ ـ معرفة الصحابة: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض ـ السعودية، ط١، (١٤١٩هـ= ١٩٩٨م).

٦٢ ـ معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (-٤٠٥هـ)، اعتنى بنشره: السيد معظم حسين، منشورات المكتبة العلمية، المدينة المنورة ـ السعودية، ط٢، (١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م).

٦٣ ـ المعرفة والتاريخ: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، (-٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة ـ السعودية، ط١، (١٤١٠هـ).

٦٤ ـ مقدمة ابن الصلاح: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (-٦٤٣هـ)، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة ـ مصر.

٦٥ ـ الموضوعات: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، (-٥٩٧هـ)، مكتبة أضواء السلف، الرياض ـ السعودية، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٧م).

٦٦ ـ الموطأ: للإمام مالك بن أنس، (-١٧٩هـ)، برواية سويد بن سعيد الحدثاني، تحقيق: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٩٩٤م).

٦٧ ـ الموطأ: للإمام مالك، برواية محمد بن الحسن، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف، القاهرة ـ مصر، (١٤١٤هـ= ١٩٩٤م).

٦٨ ـ الموطأ: للإمام مالك، برواية القعنبي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٩٩٩م).

٦٩ ـ الموطأ: للإمام مالك، برواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٣، (١٤١٨هـ= ١٩٩٨م).

٧٠ ـ الموطّأ: للإمام مالك ، برواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصوَّرة دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، عن الطبعة المصرية.

٧١ ـ ميزان الاعتدال: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (-٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي ومن معه، دار الرسالة العالـمية، دمشق، ط١، (١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م).

٧٢ ـ النكت الظراف على الطراف: لشـهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (-٨٥٢هـ)، (مطبوع مع تحفة الأشراف).

٧٣ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، (-٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي، دار إحياء الكتب العربية، الحلبي وشركاه، مصر، ط١، (١٣٨٣هـ= ١٩٦٣م).



فهرس الأحاديث والآثار

* * *

فهرس الكتب التي ذكرها المصنف





فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

أربعون حديثًا

في

شرف العلم وحملته

وذكر ما ورد في مقامات المتقين

تأليف

الإمام الحافظ قاضي القضاة

جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني

٧٦٣ - ٨٢٤ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق

أنور حسين طالب





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي أفاض على عباده علماً من علمه، وشرَّف من حمَلَه بحقِّه، فجعلهم ورثةَ أنبيائه، فأعلى قدرَهم، ورفعَ مكانَهم بين عباده في الدنيا والآخرة.

والصلاةُ والسلام على خير خَلْقه محمد، معلِّمِ الناس الخير، ومُوصِل المؤمنين به إلى أعلى درجات اليقين، وعلى آله وصحبه الذين نشروا علمَه، وأناروا للناس الطريقَ من بعده، صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم الدِّين.

وبعد:

فما شَرُفَ امرؤٌ بشيء شرَفَه بحمل مورُوث الأنبياء، وما تطاولت الأعناق للوصول إلى منزلة أسمى من منزلة العلماء المكرَّمين بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٩]، وبقوله سبحانه: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ١١]، وبقوله ﷺ: «من يُرِد الله به خيراً يُفقِّهْه في الدِّين»[١].

وتطلُّعاً إلى هذه المكانة السامقة كتَبَ علماءُ الإسلام قديماً وحديثاً في فَضْل العلم والعلماء، ودوَّنوا مصنَّفات تحُثُّ الناس على اللَّحاق برَكْب نجومِ الأرض؛ ليَعْلُوا فوق نجومِ السماء، وهذه الرِّسالة التي بين أيدينا، لقاضي

---

(١) هو الحديث الخامس من هذه الأربعين، وانظر تخريجه ص١٧.

القضاة جلال الدين أبي الفضل عبدِ الرحمن بنِ شيخ الإسلام عمرَ بنِ رسلان البُلقينيُّ[١]، تندرجُ ضمن هذه الأعمال المبرورة، التي ما عمِلَها أصحابُها إلا قصداً للمساهمة في رِفْعة الأُمة.

فإنَّ من أعظم ما يرفَعُ هِمَمَ الناس إلى عملٍ ما، ويحُثُّ مُقصِّرهَم على الجدِّ والإسراع، سماعَ ما ورد من فَضْل فيه، والاطلاعَ على المنزلة التي أعدَّها الله سبحانه لأصحابه، ما يجعَلُ الأبصارَ تَرْنُو إلى تبوُّؤ تلك المنزلة، والنفوسَ تَهْفُو إلى أن تكون من الصِّنف الذين هم صفوةُ الله وخِيْرَتُه من خلقه.

ومن هنا تأتي أهميةُ هذه الرسالة ـ على صِغَر حجمها ـ في تقوية عزائم المُجدِّين، ورَفْع هِمَم مَن ركَنَتْ بهم نفوسُهم إلى الدنيا ومشاغِلها، فما أعطَوا أرواحَهم وعقولَهم حظَّها من غذاء العلم وقوتِ القلوب.

انتقى الجلالُ البلقينيُّ في هذه الرسالة أربعين حديثاً، جمَعها كما ذكر في مقدِّمته من الكتب الستَّة، و«معجم الطبراني»، و«فوائد تمَّام الرازي»، و«مستدرك الحاكم»، وغير ذلك[٢]، والناظرُ المتأمِّلُ في هذه الأحاديث يظهر له أنَّ الجلالَ رحمه الله كان حريصاً على حضِّ الناس على سلوكِ طريق العلم، والارتقاءِ في مدارجه، فلم يخرُج عن هذا الهدف في اختياره للأحاديث.

ثم إنَّ الناظر في رسالته يستشعِرُ أنه لا يريد من السالك في طريق العلمِ أنْ يبقى في إطار النظريَّات، ولا يرضى له أن يغيبَ عن خاطره ضرورةُ أن

---

(١) انظر ترجمته الموسعة في المجلد الثاني من هذه المجموعة البلقينية.

(٢) ينظر: ص٢١٢ من هذه الرسالة.

يقترِن عِلْمُه هذا بالعمل الذي يجعلُه مثمراً في الدنيا، ومقبولاً عند الله سبحانه يوم القيامة، ولذلك شفَعَ هذه الأربعين بالحديث عن مقامات اليقين، فأورد فيها بعضاً ممَّا جاء في كلِّ مقام من آيات وأحاديث.

وهذا ما يُضفي على الرِّسالة أهميةً زائدة، فهي تَعْلُو بالمؤمن؛ ليرتقيَ بالعلم، ثم تحضُّه على أن يكون قدوةً للناس بالتحلِّي بمقامات اليقين التي أعقَبَ الرسالة بها، وبهذا يجتمعُ للمؤمن العلمُ والعمل، ولا يقتصرُ الخيرُ الذي حصَّله بعلمه على نفسه، بل يتعدَّاه إلى غيره من المؤمنين ممَّن اختلط بهم، أو تعامَلَ معهم، فظهَرَت لهم أخلاقُه في أقواله وتصرُّفاته.

نسبةُ الرسالة إلى البُلقينيّ:

هذه الرسالة تُطبع لأول مرة، فيما أعلم. وقد صرَّح البلقينيُّ رحمه الله بنسبتها إليه، فقال: «فرغ مؤلِّفُه عبدُ الرحمن البُلقينيُّ من تبييضه يومَ الإثنين، سادس شهر ذي قَعْدة الحرام، سنة خمسٍ وثماني مئة، أحسن الله عاقبتَها في خير وسلامة»[1].

وممَّا يزيد القلبَ طمأنينةً ذِكرُ علَمِ الدِّين البلقينيِّ لهذه الرسالة في ترجمته لأخيه الجلال، وعدِّه لها بين مؤلَّفاته، وذلك بقوله: «جزء في فضل العلم وأهله، لطيف، وبآخره مقامات اليقين»[2].

---

(١) ينظر: ص٢٦٤ من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ترجمة الجلال البلقيني بقلم أخيه علم الدين (٢: ٣٢) من هذه المجموعة البلقينية.

اسم الرسالة:

لم يرد في النسخة الخطية عنوان لهذه الرسالة، وقد سمّاها علم الدين في ترجمته لأخيه بـ «جزء في فضل العلم وأهله، لطيف، وبآخره مقامات اليقين»، كما ذكرتُ آنفاً.

غير أنه يترجّح عندي أنّ ما ذكره العلم ليس عنواناً للرسالة، وإنما هو بيان لموضوع هذا الجزء، فاخترت تسميتها بـ :

أربعون حديثاً
في شرف العلم وحملته وذكر ما ورد في مقامات المتّقين

وصفُ النُّسخة الخطية:

وقد حقَّقتُ نصّ هذه الرسالة عن نسخة خطية تقع ضمن مجموع محفوظ بمكتبة وليِّ الدين أفندي، بتركيا، تحت رقم (٨١٢)، وهي تشغل فيه الورقات (من ١٤٢ب إلى ١٤٧ب).

فهي تقع في خمس ورقات، في كل ورقة وجهان، يُتمِّمها وجه في ورقة سادسة، مسطرتها: **٣٥** سطراً، معدل كلمات السطر الواحد ١٨ كلمة.

عملي في هذه الرسالة:

* حرصت في تحقيق نصِّ الرسالة على مقابلة المنسوخِ على النسخة الخطية مقابلةً دقيقة، ولم أكتف بذلك، بل قابلتُ الأحاديث التي أوردها الجلالُ البلقيني على المصادر التي أشار إليها إن كانت مطبوعة، أو على مصادر

أخرى وفَّقني الله سبحانه للوقوف على الأحاديث فيها، وقد صحَّحت من خلال تِلْكم المقابلة أشياءَ غلب على ظنِّي أنها من سهوِ القلم، وأشرتُ إلى ذلك كلِّه في الحاشية، وقد أتـممتُ بعض النصوص بزيادة من المصادر، فجعلتُها بين حاصرتين، مع الإشارة إلى مصدر الاستدراك في الحاشية.

* ثم ضبطت النصَّ وفصَّلته ورقمته، وحرصت أن يكون الضبطُ غير شامل؛ إذ كان قصدي هو التيسير على القارئ دون إرهاق عينه بكثرة الحركات.

* وخرَّجت الأحاديث من مصادرها التي أحال عليها الجلالُ البلقينيّ، ولم أَخرُج عنها غالباً إلا فيما تدعو إليه حاجة، أو كان الحديث في بقية الكتب الستة، وخاصَّة الصَّحيحين، فاستدركتُه في التخريج.

* ونظراً لأنَّ الجلال البُلقينيَّ قد أدخل ضمن اختياراته هذه أحاديثَ ضعيفةً تكلَّم العلماء فيها، بل فيها ما هو شديدُ الضعف، أو قيل فيه: إنه موضوع، فقد حرصتُ على بيان وجهِ الضَّعْف فيها على وجه الاختصار؛ تحقيقاً للمَقْصِد دونما إثقالٍ للحواشي.

وتأدية لأمانة العلم فإني لا أنكر أني قد أفدتُ من عمل مَنْ قبلي من أهل العلم ممَّن خدَمَ المصادرَ التي رجعتُ إليها، وقد وفَّر ذلك عليَّ الكثير من الوقت، ويسَّرَ لي عملي، فجزاهم الله خيراً، غيرَ أني لم أكتفِ بما قالوه، وإنما جعلتُ جهدَهم مرشداً لي، ورجعتُ بنفسي إلى المصادر الأصلية في علم الرجال، وكتب العِلَل والجرح والتعديل.

ولم أُجاوِز الاختصارَ في التعليق إلا في مواضع قليلةٍ رأيتُ أن المقام يستحقُّ زيادةً في البيان.

وهذا الجهدُ الذي بذلتُه يعتريه ما يعتري البشرَ من أخطاء وأوهام، وسهوٍ ونسيان، فإن أكنْ أصبتُ فبفضل الله وكرَمِه، وحُسْن إنعامِه وتوفيقه، وإن أخطأتُ فمنِّي ومن تقصيري، فمَن وقَفَ على شيء من ذلك فليكُنْ عوناً لي على إصلاح خلَلِه، داعياً لي الله سبحانه أن يُجنِّبني الزَّلَل في قادمات الأيام، فهو سبحانه القادرُ على ذلك.

* ثم إني سردتُ المصادرَ التي رجعتُ إليها في ثبتٍ وضعتُه في آخر الرسالة، وصنعتُ فهارس للأحاديث، وختمتُ ذلك بفهرسٍ للموضوعات حسب الترتيب الذي وضعها عليه الجلالُ البلقينيُّ رحمه الله تعالى.

وأسألُ الله تعالى أن يجعَلَ هذا الجهدَ المتواضعَ في ميزان الأعمال التي أُسَرُّ بها يوم القيامة، وأن يجعل فيه الخيرَ لِمَن يقرأُه ويُطالِعُ فيه، إنه أكرمُ مسؤول، وهو حسبي ونعم الوكيل.

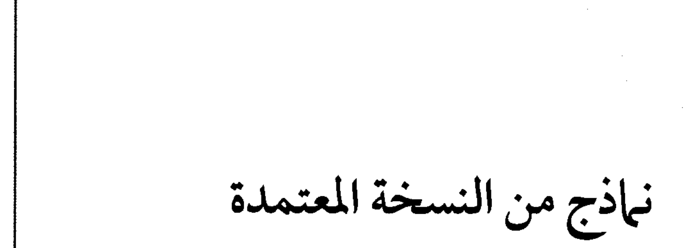
وكتبه

أنور حسين طالب

مساء الأربعاء العاشر من شهر رمضان ١٤٣٥ هـ

التاسع من تموز ٢٠١٤م

عمان ـ الأردن



نماذج من النسخة المعتمدة



بسم الله الرحمن الرحيم ✽ اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله ✽

الحمد لله الذي خص العلما بافضل الاوصاف ✽ ومنحهم من شريف لطفه مراتب الاشراف وجعلهم اقتدا وهم محل اعلام الدين فوجب تعظيمهم على اهل الانصاف ✽ وجعلهم ورثة الانبيا وشرف الوارث بشرف الموروث محقق بذلك الاعتراف فهم من منار اهل النبوة يردون ومن منابعها يستمدون على الاعتراف [illegible] على ان جعلنا من خدم العلم واهله ✽ واشكره ولا احصي ثنا على عظيم فضله ✽ واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة ادخرها ليوم يجله واشهد ان محمدا عبده ورسوله الذي فاق الخلا بكرم اصله [illegible] بواضح الخطاب وفصله ✽ صلى الله عليه وعلى آله واصحابه الذين تبعوا الدين بنقله صلاة دائمة الى يوم يدان الخلايق بعدله وسلم تسليما كثيرا **اما بعد** فشرف العلم لا ينكر ومحله لا يقدر اذ هو بالمقام الاعلى والمحل الاشهر وحملته مشرفون لشرفه وقد خصهم الله باعالي منازل غرفه ولهم منه تعالى اعلى مكانه اذ علوا بالعلم وارتقوا مكانه وقد جا في فضله وفضلهم احاديث كثيرة وقد قصدت تقييد شي منها يسيره واذكر مع ذلك الاحاديث الوارده في مقامات المتقين فان العالم من سلك طريق المتقين والله المسول للتوفيق فانه خير رفيق ✽ وجمعت هذه الاحاديث من غالب الكتب الستة ومعجم الطبراني وفوائد تمام الرازي ومستدرك الحاكم وغير ذلك والله تعالى المسول ان يجعلنا من اهل الثبات في المسالك الامنه والحمد لله رب العالمين

الحديث الاول عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ان مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث اصاب ارضا فكان منها طائفة طيبة قبلت الما فانبتت الكلا والعشب الكثير وكان منها اجادب امسكت الما فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا واصاب طائفة منها اخرى انما هي قيعان لا تمسك ما ولا تنبت كلا فذلك مثل من فقه في دين الله عز وجل ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم ومثل من لم يرفع بذلك راسا ولم يقبل هدى الله الذي ارسلت به رواه الشيخان

الحديث الثاني ✽ عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث طويل ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة رواه مسلم

الحديث الثالث عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث الا من صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له رواه مسلم ولفظ العلامات او علم صالح ينتفع به

الحديث الرابع ✽ عن انس بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من اشراط الساعة ان يرفع العلم ويظهر الجهل رواه الشيخان

الحديث الخامس ✽ عن معوية رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين رواه الشيخان واخرجه الترمذي مثله عن ابن عباس وقال حديث حسن صحيح وقال في الباب عن عمر وابي هريرة ومعويه واخرج ابن ماجه ايضا حديث ابي هريرة ومعويه

الحديث السادس ✽ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيه واحد اشد على الشيطان من الف عابد رواه الترمذي وابن ماجه

الحديث السابع ✽ عن ابي الدردا رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع اجنحتها رضى لطالب العلم وان طالب العلم يستغفر له من في السموات ومن في الارض حتى الحيتان في الما وان فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ان العلما هم ورثة الانبيا ان الانبيا لم يورثوا دينارا ولا درهما انما ورثوا العلم فمن اخذه اخذ بحظ وافر رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه

الحديث الثامن عن انس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الصفحة الأولى من النسخة الخطية

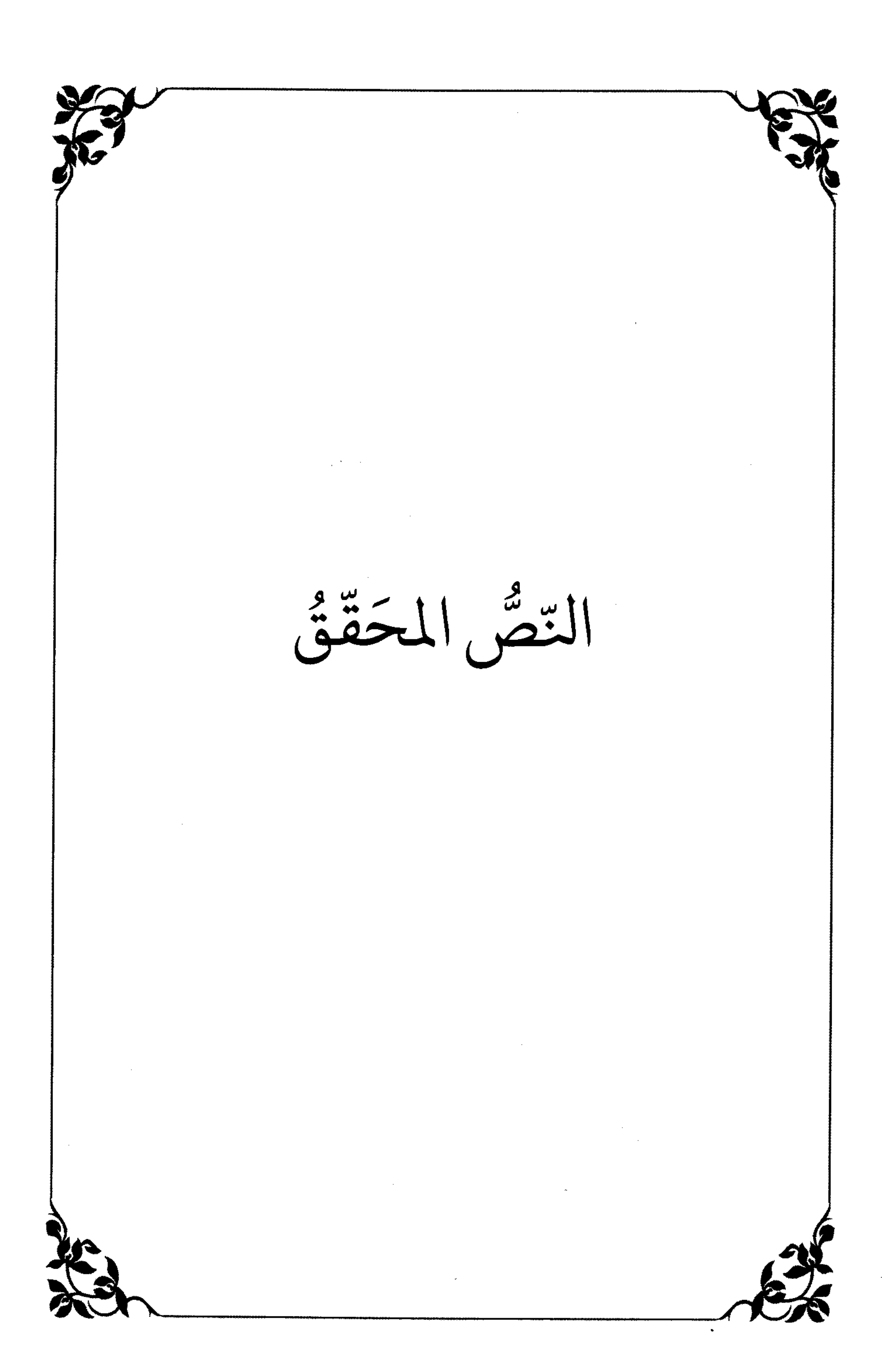
السابع المقسطون قال تعالى وأقسطوا إن الله يحب المقسطين الثامن المتبعون لرسول
رب العالمين محمد خاتم النبيين قال تعالى قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ولعل
المأخوذ من طريق المفهوم قالا ولى العادلون قال تعالى وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ
منكم شهداء والله لا يحب الظالمين التاسع الموفون قال تعالى وإما تخافن من قوم خيانة
فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين العاشر المتواضعون قال تعالى إلهكم
إله واحد فالذين لا يؤمنون بالآخرة قلوبهم منكرة وهم مستكبرون لا جرم أن الله يعلم ما
يسرون وما يعلنون إنه لا يحب المستكبرين الرابع المحقون قال تعالى ولا تعتدوا
إن الله لا يحب المعتدين الخامس المصلحون قال تعالى والله لا يحب المفسدين السادس الراشدون
قال تعالى ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين السابع الموحدون قال تعالى قل أطيعوا الله
والرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين الثامن الزاهدون قال تعالى إن
الله لا يحب الفرحين فهذه جملة مقامات اليقين وجملة مقامات من يحبهم الله يوم
الدين مما ورد في كتابه المبين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا يستطيع
أحد القيام بحده وصفه جعلنا الله تعالى من العاملين بها الواصلين في زمرة العلماء
النبهاء آمين والحمد لله رب العالمين. فرغ مؤلفه عبد الرحمن البلقيني من تبييضه
يوم الأربعاء سادس شهر ذي القعدة الحرام سنة خمس وثمانمائة أحسن الله عاقبتها
بخير وسلامة.

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تم



الصفحة الأخيرة من النسخة الخطية



النّصُّ المحَقّقُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اللهمَّ صلِّ وسلِّم على سيِّدنا محمد وآله، الحمدُ لله الذي خصَّ العلماء بأفضل الأوصاف، ومنَحَهم من شريف لُطفِه مراتبَ الأشراف، وأعلى أقدارَهم بحمل أعباء الدِّين، فوجَبَ تعظيمُهم على أهل الإنصاف، وجعلَهم ورثةَ الأنبياء، وشرَفُ الوارث من شرَفِ الموروث، فحَقَّ بذلك الاعتراف، فهُم من مناهل النبوَّة يَرِدُون، ومن منابِعها مستمرُّون على الاغتراف.

أحمدُه على أن جعلَنا من خدَمِ العلم وأهلِه، وأشكرُه ولا أُحصي ثناءً على عظيمِ فضلِه.

وأشهدُ أن لا إلهَ إلَّا الله وحدَه لا شريكَ له، إشهاداً أدَّخِرُه ليوم محلِّه، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه الذي فاق الخلائقَ بكَرَم أصلِه، وهداهم بواضحِ الخطاب وفَصْله.

صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين تبنَّوا الدِّين بنَقْله، صلاةً دائمةً إلى يوم تُدان الخلائق بعَدْله، وسلَّم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فشرَفُ العلم لا يُنكَر، ومحلُّه لا يُهدَر؛ إذ هو بالمقام الأطهر، والمحلِّ الأشهر، وحَمَلتُه مشرَّفون لشَرَفه، وقد خصَّهم الله بأعالي منازل غُرَفِه، ولهم منه تعالى أعلى مكانة؛ إذ عمِلُوا بالعلم[1] وراعَوا مكانَه.

---

(١) في الأصل: «إذ علموا بالعلم»، ولعله سبق قلم، وما أثبته هو الأنسب بالسياق.

وقد جاء في فضله وفضلهم أحاديثُ كثيرة، وقد قصدتُ تقييدَ ذلك وتسطيرَه، وأذكر مع ذلك الأحاديثَ الواردةَ في مقامات اليقين؛ فإنَّ العالِـمَ من سلَكَ طريقَ المتقين، والله المسؤولُ للتوفيق؛ فإنَّه خيرُ رفيق.

وجمعتُ هذه الأحاديثَ من غالب الكتب السِّتَّة، و«معجم الطبراني»، و«فوائد تمَّام الرازي»، و«مستدرك الحاكم»، وغير ذلك، والله تعالى المسؤولُ أن يجعلَنا من أهل الثبات في المسالك، آمين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

الحديثُ الأول:

عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه قال: قال النبيُّ ﷺ: «إنَّ مثَلَ ما بعَثَني الله به من الهدى والعلم كمَثَل غيثٍ أصاب أرضاً، فكان منها طائفةٌ طيبة، قبِلت الماء، تُنبت الكلأ والعشبَ الكثير، وكان منها أجادبُ أمسكَتِ الماء، فنفَعَ الله بها الناس، فشرِبوا منها وسَقَوا ورَعَوا، وأصاب طائفةٌ منها أُخرى؛ إنَّما هي قِيعان، لا تُمسك ماء، ولا تُنبِت كلأً، فذلك مَثَل من فَقُهَ في دين الله عزَّ وجلَّ، ونفَعَه ما بعثَني الله به، فعَلِم وعلَّم، ومَثَل من لم يرفَعْ بذلك رأساً، ولم يقبَلْ هدى الله الذي أُرسلت به». رواه الصحيحان[1].

الحديثُ الثاني:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ من حديثٍ طويلٍ: «ومن سلَكَ طريقاً يلتمِسُ فيه علماً سهَّل الله له طريقاً إلى الجنَّة». رواه مسلم[2].

---

(١) «صحيح البخاري»، كتاب العلم، باب في فضل من علم وعلَّم (٧٩)، و«صحيح مسلم»، كتاب الفضائل، باب بيان مثل ما بعث الله به النبي ﷺ (٢٢٨٢) (١٥).

(٢) «صحيح مسلم»، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة =

الحديثُ الثالث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا مات ابنُ آدم انقطَعَ عملُه إلا من ثلاث: إلا من صدقةٍ جارية، أو علمٍ يُنتفعُ به، أو ولدٍ صالح يدعو له». رواه مسلم، ولفظُ «الغيلانيَّات»: «أو علمٍ صالح يُنتفع به»[1].

الحديثُ الرابع:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مِنْ أشراط الساعة أن يُرفَع العلم، ويظهَرَ الجهل». رواه الصحيحان[2].

الحديثُ الخامس:

عن معاوية رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ يُرِد الله به خيراً يُفقِّهْه في الدِّين». رواه الصَّحيحان[3].

= القرآن وعلى الذكر (٢٦٩٩) (٣٨). وعلّقه البخاري في «صحيحه»، كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل.

(١) «صحيح مسلم»، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (١٦٣١) (١٤)، و«الغيلانيات» (٦٠٢).

(٢) «صحيح البخاري»، كتاب العلم، باب رفع العلم وظهور الجهل (٨١)، و«صحيح مسلم»، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٢٦٧١) (٩).

(٣) «صحيح البخاري»، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (٧١)، و«صحيح مسلم»، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة (١٠٣٧) (٩٨).

وأخرجه الترمذيُّ مثلَه عن ابن عباس. وقال: حديثٌ حسنٌ صحيح، وقال: في الباب عن عُمر، وأبي هريرة، ومعاوية.

وأخرج ابنُ ماجه أيضاً حديثَ أبي هريرة ومعاوية[١].

الحديثُ السادس:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «فقيهٌ واحدٌ أشدُّ على الشيطان من ألفِ عابد». رواه الترمذيُّ وابنُ ماجه[٢].

---

(١) حديث ابن عباس في «سنن الترمذي»، أبواب العلم، باب إذا أراد الله بعبد خيراً فقهه في الدين (٢٦٤٥).

وحديث عمر رضي الله عنه أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٢٨٨)، وفيه ابن لهيعة: قال فيه الذهبي في «الكاشف» (١: ٥٩٠): «العمل على تضعيف حديثه»، وقال الحافظ في «التقريب» ص٣١٩: «صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون». قلت: وهو عند الطبراني من طريق عبد الله بن يوسف، عن ابن لهيعة، فليس هو مما قُبِل من حديثه.

وحديث أبي هريرة في «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٠)، وحديث معاوية فيه كذلك (٢٢١).

(٢) «سنن الترمذي»، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٢٦٨١)، و«سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٢). قال الترمذي: «هذا حديث غريب، ولا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الوليد بن مسلم».

قلت: والوليد بن مسلم يرويه عن رَوْح بن جَناح أبي سعيد، عن مجاهد، عن ابن عباس.

وروح هذا تكلم فيه الأئمة، قال الساجي عن حديثه هذا: هو حديث منكر، وقال أبو نعيم: يروي عن مجاهد مناكير لا شيء، وقال أبو أحمد بن عدي: ربما أخطأ في الأسانيد، ويأتي بمتون لا يأتيها غيره، وهو ممن يكتب حديثه، وقال أبو سعيد النقاش: يروي عن =

الحديثُ السابع:

عن أبي الدَّرداء رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من سلَكَ طريقاً يلتمِسُ فيه علماً سهَّل الله له طريقاً إلى الجنة، وإنَّ الملائكةَ لَتضَعُ أجنحَتَها رِضاً لطالب العلم، وإنَّ طالب العلم يستغفِرُ له مَنْ في السماوات ومَنْ في الأرض، حتى الحِيتان في الماء، وإنَّ فضلَ العالم على العابد كفَضْل القمرِ على سائر الكواكب، إنَّ العلماء هم ورثةُ الأنبياء، إنَّ الأنبياء لم يُورِّثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورَّثوا العلم، مَنْ أخذَه أخَذَ بحظٍّ وافر». رواه أبو داود، والترمذيُّ، وابنُ ماجه[1].

الحديثُ الثامن:

عن صَفْوانَ بنِ عسَّال المُراديِّ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ما من خارجٍ يخرُجُ من بيته في طلبِ العلم إلا وضَعَت له الملائكةُ أجنحتَها رِضاً لما يصنَع». رواه ابنُ ماجه[2].

= مجاهد أحاديث موضوعة. وهذه الأقوال ذكرها الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣: ٢٩٢-٢٩٣)، وقال ابن حبان في «المجروحين» (١: ٣٠٠): «منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع».

(١) «سنن أبي داود»، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم (٣٦٤١)، و«سنن الترمذي» أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٢٦٨٢)، و«سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٣).

(٢) «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٦).

الحديثُ التاسع:

[١٤٣-أ] عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ / : «من خرَج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يَرْجع». رواه الترمذيُّ، وقال: حديثٌ حسن غريب، ورواه بعضُهم فلم يرفَعْه(١).

الحديثُ العاشر:

عن سَعْد بن أبي وقَّاص، عن النبيِّ ﷺ قال: «فضلُ العلم أحبُّ إليَّ من فضلِ العبادة، وخيرُ دينِكم الورع». رواه الحاكم في «المستدرك»، وصحَّحه(٢).

الحديثُ الحادي عشر:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدَّثني صفوان بنُ عسَّال المُراديُّ رضي الله عنه قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ [وهو في المسجد متَّكئٌ على بُرْدٍ

---

(١) «سنن الترمذي» أبواب العلم، باب فضل العلم (٢٦٤٧).
وفيه خالد بن يزيد العتكي صاحب اللؤلؤي: قال فيه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢: ١٧): «لا يتابع على كثير من حديثه»، ثم أورد له هذا الحديث. وفيه كذلك: أبو جعفر الرازي: قال الحافظ في «التقريب» ص٦٢٩: «صدوق سيئ الحفظ».

(٢) «المستدرك»، كتاب العلم (٣١٤).
وسئل عنه الدارقطني في «العلل» (٤: ٣١٨-٣١٩)، فأجاب بقوله: «يرويه الأعمش، واختلف عنه: فرواه حمزة الزيات، عن الأعمش، عن مصعب بن سعد، عن سعد. وخالفه عبد الله بن عبد القدوس، فرواه عن الأعمش، عن مطرِّف بن الشِّخِّير، عن حذيفة. ورواه أبو مطيع البلخي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وقيل: عن الأعمش، عن سالم ابن أبي الجعد، عن ثوبان. وقال المسيب بن شريك: عن الأعمش، عن سالم، عن جابر. وليس يثبت من هذه الأسانيد شيء، وإنما يُروى هذا عن مطرف بن عبد الله بن الشِّخِّير من قوله».

له أحمر]، فقلت: يا رسولَ الله، إني جئتُ لطلبِ العلم، فقال: «مرحباً بطالب العلم، إنَّ طالبَ العلم لَتحفُّه الملائكة بأجنحتها، ثم يركبُ بعضُهم بعضاً حتى يبلغوا سماءَ الدنيا؛ من حبِّهم لِما يطلُب». رواه البغويُّ في «معجمه»[١].

الحديثُ الثاني عشر:

عن أنس بنِ مالك رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إن أفضل الهدية ـ أو أفضل العطيَّة ـ الكلمةُ من كلام الحكمة، يسمعُها العبد، [ثم يتعلَّمُها]، ثم يُعلِّمُها أخاه، خيرٌ له من عبادة ستِّين سنة على نيَّتها». رواه تمَّام الرازيُّ في «فوائده»[٢].

---

(١) في الأصل: «روى البغوي»، ولعله سبق قلم، وما أثبته هو الأوفق بالسياق.
وهو في «معجم الصحابة» (٣: ٣٤٠-٣٤١) عقب الحديث (١٢٨٠)، وما بين حاصرتين منه، غير أنه لم يجزم بسماعه، فقال: «وفي كتابي عن شيبان، وأشك في سماعه إن شاء الله»، ثم ساق إسناده.
وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨: ٦٣-٦٤) رقم (٧٣٤٧) من طريق شيبان ابن فروخ.

(٢) «فوائد تمَّام» (٢٤٢)، وما بين حاصرتين منه. وهو من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي البالسي، عن خصيف بن عبد الرحمن الجزري.
وعبد العزيز البالسي: اتَّهمه الإمام أحمد وضرب على حديثه، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢: ١٣٨): «لا يحل الاحتجاج بحديثه بحال»، وانظر: «لسان الميزان» (٥: ٢١١-٢١٢).
وخصيف: ضعفه أحمد وغيره كما في «تهذيب الكمال» (٨: ٢٥٩)، وقال ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣: ٥٢٨): «إذا حدث عن خصيف ثقةٌ فلا بأس بحديثه وبرواياته، إلا أن يروي عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي، يُكنى أبا الأصبغ؛ فإن رواياته عنه بواطيل، والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف، ويروي عنه نسخة».

الحديثُ الثالث عشر:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ طلب باباً من العلم يتعلَّمُه، يُعمَلُ به أو لا يُعمَلُ به، أو يُعلِّمه امرءاً مسلماً، أثابه الله ثوابَ سبعين صدِّيقاً». رواه السِّلَفي في «المختار من الطيوريَّات»[1].

الحديثُ الرابع عشر:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «معلِّم الخيرِ يستغفِرُ له كـلُّ شيء، حتى الحيتان في البحر». رواه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط»[2].

الحديثُ الخامس عشر:

عن واثِـلَة بنِ الأسقَع رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من طلَبَ علماً فأدرَكَه، كان له كِفْلان من الأجر، ومن لم يُدرِكه كان له كِفلٌ من الأجر»[3].

---

(١) لم أقف عليه في مطبوع «الطيوريات». وأورده المنذري في «الترغيب والترهيب» (١١٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وقال: «رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس، وفيه نكارة»، وكذلك ضعفه العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١: ١٠).

(٢) «المعجم الأوسط» (٦٢١٩).

(٣) «فوائد تمَّام» (١٥١٣). وأخرجه الدارمي في «مسنده»، المقدمة، باب في فضل العلم (٣٤٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢: ٦٨) رقم (١٦٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب آداب القاضي، باب اجتهاد الحاكم فيما يسوغ فيه الاجتهاد (٢٠٣٦٩).
وفيه يزيد بن ربيعة الرحبي الصنعاني، قال البخاري: «أحاديثه مناكير»، وقال أبو حاتم: =

الحديثُ السادس عشر:

عن أبي أُمامة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَيُّما ناشئٍ نشأ في طلب العلم والعبادةِ حتى يَكبَرَ وهو على ذلك، أعطاهُ الله يوم القيامة ثوابَ اثنين وسبعين صدِّيقاً». رواهما تمَّام الرازيُّ في «فوائده»(١).

الحديثُ السابع عشر:

عن أبي أُمامة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «فضلُ العالمِ على العابد كفَضْلي على أدناكم»(٢).

وفي رواية: عن أبي أُمامة قال: ذُكر للنبيِّ ﷺ رجلان: أحدُهما عالم، والآخرُ عابد، فقال رسول الله ﷺ: «فضلُ العالم على العابدِ كفَضْلي على أدناكم»، وقال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ، وملائكتَه، وأهلَ أرضه يُصلُّون على معلِّم الناسِ الخير»(٣).

= «ضعيف الحديث، منكر الحديث، واهي الحديث». «ميزان الاعتدال» للذهبي (٥: ١٥٤)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩: ٢٦١).

وقد سقط ربيعة هذا من إسناد الطبراني، ولعل هذا ما جعل الهيثمي يقول عنه في «مجمع الزوائد» (١: ١٢٣): «رجاله موثقون».

(١) «فوائد تمَّام» (١٥٦٤). وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨: ١٥٣).

وفيه يوسف بن عطية أبو سهل الأنصاري البصري: قال فيه الحافظ في «التقريب» ص٦١١: «متروك».

(٢) «فوائد تمَّام» (٤٣).

(٣) «فوائد تمَّام» (١٢٤٣). وأوله في رواية الترمذي الآتـية، غير أن البلقيني رحمه الله اختصره منها.

وفي رواية: عن أبي أُمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «فضلُ العالم على الجاهل كفَضْلي على أدناكم، وإن أهلَ السماء و[أهل] الأرض، حتى الحوت في البحر، يستغفرون لطالب العلم». أخرجها تمَّام الرازي[١].

وفي رواية في «الترمذيِّ»: عن أبي أُمامة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «فضلُ العالم على العابدِ كفَضْلي على أدناكم»، ثم قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الله وملائكتَه، وأهلَ السماوات والأرض، حتى النملة في جُحْرها، وحتى الحوت في البحر، يُصلُّون على معلِّم الناسِ الخير». قال الترمذي: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريب[٢].

الحديثُ الثامن عشر:

عن عبد الله بنِ عَمرٍو رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «قليلُ الفقهِ خيرٌ من كثيرِ العبادة، وكفى بالمرءِ فِقْهاً إذا عبدَ اللهَ، وكفى بالمرءِ جهلاً إذا أُعجِب برأيه، إنما الناسُ رجلان: مؤمنٌ وجاهل، فلا تُؤذِ المؤمن، ولا تُجاوِر الجاهل». أخرجه تمَّام الرازي في «فوائده»[٣].

---

(١) «فوائد تمَّام» (١٢٤٤)، وما بين حاصرتين منه.

(٢) «سنن الترمذي»، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٢٦٨٥). وفيه: «والأرضين».

(٣) «فوائد تمَّام» (١٥٠٣). وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣: ٦١٩) رقم (١٤٥٤١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٩٠).
وفيه إسحاق بن أسيد: قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٢: ٢١٣): «شيخ خراساني، ليس بالمشهور، ولا يشتغل به»، وقال ابن حبان في «الثقات» (٦: ٥٠): «كان يخطئ».

الحديثُ التاسع عشر:

عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يبعثُ الله العبادَ يوم القيامة، ثم يَمِيزُ العلماءَ، فيقول: يا معشرَ العلماء، إنِّي لم أضَعْ علمي فيكم وأنا أُريد أن أُعذِّبكم، اذهبوا فقد غفرتُ لكم». رواه الطبرانيُّ في «المعجم»(١).

الحديثُ العشرون / : [١٤٣-ب]

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ـ في حديثٍ طويلٍ ـ أن النبيَّ ﷺ قال له: «يا ابنَ مسعود»، قلت: لبَّيكَ يا رسولَ الله، قال: «أتدري أيُّ الناسِ أفضل؟» قلت: الله ورسولُه أعلم، قال: «أفضلُ الناس أعمالاً إذا فَقُهوا في دينهم»، ثم قال: «يا ابنَ مسعود»، قلت: لبَّيكَ يا رسول الله، قال: «أتدري أيُّ الناس أعلم؟» قلت: الله ورسولُه أعلم، قال: «أعلمُ الناس أبصَرُهم بالحقِّ إذا اختَلَف الناس، وإن كان مقصِّراً في العمل». رواه الطبراني في «المعجم»(٢).

---

(١) «المعجم الكبير» (١: ٣٥٤) رقم (٥٩١). وأخرجه ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٥: ١٧٧)، وقال: «وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل».
قلت: وعلَّتُه: طلحة بن زيد الرقِّي أبو مسكين: قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢: ٣٠٩): «قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً، لا يحلّ الاحتجاج به».

(٢) «المعجم الكبير» (١٠: ٢٧١-٢٧٢) رقم (١٠٥٣١). وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٧٩٠)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي فقال: «ليس بصحيح؛ فإن الصعق ـ يعني: ابن حزن ـ وإن كان موثقاً، فإنَّ شيخه منكر الحديث، قاله البخاري». =

الحديثُ الحادي والعشرون:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «طلبُ العلم فريضةٌ على كلِّ مسلم». رواه ابنُ ماجه، ورواه تمَّام الرازيُّ أيضاً، وأخرجه عن ابن عُمر، وأبي سعيد الخدريّ، وابن عباس، وعبد الله بن مسعود[1].

= قلت: وشيخ الصعق هو عقيل الجعدي: قال أبو حاتم فيما روى ابنه في «الجرح والتعديل» (٦: ٢١٩): «هو منكر الحديث، ذاهب»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢: ١٩٢): «منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج بما روى، وإن وافق فيه الثقات». وانظر: «لسان الميزان» (٥: ٤٥٨).

(١) حديث أنس في «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٤)، و«فوائد تمَّام» (١٦٤٩) و(١٧٦٢).
وحديث ابن عمر: في «فوائد تمَّام» (٥١) و(٥٦)، وحديث أبي سعيد عنده (٥٢)، وحديث ابن عباس عنده (٥٣) و(٥٤)، وحديث عبد الله بن مسعود عنده (٥٥).
قال ابن حبان في «المجروحين» (١: ١٤١): «وهذا حديث لا أصل له من حديث ابن عمر، ولا من حديث نافع، ولا من حديث مالك، إنما هو من حديث أنس بن مالك، وليس بصحيح».
وقد ضعف عدد من العلماء الحديثَ بجميع طرقه، وحكموا على متنه بأنه غيرُ ثابت عن النبيِّ ﷺ، سأل الخلالُ الإمامَ أحمد عنه ـ كما في «المنتخب من علل الخلال» لابن قدامة المقدسي ص١٢٨ـ، فقال: «لا يثبت عندنا فيه شيء».
وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١: ٢٣): «هذا حديث يُروى عن أنس ابن مالك، عن النبي ﷺ، من وجوه كثيرة كلها معلولة، لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد»، وأخرج (١: ٥٢) رقم (٣١) بإسناده إلى إسحاق بن راهويه قوله: «طلب العلم واجب، ولم يصح فيه الخبر، إلا أن معناه: أن يلزمه طلبُ علمِ ما يحتاج إليه؛ من وضوئه، وصلاته، وزكاته إن كان له مال، وكذلك الحج، وغيره».
ومثَّل به ابن الصلاح في «المقدمة» ص٢٦٥ للحديث المشهور غير الصحيح.
وأخرج ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١: ٥٤-٦٦) طرق الحديث، وبيَّن علَّةَ كلِّ طريق، وختم ذلك بنقل كلام الإمام أحمد فيه. =

الحديثُ الثاني والعشرون:

عن أبي أُمامة الباهليِّ رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «عليكم بهذا العلمِ قبل أن يُقبَض، وقبل أن يُرفَع العلم»، ثم جمَعَ بين أصابعه؛ الوسطى والتي تليها الإبهام، ثم قال: «فإنَّ العالم والمُتعلِّم كهاتِهِ من هاتِه، شريكان في الأجر، ولا خيرَ في سائر الناس». رواه ابن ماجه[1].

الحديثُ الثالث والعشرون:

عن عائشة رضي الله عنها أنَّها سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «من انتقَلَ لِيتعلَّم علماً من أمرِ دينه غُفِر له قبل أن يَخْطُو». رواه السِّلَفي في «المختار من الطيوريات» معلَّقاً بغير إسناد[2].

= وقد مال بعض العلماء إلى تحسينه؛ لتعدد طرقه، قال الزركشي في «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» ص٤٣: «وقال الحافظ جمال الدين المزي: هذا حديث رُوي من طرق تبلغ رتبة الحسن». وحسَّنه السيوطي في «الدرر المنتثرة» (٢٨٣)، ونقل قول المزي فيه.
وانظر تفصيل الكلام عنه في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (١: ٢٥٨).
وانظر أيضاً: «جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب» ص٨٣-١٠٤.

(١) «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٨)، غير أن هذا اللفظ ليس له، وإنما هو لفظ تمَّام في «فوائده» (٢٦٤).
وهو من رواية عثمان بن أبي العاتكة، عن عليِّ بن يزيد الألهانيّ، قال الحافظ في ترجمة عثمان من «التقريب» ص٣٨٤: «صدوق، ضعَّفوه في روايته عن عليِّ بن يزيد الألهاني». وقال الذهبي في ترجمة علي بن يزيد من «ميزان الاعتدال» (٣: ١٧١): «قال البُخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال الدارقطني: متروك».

(٢) لم أقف عليه في مطبوع «الطيوريات». وأخرجه ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٢٢٠). =

الحديثُ الرابع والعشرون:

عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «يا أبا ذرّ، لأَنْ تغدوَ فتعَلَّم آيةً من كتاب الله خيرٌ لك من أن تُصلِّي مئةَ ركعة، ولأَنْ تغدوَ فتعَلَّم باباً من العلم، عُمِل به أو لم يُعمَل، خيرٌ من أن تُصلِّي ألفَ ركعة». رواه ابنُ ماجه[1].

الحديثُ الخامس و العشرون:

عن سهل بنِ معاذِ بن أنس، عن أبيه رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «من علَّم علماً فله أجـرُ من عمِلَ به، لا يَنْـقُصُ من أجـرِ العامل». رواه ابنُ ماجه[2].

= وفيه عبد الرحيم بن حبيب: قال ابن حبان في «المجروحين» (٢: ١٦٣): «كان يضع الحديث على الثقات وضعاً».
وشيخه إسماعيل بن يحيى التيمي: قال الذهبي في ترجمته من «ميزان الاعتدال» (١: ٢٤٥): «قال صالح بن محمد جزرة: كان يضع الحديث، وقال الأزدي: ركن من أركان الكذب، لا تحل الرواية عنه».

(١) «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب في فضل من تعلم القرآن وعلمه (٢١٩).
قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٣٠): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن زيد وعبد الله بن زياد، وله شاهد في جامع الترمذي من حديث ابن عباس، وقال: غريب، وآخر عنده من حديث أبي أمامة، وقال: حسن غريب». وحسَّن إسناده المنذري في «الترغيب والترهيب» (١١٦).

(٢) «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب ثواب معلم الناس الخير (٢٤٠).
قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٣٤): «هذا إسناد فيه مقال؛ سهل بن معاذ ضعَّفه ابن معين، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات والضعفاء، وأما يحيى بن أيوب: لم يدرك سهل بن معاذ. قاله المزي».

الحديثُ السادس والعشرون:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «أفضلُ الصَّدقةِ أن يتعلَّم المرءُ المسلمُ علماً، ثم يُعلِّمَه أخاه المسلم». رواه ابن ماجه[١].

الحديثُ السابع والعشرون:

عن حُذَيفة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا قدَّس اللهُ أُمةً يكون عالمُها أذلَّ من الشاة النَّطيح». رواه أبو الحُسين بنُ المظفَّر الحافظ في «جزئه»[٢].

الحديثُ الثامن والعشرون:

عن معاذِ بنِ جبل رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ الله يدنو فيَطَّلع على عباده، فيقول: أنظُروا إلى عبادي وبلادي وخَلْقي، فإذا رأى طائفةً يَذْكرونه قال: أنظُروا إلى عبادي هؤلاء كيف يَذْكُروني ويخشَوني بالغيب ولم يَرَوني، ويؤمنون بي ولم يَروني، أنظُروا إليهم شاخصةً أبصارُهم إلى رجلٍ

(١) «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب ثواب معلم الناس الخير (٢٤٣).
قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٣٥): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف إسحاق ابن إبراهيم، والحسن لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه».

(٢) لم أقف عليه.
وابن المظفَّر: هو محدِّث العراق، الحافظ المجوِّد، محمد بن المظفَّر بن موسى البزاز البغدادي، سمع من محمد بن جرير الطبري، وأبي القاسم البغوي، وحدث عنه أبو حفص بن شاهين والدارقطني، توفي سنة (٣٧٩هـ). «تاريخ بغداد» (٤: ٤٢٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦: ٤١٨).

فيهم، يقصُّ عليهم آياتي، ويُذكِّرهم بي، طُوبَى لهم، فأُشهِدُكم أني قد غفرتُ لهم ذنوبَهم». رواه السِّلَفي في «المختار من الطيوريات»(١).

الحديثُ التاسع والعشرون:

عن ابن عباس رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «من اتَّكأَ على يده عالمٌ كتَبَ الله له بكلِّ خطوةٍ عِتقَ رقبة، ومن قبَّلَ رأسَ عالمٍ كتب الله له بكلِّ شعرةٍ حسنة». رواه السِّلَفي في «المختار من الطيوريات»(٢).

الحديثُ الثلاثون:

عن ابن عباس رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «صنفان من أُمَّتي؛ إذا صَلَحا صلَحَ الناس، وإذا فسَدا فسَد الناس: السُّلطان والعلماء»(٣).

الحديثُ الحادي والثلاثون:

عن ابن عُمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «يحمِلُ هذا

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) «الطيوريات» (١٥٤) من طريق جويبر بن سعيد الأزدي، عن الضحاك بن مزاحم الهلالّي، عن ابن عباس. وجويبر قال فيه الحافظ في «التقريب» ص١٤٣: «ضعيف جدّاً»، ثم إن الضحاك لم يلقَ ابنَ عباس فيما قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢: ٢٩٩).

(٣) أخرجه تمّام في «فوائده» (١٥١٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤: ٩٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١١٠٨).

وفيه محمد بن زياد الميموني، ويقال له: اليشكري ـ وقد تحرف في مطبوع «الفوائد» إلى «حميد» ـ قال أحمد: «كذاب، خبيث، أعور، يضع الحديث». «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٣: ٢٩٧-٢٩٨)، وانظر: «ميزان الاعتدال» (٤: ١٤١).

العلمَ من كلِّ خلَفٍ عُدُوله، ينفون عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المُبطِلين، وتأويلَ الجاهلين». رواه تمَّام الرازي في «فوائده»[١].

الحديثُ الثاني والثلاثون:

عن جُبَير بن مُطعِم رضي الله عنه قال: قام فينا رسولُ الله ﷺ بالخَيْف من منىً، فقال: «نضَّرَ الله عبداً سمِع مقالتي، فوعاها، ثم أدَّاها إلى مَنْ لم يسمَعها، فرُبَّ حاملِ فقهٍ لا فِقْهَ له، وربَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أ فقَهُ منه». رواه ابن ماجه[٢]

وأخرج الترمذيُّ وابنُ ماجه عن زيد بنِ ثابتٍ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «نضَّرَ الله امرءاً سمِعَ منَّا حديثاً، فحفِظَه حتى يُبلِّغه غيرَه، فربَّ حاملِ فقهٍ إلى مَنْ هو أ فقَهُ منه، وربَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيه»[٣].

---

(١) «فوائد تمَّام» (٨٩٩) من طريق خالد بن عمرو القرشي، عن الليث بن سعد، عن يزيد ابن أبي حبيب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، به.
وخالد بن عمرو: متَّهم بالكذب، قال ابن عدي في «الكامل» (٣: ٤٥٨): «وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، كلها باطلة، وعندي أن خالد بن عمرو وضَعَها على الليث».
وأخرجه العلائي في «بغية الملتمس في سباعيات الإمام مالك بن أنس» ص٣٤ من حديث أسامة بن زيد، وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح».

(٢) «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب من بلغ علماً (٢٣١)، بلفظ قريب. وهذا اللفظ ليس لفظ ابن ماجه، وإنما هو أقرب إلى لفظ تمَّام في «فوائده» (١٤٦٢).

(٣) «سنن الترمذي»، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٢٦٥٦)، و«سنن ابن ماجه» (٢٣٠)، وأخرجه كذلك أبو داود في «سننه»، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (٣٦٦٠).

قال الترمذيُّ: وفي الباب عن عبد الله بنِ مسعود، ومعاذ بنِ جبل، وجُبَير ابنِ مطعِم، وأبي الدَّرداء، وأنس، وحديثُ زيدِ بنِ ثابت حديثٌ حسن.

ثم أخرجَ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «نضَّر الله امرءاً سمِعَ منَّا شيئاً، فبلَّغه كما سمِعَه، فربَّ مبلَّغٍ أوعَى من سامع». قال الترمذيّ: هذا حديث حسنٌ صحيح[1]. [١٤٤-أ]

الحديثُ الثالث والثلاثون:

عن عبد الله بن عَمرِو بنِ العاص رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الله لا يقبِضُ العلم انتزاعاً ينتزِعُه من الناس، ولكن يقبِضُ العلمَ بقَبْض العلماء، حتى إذا لم يترُكْ عالماً اتَّخذ الناسُ رؤوساً جهَّالاً، فسُئلوا، فأفتَوا بغير علم، فضلُّوا وأضلُّوا». لفظُ مسلم في «صحيحه»، وللبخاريِّ نحوه[2].

ورواه الترمذيُّ وقال: في الباب عن عائشة، وزياد بن لَبِيد، وهذا حديثٌ حسن صحيح، وقد رَوى الزهريُّ هذا الحديثَ عن عروة، عن عبد الله بن عَمرٍو، وعن عروةَ عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ، مثلَ هذا[3].

---

(١) «سنن الترمذي» (٢٦٥٨).
وحديث معاذ بن جبل: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٨٢)، رقم (١٥٥).
وحديث أبي الدرداء: أخرجه الدارمي في «مسنده»، المقدمة، باب الاقتداء بالعلماء (٢٣٦).
وحديث أنس: أخرجه ابن ماجه في «سننه»، المقدمة، باب من بلغ علماً (٢٣٦).

(٢) «صحيح مسلم»، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٢٦٧٣) (١٣)، و«صحيح البخاري»، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم؟ (١٠٠).

(٣) «سنن الترمذي»، أبواب العلم، باب ما جاء في ذهاب العلم (٢٦٥٢). =

الحديثُ الرابع والثلاثون:

عن بَهْز بنِ حَكيم بنِ معاوية بن حَيْدة القُشيريِّ، عن أبيه، عن جدِّه رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الملائكةَ لَتضع أجنحَتَها لطالب العلم لِما يرضى الله عنه». رواه أبو عبد الرحمن النَّيسابوريُّ في «فوائده»(١).

الحديثُ الخامس والثلاثون:

عن عليِّ بنِ أبي طالب رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يَسْتحي الشيخُ أن يجلس إلى جنبِ الشابِّ فيتَعلَّمَ منه». رواهُ أبو عبد الرحمن النَّيسابوريُّ في «فوائده»(٢).

= ورواية عروة للحديث عن عبد الله بن عمرٍو وعائشة في «صحيح البخاري»، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس (٧٣٠٧)، و«صحيح مسلم» (٢٦٧٣) (١٤) من طريق أبي الأسود عن عروة، به.

ومن طريق الزهري عنه، بذكر عائشة وحدَها أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣١١)، ومن طريقه بذكر عبد الله بن عمرٍو وحدَه عند الطحاوي كذلك (٣١٢).

وحديث زياد بن لبيد: لعله أراد ما أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب الفتن، باب ذهاب القرآن والعلم (٤٠٤٨)، قال: ذَكَر النبيُّ ﷺ شيئاً، فقال: «ذاك عند أوان ذهاب العلم»، قلت: يا رسول الله، وكيف يذهب العلم، ونحن نقرأ القرآن، ونُقرئه أبناءنا، ويُقرئه أبناؤنا أبناءهم إلى يوم القيامة؟ قال: «ثكلتكَ أمك زياد! إن كنتُ لأراك من أفقه رجل بالمدينة، أوليس هذه اليهود والنصارى يقرؤون التوراة والإنجيل لا يعملون بشيء مما فيهما؟».

(١) أخرجه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢١٧). وسلف من حديث صحابة آخرين.

(٢) رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٧٧٦٥)، وأورده ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٦٥)، وعزاه إلى الشيرازي في «الألقاب»، وأعلَّه بعيسى بن إبراهيم الهاشمي، وهو متروك، منكر الحديث. انظر: «ميزان الاعتدال» (٣: ٣١٠).

الحديثُ السادس والثلاثون:

عن أبي الدَّرداء رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من حفِظَ على أُمَّتي أربعين حديثاً من أمرِ دينها بعثَه اللهُ فقيهاً، وكنتُ له يوم القيامة شفيعاً». رواه أبو طالب بن غَيْلان في «أجزائه»(١).

ورواه السِّلَفي في «المختار من الطيوريات» عن ابن عباس، ولفظُه قال: «من حمَلَ على أُمَّتي أربعين حديثاً فهو من العلماء»(٢).

وفي روايةٍ عن ابن عباس: «من حفِظَ على أُمَّتي أربعين حديثاً من السُّنة كنتُ له شفيعاً يوم القيامة»(٣).

وقد رُوي هذا الحديث عن عليِّ بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ ابنِ جبل، وابنِ عمر، وأنس بنِ مالك، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدريّ(٤).

---

(١) «الغيلانيات» (٣٨٩)، وفي إسناده عبد الملك بن هارون بن عنترة: كذاب، كان يضع الحديث. «لسان الميزان» (٥: ٢٧٦).

(٢) «الطيوريات» (٤٣١)، وفيه: «من حمل من أمتي». وفي إسناده بقية بن الوليد الحمصي، وهو ثقة إذا حدث عن الثقات وصرح بالسماع، غير أنه مشهور بتدليس التسوية، فإذا لم يصرح فحديثه ليس بحجة، وقد رواه عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ولم يصرح بالسماع. ينظر: «تهذيب الكمال» (٤: ١٩٨)، و«ميزان الاعتدال» (١: ٣٠٠).

(٣) أخرجه تمَّام في «فوائده» (١٣٦٨). وفي إسناده إسحاق بن نجيح الأزدي الملطي: أحد الوضاعين الكذابين. «تهذيب الكمال» (٢: ٤٨٤)، و«ميزان الاعتدال» (١: ٢٠٥).

(٤) أخرج ابن الجوزي هذا الحديث في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» بالأرقام (١٦١-١٨٤) من الطرق التي ذكرها المصنف، ومن غيرها كذلك، ثم قال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ»، وقال أيضاً (١/ ١٢١): «قال الدارقطني: كل طرق هذا الحديث ضعاف، ولا يثبت منها شيء». =

الحديثُ السابع والثلاثون:

عن عليِّ بنِ أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اللـهمَّ ارحَمْ خُلفائي»، ثلاثَ مرَّات، قلتُ: يا رسولَ الله، ومن خُلفاؤك؟ قال: «الذين يأتون من بَعْدي، ويَرْوون أحاديثي وسُنَّتي، فيُعلِّمونها الناس». رواه سِبْط الأستاذ القُشيريِّ في «جزئه»[1].

= وقد استوفى الحافظ ابن حجر إيراد طرقه على اختلافها، وبيَّن علَّة كلٍّ منها في «الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» ص٧٠، ثم قال: «ولا يصح منها شيء، قال أبو علي سعيد بن السكن الحافظ: ليس يروى هذا الحديث عن النبي ﷺ من طريق يثبت، وقال الدارقطني: لا يثبت من طرقه شيء، وقال البيهقي: أسانيده كلها ضعيفة، وقال ابن عساكر: أسانيده كلها فيها مقال، ليس فيها للتصحيح مجال، وقال عبد القادر الرهاوي: طرقه كلها ضعاف؛ إذ لا يخلو طريق منها أن يكون فيها مجهول لا يعرف، أو معروف مضعَّف، وقال الحافظان رشيد الدين العطار وزكي الدين المنذري نحوَ ذلك، فاتفاقُ هؤلاء الأئمة على تضعيفه أَولى من إشارة السِّلَفي إلى صحته. قال المنذري: لعل السِّلَفيَّ كان يرى أن مطلق الأحاديث الضعيفة إذا انضم بعضُها إلى بعض أخذت قوة. قلت: لكن تلك القوة لا تُخرِج هذا الحديث عن مرتبة الضعف، فالضعف يتفاوت، فإذا كثرت طرق حديث رجح على حديث فرد، فيكون الضعف الذي ضعفُه ناشئ عن سوء حفظ رواته إذا كثرت طرقُه ارتقى إلى مرتبة الحسن، والذي ضعفُه ناشئ عن تهمة أو جهالة، إذا كثرت طرقُه، ارتقى عن مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال».

(١) أخرجه يحيى بن الحسين الشجري في «الأمالي الخميسية» (٦٣) و(٦٣)، وأبو طاهر السلفي في «الطيوريات» (١٦٥). وفي طرقها من تُكلِّم فيه، انظر: «نصب الراية» (١: ٣٤٨)، و«تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» للعراقي (١: ١١) (طبعة دار المعرفة) و(١: ٨٥) (طبعة دار العاصمة)، و«الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء» (٥: ١٦٢).

الحديثُ الثامن والثلاثون:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما من رجلٍ يعَلَم كلمةً أو كلمتين، أو أربعاً، أو خمساً، ممَّا افتَرَض الله ورسولُه، فيتعلَّمهنَّ ويُعلِّمهنَّ، إلا دخل الجنة». رواه أبو العباس الكُدَيميُّ في «جزئه»[١].

الحديثُ التاسع والثلاثون:

عن أنس بنِ مالك رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «ألا أُخبِركم بقومٍ ليسوا بأنبياء ولا شهداء، وإنَّ الأنبياءَ والشهداء لَيغبِطونهم بمَنازلـهم من الله، على منابرَ من نورٍ يُعرَفون بها»، قلنا: مَنْ هم يا رسول الله؟ قال: «الذين يُحبِّبون اللهَ إلى العباد، ويُحبِّبون العبادَ إلى الله، يمشونَ في الأرض نُصحاء». قال: قلنا: هذا يُحبِّبون الله إلى العباد، فكيف يُحبِّبون العبادَ إلى الله؟ قال: «يأمُرونهم بما أَمَر الله، ويَنهَونَهم عمَّا نهى الله، فإذا أطاعوهم أحبَّهم الله عزَّ وجلَّ». رواه الخطيب أبو بكرِ بنُ ثابتٍ البغداديُّ في «أماليه»[٢].

---

(١) الكديمي: هو محمد بن يونس بن موسى القرشي، البصري، قال ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٧: ٥٥٣): «اتهم بوضع الحديث وبسرقته، وادعى رؤية قوم لم يرهم، وروايةً عن قوم لا يعرفون، وترك عامةُ مشايخنا الرواية عنه، ومن حدث عنه نسبه إلى جده موسى؛ بأن لا يعرف». وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣: ٣٠٢).
والحديث أخرجه أبو بكر القطيعي في «جزء الألف دينار» (١٢٥)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢: ١٥٩). وهو من رواية الحسن عن أبي هريرة، وفي سماعه من أبي هريرة كلام مشهور.

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٠٥)، وابن عدي في «الكامل» (٨: ٣٨١). وأعلَّه بواقد بن سلامة. و«أمالي الخطيب»، لم تطبع بعد، وقد نُشر «أربع مجالس للخطيب» (مخطوط نشر على موقع الشبكة الإسلامية ضمن برنامج جوامع الكلم) وهو على موقع برنامج المكتبة الشاملة، والحديث فيها برقم (٢٠).

الحديثُ الأربعون:

عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا أبغَضَ المسلمون علماءَهم، وأظهروا عمارةَ [أسواقِهم]، وتناكحوا على جَمْع الدَّراهم، رماهم الله بأربعِ خصال: بالقَحْط من الزَّمان، والجَوْر من السُّلطان، والخيانةِ من وُلاة الأحكام، والصَّولة من العدوّ». رواه الحاكم في «المستدرك» وصححه[1].

فانظُر ـ أكرمَكَ الله ـ إلى فضائل العلماء، ولِما خصَّهم به ربُّ الأرض والسماء من هذه الأوصاف التي نقلناها، وما لهم من الكرامات التي جمعناها، فشُدَّ على العلم يدَ الضِّنَّة؛ فإنه عليكَ من أعظم المِنَّة.

والعالِمُ على الحقيقة: من استقَلَّ بعلومِ الشريعة، وراضَ نفسَه بعلوم الحقيقة، والكلُّ مستمدٌّ من الكتاب والسُّنة، والخروجُ عنهما مِحْنة، أعاذنا اللهُ من خِلافِهما، وألَّف قلوبَنا بائتلافهما.



(١) «المستدرك»، كتاب الرقائق (٧٩٢٣)، وما بين حاصرتين منه، وتعقب الذهبيُّ تصحيحَ الحاكم له فقال: «بل منكر، منقطع، وابنُ عبد ربه لا يُعرف».

فصل

وأمَّا ما أشرنا إليه من الأحاديث الواردةِ في مقامات المتَّقين، فنذكُرُها متبرِّكين بالبَداءة بالآيات في ذلك، كما سيظهر لك ويتبيَّن.

اِعلَم ـ جعلَكَ الله من العلماء العاملين ـ أنَّ التوبةَ أولُ مقاماتِ اليقين، وأولُ مقاماتِ مَنْ أحبَّه ربُّ العالمين / ، ومقاماتُ اليقين تسعة: [١٤٤-ب]

الأول: التَّوبة .

الثاني: الصَّبر.

الثالث: الشُّكر.

الرابع: الرَّجاء.

الخامس: الخوف.

السادس: الزُّهد.

السابع: التوكُّل.

الثامن: الرِّضا.

التاسع: المحبَّة.

كذا رتَّبها أبو طالب مكِّيٌّ في «قُوت القلوب»[1]، فظهَر لنا في حكمة ترتيبها على هذا الأسلوب أنَّ التوبة هي أولُ حادث ربانيٍّ من الله تعالى لعبده؛ بأن يجعَلَه راجعاً إلى بابه، آيباً لجَنابه.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام الصَّبر عن محارمِ الله، والصبرِ على أداء فرائض الإله.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام الشُّكر على هذا الإنعام للمَلِك العلَّام؛ بأنْ ألهَمَه هذا الإلهام.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام رجاء عفوِ الكريم وإحسانِه العَميم في تقصيره عن صِدْقه في القيام بواجب حقِّه.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام خوفِه من تغييرٍ يعتَرِيه، أو فترةٍ عمَّا هو فيه.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام الزُّهد في الدنيا، والرَّغبةِ في الدار الآخرة العُليا.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام التوكُّل على الله؛ بأن جعَلَه مقصِدَه ومُناه.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام الرِّضا بالأقدار، والصَّبرِ على الابتلاء والاختبار.

فإذا وصَل إلى هذا المقام فقد حصَلَ من محبَّة الله تعالى على أوفَى مَرام.

---

(١) «قوت القلوب» (١: ٣٠٢).

وهذه المقاماتُ كلُّها مذكورةٌ في القرآن صريحاً، إلا الزُّهد؛ فإنه ليس مذكوراً في القرآن إلا في غيرِ ما نحن فيه، وهو قولُه تعالى في قصَّة إخوة يوسف: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، وذلك لأنَّ الزهد عزيز، فلم يُصرَّح باسمه، وإنما ذُكِر بمعناه من ذمِّ الدنيا، وتمثيلها بالهَشِيم اليابس الذي فرَّقته الرياح، ولم يُنتفَع منه بشيء، إلى غير ذلك من التحذير منها، وأنها لعبٌ ولَهْو، والشيءُ إذا كان عزيزاً سُتِر اسمُه.

وقد قالوا: التوفيقُ عزيز، ولذلك لم يقَعْ في القرآن إلا في قوله: ﴿وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [هود: ٨٨].

ونحن نقول: الزُّهد عزيز، ولذلك لم يُصرَّح به باسمه الخاصّ، وإنما ذُكِر بمعناه، فلنذكر ما في هذه المقامات من بعض الآيات، وبعضِ الأخبار المرويَّة من الأثبات عن سيِّد أهل الأرض والسماوات.

* * *

المقامُ الأول: التَّوبة

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]، وقال تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾ الآية [التوبة: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ الآية [التحريم: ٨].

والآيات في ذلك كثيرة.

وصحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يا أيُّها الناسُ، توبوا إلى الله؛ فإنِّي أتوبُ إليه في اليوم مئةَ مرة». رواه مسلم في «صحيحه» عن الأغرِّ المُزنيِّ رضي الله عنه[1].

وعن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ الله يبسُطُ يدَه بالليل ليتوبَ مسيءُ النهار، ويبسُطُ يدَه بالنهار ليتوبَ مسيءُ الليل». رواه الصَّحيحان[2].

---

(١) «صحيح مسلم»، كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه (٢٧٠٢). والأغر يرويه عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) بل هو من أفراد مسلم، نصَّ على ذلك الحميديُّ في «الجمع بين الصحيحين» (٤٨٩)، وهو في «صحيح مسلم»، كتاب التوبة، باب قبول التوبة (٢٧٥٩). وانظر أيضاً: «تحفة الأشراف» (٩١٤٥)، و«جامع الأصول» (٩٨٦).

وعن عبد الله بنِ مسعود رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ قال: «لَـلَّهُ أشدُّ فرحاً بتوبة عبدِه المؤمن من رجلٍ في أرض دَوِّيَّة مَهلَكة، معه راحلتُه، عليها طعامُه وشرابُه، فنام، فاستيقَظ وقد ذهبت، فطلَبَها حتى أدركَه العطش، [ثم] قال: أرجِعُ إلى مكاني الذي كنتُ فيه، فأنامُ حتى أموت، فوضَع رأسَه على ساعده ليموت، فاستيقَظ وعنده راحلتُه، عليها زادُه وطعامُه وشرابُه، فالله أشدُّ فرحاً بتوبة عبده المؤمنِ من هذا براحِلَته وزادِه». رواه مسلم(١).

ورُوي نحوُه عن النُّعمان بنِ بشير، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، والبراء ابن عازِب(٢).

والأحاديثُ في ذلك كثيرة.

* * *

---

(١) «صحيح مسلم»، كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها (٢٧٤٤) (٣)، وما بين حاصرتين منه. وأخرجه كذلك البخاري في «صحيحه»، كتاب الدعوات، باب التوبة (٦٣٠٨).

والدوية: الأرض القفر والفلاة الخالية. «شرح مسلم» للنووي (١٧: ٦١).

(٢) حديث النعمان بن بشير: أخرجه مسلم (٢٧٤٥) (٥).

وحديث أنس بن مالك: أخرجه البخاري (٦٣٠٩)، ومسلم (٢٧٤٧) (٧).

وحديث أبي هريرة: أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب الحث على ذكر الله تعالى (٢٦٧٥) (٢).

وحديث البراء بن عازب: أخرجه مسلم (٢٧٤٦) (٦) .

المقامُ الثاني: الصَّبر

قال الله تعالى: ﴿وَٱصْبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]، وقال لنبيِّه عليه الصلاة والسلام: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقال: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِۖ وَكَانُواْ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤](١)، وقال: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

والآياتُ في ذلك كثيرة.

وعن رسول الله ﷺ فيما رواه أبو مالك الأشعريُّ في «صحيح مسلم» أنه قال من حديث: «والصلاةُ نور، والصدقةُ برهان، والصبرُ ضياء»(٢).

وعن رسول الله ﷺ فيما رواه ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «الصبرُ نصفُ الإيمان، واليقينُ الإيمانُ كلُّه». رواه تمَّام الرازيُّ في «فوائده»(٣).

---

(١) جاء في الأصل: «وقال: وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا»، وليس في القرآن الكريم آية بهذا السياق، وإنما هو سياق من آيتين، وقد أثبتُّ نصَّ الآيتين على الصواب.

(٢) «صحيح مسلم»، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء (٢٢٣).

(٣) «فوائد تمَّام» (١٠٨٣). وقال البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢: ١٩٤): «المحفوظ عن =

وفي «صحيح مسلم»: عن صُهيب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عجباً لأمر المؤمن؛ إنَّ أمرَه كلَّه خير، وليس ذلك لأحدٍ إلا للمؤمن، إن أصابَتْه/ سرَّاء شكَرَ فكان خيراً له، وإن أصابته ضرَّاء صبرَ فكان خيراً له»[١]. [١٤٥-أ]

وفي «مسند عَبْد بن حُميد» عن سعد بن أبي وقَّاص، بنحوِه[٢].

وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «ما أُعطيَ أحدٌ عطاءً خيراً له وأوسَعَ من الصبر»[٣].

وروى تمَّام الرازيُّ في «فوائده» عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثةٌ من كنوز البِرّ: إخفاءُ الصَّدقة، وكتمانُ الشكوى، وكتمانُ المُصِيبة، يقول الله عزَّ وجلَّ: ابتليتُ عبدي فصبر، فلم يشكُني إلى عوَّاده، لأُبدلنَّه لحماً خيراً من لحمه، ودماً خيراً من دمه، وإن أرسلتُه أرسلتُه ولا ذنبَ عليه، وإن توفَّيتُه فإلى رحمتي»[٤].

وفي «مستدرك الحاكم» عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، أنه سمِعَ النبيَّ ﷺ يقول: «ما رُزق عبدٌ خيراً له ولا أوسَعَ من الصَّبر»[٥].

= ابن مسعود من قوله غير مرفوع». انظر: «لسان الميزان» (٧: ١١٣).

(١) «صحيح مسلم»، كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير (٢٩٩٩).

(٢) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (١٣٩).

(٣) «صحيح البخاري»، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة (١٤٦٩)، و«صحيح مسلم»، كتاب الزكاة، باب فضل التعفف والصبر (١٠٥٣).

(٤) «فوائد تمَّام» (٧٦٠). وفيه الجارود بن يزيد النيسابوري، قال فيه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١: ٣٥٥): «كذبه أبو أسامة، وضعفه عليٌّ، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال أبو داود: غير ثقة، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال أبو حاتم: كذاب».

(٥) «المستدرك»، كتاب التفسير (٣٥٥٢).

وروى تمَّام الرازيُّ في «فوائده» عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «ثلاثٌ من كنوز البِرِّ: كتمانُ الأوجاع، والبلوى، والمُصيبات، ومَنْ بثَّ لم يصبِر»[١].

وعن حُذيفة بنِ اليمان رضي الله عنه قال: أربعٌ من كنَّ فيه فقد جَمَعَ خيرَ الدنيا والآخرة: جسداً صابراً، ولساناً ذاكراً، وقلباً شاكراً، وزوجةً صالحة. رواه أبو الحسن الخيَّاط في «جزئه»[٢].

* * *

(١) «فوائد تمَّام» (١١٠١). وفيه ناشب بن عمرو الشيباني، قال البخاري: «منكر الحديث». «ميزان الاعتدال» (٥: ٥).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢: ٢٣٦). وفيه أبو حذافة أحمد بن إسماعيل السهمي: وهو ضعيف. «ميزان الاعتدال» (١: ١١٣).

المقامُ الثالث: الشكر

قال تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وقال تعالى: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]، وقال تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، وقال تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

والآياتُ في ذلك كثيرة.

وصحَّ من طريق المغيرة بنِ شُعبة رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قام حتى تورَّمت قدماه، فقيل له: أتتكلَّفُ ذلك وقد غُفِر لك ما تقدَّم من ذَنْبك وما تأخَّر؟ قال «أفلا أكونُ عبداً شكوراً»[1].

وعن عبد الله بن عَمْرو بنِ العاص رضي الله عنهما قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «خصلتانِ من كانتا فيه كتَبَه الله شاكراً صابراً، ومن لم تكونا فيه لم يكتُبْه الله شاكراً ولا صابراً: مَنْ نظَر في دينه إلى من هو فوقَه فاقتدى به، ونظَر في دنياه إلى من هو دونَه فحمِدَ الله على ما فضَّلَه به، كتبَه الله

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢] (٤٨٣٦)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة (٢٨١٩).

شاكراً صابراً، ومن نظَر في دِينه إلى من هو دونَه، ونظَر في دنياه إلى من فوقَه، فأسِفَ على ما فاتَه، لم يكتُبْه الله شاكراً ولا صابراً». رواه التِّرمذي[1].

ورَوى الطبرانيُّ عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «من أُعطيَ أربعاً أُعطيَ أربعاً، وتفسيرُ ذلك في كتاب الله: من أُعطيَ الذِّكر ذَكَره الله؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿اذكُرُوْني أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ومن أُعطيَ الدُّعاء أُعطيَ الإجابة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ومن أُعطيَ الشُّكر أُعطيَ الزِّيادة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]، ومن أُعطيَ الاستغفارَ أُعطيَ المغفِرة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾[نوح: ١٠]»[2].

ورَوى تمَّام الرازيُّ في «فوائده» عن أنس بنِ مالك نحوَه، ولفظُه: قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما رُزِق عبدٌ أربعاً فحُرِم أربعاً: لم يُرزَق الدُّعاءَ فيُحرَم الإجابة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ولم يُرزَق التوبةَ فيُحرَم القَبول، وذلك أنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥]، ولم يُرزَق الشكرَ فيُحرَم المزيد، وذلك أنَّ الله تعالى يقول: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]، ولم يُرزَق الاستغفارَ فيُحرَم المغفرة، وذلك أنَّ الله تعالى يقول: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾[نوح: ١٠]»[3].

---

(١) «سنن الترمذي»، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع (٢٥١٢). وقال عقبه: «حديث غريب».

(٢) «المعجم الأوسط» (٧٠٢٣)، و«المعجم الصغير» (١٠٢٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٤٩): «فيه محمود بن العباس: وهو ضعيف». والآية الأولى: ﴿اذكُرُوْني﴾ كذا جاءت، في الأصل، وهي في المصحف مقترنة بالفاء ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ﴾.

(٣) «فوائد تمَّام» (٣٠٠).

ورَوى الطبرانيُّ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما أنعَمَ الله على عبدٍ نعمةً، فعَلِم أنَّها من عندِ الله، إلا كتَب الله له بها شكرَها قبل أن يحمَدَه عليها، وما أذنَب عبدٌ ذنباً فندِمَ عليه إلا كتَبَ [الله] له مغفرةً قبل أن يستغفِر، وما اشترى عبدٌ ثوباً بنصف دينار، فحمِدَ الله حين يلبَسُه، إلا لم يبلُغ ركبتَيه حتى يغفِرَ [الله] له»(١).

وفي «المختار من الطُّيوريات» للسِّلَفي: عن عبد الله بن عَمْرو بنِ العاص رضي الله عنهما ـ قال الراوي عنه: لا أعلَمُه إلا رفَعَه ـ: «فإذا قال العبدُ: الحمدُ لله ربِّ العالمين، فهي كلمةُ الشُّكر التي لا يشكُرُ عبدٌ حتى يقولَها»(٢).

وفي «مسند أحمد بن منيع»: عن أبي الدَّرداء رضي الله عنه قال: سمعتُ أبا القاسم ﷺ يقول: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ قال: يا عيسى، إني باعثٌ من بعدكَ أُمةً، إن أصابَهم / ما يُحبُّون حمدوا وشكروا، وإن أصابَهم ما يكرهون احتسَبوا وصبَروا، ولا حلمَ ولا علم، قال: يا ربّ، كيف هذا ولا حلمَ ولا علم؟ قال: أُعطِيهم من حِلْمي وعِلْمي»(٣). [١٤٥-ب]

وفي «الغيلانيَّات»: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «أتُحبُّون أن تجهَدوا في المسألة؟» قالوا: نعم يا رسولَ الله، قال: «قولوا: اللهمَّ أعنَّا لشُكرِكَ وذِكرِكَ وحسنِ عبادتك»(٤).

---

(١) «المعجم الأوسط» (٤٥٠٣)، وما سلف بين حاصرتين منه. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥: ١١٩): «فيه سليمان بن داود المنقري: وهو ضعيف».

(٢) لم أقف عليه في مطبوع «الطيوريات». وأخرجه الطبري في «تفسيره» (١٤: ٦٠٦).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٥٤٥).

(٤) «الغيلانيات» (٦٢٠). وأخرجه كذلك الإمام أحمد في «المسند» (٧٩٨٢).

المقامُ الرابع: الرَّجاء

قال تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأَخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [الزمر: ٩]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَـٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَـٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَـٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴾ [فاطر: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣-١٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَـٰتِنَا غَـٰفِلُونَ * أُوْلَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [يونس: ٧-٨]، وقال تعالى: ﴿فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [يونس: ١١].

والآياتُ في ذلك كثيرة.

وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ فيما يروي عن ربه عزَّ وجلَّ قال: «يا ابنَ آدم، إنك ما دعوتَني ورجَوتني، فإنِّي أغفرُ لك على ما كان منك، فلو لقِيتَني بقِراب الأرض خطايا، ثم لا تُشرك بي شيئاً، لقيتُك بقِرابها مغفرة، ولو أخطأتَ حتى تبلُغ خطاياكَ عَنانَ السماء، ثم استغفرتَني لغفرتُ لك ولا أُبالي». رواه السِّلفي في «المختار من الطيوريات»[1].

---

(١) لم أقف عليه في «مطبوع الطيوريات». وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٤٧٢).

وأخرج الترمذيُّ عن أنس بن مالك رضي الله عنه نحوَه، ولفظُه: قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قال الله تعالى: يا ابنَ آدم، إنك ما دعوتَني ورجَوتني غفرتُ لك على ما كان منك، ولا أُبالي، يا ابنَ آدم، لو بلغَتْ ذنوبُك عَنانَ السماء، ثم استغفرتَني غفرتُ لك، ولا أُبالي، يا ابنَ آدم، لو أتيتَني بقِراب الأرض خطايا، ثم لقيتَني لا تُشرِك بي شيئاً، لأتيتُكَ بقِرابها مغفرة». قال الترمذيّ: حديث حسنٌ غريب(١).

وفي «معجم البغويّ» عن عَمرِو البِكَاليِّ - وكانت له صحبة - حديثٌ في معنى المرفوع قال: فيكم ثلاثةُ أعمالٍ(٢)، كلُّها تُوجِب لأهلها الجنة:

رجلٌ قام في ليلةٍ باردةٍ من فراشه ودِثاره، فقام فتوضَّأ، ثم قام إلى الصَّلاة، فيقول الله عزَّ وجلَّ لملائكته: ما حمَلَ عبدي هذا على ما صنَع؟ وهو أعلمُ بذلك منهم، قال: يقولون: رجَّيتَه أمراً فرَجَاه، وخوَّفتَه أمراً فخافَه، قال: فيقول: فإنِّي أُشهِدُكم أنِّي قد أعطيتُه ما رجا، وأمَّنتُه مما خاف.

ورجلٌ كان في فئة، فانكشفت فئته، فاستقبَل العدوَّ بنحرِه، فقاتَل حتى قُتل، فيقول الله عزَّ وجلَّ لملائكته: ما حمَل عبدي على ما صنَع؟ قال: فيقولون: ربَّنا، رجَّيتَه أمراً فرَجَاه، وخوَّفتَه أمراً فخافَه، قال: فيقول الله: أُشهِدُكم أنِّي قد أعطيتُه ما رَجَاه، وأمَّنتُه مما خاف.

قال: وقومٌ اجتمعوا يذكرون الله عزَّ وجلَّ، فيقول الله عزَّ وجلَّ: ما حمَلَ عبيدي هؤلاء على ما صنَعوا؟ قال: فيقولون: ربنا، رجَّيتَهم أمراً فرَجَوه،

---

(١) «سنن الترمذي»، أبواب الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله بعباده (٣٥٤٠).

(٢) قوله: «ثلاثة أعمال»، تكرر في الأصل، وهو سبق قلم.

وخوَّفتَهم أمراً فخافوه، قال: فيقول: فإني أُشهِدكم أنِّي قد أعطيتُهم ما رجَوا، وأمَّنتُهم مما خافوا[1].

والرجاءُ نافعٌ في الدنيا والآخرة:

روى الترمذيُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «إن رجلَين ممَّن دخل النار اشتدَّ صياحُهما، فقال الله تبارك وتعالى: أخرِجُوهما، فلما أُخرِجا قال لهما: لأيِّ شيء اشتدَّ صياحُكما؟ فقالا: فعلنا ذلك لترْحَمَنا، قال: رحمتي لكما أن تنطَلِقا، فتُلقِيا أنفسَكما حيث كنتُما من النار، فينطلقان، فيُلقي أحدُهما نفسَه، فيجدُها عليه برداً وسلاماً، ويقومُ الآخر، فلا يُلقي نفسَه، فيقول له الربُّ تبارك وتعالى: ما يمنعُكَ أن تُلقي نفسَك كما أَلقى صاحبُك؟ فيقول: يا رب، إنِّي لأرجو أن لا تُعِيدني فيها بعدما أخرجتَني، فيقول الربُّ تبارك وتعالى: لك رجاؤك، فيدخلان جميعاً الجنة برحمةِ الله تعالى»[2].

* * *

---

(١) لم أقف عليه عند البغوي، وأخرجه بنحوه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦: ٤٥٩).

(٢) «سنن الترمذي» أبواب صفة جهنم (٢٥٩٩)، وقال: «إسناد هذا الحديث ضعيف؛ لأنه عن رِشْدِين بن سعد، ورِشْدِين بن سعد هو ضعيف عند أهل الحديث، عن ابن أنعُم، وهو الإفريقيّ، والإفريقيّ ضعيف عند أهل الحديث».

المقامُ الخامس: الخوف

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠-٤١].

والآياتُ في ذلك كثيرة / . [١٤٦-أ]

وعن حُذَيفة بنِ اليمان رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: كان رجلٌ ممَّن كان قبلَكم يُسيء الظنَّ بعمله، فقال لأهله: إذا أنا متُّ فخُذوني، فذَروني في البحر في يومٍ صائف، ففعلوا به، فجمَعَه الله، ثم قال: ما حمَلَك على الذي صنعتَ؟ قال: ما حمَلَني إلا مخافتُك، فغفر له». رواه البخاري في باب الخوف من الله[١].

ونحوُه عن أبي سعيد الخدريِّ، متَّفق عليه[٢].

وهو متَّفق عليه عن أبي هريرة أيضاً[٣].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من خاف أَدلَجَ،

(١) «صحيح البخاري»، كتاب الرقاق (٦٤٨٠).

(٢) «صحيح البخاري»، كتاب حديث الأنبياء، باب حديث الغار (٣٤٧٨)، و«صحيح مسلم»، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه (٢٧٥٧).

(٣) «صحيح البخاري»، كتاب حديث الأنبياء، باب حديث الغار (٣٤٨١)، و«صحيح مسلم»، التوبة باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه (٢٧٥٦).

ومن أَدلَجَ بلغ المنزل، ألا إنَّ سلعةَ الله غالية، ألا إنَّ سلعةَ الله الجنة». رواه الترمذي وقال: حديث حسنٌ غريب[١].

وفي «مستدرك الحاكم» نحوُه عن أُبيٍّ بن كعبٍ رضي الله عنه، ولفظُه: قال: قال رسول الله ﷺ: «كان الناسُ يعودون داود عليه السلام، يظنُّون به مرضاً، وما به إلا شدَّةُ الخوفِ من الله عزَّ وجلّ»[٢].

وفي «جزء ابنِ الجرَّاح»: عن عبد الله بنِ مسعود رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ داود عليه السلام قال: إلهي، ما جزاءُ من سالَتْ دموعُه على وجنَتَيه من مخافتك؟ قال: أن أَقيَ وجهَه لَفْحَ جهنَّم، وأُؤمِّنَه يوم القيامة من الفَزَع الأكبر»[٣].

وفي «معجم الطبرانيِّ»: عن ابن عباس رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «إن الله قال لموسى عليه السلام ـ من حديث طويل ـ: ولم يعبُدْني العابدون بمِثْل البكاء من خِيفَتي»، ثم قال في مجازاتهم: «وأما البكَّاؤون من خِيفَتي فلهم الرفيقُ الأعلى، لا يشارَكون فيه»[٤].

---

(١) «سنن الترمذي»، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع (٢٤٥٠).

(٢) لم أقف عليه في مطبوع «المستدرك»، وأخرجه تمَّام في «فوائده» (٢٩٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧: ١٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١: ٢٣)، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن غزوان: كان يضع الحديث، ويحدث عن الثقات بالبواطيل. «ميزان الاعتدال» (٤: ١٨٦).

(٣) أورده المتقي النهدي في «كنز العمال» (٤٣٤٦٦)، وعزاه إلى ابن عساكر والديلمي، وقال: «وفيه جسر ابن فرقد: ضعيف». وتحرف فيه «جسر» إلى «حسن»، وهو في «مختصر تاريخ دمشق» (٨: ١٢٦)، ولم أقف عليه في مطبوع «تاريخ دمشق».

(٤) «المعجم الأوسط» (٣٩٣٧). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ٢٩٦): «فيه جويبر ابن سعيد: وهو ضعيف».

المقام السادس: الزُّهد

قال الله تعالى: ﴿ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ﴾ [الحديد: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾ [لقمان: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾[الكهف: ٤٦].

والآياتُ في ذلك كثيرة.

وجاء في الزُّهد أحاديثُ منها:

ما رواه ابنُ ماجه عن سَهْل بن سَعْد الساعِديِّ رضي الله عنه قال: أتى النبيَّ ﷺ رجلٌ فقال: يا رسول الله، دُلَّني على عمل إذا عملتُه أحبَّني الله وأحبَّني الناس، فقال رسول الله ﷺ: «اِزهَدْ في الدُّنيا يُحبَّك الله، وازهَدْ فيما في أيدي الناس يُحبُّوك»[1].

---

(١) «سنن ابن ماجه»، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا (٤١٠٢). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤: ٢١٠): «هذا إسناد ضعيف؛ خالد بن عمرو: قال أحمد وابن معين: أحاديثه موضوعة، وقال البخاري وأبو زرعة: منكر الحديث، وقال ابن حبان: كان ينفرد عن الثقات بالموضوعات، لا يحلُّ الاحتجاج بخبره».

وقال المنذري بعد أن أورده في «الترغيب والترهيب» (٤٨٥٥): «وقد حسَّن بعضُ مشايخنا إسنادَه، وفيه بُعْد؛ لأنه من رواية خالد بن عمرو القرشي الأموي السعيدي، عن سفيان =

وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «الزَّهادةُ في الدنيا ليست بتحريمِ الحلال، ولا بإضاعة المال، ولكنَّ الزَّهادةَ في الدنيا أن لا تكونَ بما في يديك أوثقَ مما في يد الله، وأن تكون في ثوابِ المُصيبة إذا أُصبتَ بها أرغَبَ فيها لو أنك أُبقِيَتْ لك». رواه الترمذيُّ وابنُ ماجه، وزاد: قال أبو إدريس الخولانيّ: مثلُ هذا الحديث في الأحاديث كمثل الإبرِيز في الذهب[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الزُّهد في الدنيا يُرِيح القلبَ والجسد». رواه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط»[2].

وعن أبي خلَّاد ـ وكانت له صحبة ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا رأيتم الرجل قد أُعطي زهداً في الدنيا، وقلَّةَ منطق، فاقرَبوا منه؛ فإنه يُلقَّى الحكمة». رواه ابن ماجه[3].

= الثوري، عن أبي حازم، عن سهل، وخالدٌ هذا قد تُرك واتُّهم، ولم أرَ من وثقه، لكن على هذا الحديث لامعةٌ من أنوار النبوة، ولا يمنع كونُ راويه ضعيفاً أن يكون النبي ﷺ قاله، وقد تابعه عليه محمد بن كثير الصنعاني عن سفيان، ومحمد هذا قد وُثِّق على ضعفه، وهو أصلح حالاً من خالد، والله أعلم».

(١) قوله: «بما في يديك أوثق»، تكرر في الأصل، وهو سبق قلم.
والحديث في «سنن الترمذي»، أبواب الزهد، باب ما جاء في الزهادة في الدنيا (٢٣٤٠)، و«سنن ابن ماجه»، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا (٤١٠٠). قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو إدريس الخولاني اسمه: عائذ الله بن عبد الله، وعمرو ابنُ واقد: منكر الحديث».

(٢) «المعجم الأوسط» (٦١٢٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ٢٨٦): «فيه أشعث ابن نزار، ولم أعرفه، وبقية رجاله وُثِّقوا على ضعفٍ في بعضهم».

(٣) «سنن ابن ماجه»، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا (٤١٠١). والراوي عن أبي خلَّاد هو أبو فروة: وهو ضعيف، ولذلك لم يُثبِت أبو حاتم صحبتَه، قال ابن أبي حاتم في «العلل» =

وعن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من اشتاقَ إلى الجنة سارَعَ في الخيرات، ومن أشفَقَ من النار لَهَا عن الشهوات، ومن ترقَّب الموت هانت عليه اللذَّات، ومن زَهِد في الدنيا هانت عليه المُصِيبات». رواه تمَّام الرازي في «فوائده»[1].

وعن سَلْمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «جُلساء الله غداً أهلُ الورع والزُّهدِ في الدنيا». رواه أبو عبد الرحمن النيسابوري في «فوائده»[2].

وعن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «إنَّ الله تعالى قال لموسى: يا موسى، إنه لم يتصَنَّع لي المُتصنِّعون بمثل الزُّهد في الدنيا. ثم قال: أما الزاهدون فإنِّي أُبِيحُهم الجنةَ يتبوَّءون فيها حيث يشاؤون»[3].

* * *

= (٥: ١٠٦): «قلتُ لأبي: يصحُّ لأبي خلاَّد صحبة؟ فقال: ليس له إسناد». وانظر: «ميزان الاعتدال» (٥: ٢٧٦).

(١) «فوائد تمَّام» (٤٢). وفيه المسيّب بن شريك التميميّ: متروك الحديث. «ميزان الاعتدال» (٤: ٣٣٣).

(٢) أخرجه السلفي في «معجم السفر» (١٤١٥). وفيه مقاتل بن قيس الأزدي: ضعفه الأزدي. «ميزان الاعتدال» (٤: ٣٧٧).

وأخرجه أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر الدمشقي في «فوائده» (٥٥) موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «المعجم الكبير» (١٢: ١٢٠-١٢١) رقم (١٢٦٥٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨: ٢٠٣): «فيه جويبر: وهو ضعيف جداً».

المقامُ السابع: التوكُّل

قال الله تعالى في آيات كثيرة: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥ﴾ [الطلاق: ٣].

والآياتُ في / ذلك كثيرة. [١٤٦-ب]

وصحَّ من طريق ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «يدخُل الجنةَ من أُمَّتي سبعون ألفاً بغير حساب، هم الذين لا يَسْترقون، ولا يتطيَّرون، وعلى ربِّهم يتوكَّلون». أخرجه البخاري في باب: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥ﴾[1].

ونحوُه في «صحيح مسلم» عن عِمران بنِ حُصين رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «يدخل الجنةَ من أُمتي سبعون ألفاً بغيرِ حساب»، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: «هم الذين لا يَسْترقون، ولا يتطيَّرون، ولا يكتَوون، وعلى ربِّهم يتوكَّلون»[2].

وعن عمر بنِ الخطَّاب رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لو أنكم كنتُم تـتوكَّلون على الله حقَّ توكُّله لرزَقكم كمـا يرزُق الطَّير؛ تغدو خِماصاً،

---

(١) «صحيح البخاري»، كتاب الرقاق (٦٤٧٢).

(٢) «صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (٢١٨) (٣٧٢).

وتروحُ بِطاناً». رواه الترمذيُّ وابنُ ماجه، وقال الترمذي: حديث حسنٌ صحيح، ولفظُ ابنِ ماجه: «لو أنكم توكَّلتُم»[1].

وعن عَمرِو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ مِنْ قلب ابنِ آدم بكلِّ واد شعبة، فمَن أَتْبع قلبَه الشُّعب كلَّها لم يُبالِ الله بأيِّ وادٍ أهلكَه، ومن توكَّل على الله كفاه الشُّعب». رواه ابن ماجه[2].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رجلٌ: يا رسول الله، أعقِلُها وأتوكَّل، أو أُطلِقُها وأتوكَّل؟ قال: «اعقِلْها وتوكَّل». رواه الترمذيُّ وقال: هذا حديث حسنٌ غريب من حديثِ أنس، وقد رُوي عن عَمرو بنِ أُمية الضَّمْري، عن النبي ﷺ [نحوُ] هذا[3].

وروى تمَّام الرازي في «فوائده» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «دخلت أُمَّة الجنةَ بقَضِّها وقَضِيضها، كانوا لا يَسْترقون، ولا يكتَوون، وعلى ربِّهم يتوكلون»[4].

---

(١) «سنن الترمذي»، أبواب الزهد، باب في التوكل على الله (٢٣٤٤)، و«سنن ابن ماجه»، كتاب الزهد، باب التوكل واليقين (٤١٦٤).

(٢) «سنن ابن ماجه»، كتاب الزهد، باب التوكل واليقين (٤١٦٦). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤: ٢٢٧): «هذا إسناد ضعيف؛ صالح بن رُزَيق ليس له إلا هذا الحديث، قال في الميزان: حديثه منكر»، وانظر: «ميزان الاعتدال» (٢: ٢٧١).

(٣) «سنن الترمذي»، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع (٢٥١٧)، وفي «العلل» ـ الملحق بالسنن ـ (٦: ٢٥٦)، وما بين حاصرتين منه ونقل عقبه قول يحيى بن سعيد القطان ـ وهو أحد رواته ـ: «وهذا عندي حديث منكر».
وحديث عمرو بن أمية: أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٧٠)، وابن حبان في «صحيحه»، كتاب الرقائق، باب الورع والتوكل (٧٣١).

(٤) «فوائد تمَّام» (٤٦٤). وأخرجه كذلك ابن حبان في «صحيحه»، كتاب الرقائق، باب =

المقامُ الثامن: الرضا

قال الله تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من يأخذُ عنِّي هؤلاء الكلمات فيعمَل بهنَّ، أو يُعلِّم من يعمَلُ بهنّ؟ فقال أبو هريرة: قلت: أنا يا رسول الله، فأخَذَ بيدي، فعَقَد خمساً، قال: «اتَّقِ المحارمَ تكن أعبَدَ الناس، وارضَ بما قسَمَ الله لك تكنْ أغنى الناس، وأحسِنْ إلى جارك تكنْ مؤمناً، وأحِبَّ للناس ما تُحبُّ لنفسك تكنْ مسلماً، ولا تُكثر الضَّحك؛ فإن كثرةَ الضَّحك تُميت القلب». رواه الترمذيُّ وقال: حديث غريب[1].

وعن العباس بنِ عبد المطَّلب رضي الله عنه، أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: «ذاق طعمَ الإيمان مَنْ رضيَ بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبيّاً». رواه مسلم والترمذي، وقال: حديث حسنٌ صحيح[2].

= الورع والتوكل (٧٢٦). وفيه محمد بن عيسى بن حيان المدائني: متروك. «ميزان الاعتدال» (٤: ٢٣٢).

(١) «سنن الترمذي»، أبواب الزهد، باب من اتقى المحارم فهو أعبد الناس (٢٣٠٥). وأخرجه كذلك ابن ماجه في «سننه»، كتاب الزهد، باب الورع والتقوى (٤٢١٧). وهو من رواية الحسن عن أبي هريرة، وقد قال الترمذي عقب الحديث: «الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً».

(٢) «صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من رضي بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ رسولاً، فهو مؤمن، وإن ارتكب المعاصي الكبائر (٣٤)، و«سنن الترمذي»، أبواب الإيمان (٢٦٢٣).

وقد رَوى الخَرائطيُّ عن أبي الدَّرداء رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «أحسِنْ مجاورةَ من جاوَرَكَ تكنْ مؤمناً، وأحبَّ للناس ما تُحبُّ لنفسك تكنْ مسلماً، وارضَ بقَسْم الله تبارك وتعالى تكنْ من أغنى الناس»(١).

وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: «من رُزِق ثلاثاً فقد جَمَعَ الله له خيرَ الدنيا والآخرة: الرِّضا بالقضاء، والصَّبرَ على البلاء، والدعاءَ في الرَّخاء». رواه أبو عبد الرحمن النَّيسابوريُّ في «فوائده»(٢).

وعن عائشة رضي الله عنها، عن النبيِّ ﷺ قال: «لمَّا أَهبط الله تعالى آدم ـ عليه السلام ـ إلى الأرض قام وِجاهَ الكعبة، فصلَّى ركعتين، فألهَمَه الله تعالى هذا الدعاء: اللهمَّ إنك تعلمُ سرِّي وعلانيَتي فاقبَل معذرَتي، وتعلمُ حاجتي فأعطِني سُؤْلي، وتعلمُ ما في نفسي فاغفِر لي ذنبي، اللهمَّ إنِّي أسألك إيماناً يُباشِر قلبي، ويقيناً صادقاً حتى أعلمَ أنه لا يُصيبُني إلا ما كتبتَ لي، ورضاً بما قسمتَ لي، فأوحى الله تعالى إليه: يا آدم، إني قد قبلتُ توبتَك، وغفرتُ ذنبك، ولن يدعوَني أحدٌ بهذا الدعاء إلا غفرتُ له ذنبه، وكفيتُه الهَمَّ من أمرِه، وزجرتُ عنه الشيطان، وأمَلْتُ إليه الدنيا راغمةً وإن لم يُرِدها». رواه الطبراني في «المعجم الأوسط»(٣).

---

(١) قال العراقي في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (٢: ١٩٨): «أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق بسند ضعيف والمعروف أنه قاله لأبي هريرة».
قلت: وحديث أبي هريرة رضي الله عنه سلف قريباً أول هذا المقام.

(٢) لم أقف عليه.
وأخرج نحوه أبو داود في «الزهد» (٤٠٧) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٣) «المعجم الأوسط» (٥٩٧٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٨٣): «فيه النضر ابن طاهر: وهو ضعيف». وقوله: «كفيته الهم»، جاء في مطبوع «الأوسط»: «كفيته المهم».

وعن البراء بن عازِب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أراد الله به خيراً علَّمَه هؤلاء الكلمات، ثم لم ينسَهنَّ: اللهمَّ إني ضعيفٌ فقوِّ في رضاك ضَعْفي، وخُذْ إلى الخير بناصيتي، واجعَل الإسلامَ منتهى رضاي، اللهمَّ إني ضعيفٌ فقوِّني، وإني ذليلٌ فأعزَّني، وإني فقيرٌ فأغنني». رواه السِّلَفي في «جزء ابن رِزْقويه»[١].

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن عِظَمَ الجزاءِ مع عِظَم البلاء، إنَّ الله إذا أحبَّ قوماً ابتلاهم، فمَنْ رضيَ فله الرِّضا، ومَنْ سَخِط فله السُّخط». رواه الترمذي، وقال: حديث حسنٌ غريب[٢].

* * *

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣: ٣٤٠). وفيه أبو داود نفيع بن الحارث الأعمى: كذَّبه غير واحد. «ميزان الاعتدال» (٥: ٣٣)، «التكميل في الجرح والتعديل» لأبي الفداء بن كثير (١: ٣٩٨-٣٩٩).
وابن رِزْقويه: هو أبو الحسن، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رِزْق البزاز، كان ثقة، صدوقاً، كثير السماع والكتابة، حسن الاعتقاد، وهو أول شيخ للخطيب البغدادي، قال الخطيب: وسمعته يقول: والله ما أحبُّ الحياة في الدنيا لكسب ولا تجارة، ولكني أحبها لذكر الله، ولقراءتي عليكم الحديث»، توفي سنة ٤١٢هـ، ودفن بالقرب من معروف الكرخي. «تاريخ بغداد» (٢: ٢١١ -٢١٣).

(٢) «سنن الترمذي»، أبواب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء (٢٣٩٦)، وأخرجه كذلك ابن ماجه في «سننه»، كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء (٤٠٣١).

المقامُ التاسع: المحبة

قال الله تعالى: ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «ثلاثٌ من كُنَّ فيه وجَدَ بهنَّ حلاوةَ الإيمان: مَنْ كان الله ورسولُه أحبَّ إليه مما سواهما، وأن يُحبَّ المرءَ لا يُحبُّه إلا لله، وأن يكرهَ أن يعود في الكفر بعد أن أنقَذَه الله منه كما يكرهُ أن يُقذَف في النار». رواه الصَّحيحان، ورواه الترمذيُّ، ولفظُه: «وجَدَ بهنَّ طعمَ الإيمان»[1].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، متى الساعة؟ قال: «وما أعددتَ لها؟» قال: لا والذي نفسي بيده، ما أعددتُ لها من كبيرِ صلاةٍ ولا صيام، إلا أنِّي أحبُّ اللهَ ورسولَه، قال: «فأنتَ مع من أحببت». رواه الصَّحيحان[2].

---

(١) «صحيح البخاري»، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان (١٦)، و«صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان (٤٣) (٦٧)، و«سنن الترمذي»، أبواب الإيمان (٢٦٢٤).

(٢) «صحيح البخاري»، كتاب الأدب، باب علامة حب الله عز وجل (٦١٧١)، و«صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة، باب المرء مع من أحب (٢٦٣٩) (١٦٤).

وفي «المئة الشُّريحية»: عن أنس بنِ مالك رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ «علامةُ حبِّ الله عزَّ وجلَّ ذِكرُ الله»[(١)].

وعن العِرْباض بنِ سارية رضي الله عنه قال: كان رسولُ الله ﷺ [يقول]: «اللهمَّ اجعَلْ حبَّكَ أحبَّ إليَّ من نفسي، وسمعي، وبصري، وأهلي، ومالي، والماء البارد». رواه أبو الحسن الدارقُطنيُّ في «جزئه»[(٢)]

وروى الترمذيُّ عن أبي الدَّرداء رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كان من دعاء داود عليه السلام: اللهمَّ إني أسألكَ حبَّكَ، وحبَّ من يُحبُّك، والعمل الذي يُقرِّبُني إلى حبِّك، اللهمَّ اجعَل حبَّك أحبَّ إليَّ من نفسي، وأهلي، والماءِ البارد». قال: وكان النبيُّ ﷺ إذا ذكر داود ـ عليه السلام ـ قال: «كان أعبَدَ البشر». قال الترمذيّ: حديثٌ حسن[(٣)].

---

(١) «المئة الشريحية»: جزء حديثي، ذكره الوادي آشي في «برنامجه» ص٢٨٠، بعنوان «المئة الشريحية في فضيلة أعمال البر»، قال الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» ص٣٤٧: «وليست الأحاديث التي فيها مئة، ولعلها كانت كذلك، فوقع الاقتصار على بعض رواية منها، واستمر الاسم لها». وهي من تخريج الإمام أبي زيد ـ ويكنى كذلك بأبي محمد ـ عبد الرحمن بن أبي شريح المتوفى سنة (٣٩٢هـ). ينظر: «سير علام النبلاء» (١٦ : ٥٢٨).
وقد نشر موقع الشبكة الإسلامية ضمن برنامج جوامع الكلم نسخة «الأحاديث المئة الشريحية» (دون تحقيق للنص) ـ وهو في موقع المكتبة الشاملة كذلك على الشبكة العنكبوتية ـ وجاء هذا الحديث فيها برقم (٤٥).
وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٠٦)، وضعَّف إسناده. ولفظه: «علامة حب الله حبُّ ذكره».

(٢) وكذلك رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٩٦٦). وما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) «سنن الترمذي»، أبواب الدعوات (٣٤٩٠) وفيه قول الترمذي: «حسن غريب».

فهذا ما قصَدنا إيرادَه من الأحاديث المَسطورة في المقامات المذكورة، ولم نذكُرْ في كلِّ مقامٍ إلا ما جاء صريحاً من الأحاديثِ والآيات، وأما ما جاء بالمعنى فلو جمعناها لجاءت مجلَّدات.

وبالجملةِ فإنَّ الله تعالى طلَبَ من عباده الإخلاص؛ ليحصُلَ لهم الخَلاص، ثم لاتَ حينَ مَناص، فمَن اجتَهَد وجدّ، فلِثوابِه الحسنِ في الدار الآخرة وَجَد.

ثم اعلَمْ أنَّ لكلِّ واحد من مقامات اليقين مقابِلاً مِنْ فضل المُعطي المُعين، إلا مقامين، فإنَّهما مقابَلان بمِثلِهما، فضلاً من مالكهما.

فمُقابِل التوبةِ القَبول؛ قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [التوبة: ١٠٤].

ومقابِلُ الصبرِ المَعيَّة؛ قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٥٣]، وقال: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

ومقابِلُ الشُّكر الزِّيادة؛ قال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]، ومقابل الرجاء المغفرةُ والرحمة.

قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨].

ومقابِلُ الخوفِ الأمانُ؛ قال تعالى: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥].

ومقابِلُ الزُّهد في الدنيا شكرُ السَّعي؛ قال تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا

لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا * وَمَنْ أَرَادَ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴾ [الإسراء: ١٨ - ١٩].

ومقابِـلُ التَّوكُّـل الكفـاية؛ قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ﴾ [الطلاق: ٣]، أي: كافيه.

ومقابِلُ الرِّضا مثلُه؛ قال الله تعالى: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ [البينة: ٨].

ومقابِلُ المحبَّة مثلُها.

* * *

فَصْل

وأمَّا مقاماتُ المحبَّة فهي ستةَ عشر مقاماً، ثمانيةٌ بالمنطوق المعلوم، وثمانيةٌ بدليل الخطابِ المفهوم، أما الثمانيةُ المصرَّح بها:

فالأول: التوَّابون، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

الثاني: المتطهِّرون، قال تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

الثالث: الصَّابرون، قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

الرابع: المتَّقون، قال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦].

الخامس: المُحسِنون، قال تعالى: ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

السادس: المتوكِّلون، قال تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. [١٤٧-ب]

السابع: المُقسِطون، قال تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

الثامن: المتَّبعون لرسول ربِّ العالمين محمدٍ خاتمِ النبيِّين، قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وأمَّا المأخوذُ من طريق المفهوم:

فالأول: العادلون، قال تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

الثاني: المُوفُون، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨].

الثالث: المُتواضعون، قال تعالى: ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ۞ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ [النحل: ٢٢ - ٢٣].

الرابع: المُحِقُّون، قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

الخامس: المُصلِحون، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [المائدة: ٦٤].

السادس: الرَّاشدون، قال تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١].

السابع: الموحِّدون، قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢].

الثامن: الزَّاهدون، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦].

فهذه جملةُ مقامات اليقين، وجملةُ مقامات مَنْ أحبَّه مالكُ يوم الدِّين، كما ورد في كتابه المبين، الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، ولا يستطيعُ أحد القيامَ بكُنْه وصفِه، جعلَنا الله تعالى من العاملين بها، الداخلينَ في زمرة العلماء النُّبهاء، آمين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

فرغ مؤلِّفُه عبدُ الرحمن البُلقينيُّ من تبييضه يومَ الإثنين، سادسَ شهرِ ذي قَعْدة الحرام، سنة خمسٍ وثماني مئة، أحسن الله عاقبتَها في خير وسلامة.

اللهم صلِّ و سلِّم على سيِّدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلِّم.

* * *

فهرس الأحاديث والآثار

* * *

ثبت المصادر والمراجع

١. «الآحاد والمثاني»، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، (٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض ـ السعودية، ط١، (١٤١١هـ= ١٩٩١م).

٢. «الأحاديث المئة الشريحية»، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي شريح أحمد بن محمد الأنصاري الهروي (٣٩٢هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية (منشور على موقع المكتبة الشاملة)، ط١، (٢٠٠٤م).

٣. «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان»، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م).

٤. «أخبار أصبهان»، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٠ هـ =١٩٩٠م).

٥. «أربع مـجالس للخطيب البغدادي»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية (منشور على موقع المكتبة الشاملة)، ط١، (٢٠٠٤م).

* «الأمالي الخميسية للشجري»= «ترتيب الأمالي الخميسية للشجري».

٦. «الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع»، ويليه أسئلة من خط الشيخ العسقلاني، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٧م).

٧. «الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء» (زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشيخات

على الكتب الستة والموطأ ومسند الإمام أحمد)، تأليف: نبيل سعد الدين سَليم جَرَّار، أضواء السلف، الرياض، ط١، (١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م).

٨. «برنامج الوادي آشي»، لأبي عبد الله محمد بن جابر بن محمد، الوادي آشي الأندلسي (٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، دار المغرب الاسلامي، بيروت، ط٣، (١٩٨٢م).

٩. «بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس»، لأبي سعيد صلاح الدين خليل ابن كيكلدي الدمشقي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط١، (١٤٠٥ هـ= ١٩٨٥ م).

* «تاريخ أصبهان» = «أخبار أصبهان».

١٠. «تاريخ مدينة السلام»، للخطيب أبي بكر أحمد بن علي البغدادي، (٤٦٣)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م).

١١. «تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر (٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي. دار الفكر ، بيروت، (١٤١٥هـ=١٩٩٥م وما بعدها).

١٢. «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: لجمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزّي، (٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة، بمباي ـ الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٢، (١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م).

* «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» = «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار».

١٣. «ترتيب الأمالي الخميسية للشجري»، مؤلف الأمالي: المرشد بالله يحيى بن الحسين ابن إسماعيل الحسني الشجري الجرجاني (٤٩٩ هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (٦٢٣هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط١، (١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م).

١٤. «الترغيب في فضائل الأعمال»، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين البغدادي (٣٨٥هـ)،

تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤م).

١٥. «الترغيب والترهيب»، لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٧هـ).

١٦. «التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل»، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط١، (١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م).

١٧. «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»، لنور الدين علي بن محمد بن عراق الكناني (٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٩٩هـ).

١٨. «تهذيب التهذيب»: لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ط١، (١٣٣٥هـ).

١٩. «تهذيب الكمال»: لجمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزّي، (٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م).

٢٠. «الثقات»: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، (٣٥٤هـ) مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ الهند، ط١، (١٣٩٣هـ = ١٩٧٣).

٢١. «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، نشر وتوزيع مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، دمشق، (١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م).

٢٢. «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (٣١٠هـ)،

تحقيق: مركز البحوث بدار هجر بإشراف: عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة ـ مصر، ط١، (١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م).

٢٣. «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايتـه وحمله»، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م).

٢٤. «الجامع الصحيح»: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (٢٥٦هـ)، بعناية: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، (١٤٢٢هـ).

٢٥. «الجرح والتعديل»، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، (٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، (١٩٥٢م).

٢٦. «جزء الألف دينار» وهو الخامس من «الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان»، لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي المعروف بالقطيعي (٣٦٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس، الكويت، ط١، (١٤١٤هـ= ١٩٩٣م).

٢٧. «الجمع بين الصحيحين»، لأبي عبد الله محمد بن فتوح الحميدي (٤٨٨هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ط٢، (١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م).

٢٨. «حلية الأولياء»: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، (٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٢٩. «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، نشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

٣٠. «الرَّوض البَّسام بترتيب وتخريج فوائد تـمَّام»، تأليف: أبـي سليمان جاسم ابن سليمان حمد الفهيد الدوسري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م).

٣١. «الزهد» لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق:

ياسر بن إبراهيم بن محمد، وبلال غنيم بن عباس بن غنيم وراجعه: محمد عمرو بن عبد اللطيف، دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان، ط١، (١٤١٤ هـ= ١٩٩٣ م).

٣٢. «سنن ابن ماجه»: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي، مصر.

٣٣. «سنن أبي داود»: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (٢٧٥)، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٧م).

٣٤. «سنن الترمذي»: لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، (٢٧٩)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الجيل، ودار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، (١٩٩٨م).

٣٥. «السنن الكبرى»: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، (١٤٢٤ هـ= ٢٠٠٣ م).

٣٦. «سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م).

٣٧. «شرح صحيح مسلم، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت عن المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة، ط١، (١٣٤٧هـ = ١٩٢٩م).

٣٨. «شرح مشكل الآثار»، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطّحاوي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٩٩٤م).

٣٩. «شعب الإيمان»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، ومختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م).

* «صحيح ابن حبان» لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البُستي (٣٥٤هـ) = «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

* «صحيح البخاري» = «الجامع الصحيح».

* «صحيح مسلم» = «المسند الصحيح المختصر».

٤٠. «الضعفاء الكبير»، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، (١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م).

٤١. «الطيوريات» وهي ما انتخبه الحافظ أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني (٥٧٦هـ) من أصول أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (٥٠٠هـ)، تحقيق: دسمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، (١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م).

٤٢. «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط٢، (١٤٠١هـ=١٩٨١م).

٤٣. «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، (٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط١، (١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م).

٤٤. «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد ـ برواية ابنه عبد الله ـ (٢٤١هـ)، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، (١٤٢٢ هـ= ٢٠٠١ م).

٤٥. «الفردوس بمأثور الخطاب»، لشيرويه بن شهردار الديلمي (٥٠٩هـ)، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

٤٦. «الفوائد»، لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي (٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، (١٤١٢هـ).

٤٧. «فوائد ابن نصر»، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر الدمشقي (٤١٠هـ)، تحقيق: أبي عبد الله حمزة الجزائري، مكتبة دار النصيحة، السعودية، دار المدينة النبوية، مصر، ط١، (١٤٢٨ هـ= ٢٠٠٧ م).

٤٨. «قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد»، لأبي

طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي، المكي (٣٨٦هـ)، تحقيق: د. عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، (١٤٢٦ هـ =٢٠٠٥ م).

٤٩. «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، جدة ـ السعودية، ط١، (١٤١٣هـ= ١٩٩٢م).

٥٠. «الكامل في ضعفاء الرجال» للحافظ ابن عدي (٣٦٥هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، شارك في تحقيقه: أ. د. عبد الفتاح أبو سنة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٧م).

٥١. «كتاب العلل» (وهو العلل الصغير)، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، (٢٧٩)، مطبوع مع «سنن الترمذي».

٥٢. «كتاب العلل» لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الرياض، ط١، (١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦ م).

٥٣. «كتاب الفوائد» الشهير بـ«الغيلانيات»، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي البزَّاز (٣٥٤هـ)، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، راجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١ ، (١٤١٧هـ= ١٩٩٧م).

٥٤. «كتاب المجروحين من المحدثين» لابن حبان (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار المعرفة، بيروت، (١٤١٢هـ=١٩٩١م).

٥٥. «كنز العمال»، لعلاء الدين علي بن عبد الملك المعروف بالمتقي الهندي (٩٧٥هـ) ، تحقيق: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط٥، (١٤٠١هـ=١٩٨١م).

٥٦. «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف» بـ«التذكرة في الأحاديث المشتهرة»،

لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٥٧. «لسان الميزان»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط٢، (١٣٩٠هـ = ١٩٧١م).

٥٨. «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي (٨٠٧ هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، منشورات دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان (١٤١٤ هـ= ١٩٩٤ م).

٥٩. «المستدرك على الصحيحين»: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٢، (١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م).

٦٠. «مسند أحمد بن حنبل»: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومن معه، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م).

٦١. «مسند الدارمي»، المعروف بـ«سنن الدارمي»، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤١٢هـ= ٢٠٠٠م).

٦٢. «المسند الصحيح المختصر»: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري: (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٦٣. «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»، لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ =١٩٨٦م).

٦٤. «المعجم الأوسط»: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة ـ مصر، (١٤١٥ = ١٩٩٥م).

٦٥. «معجم السفر»، لأبي طاهر السِّلَفي، صدر الدين، أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني (٥٧٦هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٦٦. «معجم الشيوخ»، لثقة الدين، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: د. وفاء تقي الدين، دار البشائر، دمشق، ط١، (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).

٦٧. «معجم الصحابة»: لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، (٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط١، (١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م).

٦٨. «المعجم الصغير»، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، عمان، ط١، (١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م).

٦٩. «المعجم الكبير»: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، ط٢، (١٤١٥هـ= ١٩٩٤م). طبعة ثانية: تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، (تقابل جـ١٣، ١٤ من المعجم الكبير).

٧٠. «المعجم المفهرس» أو «تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادينى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤١٨هـ=١٩٩٨م).

٧١. «المغني عن الحفظ والكتاب»، لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (٦٢٢هـ)، (مطبوع مع جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب لأبي إسحاق الحويني)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، (١٤١٤ هـ=١٩٩٤م).

٧٢. «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، دار المعرفة، بيروت. طبعة ثانية: «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» للعراقي (٨٠٦ هـ)، وابن السبكى (٧٧١ هـ)، والزبيدي (١٢٠٥ هـ)، استخراج:

أبي عبد الله محمود بن محمد الحَدّاد، دار العاصمة للنشر، الرياض، ط١، (١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م).

٧٣.«مقدمة ابن الصلاح»: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (٦٤٣هـ)، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة.

٧٤. «المنتخب من علل الخلال»، بأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، (١٤١٩هـ= ١٩٩٨م).

٧٥. «المنتخب من مسند عبد بن حميد»، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي (٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، (١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م).

٧٦.«ميزان الاعتدال في نقد الرجـال»: لشمس الدين محمد بن أحـمد الذهبي، (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي ومن معه، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، (١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م).

٧٧.«نصب الراية لأحاديث الهداية» مع حاشيته «بغية الألـمعي في تخريج الزيلعي»، لجمـال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، وصححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الـحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، ثم صحح نصـه: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، (١٤١٨هـ=١٩٩٧م).

* * *

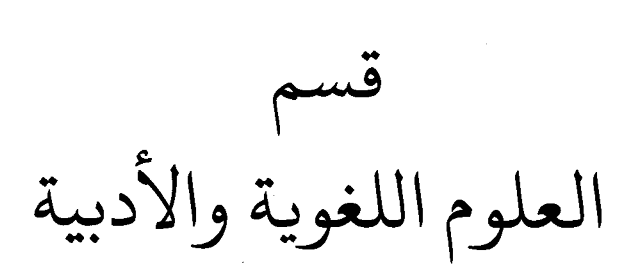
فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة





قسم
العلوم اللغوية والأدبية



رسائل في
اللغة والنحو



جَوابُ سُؤَالٍ عَن

الاستِدلالِ بالأحاديثِ النَّبويّةِ

على إثباتِ القواعدِ النَّحويّةِ

للإمامِ المُجتهِدِ شيخِ الإسلامِ

سِراجِ الدِّينِ عُمر بنِ رَسلانَ البُلقينيِّ

٧٢٤ - ٨٠٥ هـ

رَحِمَهُ اللهُ تعالى

تحقيق

مُحمَّد عايش



مقدِّمة التَّحقيق

حدَّدَ النحاةُ القدماءُ عصرَ الاحتجاجِ اللغوي زمانياً ومكانياً، بمئة وخمسين عاماً قبل الإسلام، ومئة وخمسين عاماً بعده[١]، في مجموعةٍ من القبائل العربية[٢]، التي لم تخالطْ ألسنتَها العُجْمةُ، ولم يحتج النُّحاةُ بلغة القبائل القريبة من الفرس والرُّوم والأحباش.

وعليه؛ فقد قامَ النحوُ العربي على منهجٍ معياريٍّ يتَّكئُ على ركيزتين أساسيتين، هما[٣]: السّماع والقياس، أمَّا السماعُ فيتمثَّلُ باستقراء كلام العرب الشفاهيِّ في البادية، التي تعدُّ بيئةً غنيَّةً بالمادة اللغوية، وكذلك في النصوص الكتابية الواردة في القرآن الكريم، وهو يمثِّلُ قمة الفصاحة العربية، ثمَّ بالشِّعر العربي ضمنَ هذين الحيِّزين الزماني والمكاني، وفقَ مجموعةٍ من الشروط التي تنأى به عن مظنّة النَّحل، ثمَّ بالمصدر الثَّالث وهو الحديث النبوي الشَّريف.

وأمَّا القياس فهو يقومُ على الأعمِّ الأغلب من كلام العرب، وحمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٤]، غير أنه تأثر بالمنطقِ الأرسطيِّ على نحوٍ

---

(١) في تاريخ العربية، لنهاد الموسى: ص١٤.

(٢) هذه القبائل هي: قيس، وتميم، وأسد، وطيء، وهذيل. انظر: الاقتراح، للسيوطي: ص١٠١.

(٣) مناهج الدرس النحوي، لعطا موسى: ص١٠٢.

(٤) اللغة والنحو، لعباس حسن: ص٤٠.

غير مباشر، بعد حركة الترجمة في عصر المأمون، ممَّا أنتجَ فيها بعد نظريةَ العامل التي تقومُ على تعليل الحركات الإعرابية والبحث عن العامل المسبِّب لها.

وليسَ الهدفُ هنا أنْ أتتبَّعَ النظرية النحوية عند العرب، ولكن ما يهمُّنا في هذه الرِّسالة هو المصدر الثالث من مصادر السَّماع، وهو الحديث النَّبوي الشريف، ووجهُ الاحتجاجِ به في إثباتِ القواعد النحوية، ومدى جوازِ ذلك، وهذه قضية كانتْ مثارَ خلافٍ واسعٍ بين النحاة القدامى، وهم في ذلك على ثلاثة مذاهب[١]:

الأوَّل: مذهبُ المانعين مطلقاً: منهم ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وتلميذهُ أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، الذي يقولُ في ردِّهِ على جمال الدِّين ابن مالك (ت٦٧٢هـ): «قد أكثرَ هذا المصنِّفُ من الاستدلال بما وقعَ في الأحاديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيتُ أحداً من المتقدِّمين ولا المتأخِّرين سلكَ هذه الطريقة غيرَه»[٢]، ويعودُ السببُ في نظرِهِ إلى أنَّ الرُّواة أجازوا النَّقل بالمعنى، إضافةً إلى وقوع اللحنِ في بعض الأحاديث، مما لا يجوزُ على أفصحِ الناس سيِّدنا محمَّدٍ ﷺ.

الثاني: مذهبُ المجيزين مطلقاً: وعلى رأسهم ابن مالك وابن هشام، اللذان أكثرا من الاحتجاج بالأحاديث النبوية، وتابعهم على ذلك البدرُ الدَّماميني (ت٨٢٨هـ)، وانتصرَ لهم على أبي حيان، فقال في «شرح التَّسهيل لابن مالك»: «قد أكثرَ المصنِّفُ من الاستدلالِ بالأحاديث النَّبوية، وشنَّع أبو حيّان عليه،

---

(١) انظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشَّريف، لخديجة الحديثي: ص٢٠.

(٢) خزانة الأدب، للبغدادي: ١/ ١٠.

وقال: إنَّ ما استند إليه من ذلك لا يتمُّ له؛ لتطرُّق احتمال الرِّواية بالمعنى، فلا يُوثَـقُ بأنَّ ذلك المحتجَّ به من لفظه ـ عليه الصَّلاة والسّلام ـ حتَّى تقومَ به الحجّة، وقد أجريتُ ذلك لبعضٍ مشايخِنا فصوَّب رأيَ ابن مالك فيما فعله، بناءً على أنَّ اليقين ليس بمطلوبٍ في هذا الباب، إنّما المطلوب غلبةُ الظَّنِّ الذي هو مناطُ الأحكام الشَّرعية»(١).

الثَّالث: مذهبُ المتوسِّطين: وعلى رأسهم الشَّاطبي، الذي أجازَ الاحتجاجَ بالأحاديث التي اعتُنِيَ بنقل ألفاظها، وهو يقول في ذلك: «لم نجدْ أحداً من النَّحويين استشهدَ بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلافِ العربِ وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارِهم التي فيها الفحشُ والخَنا، ويتركون الأحاديثَ الصَّحيحة؛ لأنها تُـنقَلُ بالمعنى، وتختلف رواياتُها وألفاظُها بخلافِ كلام العرب وشعرهم، فإنَّ رواته اعتنوا بألفاظه، لما يُبنى عليها من النَّحو، ولو وقفتَ على اجتهادِهم، قضيتَ منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات»(٢).

وتابعهُ على ذلك السَّيوطي (ت٩١١هـ)، فقال: «وأما كلامه ﷺ، فيُستدلُّ منهُ بمـا أُثْبِتَ أنه قاله على اللفظ الـمروي، وذلك نادرٌ جداً، إنمـا يوجدُ في الأحاديثِ القِصارِ على قلَّةٍ أيضاً، فإنَّ غالبَ الأحاديثِ مرويٌّ بالمعنى، وقد تداولتْها الأعاجمُ والمولَّدون قبلَ تدوينِها... ومن ثَمَّ أُنكِرَ على ابنِ مالك إثباتُه القواعدَ النَّحويةَ بالألفاظِ الواردةِ في الحديث»(٣).

---

(١) خزانة الأدب، للبغدادي: ١/ ١٤.

(٢) المصدر السابق: ١/ ١٢.

(٣) الاقتراح للسيوطي: ص٨٩.

وتأتي هذه الرسالةُ لتعرِضَ رأيَ السِّـراج البلقيني (ت٨٠٥هـ) في هذه المسألة، وهو تلميذُ شيخِ النَّحويين في القرنِ الثامنِ الهجري، أبي حيّان الأندلسي، وكانَ لهُ العديدُ من الاختياراتِ النَّحوية، التي سجَّلها لهُ ابنهُ العلمُ البلقينيُّ في الترجمة التي كتبها لهُ[1].

ويتلخَّصُ رأيُ البلقينيِّ بأنَّ كثيراً من الأحاديث النبويّة الشَّريفة، نُقِلَ إلينا بالمعنى، ممَّا يُثبِتُ تدخُّلَ لغةِ الرُّواة فيها، وهي ـ كما يرى ـ لغةٌ خارجةٌ عن عصرِ الاحتجاج؛ لذلكَ فلا يجوزُ إثباتُ قاعدةٍ نحوية بالاعتمادِ عليها، ولا سيَّما إذا جاءَتْ مخالفةً لما شاعَ من لغةِ العرب، وإنَّما يجوزُ الاستشهادُ به استئناساً واعتضاداً لما ثبتَ في اللغة العربية، مما يوافقُ الحديثَ الشَّريف. وهو يتابعُ في رأيه هذا شيخَه أبا حيَّان الأندلسي، الذي سبقتِ الإشارةُ إلى رأيه في ذلك.

ومهما يكنْ من أمر، فإنَّ هذا النَّصَّ المخطوط، جديرٌ بالدِّراسة والتَّحقيق والنَّشر، لـما احتواهُ من موقفِ السِّراج البلقيني في قضيةِ الاحتجاجِ بالحديثِ الشَّـريف في إثباتِ القواعدِ النَّحوية، وأرجو أنْ أكون قد وفِّقتُ في تحقيقه وضمِّه إلى مجموعة الرسائلِ البلقينية.

* * *

---

(١) انظر: ترجمة السِّراج البلقيني: ص٣٠١-٣٣٣، واختياراته النحوية، رسالة ماجستير لعماد السواعير، بإشراف أستاذنا الدكتور ناصر الدين الأسد، في الجامعة الأردنية، سنة ٢٠١٣م.

وصفُ النُّسخة المخطوطة

اعتمدتُ في تـحقيق هذه الرِّسالة على نسخةٍ مخطوطةٍ في مكتبة برلين، محفوظة ضمن مجموعٍ برقم: (٦٨٥٤)، وهي الورقة ٩٩، جاءَ في وجهها ترجمةُ البدرِ الدَّماميني، من كتاب «هداية السَّبيل إلى شرح مسائل التسهيل» لعبد القادر المكِّي(١) شيخ الأسيوطي، وفيما يلي نصُّها:

[ترجمةُ البدرِ الدَّماميني]

محمَّدُ بنُ أبي بكرِ بنِ عمرَ بنِ أبي بكرِ بنِ محمَّدِ بنِ سليمـانَ القرشيُّ المخزوميُّ الإسكندريُّ المالكيُّ الشَّهيرُ بابنِ الدَّماميني، العلامةُ أقضى القضاةِ بدرُ الدِّين.

أحدُ الأذكياء، صاحبُ الشِّـعرِ المليحِ السّائـر، والتَّـصانيفِ البديعة. وُلِدَ سنة (٧٦٣هـ) بالإسكندرية، وبها نشأَ، وسمعَ واشتغلَ بها على فضلاءِ وقتِه، فمهرَ في العربية، والنَّظمِ والنَّثرِ والخطِّ ومعرفةِ الشُّروط، وشاركَ في

---

(١) هو عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد بن عبد المعطي المكِّي المالكي، ولد سنة (٨١٤هـ)، بمكَّة ونشأ بها، وأخذ الفقه عن شيوخها، وتتلمذَ للتقي الفاسي، وخرَّج لهُ النجم ابن فهد مشيخةً، وولي القضاء ودرَّس في الحرم، وله شرح على التسهيل لابن مالك، وتوفِّي سنة (٨٨٠هـ). انظر: الضوء اللامع: ٤/ ٢٨٣ - ٢٨٥.

الفقهِ وغيرِه، ونابَ في الحكم، ودرَّسَ بعدَّة مدارسَ بها، وقدِمَ القاهرةَ غيرَ مرةٍ وسمِعَ بها، ونابَ في الحكمِ وتصدَّرَ بجامعِ الأزهرِ لإقراءِ النَّحو، فحيَّرَ الناسَ منهُ سرعةُ إدراكِه وقوةُ حافظتِه، وكانَ أحدَ الكملةِ في فنونِ الأدب، أقرَّ له الأدباءُ بالتَّقدُّمِ فيه، يُجيدُ في القصائدِ والمقاطيع والنَّـثر، معروفٌ بإتقانِ الوثائـقِ وحسنِ الخـطِّ.

ودخلَ دمشقَ في سنةِ ثمانمئة، وحجَّ منها وعادَ إلى بلدِه، وتولَّى خطابةَ الجامعِ وتركَ نيابةَ الحكم، وأقبلَ على الاشتغال، فتقدَّمَ ومهر، واشتُهِرَ ذكرُه، ثمَّ اشتغلَ بأمورِ الدُّنيا، فعانى الحياكةَ وصارَ لهُ دولابٌ متَّسعٌ، فاحتـرقتْ دارُه ووقفَ عليه مالٌ كثيرٌ، ففرَّ بسببِ ذلكَ إلى جهةِ الصَّعيد، فتبعهُ غرماؤهُ وأحضروهُ إلى القاهرة مُهاناً، فقامَ معهُ الشَّيخُ تقيُّ الدِّين بن حجّة، والقاضي ناصرُ الدِّين ابنُ اللبّان كاتبُ السِّر، حتَّى صلحتْ حالُه.

وحضرَ مجلسُ الملكِ المؤيَّد، وعُيِّنَ لقضاءِ المالكية فلم يُقدَّر، ثمَّ توجَّه إلى الحجِّ، في شوال سنةَ تسع عشرة وثمانمئة، ودخلَ بلادَ اليمن في أوَّل سنة عشرين، وأقامَ بها يدرسُ بجامعِ زَبِيد نحو سنة، فلم يُرْجَ لهُ بها أمرٌ.

فركبَ البحرَ إلى بلاد الهند، فحصلَ له من أهلِها إقبالٌ كثير، وأخذوا عنه وعظَّموه، وحصَّل دنيا عريضة، فاتَّفق أنْ تبعهُ الأجلُ في شعبان، سنة سبعٍ وقيل: ثمانٍ وعشرين وثمانمئة ببلد الهند، قيل: مسموماً.

وله مصنفاتٌ منها: «نزولُ الغيث الذي انسجم» اعتراضاتٌ على «شرح لامية العجم» للصَّفدي، وكتاب «جواهر البحور في العروض»، و«شرح مصدر الجواهر»، و«شرح الخزرجية في العروض».

وكانَ عملَ حاشيةً على «مغني اللبيب» لابن هشام، ثمَّ لما توجَّه إلى بلاد الهند، أشهدَ على نفسِهِ بالرُّجوعِ عنها، ثمَّ ألَّف حاشيةً أخرى ببلادِ الهند، سمّاها «تحفة الغريب»، وشرحَ كتابَ «التسهيل» هناك، واختصرَ «حياةَ الحيوان» لشيخهِ كمالِ الدِّين الدَّميري، وسمَّى مختصره «عين الحياة»، باسم سلطان الهند، وعملَ شيئاً على «صحيح البخاري» ولعلَّه لم يكملْه، ولهُ غيرُ ذلك، تغمَّده الله برحمته.

من «هداية السبيل إلى شرح مسائل التَّسهيل»، للشيخ عبد القادر المالكي شيخ الأسيوطي.

[فوائد على النُّسخة المخطوطة]

وكتبَ الناسخُ بعد هذه الترجمة: «وبعد ظهر يوم الأحد ثاني عشري شهر شعبان المكرَّم سنة اثنتين وخمسين وألف، نظمتُ هذين البيتين، اللهمَّ حقِّقْ لي مضمونهما، آمين:

رأيتُ صفا ذهني ونورَ بصيرتي وقوَّة دِيني في انعزالي عن النّاسِ
فيا ربِّ متِّعني بسمعي وناظري وجُدْ لي برزقٍ منهُ يذهبُ وسواسي».

وبعدَ إيراد المكاتبة بين الدَّماميني والبلقيني، كتبَ أحدُ النسّاخ بخطٍّ مغايرٍ، ما نصُّه:

«استدلَّ المعتزلةُ على حدوثِ القرآن بما جاء فيه بلفظ الماضي، فإنَّه يدلُّ على تقدُّم وقوع مخبرٍ عنه على الإخبار عنه بالزّمان، وهذا يدلُّ على حدوثِ الكلام، إذِ الشيءُ المتأخِّرُ عن آخر بالزَّمان حادث.

قال العلَّامةُ التَّفتازانيُّ في «شرح المقاصد»: وتحقيقُ هذا مع القولِ بأنَّ الأزليَّ مدلولُ اللفظِ عسرٌ جداً، وكذا القولُ بأنَّ المتَّصفَ بالمعنى وغيره إنَّما هو اللفظ الحادث دونَ المعنى القديم، انتهى.

وأجابَ عنهُ الإمامُ الغزاليُّ في «قواعد العقائد»: بأنا نقول: يقومُ بذاتِ الله تعالى عن إرسال نوحٍ معنى العبارة عنه لا يختلف، فإنَّ حقيقته أنه خبرٌ متعلِّقٌ بمُخبرِ ذلك الخبر، وهو إرسالُ نوحٍ في الوقت المعلوم، وذلك لا يختلفُ باختلافِ الأحوال. انتهى.

فهذا يدلُّ على أنَّ الكلامَ القديمَ ليس معنى إنا أرسلنا بعينه، بل القديمُ إثباتُ إرسالِ نوحٍ في زمانٍ مخصوص، وهذا لا يتغيَّر في ذاته، وإنَّما المتغيِّرُ صفاتُ ذلك الزَّمان، فقد كان مستقبلاً قبل وقوعه وبعد وقوعه، صارماً ماضياً، لكنَّ معنى أرسلنا هو إثباتُ إرسالِهِ في الزَّمان الماضي، وكونه في الزَّمان الماضي أمرٌ حادثٌ إذْ لم يتَّصفْ به ثمَّ اتَّصف. وعُلِمَ من كلامِ الإمام الغزالي أنَّ هذا القدرَ لا يقدحُ في كونِ الكلام النفسيِّ قديماً».

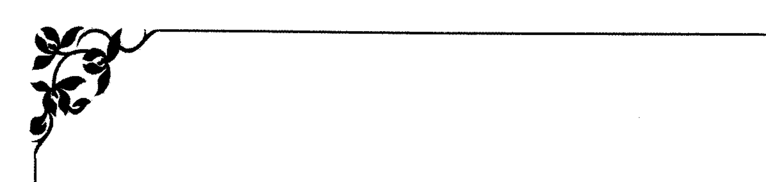
وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ هذه المكاتبة بين الدَّماميني وشيخه السِّراج البلقيني، قد حقَّقها من قَبْل الدكتور رياض بن حسن الخوّام، الأستاذ في جامعة أم القرى، وأفردها بكتيِّبٍ لطيفٍ يقعُ في ٣٤ صفحة، ونُشرتْ في دار عالم الكتب، سنة ١٩٩٨م، وقدَّم لها بدراسةٍ موجزةٍ عن الاحتجاج بالحديث الشَّريف في النحو العربي.

غير أنِّي وجدتُ أنه من المفيد أنْ تضمَّ هذه المكاتبة إلى مجموعة الرسائل البلقينية، لما لها من فائدةٍ كبيرة، إضافةً إلى أنَّ هذا الكتيِّب قليل التوافر بين أيدي

الباحثين؛ لذلك كانَ أمرُ إعادة نشرها مبرَّراً، ولا سيَّما أنِّي حصلتُ على نسختها المخطوطة من برلين، وأثبتُّ منها ترجمة البدر الدَّماميني، والمسألة المتعلِّقة بالاعتزال، وهما نصان رأى المحقِّق الفاضل أنْ يجنِّبهما تحقيقَه، لعدم ارتباطهما بموضوع الرسالة، ولكنَّ الأمانة العلمية تقتضي أنْ يصفَ الباحثُ ما وجدهُ على المخطوط وصفاً أميناً ودقيقاً، ويثبته كاملاً من غير زيادةٍ أو نقصان.

* * *






نماذج من النسخة المعتمدة






ترجمة المصنف رحمه الله محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان القرشي المخزومي
الاسكندري المالكي الشهير بابن الدماميني العلامة قاضي القضاة بدر الدين أحد الأذكياء
صاحب الشعر المليح السائر والتصانيف البديعة ولد سنة ٧٦٣ بالاسكندرية وبها نشأ وسمع
واشتغل بها على الفضلاء وتقدم في العربية والنظم والنثر والخط ومعرفة الشروط وشارك
في الفقه وغيره وناب في الحكم ودرس بعدة مدارس بها وقدم القاهرة غير مرة وسمع بها
وناب في الحكم وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو فخبر الناس منه سرعة إدراكه وقوة حافظته
وكان أحد الكملة في فنون الأدب أقر له الأدباء بالتقدم فيه بجيد القصائد والمقاطيع
والنثر معروف باتقان الوثائق وحسن الخط ودخل دمشق في سنة ثمانمائة
وحج منها وعاد الى بلده وتولى خطابة الجامع وترك نيابة الحكم وأقبل على الاشتغال فتقدم
ومهر واشتهر ذكره ثم اشتغل بأمور الدنيا فعمل في الحياكة وصار له دولاب متسع
فاحترقت داره وتمحقت عليه مال كثير ففر بسبب ذلك الى الصعيد فتبعه غرماؤه
وأحضروه الى القاهرة مهانا فقام معه الشيخ تقي الدين بن حجة والقاضي ناصر الدين بن البارزي
كاتب السر حتى صلحت حاله وحضر مجلس الملك المؤيد وعين لقضاء المالكية فلم يقدر ثم
توجه الى الحج في شوال سنة تسع عشرة وثمانمائة ودخل بلاد اليمن في أول سنة عشرين
وأقام بها يدرس بجامع زبيد نحو سنة فلم يرج له بها أمر فركب البحر الى بلاد الهند
فحصل له من أهلها اقبال كثير وأخذوا عنه وعظموه وحصل دنيا عريضة فاتفق أن اخترمته المنية
في شعبان سنة سبع وقيل ثمان وعشرين وثمانمائة ببلد الهند قيل مسموما وله مصنفات
منها نزول الغيث الذي انسجم اعتراضات على شرح لامية العجم للصفدي وكتاب جواهر البحور
في العروض وشرح مقصد الجوامع وشرح الخزرجية وكان عمل حاشية على مغني اللبيب لابن هشام
ثم لما توجه الى بلاد الهند أشهد على نفسه بالرجوع عنها ثم ألف حاشية أخرى ببلاد الهند سماها
تحفة الغريب وشرح كتاب التسهيل هناك واختصر حياة الحيوان للشيخ كمال الدين الدميري
وسماه عين الحياة باسم سلطان الهند وعمل شرحا على صحيح البخاري ولعله لم يكمله وله غير ذلك
تغمده الله برحمته [illegible] التسهيل للشيخ عبد القادر المالكي شيخ السيوطي ٥

وبعد ظهر يوم الأحد ثاني عشري شهر شعبان المكرم سنة اثنتين خمسين والف نظمت هذين البيتين اللهم حقق لي مضمونهما آمين

رأيتُ صفا ذهني ونورَ بصيرتي ... وقوّةَ ديني في اعتزالي عن الناسِ
فيا ربِّ متّعني بسمعي وناظري ... وجُدْ لي برزقٍ منه يذهبُ وسواسي

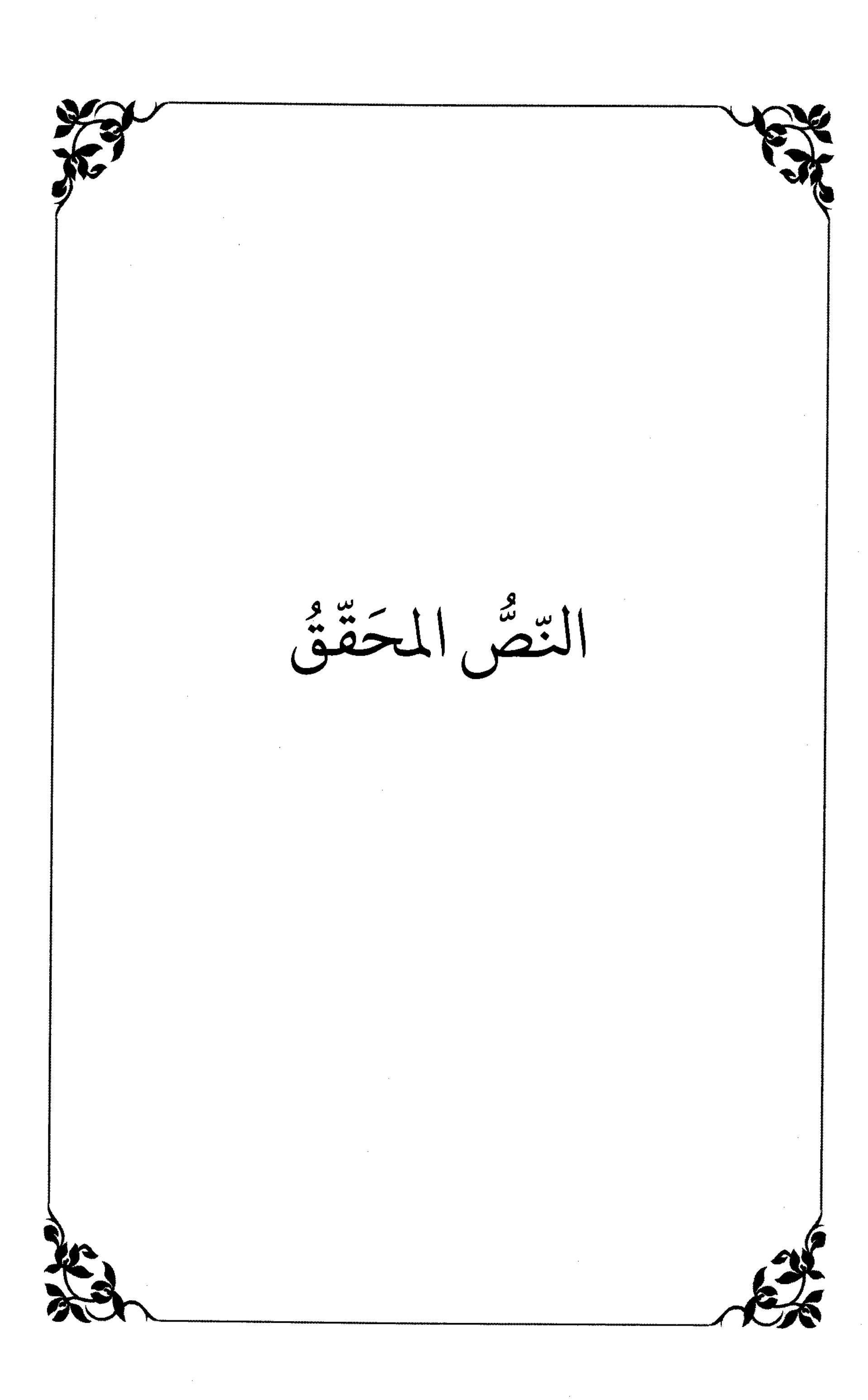
الصفحة ١٩٩أ وتضمُّ ترجمة البدر الدَّماميني

قال العلامة بدر الدين الدماميني

وقد كنت عام [illegible] كتبت سؤالاً نصه جوابكم رضي الله عنكم في الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية هل هو صحيح أو لا فقد منع ذلك بعضهم مستدلاً بأن الحديث يجوز نقله بالمعنى فلا نجزم بأن هذا لفظه صلى الله عليه وسلم وقد أشار الشيخ أثير الدين أبو حيان لهذا المعنى وخالف في ذلك بعضهم محتجاً بأن تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم فيجب أن لا يستدل بها أيضاً وهو خلاف الإجماع وزعم هذا القائل بل أن الاستدلال بالحديث إنما يسقط إذا ثبت المنكر أن الحديث المستدل به ليس من لفظه عليه الصلاة والسلام وأن لفظه كان كذا وأن الناقل غيّره إلى كذا فأي الرأيين أرجح بينوا لنا الحجة على ذلك مثابين مأجورين. فكتب مولانا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني رحمه الله ما صورته ومن خطه نقلت: اللهم أرشد للصواب. إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام من كلام العرب ومجرد وجود لفظة في حديث لا تثبت بها قاعدة نحوية وكذا مجرد وجود لفظة في كلام العرب والذي ينتج للشيخ ابن مالك في ذلك في يتعاقبون فيكم وفي من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وغير ذلك فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث فيأتي به كالاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك وشيخنا أبو حيان يتوقف في ذلك من جهة ما دخله من تغيير الرواة وأما ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع الاستقراء فذلك هو الذي تثبت به قواعد أبواب النحو والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من الاعتضاد حسن راجح والله سبحانه أعلم بالصواب

[illegible]

الصفحة ٩٩ب وتضمُّ صورة المكاتبة بين الدماميني وشيخه السِّراج البلقيني



النّصُّ المحَقّقُ



[صورةُ سؤالِ الدَّماميني]

قالَ العلامةُ بدرُ الدِّين الدَّمامينيُّ:

وقد كنتُ عامَ ثلاثةٍ وتسعين وسبعمئةٍ كتبتُ سؤالاً نصُّه:

جوابُكم ـ رَضي الله عنكُم ـ في الاستدلالِ بالأحاديثِ النبويةِ على إثباتِ القواعدِ النَّحوية، هل هو صحيحٌ أو لا؟ فقد منعَ ذلكَ بعضُهم مستدلاً بأنَّ الحديثَ يجوزُ نقلُه بالمعنى، فلا يُجزمُ بأنَّ هذا لفظُه ﷺ.

وقد أشارَ الشَّيخُ أثيرُ الدِّين أبو حيان إلى هذا المعنى[1]، وخالفَ في ذلك بعضَهم[2] محتجّاً بأنَّ تطرُّقَ الاحتمالِ الذي يوجبُ سقوطَ الاستدلالِ بالحديثِ، ثابتٌ في أشعارِ العربِ وكلامِهم، فيجبُ أنْ لا يُستدلَّ بها أيضاً، وهو خلافُ الإجماع.

وزعمَ هذا القائلُ أنَّ الاستدلالَ بالحديثِ إنَّما سقطَ إذا أثبتَ المنكِرُ أنَّ الحديثَ المستدَلَّ به، ليسَ من لفظِه عليه الصَّلاةُ والسلام، وأنَّ لفظَهُ كانَ كذا، وأنَّ الناقلَ غيَّرَهُ إلى كذا، فأيُّ الرأيين أصحُّ؟ بيِّنوا لنا الحجّةَ على ذلكَ مُثابينَ مأجورين.

---

(١) انظر: خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي: ١/ ١٠.

(٢) هو يقصدُ ابن الضائع وابن مالك، وقد أوردَ البغدادي كلامَ الدَّماميني من شرح التسهيل واستجاده، انظر: خزانة الأدب: ١/ ١٤.

[صورةُ جوابِ السِّراج البُلقيني]

فكتبَ مولانا شيخُ الإسلامِ سراجُ الدِّين البُلْقينيُّ ـ رحمه الله ـ ما صورتُه، ومن خطِّه نقلتُ:

اللهمَّ أرشِدْ للصَّواب:

إثباتُ القواعدِ النحويّة يحتاجُ إلى استقراءٍ تامٍّ من كلامِ العرب، ومجرَّدُ وجودِ لفظةٍ في حديث، لا تَثْبُتُ بها قاعدةٌ نحوية، وكذا مجرَّدُ وجودِ لفظةٍ في كلامِ العرب.

والذي يقعُ للشَّيخ ابن مالك في ذلك في «يتعاقبون فيكُم»[1] وفي: «مَن يَقُم لَيلَةَ القَدْرِ إيماناً واحْتِساباً غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ من ذَنْبِهِ»[2]، وغير ذلك، فالشيخُ ابنُ مالك يجدُ الشَّواهدَ من كلامِ العربِ لذلك الذي في الحديث، فيأتي به كالاعتضادِ لا لإثباتِ قاعدةٍ نحويةٍ بمجرَّدِ ذلك.

---

(١) رواهُ البخاريُّ في «صحيحه»، باب فضل صلاة العصر، برقم: (٥٥٥): ١/ ١١٥، ومسلم في «صحيحه»، باب فضل صلاتي الصُّبح والعصر، برقم: (٢١٠): ١/ ٤٣٩.
ـ استشهدَ به ابن مالك غير مرة في كتاب «شرح التسهيل»: ١/ ٥٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢/ ١١٦، ٣/ ٩٩، ١٠١.

(٢) رواه البخاريُّ في «صحيحه»، باب قيام ليلة القدر من الإيمان، برقم: (٣٥): ١/ ١٦، ومسلم في «صحيحه»، باب الترغيب في قيام رمضان، برقم: (١٧٦): ١/ ٥٢٤.
ـ استشهد به ابن مالك في «شرح التسهيل»: ٤/ ٩١.

وشيخُنا أبو حيان يتوقَّفُ في ذلك من جهةِ ما دخلَهُ من تغيير الرُّواة، وأمّا ما نُقِلَ عن العربِ من منظومٍ ومنثورٍ مع الاستقراء، فذلكَ هو الذي تثبتُ به قواعدُ أبوابِ النَّحو.

والذي ذهبَ إليه الشَّيخُ ابنُ مالكٍ من الاعتضادِ حسنٌ راجِحٌ، واللهُ سبحانه أعلمُ بالصَّواب.

* * *



ثبت المصادر والمراجع

١. الاقتـراح في علم أصول النَّحو، لـجلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيـوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٢. ترجمة السِّراج البلقيني، لعلم الدِّين صالح بن عمر البلقيني (ت٨٦٨هـ)، تحقيق: عمر القيام، أروقة للدراسات والنشر، ٢٠١٤م.

٣. خزانـة الأدب، لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السـلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

٤. شرح تسهيل الفوائد، لجمال الدِّين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

٥. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦. صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٧. الضوء اللامع لأهل القرن التـاسع، للسخاوي، شمس الدِّين محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ)، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٨. في تاريخ العربية، لنهاد الموسى، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٦م.

٩. اللغة والنحو بين القديم والحديث، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧١م.

١٠. مناهج الدَّرس النحوي، لعطا محمد موسى، دار الإسراء، ط١، ٢٠٠٢م.

١١. موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، لخديجة الحديثي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.





للإمام المجتهد شيخ الإسلام

سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني

٧٢٤ - ٨٠٥ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق

محمد عايش



المقدِّمة

أفردَ علماءُ النَّحو القدامى مصنَّفاتٍ في مسائل نحوية مخصوصة، وأطلقوا ألقاباً على بعضها، وقد جمعها بعضُ الـمتأخِّرين وهو ابن طولون الصالحي، بكتابٍ وسمَهُ بـ«المسائل الملقَّبات في النَّحو»، اشتملَ على عدَّة مسائل أطلقَ النحاةُ عليها ألقاباً: مثل: المسألة الصَّدريّة، والمسكيّة، والتَّيمية، والبُسريّة، والضبيّة، وغير ذلك[١].

وعُرفتْ بعضُ مسائل النحو باللفظة أو العبارة التي دارَ حولها الجدال، مثل: المسألة الزُّنبورية، التي دارتْ قديماً بين الكسائيِّ وسيبويه، حول قولهم: «كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبورِ فإذا هو هيَ، أو فإذا هو إياها؟»[٢]، وقد اشتملَ كتاب «مجالس العلماء» لأبي القاسم الزجّاجي، على مئة وستة وخمسين مجلساً لغوياً نحوياً، تمثِّلُ أنموذجاً صالحاً لدراسة الخلافِ النحوي، في القرون الأربعة الأولى.

وتأتي مسألةُ «كذا» لتنتظمَ في سلكِ هذه المسائل النحوية، وقد تطرَّقَ إليها النحاةُ منذُ عصر سيبويه في باب كنايات العدد وغيره، كما تناولها الفقهاءُ

---

(١) انظر: المسائل الملقّبات في علم النحو، لابن طولون الصالحي، بتحقيق: عبد الفتاح سليم، دار الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

(٢) مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي: ص٩.

أيضاً في باب الإقرار وغيره، بالتّحليل والتَّمحيص، فهي مسألةٌ مرتبطةٌ بالفقه والنحو معاً، وتتجلَّى في قولِ المُقِرِّ: «له عليَّ كذا درهماً»، أو «كذا كذا درهماً»، أو «كذا وكذا درهماً»، مع اختلاف إعراب «درهم» بالرَّفع والنصب والجر، ولكلِّ مذهبٍ من المذاهب الفقهية توجيهٌ وإجابة في المقدار الذي يلزمُ المُقِرَّ من الدَّراهم، وكذلكَ للنُّحاة تفصيلٌ طويلُ الذَّيل في حالاتِ إعراب المميِّز، والمعنى الذي يترتَّبُ على كلِّ عبارة.

ولعلَّ أبا حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، هو أوَّل من أفردَ هذه المسألة بمصنَّفٍ خاص، وهو كتاب «الشذا في مسألة كذا»، أشارَ إليه في كتابه «التذييل والتكميل في شرح التَّسهيل»[1]، بعد أنْ عرضَ لهذه المسألة وفصَّل أقوال النُّحاة المشارقة والمغاربة فيها، وأبدى اعتراضاته على كلٍّ منهم، وبيَّن توجيهه لرأيه في هذه المسألة.

وقد وقفَ ابنُ هشام الأنصاري على رسالة أبي حيَّـان، فلم يعجبه ما رأى، فألَّف رسالة في هذه المسألة، بعنوان: «فوح الشـذا في مسألة كذا»[2]، قال في مقدِّمتها: «فإنِّي لـما وقفتُ على كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيان رحمه الله تعالى، رأيتُه لم يزِدْ على أنْ نسخَ أقوالاً وجدَها، وجمعَ عباراتٍ وعدَّدها، ولم يفصِحْ كلَّ الإفصاحِ عن حقيقتِها وأقسامِها، ولا بيَّن ما يُعتمَدُ عليه مما أوردهُ من أحكامها، ولا نبَّه على ما أجمعَ عليه أربابُ تلكَ الأقوالِ واتَّفقوا، ولا

(١) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

(٢) حقَّقها أول مرة أحمد مطلوب، في مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد٦، سنة ١٩٦٣م، ص٦٧ - ٩٨. وقد ضمَّنها السيوطيُّ كتابه الأشباه والنظائر النحوية: ٧/ ٢٧١-٢٩٣.

أعربَ عما اختلفوا فيه وافترقوا، فرأيتُ أنَّ الناظرَ في ذلك لا يحصلُ منه بعدَ الكدِّ والتَّعب، إلَّا على الاضطرابِ والشَّغب، فاستخرتُ الله في وضعِ تأليفٍ مهذَّب، أبيِّنُ فيه ما أجملَ، واستئنافِ تصنيفٍ مرتَّبٍ أُورِدُ فيه ما أهمل، وسمَّيتُه: (فوحَ الشذا بمسألة كذا)، وبالله تعالى أستعين، وهو حسبي ونعم المعين، ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله العليِّ العظيم»[1].

وقد انتصرَ شيخُ الإسلام سراجُ الدِّين البُلقينيُّ لشيخه أبي حيَّان، على ابن هشام، فألَّفَ رسالةً بعنوان: «عَرف الشذا بتعريف مسألة كذا»، وهي التي يسَّر الله لي الحصول عليها وتحقيقها.

وتقومُ رسالة «عَرف الشذا» على مقدِّمةٍ وثلاثة فصولٍ وخاتمة:

أمَّا المقدِّمة فقد وضَّحَ السِّراجُ البلقينيُّ سببَ تأليفه الرِّسالة، فقال: «فإنِّي لما وصلتُ في التَّدريسِ إلى أثناءِ بابِ الإقرارِ، مررتُ بمسألةِ «كذا»، فشممتُ عَرْفَ الشَّذا، الذي صنَّفَهُ فيها شيخُنا العلامةُ سيبويه الزَّمان، أثيرُ الدِّين أبو حيان رحمه الله تعالى، وكانَ رحمه الله تعالى قد ذكرَ لي كلاماً من مصنَّفِهِ المسمى بـ«الشَّذا في أحكامِ كذا»، وكنتُ نظرتُهُ ولكنْ لم يكنْ حاضراً عندي وقتَ كتابتي على هذه المسألة، فراجعتُ شرحَ الشَّيخِ المشارِ إليه لـ«التسهيل»، فوجدتُهُ قد ذكرَ فيها من مستصفى ذلك التَّصنيفِ ما يحصلُ به شفاءُ الغليل، واعترض وانتقد، وفرَّعَ على ما اختارَ واعتقد، وعليه في كلامِه نقدٌ واعتراض، وهذا وفاءُ ذلك الاقتراض».

---

(١) فوح الشذا في مسألة كذا، ضمن كتاب الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي: ٧/ ٢٧١-٢٧٢.

وقد جعلَ السِّراجُ البلقينيُّ الفصلَ الأوَّل خاصاً بآراء النُّحاة المشارقة والمغاربة فيها، ومنهم: سيبويه والخليل بن أحمد والسِّيرافي والعُكبَري، وابن عصفور وابن الزُّبير وابن العِلج والصفَّار، وقدَّمَ اعتـراضاته على بعضهم، وتابعَ البعضَ الآخر مبيِّناً أسس الصحّة في أقوالهم.

أما الفصل الثّـاني، فقد تناولَ فيه أقوالَ الفقهاء في هذه المسألة، فبدأ برأي الإمام الشافعي في كتابه «الأم»، ثمَّ انتقلَ إلى فقهاء الشافعية كالماوردي والرَّافعي والمتولِّي، وبيَّنَ أراءَ الفقهاء في المذاهب الأخرى المالكية والحنابلة والحنفية، وذكر ما على كلٍّ منهم من اعتراضات.

أمَّا الفصل الثالث، فقد جعلهُ في موافقة الفقهاء لمذاهب النحاة، وأنهم في مقالاتهم لم يخرجوا عمّـا سطَّره النحاةُ في كتبهم، وهذا الفصلُ يأتي ردَّاً واعتراضاً على قول أبي حيّان: «وقد ذكرنا في كتابِ «الشذا» أقاويلَ الفقهاءِ في ذلك، والعجبُ أنه لم يقلْ أحدٌ منهم بما يوافقُ اللغةَ»، فجعلَ السِّراجُ البلقينيُّ هذا الفصلَ في إثبات موافقةِ الفقهاء للغة، وبعدَ أنْ تمَّ لهُ ذلك، قال ردَّاً على شيخه أبي حيَّان: « وإذا اتَّضحَ ذلكَ، فكيفَ يحسنُ من الشَّيخِ أبي حيان رحمه الله تعالى أنْ يقول: «والعجبُ من الفقهاء، ولم يقلْ أحدٌ منهم بما يوافِقُ اللغة»، وقد علمتَ أنه لم يخرجْ أحدٌ منهم عن موافقةِ اللغة».

وهنا تظهرُ موضوعيّة السِّراج البلقيني، الذي جسَّدَ في هذه الرسالة شخصية الإمام النحوي الفقيه، الذي لا ينجرفُ وراءَ الذاتية على حسابِ أي علمٍ من العلوم، فهو في هذه الرِّسالة التي ينتصرُ فيها لشيخه أبي حيان على ابن هشام الأنصاري، لا يتحرَّجُ من الاعتراض على قولِ شيخه في الفقهاء،

وأنهم خرجوا عن اللغة، غيرَ أَنَّهُ وفاءً بحقِّ شيخهِ عليه، يقدِّمُ تأويلاتٍ لرأي أبي حيّان، من شأنها أنْ تعتذرَ لهُ عمّا ذهبَ إليه، فيقول: «فلا يخلو إمّا أنْ يريدَ الشَّيخُ رحمه الله أنَّ التَّراكيبَ التي ذكروها لا توافقُ اللغة، إذْ إنَّ الأحكامَ التي ذكروها لا توافقُ اللغة»، وهذ برأيه غير صحيح، لأنَّ «كثيراً من أئمَّةِ الغريب، جوَّزَ ذلكَ إما بالقياسِ أو بالسَّماع»، ثمَّ يقول: «إنَّ الفقيهَ ليس من شأنِه أنْ يتحدَّثَ في صحةِ التَّركيب من جهةِ العربية، وإنَّما يتحدَّثُ فيما يلزمُ على هذا التَّركيب، ولو كانَ في العربيةِ لحناً».

أمَّا خاتمة الرِّسالة، فقد قصرها السِّراجُ البلقينيُّ على اعتراضاته على ابن هشام في كتابه «فوح الشذا في مسألة كذا»، وانتصرَ لشيخه أبي حيَّان في كثيرٍ مما ذهب إليه، ويظهرُ أنَّ البلقينيَّ قد استشعرَ تعنُّتَ ابن هشام وتحامله على أبي حيّان، فأرادَ أنْ يكيل لهُ مما كاله لشيخه، فقال في البداية معرِّضاً به دون ذكر اسمه: «خاتمة تتعلَّقُ بأوهامٍ وقعتْ لمن أفردَ هذه المسألةَ بالتَّصنيفِ بعدَ الشَّيخِ رحمه الله تعالى». وقالَ في نهاية الرِّسالة: «وعلى الجملة؛ فمنْ يقعُ في تلكَ الأوهامِ في فنٍّ أفنى فيه عمرَه، فكيفَ لا يهِمُ في علمٍ لم يعلمْه».

ومهما يكنْ من أمرٍ، فإنَّ رسالة «عرف الشذا بتعريف مسألة كذا»، للسِّراج البلقينيّ، رسالةٌ ذاتُ قيمةٍ علميّة بالغة، فهي تنوبُ لنا عن رسالة أبي حيّان المفقودة، وتقدِّمُ حصيلةَ أقوال أهل اللغة والنحو والفقه، على اختلاف مذاهبهم في هذه المسألة، وتنتظمُ في سلك التصانيف المرتبطة بالخصومات النقدية اللغوية، قدَّمَ لنا فيها المؤلِّفُ حصيلة تجربته العلمية في الفقه والنحو وغيرهما، بمنهجٍ علميٍّ موضوعي، بعيد عن الانجراف وراء الذاتية.

النسخة المعتمدة ومنهجُ تحقيقها

هذه الرسالة ثابتةُ النِّسبة للسِّراج البلقيني، فقد ذكرَها ابنُه العلمُ ضمن مؤلفات أبيه، فقال: «و«عَرفُ الشَّذا في مسألةِ كذا» وهو تصنيفٌ لطيفٌ»[1].

وقد اعتمدتُ في تحقيقها على مخطوطةٍ وحيدةٍ وفريدة، من مقتـنيات مكتبة خسرو باشا في تركيا، محفوظة في مجموعٍ برقم: (٧٥٢)، ما بين الأوراق (٩١-١١٨)، وهي تقعُ في ثمانٍ وعشرين ورقة، مسطَّرتها ١٩ سطراً، مكتوبة بخطٍّ نسخيٍّ جميلٍ مقروء، ولا يُعلمُ اسمُ ناسخها، ولا تاريخ النسخ.

وهي نسخةٌ تامّة، قليلة التصحيف والتحريف، انتهجَ ناسخُها كتابة التعقيبة للدلالة على اتصال المخطوط، وخلوِّه من البتر، وكتبَ عناوينَ بعضِ المباحث على هوامش النسخة.

أمَّا طـرّة المخطوط، فقد جاءَ فيها: «كتاب عَرف الشذا بتعريف مسألة كذا، تأليف شيخ الإسلام خاتمة المجتهدين سراج الدِّين البُلقيني الشافعي رحمه الله آمين»، وعليها تـملُّكٌ نصُّه: «دخلتْ هذه النُّسخةُ المعظَّمُ قدرُها، في ملك الحقير أحمد الحنفي ابن الشيخ عبد الدائم غفر الله ذُنوبَهما، وملأ بالتَّقوى ذَنوبَهما»، ووردَ عنوانُ الكتاب كما هو على الطرّة في المتن، الورقة (٩٢أ)، قال المؤلِّف: «وسمَّيته عرف الشذا بتعريف مسألة كذا».

---

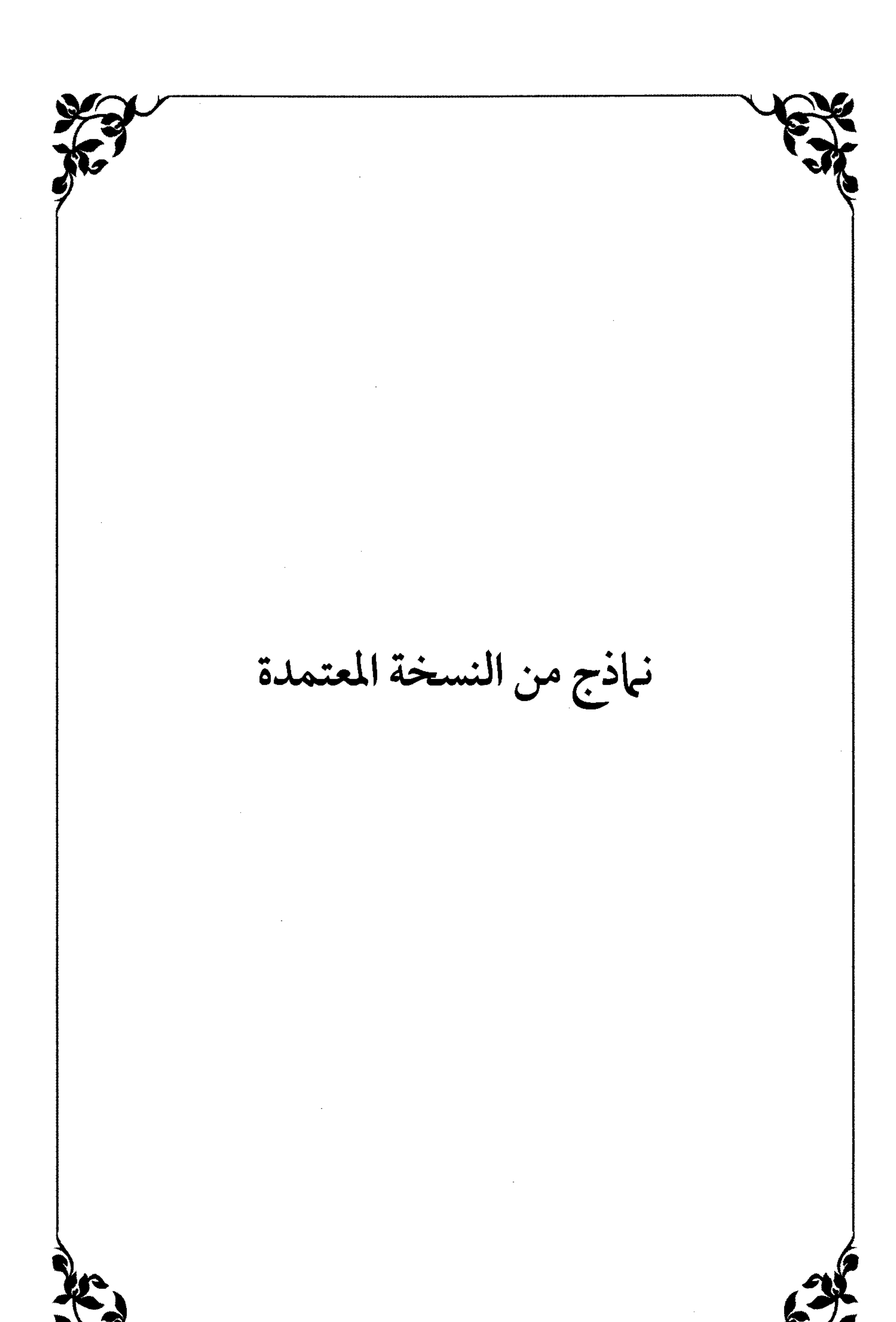
(١) ترجمة السِّراج البلقيني: ص١١٣، ٣٣٢.

وفي نهاية المخطوط ما يبيِّنُ زمن تأليف الكتاب، والوقتَ الذي استغرقَ البلقيني في تأليفها، فقدكتبَ الناسخُ: «قالَ مؤلِّـفُها تغمَّدَهُ الله بمغفرتِه قبلَ الخاتمة: «ابتدأتُ فيها ليلةَ الاثنين عاشرَ جمادى الآخرة، ثمَّ كمَّلتُها يومَ الثُّلاثاءِ وصبيحةَ الأربعاء، ثاني عشر الشَّهر المذكور، سنةَ أربعٍ وستِّين وسبعمئة»، رحمهُ اللهُ بمنِّهِ وكرمِه».

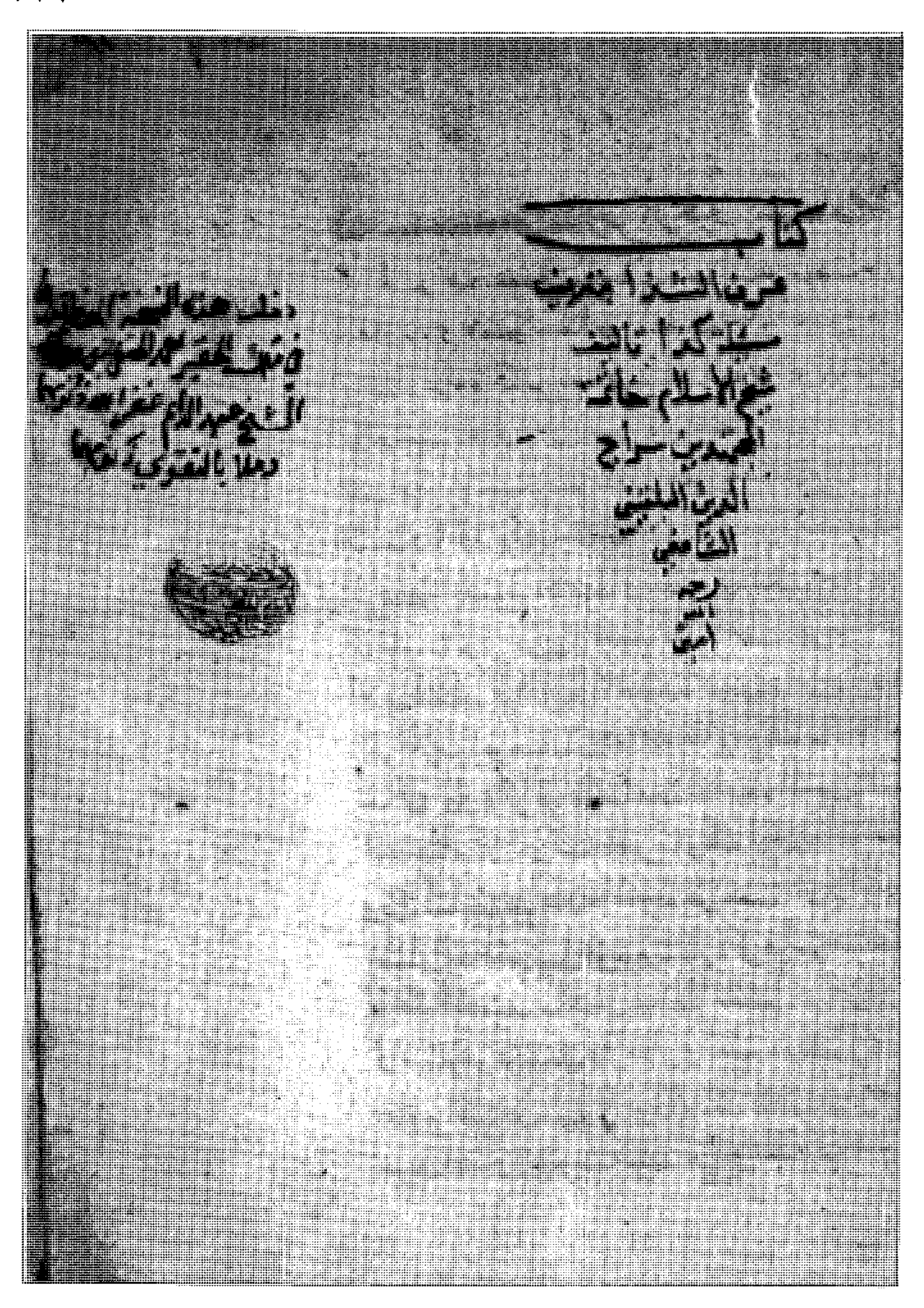
أما منهجُ التحقيق، فيتلخَّصُ في اعتماد نسخة خسرو باشا أصلاً للكتاب، والتحقُّق من مطابقة نَسْخِنا وضَبطِنا لها، ثمَّ تخريج النقول من المصادر المطبوعة والمخطوطة، النحوية والفقهية، والمقابلة عليها وإثبات الفروق، واستكمال ما نقصَ من نسختنا.

أسالُ اللهَ تعالى أنْ أكونَ قد وفِّقتُ في تحقيقها، ويدَّخرَ لي أجرها في ميزان حسناتي يوم القيامة، يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنون، إلَّا من أتى الله بقلبٍ سليم.

* * *



نماذج من النسخة المعتمدة



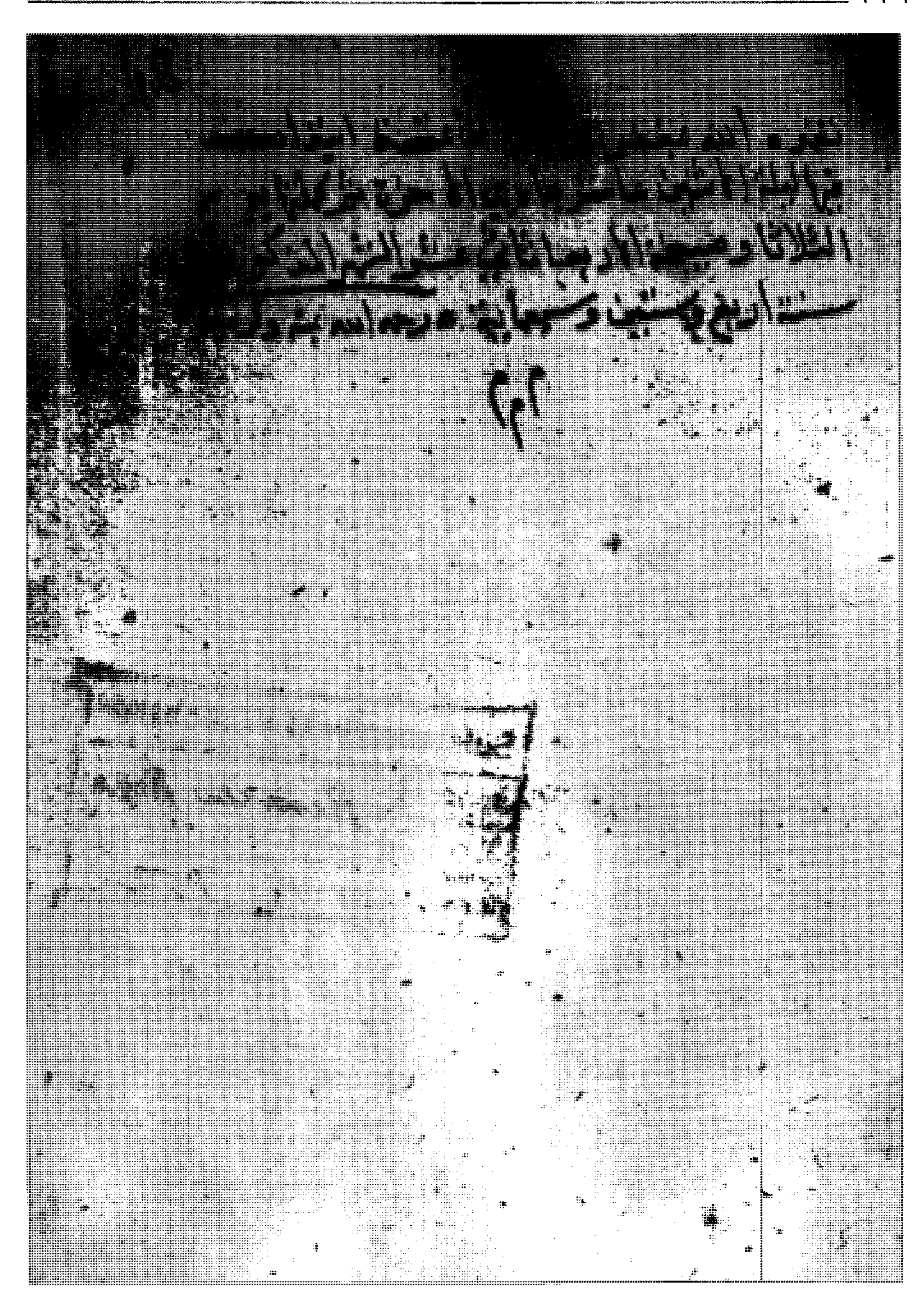
طرة مخطوطة خسرو باشا في تركيا رقم ٧٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]
أما بعد حمد الله على ما وهب من النظر في دقائق
العلوم، وتحقيق حقائق المنطوق منها والمفهوم
وأقام للأمة الشريفة في كل عصر من يوضح لهم أمورهم
بالدليل المعلوم، والصلاة والسلام على سيدنا
محمد إمام الأنبياء والمرسلين فكل بمساعيه مغمور وعلى
آل سيدنا محمد وصحبه ومن تبعهم فورد موارده في
الرحيق المختوم مغانيه لما وصلت في التدريس إلى
أثناء باب الإقرار مررت بمسألة كنت أقمت عرف الشذا
الذي صنف فيها شيخنا العلامة سيبويه الزمان أثير
الدين أبو حيان رحمه الله تعالى وكان رحمه الله
تعالى قد ذكر لي كلاما من مصنفه المسمى بالشذا
في أحكام كذا، وكنت نظرته ولكن لم يكن حاضرا عندي
وقت كتابتي على هذه المسألة فراجعت شرح الشيخ
المشار إليه للتسهيل فوجدته قد ذكر فيها من مستصفى
ذلك التصنيف ما يحصل به شفا الغليل، وأعرض
واختصره ونزع على ما اختار واعتمده وعليه في كلامه
نظر واعتراضه وهذا أوان ذلك الاعتراض وتبيينه
عرف الشذا في تحرير مسألة كذا، وهو الكلام في هذه

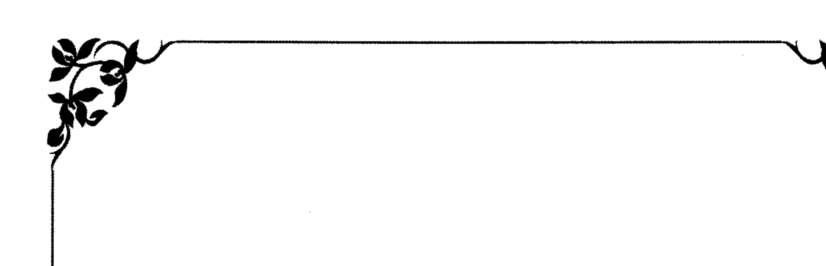
المسألة

الصفحة الأولى من المخطوطة

الصفحة قبل الأخيرة من المخطوط



الصفحة الأخيرة من المخطوط



النّصُّ المحَقّقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

صلَّى اللهُ على الحبيبِ وآلِه.

أمّا بعد،

حمداً لله على ما وهبَ من النَّظرِ في دقائقِ العلوم، وتحقيقِ حقائقِ المنطوقِ منها والمفهوم، وأقامَ للأمةِ الشَّريعةَ في كلِّ عصرٍ من يوضِّحُ لهم أمرَهم بالدّليلِ المعلوم، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ إمامِ الأنبياءِ والمرسلين فكلٌّ به مأموم، وعلى آلِ سيِّدنا محمَّدٍ وصحبِهِ ومَنْ تبِعَهُم فوردَ موارِدَهم في الرَّحيقِ المختوم.

فإنِّي لما وصلتُ في التَّدريسِ إلى أثناءِ بابِ الإقرارِ مررتُ بمسألةِ «كذا»، فشممتُ عَرْفَ الشَّذا، الذي صنَّفَهُ فيها شيخُنا العلامةُ سيبويه الزَّمان، أثيرُ الدِّين أبو حيان رحمه الله تعالى، وكانَ رحمه الله تعالى قد ذكرَ لي كلاماً من مصنَّفِهِ المسمى بـ«الشَّذا في أحكامِ كذا»[1]، وكنتُ نظرتُهُ ولكنْ لم يكنْ حاضراً عندي وقتَ كتابتي على هذه المسألة، فراجعتُ شرحَ الشَّيخِ المشارِ إليه لـ«التسهيل»[2]،

(١) وقفَ غيرُ واحدٍ من القدماء عليه، منهم الأدفوِّي، والصَّفدي، وابن هشام، والبلقيني، وقد عدَّه عفيف عبد الرحمن من كتب أبي حيّان المفقودة، انظر: تذكرة النحاة: ص٢١.

(٢) هو كتاب «التذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل لابن مالك»، وقد صدرَ منه عشرة مجلدات بتحقيق: حسن هنداوي، في دار القلم، دمشق، ولما يكتمل نشرهُ.
ـ أوردَ أبو حيّان كلامه في «كذا»، في باب العدد، فصل: معنى كأيِّن وكذا كمعنى الخبرية.

فوجدتُهُ قد ذكرَ فيها من مستصفى ذلك التَّصنيفِ ما يحصلُ به شفاءُ الغليل، واعترض[1] وانتقد، وفرَّعَ على ما اختارَ واعتقد، وعليه في كلامِه نقدٌ واعتراض، وهذا وفاءُ ذلك الاقتراض، وسمَّيتُه:

«عَرْفَ الشَّذا بتعريفِ مسألةِ كذا».

والكلامُ في هذهِ المسألةِ في ثلاثةِ فصولٍ وخاتمة:

الفصلُ الأوّلُ: في كلامِ النُّحاةِ فيها.

والثّاني: فيما رتَّبَ الفقهاءُ من الأحكامِ عليها.

والثّالث: في تطبيقِ كلامِ النُّحاة.

ونذكرُ خاتـمة: في أوهامٍ وقعتْ لبعضِ تلامذةِ الشَّيخ، ممَّنْ صنَّـفَ في المسألةِ بعد الشَّيخِ.

* * *

---

(١) في الأصل: «وأعرض»، وهو بلا معنى في هذا السِّياق، ولعلَّ المثبت هو الأصوب.

أمّا الفصلُ الأوّل

فقالَ سيبويهُ في هذا: «بابُ ما جرى مجرى «كم» في الاستفهام، وذلكَ قولُك: [لهُ][١] كذا وكذا درهماً، وهو مبهمٌ في الأشياءِ بمنزلةِ «كم»، وهو كنايةٌ للعددِ[٢] بمنزلةِ «فلان» إذا كنَّيتَ به في الأسماء، وكقولِكَ: كان من الأمرِ ذيّـةَ وذيّةَ، وذَيْتَ وذَيْتَ، وكَيْتَ وكَيْتَ، صارَ ذا بمنزلةِ التَّنوين؛ لأنَّ المجرورَ بمنزلةِ التَّنوين»[٣].

وقالَ بعد ذلك في البابِ المذكور: «وقالَ ـ يعني يونس ـ: «كذا» و«كأيِّنْ» عملُها[٤] فيما بعدَهما كعملِ «أفْضَلهم» في رجل، حينَ قلت: أفضلُهم رجلًا، فصارَ «أي» و«ذا» بمنزلةِ التَّنوينِ، [كما كانَ هُمْ بمنزلةِ التَّنوين][٥].

وقالَ الخليلُ رحمه الله: كأنَّهم قالوا: [له] كالعددِ [درهماً][٦]، وكالعددِ من قريةٍ، فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يُتَكَلَّمْ به، وإنَّما تجيءُ الكافُ للتَّشبيه، فتصيرُ وما بعدها

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادةٌ من الكتاب لسيبويه.

(٢) في الأصل: «العدد»، والمثبت من الكتاب لسيبويه.

(٣) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٧٠.

(٤) في الكتاب لسيبويه: «عملتا».

(٥) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من الكتاب لسيبويه.

(٦) هاتان الزِّيادتان من الكتاب لسيبويه.

بمنزلةِ شيءٍ واحد، من ذلكَ قولُك: «كأنَّ»، أُدخلْتَ الكافَ على «أنّ» للتَّشبيه»[١].

انتهى كلامُ سيبويه، وفيه أمور:

الأوّل: ظاهرُ كلامِهِ يدلُّ على أنَّ لفظةَ «كذا» مركَّبة من كافِ التَّشبيه، و«ذا»، ألا ترى قولَـهُ آخِرَ البابِ: «وإنَّمـا تجيءُ الكافُ للتَّشبيه ...» إلى آخرِ كلامِه، وتشبيهِه بكاف.

واختلفَ النُّحاةُ في هذهِ المسألةِ فقالَ قوم: هي مركَّبةٌ من كافِ التَّشبيه ومِن «ذا» اسمِ الإشارة، أُوقِعَ على عددٍ مبهم. وهذا ظاهِرُ كلامِ سيبويه، ولم ينسِبْهُ الشَّيخُ أبو حيّان إليه، وجزمَ به العُكبَريُّ في «شرح الإيضاح»[٢]، وابنُ العِلْجِ[٣] في «البسيط»[٤].

---

(١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٧١.

(٢) هو كتاب «المصباح في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي»، وهو ما زال مخطوطاً، وحُقِّقَ منهُ الجزء الثّاني فقط بعنوان: «شرح التكملة»، أطروحة دكتوراة في جامعة أم القرى، سنة ٢٠١٣م، لحورية الجهني، وبإشراف عبد الرحمن الحميدي.

(٣) كتاب «البسيط في النحو» لابن العلج الإشبيلي من الكتب المفقودة، وقد أقيمت عدة دراسات في الكشف عن هوية ابن العلج، وجمع ما تفرَّق من نقولٍ عن كتابه، ولا سيَّما في كتب أبي حيان الأندلسي، ومن هذه الدراسات:

ـ الكشف عن صاحب البسيط في النحو، لحسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مج٢٠، ع٧٧- ٧٨، ١٩٨٨م، ص١٤٥-١٦٩.

ـ ابن العلج وكتابه البسيط، لمحمد حسن عواد، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مج١٨، ع٤٧، ١٩٩٤م، ص١٩٥-٢٥١.

(٤) سيوردُ البلقينيُّ فيما يأتي نصَّ كلام العُكبري وابن العلج، نقلًا عن كتاب التذييل والتكميل: الورقة ٣٧٩أ.

وقالَ ابنُ عُصفُور: «الكافُ زائدة؛ لأنَّهُ لا معنى للتَّشبيهِ في هذا الكلام، إنّما معناهُ: أنَّ عليه عدداً مّا[١]، وزيادتُها [فيه] [٢]كزيادتِها في قولهم: فلانٌ كذي الهيبة، بمعنى: ذو الهيبة[٣]، ولزمتْهُ[٤] لزومَ «ما» الزائدة في «آثِرَاً مّا»[٥]، و«ذا» مجرورةٌ بالكافِ الزائدة، [كانجرارِها بالكافِ الزّائدة في كأيِّن][٦]، ولا تتعلَّقُ بشيء، وصُيِّرتْ مع «ذا» كالشيءِ الواحد، وكُنِّيَ بهما عن عددٍ مُبهَم، ويدلُّ على أنّهما كالكلمةِ الواحدة، أنَّ «ذا» لا تختلفُ بحسبِ المشارِ إليه، تقول: لهُ عندي كذا وكذا [مِلحفةً][٧]، ولا تقول: كذه وكذه مِلحَفة، فجرتْ مجرى «حبَّذا»، وعلى هذا قالوا: إنَّ[٨] كذا وكذا مالُك، فرفعوا المالَ»[٩].

وقالَ آخَرون من النُّحاة: ليستْ مركَّبةً بل هي باقيةٌ على أصلِ وضعِها من أنَّ الكافَ للتَّشبيه، و«ذا» للإشارة، وعلى هذا فلا يكونُ كنايةً عن شيء.

---

(١) في سر صناعة الإعراب، والتذييل والتكميل: «لي عليه عدد ما».

(٢) زيادة من التذييل والتكميل.

(٣) في الأصل: «الهيئة»، والمثبت من التذييل والتكميل.

(٤) في الأصل: «ولزمتْ»، والمثبت من التذييل والتكميل.

(٥) في الأصل: «البراما»، وهو تحريف، والتصويب من سر صناعة الإعراب.
ـ «آثِراً مّا»: يُقال: افعلْ هذا يا فلانُ آثراً مّا؛ إنْ اخترتَ ذلك الفِعلَ فافعلْ هذا إمّا لا. لسان العرب، مادة (أثر): ٤/ ٨.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادةٌ من التذييل والتكميل.

(٧) زيادة من التذييل والتكميل.

(٨) في التذييل والتكميل: «زِنْ».

(٩) هذا كلام ابن جنِّي في «سر صناعة الإعراب»: ١/ ٣١٢ مع اختلاف طفيف، وقد نسبه أبو حيّان لابن عصفور في التذييل والتكميل: الورقة ٣٧٩أ.

وهذا القولُ يخالفُ ظاهرَ قولِ سيبويه: «وإنّما تجيءُ الكافُ للتَّشبيه، فتصيرُ وما بعدَها بمنـزلةِ شيءٍ واحد»[1]، فإنَّ هذا هو معنى التَّركيب، وبه خرجتْ عن موضوعِها الأصلي، وقد استعملَتْها العربُ عن عددٍ وغيرِ عدد، وفي كلتا الحالتين هي مركَّبة؛ ولذلكَ لا تُثنَّى ولا تُجْمَعُ ولا تُؤنَّثُ ولا تُتْبَعُ بتابعٍ لا نعت، ولا عطف، ولا تأكيد، ولا بدل، ولا تدلُّ على تشبيه؛ لأنها بالتَّركيبِ حدثَ لها معنى لم يكنْ قبلَ التَّركيب.

وهذا القولُ الصّائرُ إلى عدمِ التَّركيبِ مغايرٌ لكلامِ الأكثرين، ومنهم ابنُ عُصْفُور، وهذا ما يقتضيه كلامُ الشَّيخِ أبي حيان في أوّلِ كلامِه على كذا، وأمّا في آخرِ كلامِه، لما تعرَّضَ لتصنيفِه المذكور، فإنَّه قال: «ومنهم مَنْ حكمَ عليها بالزِّيادةِ ولزمتْ، وكلُّ هذا فرارٌ من دعوى التَّركيب فيها». انتهى.

وهذا كلامٌ غيرُ منتظِم؛ فإنَّ مَنِ ادَّعى الزِّيادةَ مُعتقِدٌ للتَّركيب، كما سبقَ في كلامِ أبي الحسنِ ابنِ عُصْفُور، ولم أرَ أحداً اعتقدَ فيها أنَّها بسيطةٌ كما هو احتمالٌ لبعضِ المغاربة في «كأيِّن» وهو الذي كانَ الشَّيخُ يذهبُ إليه قبلَ أنْ يقفَ على ذلكَ الاحتمال، واستدلَّ عليه بتلاعبِ العربِ بها في اللغاتِ المذكورة فيها[2]، وهذا المعنى لا يأتي هنا، ولا في «حبَّذا»، فلم يذهبْ أحدٌ فيهما إلى بساطتِهما فيما علمت.

الأمرُ الثاني: قولُ سيبويه: «فتصيرُ ـ يعني الكاف ـ وما بعدها بمنزلةِ

---

(١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٧١.

(٢) التذييل والتكميل: الورقة ٣٧٩أ.

شيءٍ واحد»[١]، يدلُّ على أنّه لا تتعلَّقُ الكافُ بمحذوف، وذلكَ على التَّركيبِ ظاهرٌ، سواءٌ قلنا: إنَّ الكافَ حرفٌ أو اسم؛ لأنَّ التَّركيبَ غيَّر حكمَها كما غيَّر حكمَ «كأنّ»، وأمّا إذا لم نجعلْها مركَّبة، فالكافُ متعلِّقةٌ بمحذوف، سواءٌ كانتْ حرفاً أم اسماً، أمّا في الحرفِ فظاهرٌ وأمّا في الاسم؛ فلأنه إذا قال: له عندي كذا درهماً، على تقديرِ صحّةِ هذا المثال، و«كذا» في موضعِ الصِّفة لمبتدإٍ محذوف، أي: شيء كالعدد، والكافُ اسمُ مبتدأ كمثل، وتعلَّقتْ بمحذوفٍ كما تقول: قامَ رجلٌ كأسد، أي: كائنٌ كأسد.

ومقتضى كلامِ ابنِ عُصْفُور، أنّها حرفٌ جارٌّ، ولا يتعلَّقُ بشيء، وقد تقدَّمَ الاختلافُ في فهمِه، هل هو على التَّركيبِ أو على غيرِه.

هذا ما تلخَّصَ من كلامِ النُّحاة، وعلى الأوَّلِ سؤالٌ تقريرُهُ: إنَّ التَّركيبَ أخرجَ اللَّفظين عن موضوعِهما الأصليِّ، بحيثُ تجدَّدتْ هذه الأمورُ السّابقةُ من عدمِ التَّثنيةِ والجمع، وما ذُكِرَ معها، ومن كونِ الكافِ لا تتعلَّقُ بمحذوف، وهذا مما يخالفُ ما يقتضيه كلامُ ابنِ مالكٍ في «تسهيلِه» في «حبذا»، إذْ قرَّرَ التَّركيبَ فقال: «أصلُ حبَّ من حبَّذا حَبُبَ أي: صارَ حبيباً، فأُدغِمَ كغيرِه، وأُلزِمَ منعَ التَّصرُّفِ وإيلاءُ «ذا» فاعلاً في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرِهما، وليسَ هذا التَّركيبُ مُزيلاً فعليّةَ «حبَّ»، فيكونُ مع «ذا» مبتدأ، خلافاً للمبرِّد وابنِ السَّراج، ومَنْ وافقَهما، ولا اسميّة «ذا» فيكونُ مع «حبَّ» فعلاً فاعلُهُ المخصوص[٢]، خلافاً لقوم»[٣].

---

(١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٧١.

(٢) في الأصل: «الخصوص»، والمثبت من شرح التسهيل.

(٣) شرح التَّسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢.

ووجهُ مخالفتِه لذلكَ أنَّ التركيبَ في «كذا» أخرجَ الكافَ عن وضعِها، حتَّى صارا اسماً واحداً، فهلَّا أخرجَ حبَّ عن وضعِها حتَّى صارا اسماً واحداً، كما ذهبَ إليه المبرِّدُ ومَنْ وافقَهُ؟

وجوابُ السُّؤالِ من وجهين:

أحدهما: إنَّ التَّركيبَ في حبَّذا ليسَ بلازم، فقد وردَ في حبَّ رفعها لغيرِ الإشارة، كقوله: وحبَّ من يُحِبّ، على أنه قيل: إنهُ استعمـالٌ للأصل، وإنَّما الكلامُ بعدَ التَّركيب، ولا يقدحُ ذلكَ في الجواب، ويدلُّ لعدمِ اللزوم، قولُ بعضِ الأنصار: فحبَّذا ربّاً، وحبَّ دِيناً، أراد: وحبَّذا دِيناً، فحذفَ ذا، ولم يتغيَّرِ المعنى، وإذا تقرَّرَ ذلكَ، حَسُنَ دعوى الفاعليةِ في «ذا»، وبقاءُ حبَّ على فعليَّته لعدمِ لزومِ التَّركيبِ بخلافِ «كذا».

الوجهُ الثّاني: وهو الصَّوابُ في الجواب: إنَّ مَنْ ذهبَ إلى بقاءِ فعليّةِ حبَّ وأنَّ ذا فاعل، لا نقولُ بالتَّركيب، ومَنْ قالَ بالتَّركيب كالمبرِّد وغيرِه، ذهبوا إلى إزالةِ فعليّةِ حبَّ، وأنَّهُ مع «ذا» مبتدأ، فوجبَ أنْ يتأوَّلَ ما وقعَ في «التَّسهيل»، وفي شرحِهِ لمصنِّفِه من التَّركيبِ على معنى الانتقالِ من الأصلِ إلى معنى المدحِ العامِّ، وكونِهِ لم يبقَ على مدلولِهِ الأوَّل، من أنَّهُ يدلُّ على معنى خاص.

قالَ الشَّيخُ في «شرح التَّسهيل»: «ويتعيَّنُ هذا التّأويلُ لنصِّهم على أنَّ مَنْ قالَ بأنَّه: فِعلٌ وفاعل، لا يدَّعي التَّركيب»[1]، فإنْ قلتُمْ: فلِمَ نسبتُم القولَ بالتَّركيبِ للمبرِّد ومَنْ بعدَه، وقد قالَ سيبويه: «وزعمَ الخليل: «حبذا» بمنزلةِ حَبَّ الشيءَ، ولكنَّ «ذا» و«حبَّ» بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، نحو: «لولا» وهو

---

(١) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨٩.

اسمٌ مرفوعٌ، كما تقول: يا ابنَ عمٍّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ للمؤنَّث: حبَّـذا، ولا تقولُ: حبذَه؛ لأنَّه صارَ مع حبَّ على ما ذكرتُ لك، وصارَ المذكَّرُ هو اللازم؛ لأنه كالمثلِ»[1]، وهو ظاهرٌ في التَّركيب.

قلت: بل ظاهرٌ في أنَّ «حبذا» بجملتِه، اسمٌ مبتدأ، كما يقولُه المبرِّدُ وغيرُه، ومن هنا ذهبَ السِّيرافيُّ وغيرُه إلى أنَّه بمجموعِه اسمٌ وحملُوا كلامَ سيبويه، وهو اسمٌ مرفوعٌ على «أنَّ»، وهو عائدٌ على قوله، ولكنَّ «ذا» و«حبّ» بمنزلةِ كلمةٍ واحدة، أي: وحبَّ اسمٌ مرفوعٌ[2].

وقالَ ابنُ الزُّبير[3]: «لا تعلُّقَ لمن قال[4]: إنَّ «حبَّذا» كلَّهُ اسمٌ بهذا اللفظ ـ يعني الذي حكيناهُ عن سيبويه ـ، [إذْ ليسَ صريحاً][5]، بل لو قيل: إنَّ ظاهرَهُ مراعاةُ[6] الفصل، لكانَ الوجهُ، ألا ترى تنظيرَه بابنِ عم، وقولُه: فالعمُّ مجرورٌ، وتعويلُه على بقاءِ[7] «ذا» مع المذكَّرِ والمؤنَّثِ على صورةٍ واحدة؛ فلهذا عوَّلَ ابنُ خروفٍ والشَّلَوْبِينُ على هذا المفهوم»[8].

---

(١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٨٠.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣/ ١٢.

(٣) هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير الثقفي الجيّاني، أديبٌ مؤرِّخٌ مقرئٌ نحوي، تخرَّجَ بِهِ أبو حيّان في النحو، ولد سنة (٦٢٧هـ)، وتوفِّي في غرناطة سنة (٧٠٨هـ)، انظر: الوافي بالوفيات: ٦/ ٢٢٢، و٣٠/ ٤٥.

(٤) في التذييل والتكميل: «لمن تنسب إليه».

(٥) زيادة من التذييل والتَّكميل.

(٦) في التذييل والتَّـكميل: «دعى»، وهو تحريف.

(٧) في التذييل والتكميل: «على تقليل بقاء».

(٨) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨٩ب.

وعلى ما قرَّرَهُ ابنُ الزُّبير وغيرُه يكونُ قولُ سيبويه، وهو عائدٌ على «ذا» وحدَهُ ولكنَّ قولَ سيبويه: «ذا» و«حبَّ» بمنزلةِ كلمةٍ واحدة، يقتضي التَّركيبُ اقتضاءً ظاهراً إلَّا إنْ أُوِّلَ على المعنى الذي سبقَ تأويلُ كلامِ «التَّسهيل» عليه بالنِّسبة إلى ما طرأ من المعنى، لا مِنْ حيثُ اللفظُ.

وعلى الجملةِ؛ فمَنْ قالَ بالتَّركيب، لا يعتقدُ الفاعلية، ومَنْ قالَ بعدم التَّركيبِ على المعنى الذي تقدَّم، يرى الفاعليّةَ ولا تكونُ نظيرَ «كذا»، فظهرَ أنَّ الصَّوابَ هو الجوابُ الثّاني.

الأمرُ الثّالث: ما معنى «كذا»؟

ظاهرُ التَّرجمةِ في قولِ سيبويه: «هذا بابُ ما جرى مجرى «كم» في الاستفهام، وذلكَ قولُك: كذا وكذا درهماً، وهو مُبهَمٌ في الأشياء»[1]، يقتضي أنَّ معنى «كذا»، معنى «كم» الاستفهامية، وهذا مخالفٌ للمتبادَرِ إلى الأفهامِ من معنى «كذا»، فليسَ فيها استفهامٌ إلَّا أنْ يُنزَّلَ كلامُ سيبويه على معنى «كم»، بالنِّسبة إلى العدد، فإنَّها اسمٌ لعددٍ مبهم.

ومن هنا قالَ في «التَّسهيل»: «معنى «كأيِّن» و«كذا» كمعنى «كم» الخبرية»[2]، لكنَّ ما وقعَ في «التَّسهيل» يقتضي أنَّ «كذا» موضوعة للعددِ الكثير، إذْ هو المشهورُ في «كم» الخبرية، وهذا لا تقتضيه «كذا» بلْ هي مبهمةٌ في العدد، سواءٌ كانَ كثيراً أم قليلاً، فما وقعَ في كلامِ سيبويه على المعنى السَّابق حسنٌ بالغ.

---

(١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٧٠.

(٢) شرح التسهيل: ٢/ ٤٢٢.

الأمرُ الرَّابع: ظاهرُ قولِ سيبويه: «وذلكَ قولُك: كذا وكذا درهماً»، يُشعِرُ بأنَّ «كذا» إذا استُعمِلَتْ في الأعداد، إنَّما تكونُ مكرَّرةً بالعطف، ويكونُ مميِّزُها مفرداً منصوباً، أمّا الأولُ فهو المسموعُ، وقالَ الشّاعر[1]: [من الطَّويل]

عِدِ النَّفسَ نُعمى بعدَ بُؤساكَ ذاكِراً كـذا وكـذا لُطْفـاً بـه نُـسِيَ الجَهـدُ

وأما الثاني: فخالفَ فيه الكوفيُّون، فجوَّزوا أنْ يأتيَ المميِّـزُ جمعاً في نحو: كذا دراهمَ، وأنْ يأتيَ مجروراً في نحو: كذا درهمٍ، ومنعَهُ ابنُ عُصْفُورٍ إلَّا أنْ يكونَ جمعاً معرَّفاً بالألفِ واللام، دخلتْ عليه «من» ونازعَ ابنُ خروفٍ في إفرادِها في العددِ، فزعَمَ أنَّه غيرُ مستعمَلٍ في كلامِ العرب، وكأنَّهُ أخذَ بظاهرِ قولِ سيبويه، وذلكَ يقتضي أنْ يمتنعَ استعمالُها في العددِ مكرَّرةً إلا بالعطف، وهذا ما قالَ الشَّيخُ أبو حيان أنَّهُ المسموعُ من لسانِ العرب، إذْ قالَ: «إنَّ المسموعَ من كلامِ العربِ[2] أنَّ «كذا» إذا كانتْ كنايةً عن غير عددٍ كانتْ مفردةً ومعطوفةً خاصة»[3]، ولا تُحْفَظُ في العددِ مفردةً ولا مركَّبةً؛ ولذلك لم يمثِّلْ بها سيبويه والأخفشُ والفارسيُّ في الأعدادِ إلَّا معطوفة، وقالَ الشَّاعر: [من الطَّويل]

عِدِ النَّفسَ نُعمى بعد بؤساكَ ذاكراً كـذا وكـذا لُطْفـاً بـه نُـسِيَ الجَهـدُ

قالَ الشَّيخُ: «وسائرُ التَّراكيبِ التي أجازَها الكوفيون ومَنْ وافقَهم، ليستْ من لسانِ العرب، ألا ترى أنَّ ابنَ خروفٍ قالَ عندَ ذكرِ قولِ المبرِّد

---

(١) البيت من غير عزوٍ في العديد من كتب النحو، منها: مغني اللبيب: ص٢٤٨، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٢٣، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٣٤٤.

(٢) في التذييل والتكميل: «لسان العرب».

(٣) التذييل والتكميل: الورقة ١٣٨١أ.

الذي سبقَ في الحكايةِ: هو دعوى، وقياسٌ في اللغة، [وأنَّ توقيفه «كذا وكذا» على المعطوف قياسٌ في اللغة][1]، ومثلُ ذلكَ لا يُؤخَذُ إلاَّ عن أفواهِ العربِ بالمشافهة.

وقالَ ابنُ عُصْفُور في إجازةِ الكوفيين: كذا درهم، وكذا دراهم، لم يَرِدْ به سماعٌ ولا يقبلُهُ قياس، ونهايتهم إنَّما قالوهُ بالقياس، وكذلكَ قالَ ابنُ أبي الرَّبيع عن قولِ الكوفيين، وقالَ أبو عليٍّ حينَ سأله أبو الفتحِ عن التَّفصيلِ في «كذا» وتنزيلِه على مذهبِ الكوفيين، فقال: هذا من استخراجِ الفقهاءِ، وليس هو في النَّحو، إنَّما «كذا» بمنزلةِ عددٍ منوَّن، وخطَّأَ هو والزَّجاجي وابنُ أبي الربيع وابنُ عُصْفُور مَنْ جرَّ التَّمييزَ بعدَ «كذا».

قالَ الزَّجاجي في «شرح مقدمة أدب الكُتّاب»، وقد بحَثَ في كذا: «فإنَّه عُمِلَتْ عليه مسائلُ كالمصطلَحِ عليها، وهي عندي غيرُ جائزة»[2]. ثمَّ سردَ التَّراكيبَ على مذهبِ الكوفيين»[3].

وقالَ ابنُ العِلج لما ذكرَ موافقةَ الأخفشِ للكوفيين: «ما ذكرَه صحيحٌ في القياس، فإنْ ساعدَهُ النَّقلُ أُخِذَ به وإلَّا تُرِك، وأما تجويزُهم - يعني الكوفيين - بعد كذا الرَّفع، فخطأ؛ لأنَّهُ لم يُسْمَعْ من لسانِهم، وأما تجويزُ ابنِ قتيبة الخفضَ بعد «كذا وكذا» المعطوف، فمنصوصٌ على أنه لحنٌ[4] مخالفٌ لما حُكِي عن

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادة من التذييل والتكميل.

(٢) تفسير رسالة أدب الكتّاب: ص١١٧.

(٣) هذا النص بطُولِهِ من التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ، وفيه تصرُّف طفيف.

(٤) عبارةُ ابن قتيبة في حكايته عن المنطقيِّين والهندسيِّين: «والخبُر ينقسمُ على تسعةِ آلافٍ وكذا وكذا مئةٍ من الوجوه». تفسير رسالة أدب الكتّاب: ص١١٥.

العربِ من النَّصبِ بعد المعطوف[١]، وأمَّا: كذا درهمٍ بالخفض، فلا يجوزُ لا على الإضافةِ ولا على البدل، خلافاً لزاعميها»[٢].

قالَ الشَّيخُ رحمه الله بعدَ ذكرِ هذه المقالات: «فهذه النُّصوصُ كلُّها تدلُّ على أنَّ مذهبَ الكوفيين في ذلك وتفضيلَهم ليسَ بمسموع، وإنَّما قالوه بالقياس، وقد ذكرنا أنَّ كلَّ تركيبٍ شخصي[٣] ليس له أصلٌ في لسانهم من تركيبٍ نوعيٍّ، فإنَّه ليس معدوداً من كلامِ العرب»[٤].

قالَ في موضعٍ قبلَ ذلك بعد ذكرِ هذا المعنى: «ومَنْ تأمَّلَ كلامَ سيبويه، وجدَهُ في أكثرِهِ سالِكاً هذه الطَّريقة التي اخترناها من إثباتِ الأحكامِ بالسَّماع»[٥]. انتهى.

وما سبقَ من المسموعِ يدلُّ لما هو ظاهرُ كلامِ سيبويه ثمَّ الخفضِ إنْ كانَ بالكافِ على أنها حرفُ جرٍّ فذا معمولةٌ لها، وحرفُ الجرِّ لا يخفِضُ شيئين، وإنْ كانَ بالكافِ على أنَّها اسمٌ مضاف، فالاسمُ لا يضافُ مرَّتين، ولهذا نصَبوا: ما في السَّماء قدرُ راحةٍ سحاباً، وإنْ كانَ الجرُّ بإضافةِ «ذا»، فأسماءُ الإشارةِ لا تُضافُ؛ لأنَّها معرفةٌ أبداً، والتَّمييزُ نكرةٌ ولا تُضافُ معرفةٌ لنكرة، وأيضاً فالتركيبُ يصيِّرهما بمنزلةِ المحكيِّ كزيدٍ، ولا يجوزُ إضافةُ مثلِ ذلك مع أنَّ تركيبَها يشبهُ تركيبَ المركَّبِ من الأعداد، وهو لا يضافُ فراراً من الطُّول.

---

(١) عبارة: «فمنصوص ... بعد المعطوف»، ساقطةٌ من التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

(٢) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

(٣) كذا في الأصل: «شخصي»، وفي التذييل والتكميل: «تمحصي».

(٤) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

(٥) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

ومَنْ جوَّزَ الجرَّ حمَلَ كنايةَ العددِ على صريحِه، وقاسَ على كم الخبرية، ونظراً إلى أنَّ المضافَ «كذا» تلحقُهُ بعد التَّركيب، وما تقدَّمَ يردُّه.

وقالَ الشَّيخُ أيضاً قبلَ ذلك: «إنَّ المسموعَ من [لسان][1] العربِ في «كذا»، إذا كانتْ كنايةً عن غيرِ عدد، الإتيانُ بها مفردةً ومعطوفة»[2].

تقولُ العرب: سُرِرتُ بدارِ كذا، ونزلَ المطرُ بمكانِ كذا وكذا، وقالتِ العرب: أما [تعرفُ][3] بمكانِ كذا وكذا وجذاً؟ فقال في الجواب: بلى وِجاذاً، وهو بالجيمِ والذّالِ المعجمة النُّقرةُ في الجبل[4]، وهو كنايةٌ عن معرفةٍ، ومِنْ وقوعِهِ على النَّكرة قولُ الشاعر[5]: [من مجزوء الوافر]

وأسْلَمَني الزَّمانُ كذا فلا طربٌ ولا أنسُ

أوقعَ «كذا» موقعَ الحال، وهي نكرةٌ، وما قرَّرَهُ الشَّيخُ في هذا البيتِ ظاهر، ومنهم من حملَهُ على «كذا»، التي ليسَ فيها تركيبٌ بالكُلِّية كقولِكَ: زيدٌ قرأ، وكذا عمرٌو، وما قرره الشيخُ أقربُ، وتقولُ العربُ: مررتُ بدارِ كذا وبدارِ كذا، واشتريتُهُ بثمنِ كذا، وله عندي كذا. انتهى ما ذكرَه الشَّيخ.

وقد ذكرَ ابنُ مالكٍ في «تسهيله» ما نصُّه: «وقلَّ ورودُ «كذا» مفرداً ومكرراً بلا واو»[6]. إمّا أنْ يريدَ به في غيرِ العدد، أو في العدد، إنْ أرادَ به الأوّلُ لم

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من التذييل والتكميل.

(٢) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادة من تاج العروس، مادة (وجذ): ٩/ ٤٩٤.

(٤) في الأصل: «البقرة في الحبل»، وهو تصحيف، والتصويب من تاج العروس.

(٥) البيت من غير عزوٍ في مغني اللبيب: ص٢٤٧.

(٦) شرح التسهيل: ٢/ ٤٢٢.

يستقِمْ، فورودُها مفرداً شائعٌ في غيرِ العدد، ولا يحسنُ أنْ يقالَ: إفرادُها في العددِ وتكرارُها بلا واوٍ في غيرِ العددِ قليل؛ لأنَّ تكرارَها بلا واوٍ في العددِ وفي غيرِه لا يُعرَف، وإنْ أرادَ به الثّاني، كانتْ قضيَّته أنَّ ذلكَ سمعَ من العربِ وهو غيرُ المعروف، ولم يذكرِ ابنُ مالكٍ شاهدَهُ، ولكنَّ الإمامَ الشافعيَّ وهو من فصحاءِ العرب، وقولُـهُ حجَّةٌ في اللغة، كما قال جمعٌ من أهلِ العلم، قد استعملَها في الأعدادِ مفردةً ومكرَّرةً بغير واو، لا يقالُ لعلَّهُ فرضَ ذلكَ من أجلِ الفقه، وإنْ كانَ لحناً؛ لأنا نقولُ: لو كانَ لحناً لبيَّنَهُ مع ترتُّبِ الحُكمِ عليه، وسيأتي نقلُ كلامِه إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

الأمرُ الخامس: أطلقَ سيبويه أنَّ «كذا» كنايةٌ للعدد، في قولِك: «كذا وكذا درهماً»، ولم يبيِّنْ مقداراً في ذلك، واختلفَ النَّحويون في ذلك، فمذهبُ الكثيرِ من البصريِّين أنَّها كنايةٌ عن العددِ مطلقاً، سواءٌ كانَ العددُ مركَّباً أم معطوفاً أم عقداً، أم كانَ غيرَ ذلك من سائرِ العدد، وهذا هو الذي يظهرُ من كلامِ سيبويه، وذهبَ الكوفيُّون إلى أنها كنايةٌ عن عددٍ يظهرُ من مفسِّرها، فتُفسَّرُ بما يُفسَّرُ به العددُ الذي هي كنايةٌ عنه، فإذا ذُكِرتْ مفردةٌ وكانَ مميِّزُها جمعاً مجروراً، نحو قوله: عندي كذا جوارٍ، ونحو: لهُ عندي كذا دراهم، فإنَّها تكونُ كنـايةً عن الثلاثة إلى العشرة من جهةِ أنَّ الجمعَ مفسَّرُ الثلاثةِ والعشرةِ وما بينهما، وإذا ركبتْ هي على معنى التِّـكرارِ من غيرِ عطف، كانَ مميِّـزُها فرداً منصوباً.

فإنْ قالَ قائل: له عندي كذا كذا درهماً، كانتْ كنايةً عن المركَّبِ نحو أحدَ عشرَ وبابِه، وإذا أُفرِدَتْ وكانَ مميِّـزُها فرداً منصوباً، نحو: له كذا درهماً، كانتْ كنايةً عن العقودِ نحو: عشرين درهماً وبابه إلى تسعين، وإذا كُرِّرَتْ مع

العطفِ وكانَ مميِّزُها فرداً منصوباً، نحو: له كذا وكذا درهماً، كانتْ كنايةً عن أحد وعشرين وبابه، وإذا أُفْرِدَتْ وكانَ مميِّـزُها فرداً مجروراً، نحو: له كذا درهمٍ، كانتْ كناية عن المئة والألف.

وما نقَلَهُ عن الكوفيِّين، وافقهم عليه الأخفشُ والمبرِّدُ وابنُ بُرهان، وابنُ مُعطٍ، وذكرَ أبو بكر اليماني، موافقةَ الأخفشِ وابنِ كيسان والسِّيرافيِّ للكوفيين، في المركَّبِ والمعطوفِ، وعن ابنِ عُصْفُورٍ مذهبٌ ثالثٌ وهو موافقةُ الكوفيين في المركَّبِ والعَقْدِ والمعطوف، ومخالفتُهم في المضاف، وهو الثلاثةُ إلى العشرة، والمئةُ والألف، فإنَّهما يفسَّران عنده بجمعٍ معرَّفٍ بالألفِ واللام، مجرورٍ بمن، فزعمَ ابنُ عُصْفُورٍ أنَّ هذا مذهبُ البصريين[١].

وقد اضطَّربَ في ذلك قولُ أبي عليٍّ الفارسيِّ، فمرَّةً يقولُ بقولِ البصريِّين على ما تقدَّم، ومرةً يقولُ بقولِ الكوفيِّـين، وحكى ابنُ السِّيدِ اتِّفاقَ الكوفيِّين والبصريِّين على أنَّ «كذا وكذا» كنايةٌ عن الأعدادِ المعطوفة، وأنَّ «كذا كذا»، كنايةٌ عن الأعدادِ المركَّبة، وفيه نظرٌ يظهرُ مما تقدَّم[٢].

قالَ الشَّيخ: «ولعلَّهُ وقـفَ على قولِ المبرِّد وعلى قولِ مَنْ حكى عنهم اليمانيُّ، فتوهَّمَ أنه قولُ البصريِّين، ولم يُحفَظْ خلافُه، فجعلَ ذلكَ اتِّفاقاً، وقريبٌ منهُ قولُ ابنِ عُصْفُورٍ أنه يظهرُ [لهُ][٣] أنَّ البصريِّين والكوفيِّين اتَّفقوا على أنَّ

---

(١) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨٠ب.

(٢) أشارَ أبو حيَّان أيضاً إلى وهم ابن السِّيد البطليَوسي، ومتابعة ابن عصفور له في ذلك، انظر: التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

(٣) زيادة من التذييل والتكميل.

«كذا وكذا» كنايةٌ عن العددِ [المعطوف، وكذا كذا كناية عن العدد][1] المركَّب، وإنَّما هو عن سماعٍ من العرب، ولذلكَ لم يختلفوا فيه، وإنَّما اعتمدَ على قول ابنِ السِّيد وقد ظهرَ ما فيه»[2].

هكذا ذكرَهُ الشَّيخُ وفيه نظر، وقد ذكرَ في «التَّسهيل» التَّنبيهَ على مذهبِ الكوفيِّين ومَنْ وافَقَهُم، بقوله: «وكنَّى بعضُهم بالمفردِ المميِّز بجمعٍ عن ثلاثةٍ وبابه، وبالمفردِ المميِّز[3] بمفردٍ ـ يعني بمفردٍ مجرور ـ، عن مئة وبابه، وبالمكرَّرِ دونَ عطفٍ عن أحدَ عشرَ وبابه، وبالمكرَّر مع عطفٍ عن أحد وعشرين وبابه»[4]. انتهى.

وأسقطَ: وبالمفردِ المميِّز بمفردٍ منصوبٍ عن عشرين وبابه، بمعنى العقود إلى تسعين.

الأمرُ السَّادس: ظاهرُ قولِ سيبويه: «أنَّ «كذا» ينزلُ منزلة كم في الإبهام»، أنها لا تلزَمُ التَّصديقَ بخلافِ «كم»، وهذا مما لا خلافَ فيه فيجوزُ أنْ يتقدَّمَ عليها العواملُ ولا تكونُ مقصورةً على إعرابٍ خاصٍّ بل تشتملُ في موضعِ رفع، وفي موضعِ نصب، وفي موضعِ جرٍّ بالإضافة وبالحرف، وذلكَ دالٌّ على التَّركيب، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه.

الأمرُ السَّابع: قولُ سيبويه في الحكايةِ عن يونسَ، وقال: «كذا وكأيِّن عملتا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادةٌ من التذييل والتكميل.

(٢) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨٠ب.

(٣) في شرح التسهيل: «المفسرِّ».

(٤) شرح التسهيل: ٢/ ٤٢٢.

فيما بعدَهما كعملِ «أفضلهم» في رجلٍ حينَ قلت: أفضلُهم رجلاً»(١)، صريحٌ في أنَّ درهماً عملَ فيه النَّصبَ ما قبلَهُ من المبهمِ، كما عملَ «أفضلُهم» في «رجلاً»، وذلكَ يقتضي أنْ لا يتقدَّمَ مميِّـزُها عليها، فلا نقول: له عندي درهماً كذا، ولا درهماً له عندي كذا، ومسألةُ عاملِ التَّمييز ومنعِ تقديمِه عليه، والتَّفصيل في ذلكَ عندَ بعضِهم مُقرَّرٌ في بابِ التَّمييز؛ فلهذا أسقطَ ذكرَ هذه المسألةِ في بابِ «كم» و«كأيِّن»، وكذا كثيرٌ من النُّحاة، وإذا تقرَّرتْ هذه الأمورُ المتعلِّقةُ بطريقةِ النُّحاةِ فقد آنَ أنْ ينـتقلَ إلى كلامِ علمـاءِ الشَّريعةِ في ذلك، فنقول:

الفصلُ الثّاني
فيما نُقِلَ عن علماءِ الشَّريعةِ في ذلك

ولنُـقدِّمْ قولَ الإمامِ الشّافعيِّ رضي الله عنه في ذلك؛ لأنه عربيٌّ، ولأنّا بصددِ تدريسِ مذهبِه، فنقول:

قال في «الأم» في كتابِ الإقرارِ بالحقوقِ والمواهبِ قبلَ بابِ الشِّركة: «وإذا قالَ له: عليَّ كذا كذا، أقرَّ بها شاءَ واحداً، وإنْ قال: كذا وكذا، أقرَّ بها شاءَ اثنين، وإنْ قال: كذا وكذا درهماً، أعطاهُ درهمين؛ لأنَّ «كذا» يقعُ على درهم، فإنْ قالَ: كذا كذا(٢) درهماً، قيل له: أعطِهِ درهماً أو أكثر، مِنْ قِبَلِ أنَّ «كذا» يقعُ على أقلَّ من درهم، فإنْ كنتَ عنيتَ أنَّ كذا وكذا التي بعدها، أوجبَ(٣)

---

(١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٧١.

(٢) في الأم: «كذا وكذا».

(٣) في الأم: «أوفتْ».

عليك درهماً، فليسَ عليك أكثرُ منه»[١]. انتهى.

وهكذا نقلَهُ الماوَرْدِيُّ عن «الأم»، ويقتضي نقلُهُ أنه قالَ في الصُّورة الثانية في كذا كذا من غيرِ واو؛ فإنه نصبَ درهماً، ولم أرَ في النُّسخة التي وقفتُ عليها من «الأم» نصبَ الدِّرهم.

والمُزْنيُّ نقلَ في «المختصر» الصُّورةَ الثانية: إدخالُ الواو ونصبُ درهم، وكلامُهُ في الأوّلِ والآخرِ هو الذي نقلناهُ من «الأم»، إلَّا في إدخالِ الواو، والذي في «المختصر»: «ولو قالَ له: قِبَلي كذا وكذا[٢]، أقرَّ بما شاءَ واحداً، وإنْ قال: كذا وكذا درهماً، ولو قال: كذا وكذا أقرَّ بما شاءَ اثنين، وإنْ قالَ: كذا وكذا درهماً، أعطاهُ درهمين؛ لأنَّ كذا تقعُ على درهم، ثم قالَ في موضعٍ آخر: إنْ قالَ كذا وكذا درهماً، قيلَ لهُ[٣] أعطِهِ درهماً أو أكثر، مِنْ قِبَلِ أنَّ «كذا» يقعُ على أقلَّ من درهم.

قالَ المُزنيُّ: هذا خلافُ الأول، وهو أشبهُ بقوله؛ لأنَّ «كذا» يقعُ على أقلّ من درهم، ولا يُعطى إلَّا اليقين»[٤].

وقوله: أو أكثر أي: إذا فسَّرَ بأكثرَ من درهم، لزمه وإلَّا فالدِّرهمُ معيَّن، ورُوِي في بعضِ نسخِ «المختصر»: وأكثر، وأنكرَهُ الشَّيخُ أبو حامد.

انتهى ما أردنا نقلَه من نصوصِ الإمامِ الشّافعيِّ رضي الله عنه، ومن ذلك تُخَرَّجُ فروع:

---

(١) الأم: ٦/ ٢٤١.

(٢) «وكذا» زائدةٌ عما في مختصر المزني.

(٣) في الأصل: «هل»، وهو تحريف، والتصويب من مختصر المزني.

(٤) مختصر المزني: ٨/ ٢١١.

الأوّل: لو قال: عليّ كذا، كانَ اللّازمُ له باليقين واحداً من أي جنسٍ كان، من فلسٍ أو قيراط، ويقبلُ منه التَّفسيرُ بذلك، كما يُقبَلُ منه التَّفسيرُ في الإقرارِ بشيء، ويأتي فيه من صورِ الوفاقِ والخلاف، وفي لفظ: عليَّ وعندي وفي غصبتُه ما في شيء، وذلكَ مبسوطٌ في كتبِ المذهبِ، فلا حاجةَ إلى بسطِه، وإنَّما القصدُ ما يتعلَّقُ بخصوص «كذا».

الفرعُ الثّاني: لو قالَ: كذا كذا، كانَ كما لو ذكرَها مرَّةً واحدة، والتِّكرارُ للتّأكيد.

الفرعُ الثالث: لو قال: كذا وكذا، ألزمه التَّفسيرُ بشيءٍ لم تقفِ النُّصوصُ وطرقُ الأصحابِ عليه، وفيه سؤالٌ تقريرُه أنه لو قال: كذا وكذا درهماً بالنَّصب، كانَ فيه رأيٌ أنه يلزمُهُ درهم، ولو قال: درهمٌ بالرَّفعِ والصُّورة، أنه كرَّرَ «كذا» بالعطف، فدرهمٌ على المذهب، وإن خفض الدرهم فاللازم درهم وفيه تخريج سيأتي، يقتضي أنه يلزمُهُ بعضُ درهم، ومثلُ هذا الخلاف، لم نرَهم يذكرونَهُ في كذا وكذا، مع احتمالِ أنْ يكونَ في غير المعدود؛ لما قدَّمنا من أنها تُستَعملُ في غيرِ الأعداد، مفردةً ومعطوفةً ولا تُستعمَلُ في الأعدادِ إلَّا معطوفة، على ما تقدَّمَ من كلامِ بعضِ النُّحاة، وحينئذٍ فيجوزُ أنْ يريدَ المعدودَ ولو صرَّحَ به لكانَ فيه الخلافُ مع النَّصبِ أو الرَّفعِ، وفي الخفضِ إما درهمٌ أو بعضه، فلِمَ لزِمَهُ شيئان بلا خلاف؟

وجوابه: إنَّ استعمالَها في غيرِ الأعدادِ مع العطف، مؤذِنٌ بالتغايرِ كما سبقَ من قولِ العرب: وقع المطرُ بمكانِ كذا فمكانِ كذا، وقالتِ العرب: إما بمكانِ

كذا وكذا، فصارَ كما لو قال: شيء وشيء، وذلك مقتضٍ للتَّغايرِ كدرهم ودرهم قطعاً، وأمّا إذا ذكرَ مميِّزها من المعدود، فقد خرجتْ إلى الأعداد، واحتملَ أنْ يكونَ المميِّزُ لها ونحنُ لا نلزمُ في الإقرارِ إلَّا باليقين، فجرى الخلافُ، وفي الرَّفعِ والخفضِ قويَ لامتناعِ التَّمييز، فمِنْ هنا حصلَ الجزمُ في كذا وكذا، بلزومِ شيئين قطعاً.

الفرعُ الرابع: لو قال: كذا ثمَّ كذا، لزِمَهُ شيئان، صرَّحَ بذلكَ الماوَرديُّ[1]، وهو ظاهرُ قاعدةِ الشافعيِّ في الإقرارِ في درهم ودرهم، وفي درهم ثمَّ درهم.

الفرعُ الخامس: لو قالَ كذا بل كذا، ففيه وجهان، حكاهما الماوَرديُّ في «الحاوي»[2]:

أحدهما: يكونُ إقراراً بشيئين؛ لأنَّهُ لا يصحُّ في اللِّسانِ أنْ تقول: رأيتُ زيداً بل زيداً، يعني الأوَّل، وإنَّما يصحُّ إذا عنى غيرَه.

والثاني: يكونُ إقراراً بشيءٍ واحد، ويكونُ الثاني بياناً[3] للأول، ولم يرجِّحِ الماوَرديُّ شيئاً من الوجهين، والرَّاجحُ أنه لا يلزمُهُ إلَّا شيءٌ واحد.

وقد حكى الماوَرديُّ وجهين فيما إذا قال: عليَّ درهمٌ بل درهم، في أنه يلزمُهُ درهمان، أو درهم، والمجزومُ من تصانيفِ الأصحابِ أنه لا يلزمُهُ إلَّا درهم، ويظهرُ هذا من الفرعِ أنه لو قال: له كذا وكذا، أنْ يأتيَ فيه الخلافُ فيمن قال: له درهمٌ فدرهم، والصَّحيحُ أنه لا يلزمُهُ إلَّا درهم، فمقتضى ذلكَ أنَّه لا يلزمُهُ إلَّا شيءٌ واحد.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير: ٧/ ٢٧.

(٢) المصدر السابق: ٧/ ٢٧.

(٣) في الحاوي الكبير: «إثباتاً».

فروعٌ تتعلَّقُ بكذا

إذا لم يَذْكُرْ بعدَها نوعاً من الأنواع، فإنْ ذَكَرَ ففيه فروعٌ أيضاً

فمنها: أنْ يُفرِدَ «كذا» وينصِبَ مميِّـزَها أو يخفضَه أو يرفعَهُ أو لا يُظهِرَ فيه شيئاً من ذلك، بل يقفُ، فالمجزومُ به عند الشّافعية أنه لا يلزمُهُ إلَّا درهم.

وقالَ الماوَرديُّ: «عليه في الأحوالِ كلِّها على تصاريفِ[1] الإعرابِ فيها درهمٌ واحدٌ، لا يختلفُ الفقهاءُ فيه، وإنْ كانَ على مقتضى الإعرابِ في كذا درهمٍ بالخفض، أنْ يتناولَ مئةَ درهم؛ لأنَّه أقلُّ[2] عددٍ يكونُ تمييزُهُ مخفوضاً بالإضافة، غيرَ أنَّ الفقهاءَ جميعاً لم يعتبروه في هذا الموضع، وأوجبوا فيه درهماً واحداً؛ لأنَّ قولَه: «كذا» يتناولُ من الأعدادِ واحداً، وقولُه: درهماً أو درهم، يكون تفسيراً لجنسه»[3]. انتهى كلامُ الماوَرديِّ.

ونقلُهُ اتِّفاقَ الفقهاءِ يعني به أصحابَ المذاهبِ، بدليلِ حكايتِه خلافَ الفقهاءِ أصحابِ المذاهبِ في الملَّةِ، التي عقِبُ هذا بها ممنوع، فقد حكى الشاشيُّ في «الحلية»[4] في مثالِ ما إذا أفردَ كذا، ونصبَ مميِّـزَها، وحكاهُ [الإمامُ] [5] في «النِّهاية» عن أبي حنيفة، وفي «التَّـتمة»[6] عن محمَّدِ بنِ الحسنِ عن أبي حنيفة:

---

(١) في الحاوي الكبير: «تصانيف».

(٢) في الحاوي الكبير: «أول».

(٣) الحاوي الكبير: ٧/ ٢٦.

(٤) لم أقف على كلام الشاشي في هذه المسألة، في كتابه «الحلية».

(٥) زيادة يقتضيها السِّياق لرفع اللبس.

(٦) هو كتاب «تتمة الإبانة في الفقه الشافعي»، للمتولِّي، عبد الرحمن بن محمد (ت٤٧٨هـ)، =

«أنه يلزمُه عشـرون درهماً»[١]، وفي «مختصر ابن الحاجب» في مذهبِ الإمام مالك رضي الله عنه: وأمّا كذا درهماً فعشرون[٢].

وما نقلَهُ الإمامُ في «النِّهاية» عن أبي حنيفةَ ونقلَهُ الشاشيُّ في «الحلية» عن محمَّدِ بنِ الحسن، وذكرَهُ ابنُ الحاجب عن مقتضَى مذهبِه، هو وجهٌ عن أبي إسحاق المروزيِّ من الشافعية، لكن يُشترَطُ أنْ يكونَ المُقِرُّ عارفاً بالعربية، وأجابَ الأصحابُ بما سبقَ في كلامِ الماوَردي، وهو أنَّ تفسيرَ الألفاظِ المبهمةِ لا يُنظَرُ فيه إلى الإعراب، ولا توازنِ المبهماتِ بالمبيَّنات، بدليلِ أنه لو قال: عليَّ كذا درهم، صحيحٌ لا يلزمُهُ مئة درهم بالاتِّفاق، وإنْ كانتِ الموازنةُ المذكورةُ تقتضي لزومَ المئةِ والتَّـقيـيدَ بالصَّحيح، لئلَّا يحملَ على بعض درهم، على أنَّ البندنيجيَّ[٣] نقلَ عن الطَّحاويِّ وحُكِي عن بعضِ أصحابِ أبي حنيفة، وأنَّ محمَّدَ بنَ الحسنِ نقلَـهُ عنه، ولم يقيِّدْهُ بصحيح، والمشهورُ عنهم أنه لا يلزمُهُ إلَّا درهمٌ واحد، كما هو قولُ الشّافعية، وينبغي أنْ يقولَ أبو إسحاق ذلكَ في العارفِ بالعربية، ولم أرَهُ منقولاً عنه.

وأما مسلكُ الخفضِ فلا يسلِّمُ الماوَرديُّ فيه أيضاً نقلَ الاتِّفاق، لما تقدَّمَ

= ومن كتابه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية، برقم: ٥٠ فقه شافعي، وحُقِّقَتْ قطعة منه رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، سنة ١٤٢٨هـ.

(١) انظر: نهاية المطلب: ٧/ ٦٨.

(٢) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل: ٦/ ٤٥٠.

(٣) هو أبو نصر محمد بن هبة الله بن ثابت البندنيجي الشافعي، نزيل مكَّة، ويُعرف بفقيه الحرم، من أصحاب أبي إسحاق الشيرازي، وله كتاب المعتمد في الفقه الشافعي، منه نقول في كتب الشافعية، وهو مفقود، وتوفِّي سنة (٤٩٥هـ)، وقد نيّف على الثمانين. انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٤/ ٢٠٧.

من نقلِ الطَّحاوي والمتولِّي، وأيضاً فعندَ الشّافعيةِ وجهٌ أنه يلزمُهُ فيما إذا لم يصِفْهُ بعضُ درهم، وهو اختيارُ ابنِ الصَّباغ، قالَ في «الحلية»: «يلزمُهُ بعضُ درهم»، كذا ذكرَ القاضي أبو الطَّيِّب.

قالَ الشّاشيُّ: والشَّيخُ أبو حامدٍ في «التَّعليق» ذكرَ أنه يلزمُهُ درهمٌ سواءٌ كانَ رفعاً أو خفضاً أو نصباً، وما ذكرَه القاضي أبو الطَّيِّب أصحُّ، والوقفُ كالخفض، فينبغي أنْ يأتي فيه الوجهُ المذكورُ بناءً على اعتبارِهِ اليقين، وقد صرَّحَ بنقلِ الوجهِ فيه المتولِّي في «التَّتمة» والشّاشي في «الحلية»، وأمّا الرفعُ فلا خلافَ في لزومِ درهم.

ومن الفروع: أنْ تُكرِّرَ «كذا» بلا عطف، وتنصبَ مميِّزَها أو تخفِضَه أو ترفعَه، فأما النَّصبُ فمختلَفٌ فيه بين الفقهاء، فمذهبُ الشّافعيِّ رضي الله عنه، أنَّ اللّازمَ له دِرهمٌ واحد، سواءٌ كانَ نحوياً أم لا.

وقالَ محمَّدُ بنُ الحسنِ كما نقلَ الماوَرديُّ، وأبو يوسفَ كما نقلَ الشّاشيُّ في «الحلية» وأبو حنيفةَ كما نقلَ غيرُهما: أنه يلزمُهُ أحدَ عشرَ درهماً[1]، وهو الذي نقلَهُ ابنُ الحاجبِ في «مختصرِه» الفقهي، وعندَ أبي إسحاق المروزيِّ، إنْ كانَ من العامةِ، فعليه درهمٌ كما قالَ الإمامُ الشّافعيُّ، وإنْ كانَ نحوياً فعليه أحدَ عشرَ درهماً، واستدلَّ مَنْ أوجبَ أحدَ عشرَ درهماً بأنه أوَّلُ الأعدادِ المركّبةِ التي يكونُ تمييزُها منصوباً، فالزمْ مقتضى لفظِه.

قالَ الماورديُّ في «الحاوي» بعدَ حكايةِ هذا الاستدلال: «وهذا خطأٌ في الحكمِ، والدَّلالةُ على فسادِهِ من وجهين:

---

(١) انظر: الحاوي الكبير: ٧/ ٢٧.

أحدُهما: إنَّ ذِكْرَ العددِ إذا تعقَّبهُ تفسيرُ الجنس[١]، لم يوجبْ زيادةً في العددِ المذكور، اعتباراً بسائرِ الأعداد.

الثاني: إنّه لـما لم يُعتبَرْ بمقتضى اللِّسان في قولهم: كذا درهمٍ، بالخفض في إيجابِ مئة درهم، اعتباراً بما ذكرنا من أنَّ تفسيرَ الجنسِ لا يقتضي زيادةً في العددِ، كذلك في النَّصبِ وفيما ذكرناهُ من هذين، دليلٌ وانفصال»[٢]. انتهى كلامُ الماوَردي.

وما ذكرَهُ في الوجهِ الأوَّلِ لا يستقيم، فإنَّ ذكرَ العددِ نُصَّ فيه، فلا يزدادُ تميـيزه، وأما كذا فإنّها مبهمةٌ فتفسَّرتْ بمُمَيِّزها، فإذا تركَّبتْ دلَّتْ على عددٍ مركَّب، وأقلُّهُ أحدَ عشرَ درهماً.

وجواب الثاني: جيِّد، إلَّا أنْ يقالَ فيه: إنَّ الخفضَ متردِّدٌ بين بعضِ درهمٍ وبين مئـة، فوجبَ الأقلُّ فإنْ نقصَهُ بقوله: هذا درهمٌ صحيح، أُجِيبَ عنه بأنه قد قِيل به عندَ الحنفية كما تقدَّم، وإنَّما الجوابُ السَّديدُ في ذلكَ أنْ يُـقال: الإبهامُ لا ينحصرُ فيما ذُكِرَ بل دلالتُه على ما هو أعمُّ من ذلك، كما تقدَّمَ نقلُهُ عن البصريِّين، غيرِ المبرِّدِ ومَنْ وافقَه، فلا نسلِّمُ أنَّ ذلكَ مقتضى اللسان، وحينئذٍ فاللازمُ درهمٌ ليس إلَّا.

وأما الخفضُ والرَّفعُ، فقالَ الماوَردي: «ليس عليه إلَّا درهم، لا يختلفُ الفقهاءُ في ذلك»[٣].

---

(١) في الأصل: «الحسن»، وهو تحريف، والتصويب من الحاوي.

(٢) الحاوي الكبير: ٧/ ٢٧.

(٣) المصدر السابق: ٧/ ٢٧.

وليس الأمرُ كما ذُكِرَ في الخفض، فإنّه يجيءُ فيه الوجهُ السابق في إلزامِ بعضِ درهم، وينبغي أنْ يتخرَّجَ عند الحنفية، إذا وُصِفَ الدِّرهمُ بالصِّحة أن يلزمَهُ مئة؛ لأنه إذا لزمَ مع إفراد «كذا»، فمع تركيبِها أولى، ويمكنُ أنْ يُقال: لا يتخرَّجُ لأنَّ معَ الإفرادِ والتفسيرِ بالمفردِ المخفوضِ الموصوفِ بالصِّحةِ، طابقَ مئة على مقتضى أقلِّ عددٍ يخفضُ فيه الدِّرهم، فأما إذا ركَّبَ «كذا» امتنعَ ذلك من أجلِ التَّركيب، ولا يمكنُ إيجابُ مئة، ولو مع الوصفِ بالصِّحة، فرجعنا إلى ما عيَّنه وهو درهم.

ومن الفروع: أنْ يكرِّرَ بالعطف، وله أحوال:

أحدها: أنْ ينصبَ المميِّز كقولِه: كذا وكذا درهماً، وفي هاتين[1] الحالين اختلفَ نصُّ الشافعيِّ بمقتضى نقلِ المُزني، وقد سبقَ كلامُ المزنيِّ في ذلك، وما نقلَهُ واختلفَ أصحابُ الشّافعيِّ فيما نقلَهُ المزنيُّ على طرقٍ: أحدها إثباتُ قولين في المسألة، وبه قالَ ابنُ خيران وأبو سعيدٍ.

وقالَ الرّافعيُّ: إنهُ أشهرُ الطُّرق وأحدُ القولين وهو الأصحُّ عند الجمهور: «أنّه يلزمُـهُ درهمان»[2]. وعلَّله المتولِّي والبغويُّ والرافعيُّ وغيرهم بأنَّه أقرَّ بجملتين مبهمَتين، وعقَّبهما بالدِّرهم، قال: ظاهرُ كونِه تفسيراً لهما[3].

والثاني: لا يلزمُـهُ درهمان، وهو اختيارُ الـمُزني؛ لجوازِ أنْ يريدَ تفسيرَ اللفظين جميعاً بالدِّرهم، وحينئذٍ يكونُ المرادُ من كلٍّ واحدٍ نصفَ درهم.

---

(١) في الأصل: «هذه»، ولعله سهوٌ من الناسخ.

(٢) الشرح الكبير: ١١/ ١٢٨.

(٣) انظر: الشرح الكبير: ١١/ ١٢٨.

ومنهم من زادَ قولاً ثالثاً: وهو أنَّـهُ يلزمُـهُ درهمٌ وشيء، أما الدِّرهمُ فلتفسيرِ الثانية، وأما الشيءُ فللأولى الباقيةِ على إبهامِها، وهذا ينطبقُ على روايةِ مَنْ روى: أعطِهِ درهماً وأكثر، وهو قريبٌ من قولِنا في المعطوفِ كأحد وعشرين وبابه، أنَّ المبدوءَ به لا يكونُ مفسَّراً بما ذكرَهُ المُقِرُّ بل يكونُ باقياً على إبهامِه، حتَّى إنَّ مَنْ قالَ: له عندي أحدَ وعشرون درهماً، له تفسيرُ الواحدِ بغيرِ الدَّراهم.

والطَّريقُ الثاني: وبهِ قالَ أبو إسحاق: قالَ الشّاشي في «الحلية»: وعامّةُ أصحابِنا على حملِ النَّصَّين على صورتين، فإلزامُ الدِّرهمين في صورةِ النَّصب، وإلزامُ درهمٍ في صورةِ الرَّفع.

قال في «التَّتِمة»: وقد نصَّ الشّافعيُّ في كتابِ الإقرارِ والمواهبِ ما يدلُّ على هذا، وقد سبقَ نصُّهُ في الأمِّ في هذا الموضع.

والطَّريقُ الثّالث: حملُ النَّصَّين على صورتين، فصورةُ إلزامِ الدِّرهمين أنْ تذكرَ الواو بينهما مع النَّصب، وصورةُ إلزامِ الدِّرهم أنْ لا تذكرَ الواو بينهما، بل قال: كذا كذا درهماً، وهذا طريقُ أبي علي بن أبي هريرة[1].

قالَ الماورديُّ عنها: «أو شكَّ الحاكمُ هل ذكرَ المُقِرُّ الواوَ في إقرارِه أمْ لا؛ لأنَّ الإقرارَ لا يلزمُ فيه إلَّا التَّفسير، وقد صرَّحَ الشّافعيُّ بهذا في «الأم»»[2]، وقد علِمْتَ نصَّ «الأم» فيما سبقَ.

---

(١) هو أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، أحد شيوخ الشافعيين، تفقَّه على ابن سريج وأبي إسحاق المروزي، وله شرح مختصر المزني، وتوفِّي سنة (٣٤٥هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣/ ٢٥٧.

(٢) الحاوي الكبير: ٧/ ٢٨.

الطَّريقُ الرابع: وهو طريقُ بعضِ المتقدِّمين، كما قالَ الماورديُّ: إنَّ اختلافَ النَّصِّ محمولٌ على اختلافِ حالةِ المُقِرِّ، فحيثُ ألزمَهُ درهمين أرادَ: إذا أرادَهما المُقِرُّ أو أطلقَ، وحيثُ قال: يلزمه دِرهمٌ، أرادَ: إذا أرادَ درهماً واحداً.

وخَصَّ أبو إسحاقَ الطُّرقَ، وتصرَّفَ الأصحابُ بغيرِ العارفِ بالعربية، وقال في المعارف: يلزمُهُ أحد وعشرون درهماً؛ لأنه أوّلُ عددٍ فيه العطف، ومميِّزُه منصوبٌ[1].

وأطلقَ القولَ بذلك ولم يخصِّصْهُ بالعارفِ أبو حنيفة ومحمَّدُ بنُ الحسنِ، وأغربَ الشّاشيُّ في «الحلية» فحكى عن أبي يوسفَ في المكرَّرِ المعطوفِ: إنَّه يلزمُه أحدَ عشر درهماً، كالمكرَّرِ غيرِ المعطوف، وقد سبقَ ما يقتضي الجوابُ عن دلالتِهم، فلا حاجةَ إلى إعادتِه، وما حكاهُ الشاشيُّ في «الحلية»، قد حُكِيَ عن «جامعِ الفتاوى[2]» عن أبي حنيفةَ أنه «يلزمُهُ أحدَ عشرَ درهماً»[3] في العطفِ كما في التركيب.

الحالةُ الثانيةُ: من أحوالِ تكريرِ «كذا» بالعطف: أنْ ترفَعَ الدِّرهمَ، والمشهورُ عند الشافعيةِ في هذه الحالة، أنهُ يلزمُه درهم، فإنَّه قال: و«كذا» والذي أبهمته درهم، هكذا وقعَ هذا التَّوجيه في «شرح الوجيه» ولا يحسنُ حذفُ الموصول، وإبقاءُ ما ذكرَ ولو أوَّلَهُ على حذفِ المبتدأ، ويكونُ التقديرُ: هو

---

(١) انظر: الحاوي الكبير: ٧/ ٢٨.

(٢) في الأصل: «النسائي»، وهو تحريف.

(٣) الشرح الكبير: ١١/ ١٢٧.

درهم، لكانَ أقربَ من هذا وقد سبقَ كلامُ النُّحاةِ في ذلك، وسيأتي في الفصلِ الثالثِ التَّوفيقُ بينه وبين كلامِ الفقهاء.

وما سبقَ من أنَّ اللازمَ له مع التَّـكريرِ بالعطف، ورفعِ الدِّرهم درهم، هو المشهورُ المقطوعُ به، وفي المسألةِ طريقةٌ أخرى مبيِّنةٌ لقولين، ثانيهما: لزومُ درهمين، لأنَّه يسبقُ إلى الفهمِ أنه تفسيرٌ لهما، وإنْ أخطأَ في إعرابِ التَّفسيرِ، ولم يذكرْ أحدٌ من الشافعيةِ هنا أنهُ يلزمُهُ درهمٌ، وبعضٌ آخرُ كما في النَّصب، وإذا ألزموه على قول: بدرهمين كما في النَّصب؛ فلأنْ يُلزِموه بدرهم وبعضٍ آخر، أولى وهو وجهٌ عند الحنابلة، ويلزمُ أنْ يتخرَّجَ عند الشافعية، لكنْ على وجه، ويلزَمُ أنْ يتحرَّرَ به الوجهُ عندَ الحنابلة، وهو أنا إنَّما ألزمناه في النَّصبِ درهماً، وشيئاً آخر إلَّا أنَّ الدِّرهمَ تمييزٌ للثاني، فالأولُ باقٍ على إبهامِه فيلزمُه به شيءٌ آخر، كمـا تقدَّم، وأنه ينطبقُ على رأيِ من قال في: أحدَ وعشـرين درهماً، أنَّ الواحدَ مبهمٌ، وهو رأيٌ عند الشافعيةِ والحنابلة، ومقتضى ذلكَ أنْ يكونَ اللازمُ على هذا درهماً وشيئاً إلا درهماً أو بعض آخر، كما قالَه في «محرَّر الحنابلة» بل محرَّره أنْ يكونَ اللازمُ على هذا الوجهِ درهماً وشيئاً آخر، إلَّا أنْ ترى ما في «محرَّرِ الحنابلة»[1] وبعض آخر بتنوين بعض، فيتَّجهُ الكلام، وهذا نفيسٌ فليُتنَبَّه له.

والنظرُ إلى أنْ يكونَ البعضُ من جنس ما يبين به الثاني، بعيدٌ لانقطاعِه عنه واشتغالِه بالحكم.

الحالةُ الثالثة: من أحوالِ تكريـرِ «كذا» بالعطف: أن يـختصَّ الدِّرهـمُ

---

(١) انظر: المحرَّر في الفقه على مذهب الإمام أحمد: ٢/ ٤٨١.

والـمجزومُ به عندَ الشـافعية، أنَّ اللازمَ له درهم، قالَ الرافعيُّ رحمه الله: «ويمكنُ أنْ يخرَّجَ مما سبقَ أنه يلزمُـهُ شيءٌ وبعضُ درهم، أو لا يلزمُهُ إلَّا بعضُ درهم»(١).

وهذا التَّخريجُ الذي ذكرَهُ الرافعيُّ فيه نظرٌ في الأول، وضعيفٌ في الثاني، أمّا الأول: فلأنَّهُ إذا قال: كذا وكذا درهمٍ، فدرهَمٌ على هذا مخفوضٌ بالإضافة، والتقديرُ في الثاني بعضُ درهم، فكأنَّهُ قال: بعضٌ وبعضُ درهم، وهو لو قال كذلكَ لم يكنِ البعضُ الأولُ مبهماً قطعاً، ولا يجري فيه الخِلافُ في خمسةٍ وعشرين درهماً؛ لأنه لما لم ينوِّنِ البعضَ الأول، كانَ مضافاً إلى الدِّرهم المذكورِ آخراً، كقوله: قطعَ الله يدَ ورجلَ من قالَها، وعلى هذا لو قالَ المُقِرُّ: لفلانٍ عندي نصفُ وربعُ درهم، من غيرِ تنوينِ نصف، كانَ مُقِراً بثلاثةِ أرباع دِرهم، ولا إبهامَ قطعاً، وحينـئذٍ فيكونُ اللازمُ له على هذا بعضُ دِرهم لا بعضُ دِرهم، وشيءٌ آخر.

وجوابُ هذا النَّظرِ أنّا لا نسلِّمُ أنْ يكونَ «كذا» الأوّلُ مضافَ الدِّرهمِ المذكورِ بعدَ «كذا» الثانية؛ لجوازِ أنْ يكونَ قصدَ به ما يقولُهُ المتلفِّظُ في: «لهُ عليَّ شيءٌ وبعضُ درهم»، وهو لو قالَ كذلك كانَ «شيء» الذي يُقِرُّ به مُبهَماً على قولِنا بإبهامِ الواحدِ في أحدَ وعشرين درهماً، بل أَولى؛ لأنَّ العطفَ هناكَ في الأعدادِ قد استعمَلَ غالباً التَّمييزَ للمعطوفِ والمعطوفِ عليه، بخلافِ «شيء» و«بعض درهم»؛ ولهذا جزمَ الأصحابُ في قولِه: «له عندي نصفٌ ودِرْهم»، أنَّ النِّصفَ مبهمٌ، فكذلكَ هنا، وحينئذٍ يتَّجهُ ما بحثَهُ الرَّافعيُّ ويكونُ «كذا» الأولُ مبهماً، والثّاني يبينُ بالإضافة.

---

(١) الشرح الكبير: ١١/ ١٢٩.

وأمّا تخريجه الثاني مِنْ أنه يلزمُهُ بعضُ درهم، فضعيفٌ وإنْ كانَ هو عندَ الحنابلةِ كذلك؛ ولذلكَ قالَ مصنِّفُ محرَّرِهم فيه: وإنْ قالَ ذلكَ كلَّهُ بالخفضِ قبلَ تفسيرِه بدونِ الدِّرهم، وإنَّما قلنا أنه ضعيفٌ؛ لأنَّ قائلَهُ اعتقدَ أنَّ التَّكريرَ لا أثرَ له في النَّصب، وعلى المشهورِ في الرَّفعِ حتَّى يلزمَ «درهم» فيها على رأيٍ في النَّصب، وعلى المشهورِ في الرَّفع، فلا أثرَ له في الجرِّ حتَّى يكونَ كأنَّهُ قالَ: «كذا درهم»، وهو لو قالَ كذلك، لَزِمَهُ بعضُ درهمٍ على وجهٍ اختارَه القاضي أبو الطيِّب، وابنُ الصَّباغ وغيرهما، وكذلكَ يأتي هنا.

ووجْهُ ضعفِهِ أنَّ لزومَ درهمٍ في النَّصبِ والرَّفعِ لي هو من جهةِ أنَّ التَّكريرَ لا أثرَ له بل من جهةِ أنَّ في النَّصبِ يكونُ تمييزاً لهما، وفي الرَّفعِ يكونُ خبراً عنهما، وذلكَ متعذِّرٌ في الجرِّ؛ لأنَّ الجرَّ إما للإضافةِ أو للبَدَليّة، فإنْ كانَ للإضافةِ فاللازمُ به بعضُ درهمٍ بكذا الثانية، وتبقى الأولى على إبهامِها، فيلزمُ به شيءٌ آخرُ كما تقدَّمَ في الجوابِ له، وإما أنْ يكونَ على البدلِ ومقتضاهُ لزومُ درهمٍ وشيءٍ آخر، كأنهُ قال: كدرهمٍ في الثاني، وفي الأوّلِ مبهم، ولو خرجَ هاهنا لزومُ درهمٍ وشيءٍ آخر، كما في الرَّفعِ والنَّصبِ، لم يبعدْ فيكون «كذا» الثانية اندفعَ إبهامُها به، والأُولى باقيةٌ على الإبهامِ.

وفي «الحاوي» للماوَردي ما يقتَضِي إثباتَ قولِ أنّهُ يلزمُهُ درهمان، وهو غريب، وقضيةُ ما حُكِيَ عن الحنفيةِ، أنْ يلزمَهُ شيءٌ ومئةُ درهمٍ على إبهامِ «كذا» الأولى، وأنَّ الثانيةَ تنزلُ على مئة، ولم نرَ مَنْ قالَ به.

ومن الفروعِ عند الشافعية: «كذا وكذا وكذا درهماً»، والمنقولُ عندَهم فيه، أنّا إنْ قُلنا في «كذا وكذا درهماً» يلزمُهُ درهمٌ، فكذلكَ هنا، وإنْ تكرَّرَ، وإنْ

قُلنا يلزمُهُ دِرهمان، فهاهنا يلزمُهُ ثلاثة[1]. هكذا جزمَ به الرّافعيُّ وغيرُه، ولم يذكروا فيه الفرقَ بينَ أنْ يقصدَ الاستئنافَ أو التأكيدَ، أو يطلقَ كما في قولِ المُقِرِّ له على درهمٍ ودرهمٍ ودرهم.

ويمكنُ أنْ يفرِّقَ بأنَّ التَّفسيرَ الواقعَ بعد الألفاظِ المذكورة، تفسيرٌ لها كلِّها، وكأنَّهُ قال: ثلاثةُ دراهم، وذلكَ لا نزاعَ فيه في لزومِ ثلاثة، كذلكَ هاهنا ويمكنُ أنْ يقالَ: لا نسلِّمُ أنه تفسيرٌ لها كلِّها بهذا المعنى، بل على معنى التَّنازُع، وإذا كانَ كذاكَ فكلُّ لفظٍ كأنَّه معبَّرٌ به عن درهم، فيأتي فيه ما في درهمٍ ودرهم، وجوابُه: إنَّ التأكيدَ يمتنعُ عندَ الحذف، فإنَّ الحذفَ يدلُّ على عدمِ الاهتمام، والتأكيدُ يدلُّ على الاهتمام، فهما متنافيان.

ومِنْ هنا قالَ الشَّيخُ العالمُ ابنُ مالكٍ رحمه الله تعالى في المصدَرِ أنه: «إذا كانَ مؤكَّداً يمتـنعُ حذفُ عاملِه»، موجِّهاً ذلك بأنَّ الحذفَ يدلُّ على عدمِ الاهتمامِ، والتأكيدُ يدلُّ على الاهتمـام، فكانا متنافيين، وقد خالفَهُ في ذلكَ [بعضُ النحاة][2]، وليسَ من عزمِنا بسطُ ذلكَ الموضع، وإنَّمـا الغرضُ أنْ نقولَ كذاكَ لمتوسِّطة حذفِ مميِّزها، فلا يحسنُ أن يؤكَّـدَ، لا سيَّما إذا انضمَّ إلى ذلكَ اختلافُ لفظَي المؤكِّد والمؤكَّد، فإنَّ المؤكَّدَ به لفظةُ «كذا» مع مميِّزها المذكور، وذلكَ مفقودٌ في كذا الثانية، فأشبهَ ما لو اختلفتْ حروفُ العطفِ.

وقضيةُ ما قدَّمناهُ من البحثِ أنْ يلزمَهُ شيئان ومئة درهم، ومن الفروعِ ما إذا قالَ: له عليَّ كذا وكذا درهماً، أو كذا درهمٍ، ففي «التَّتمة» أنه يلزمُهُ درهمٌ

---

(١) انظر: الشرح الكبير: ١١/ ١٢٩.

(٢) زيادة يقتضيها السِّياق.

واحد؛ لأنه اليقين، وما زادَ شكٌّ وصارَ كما لو قال: عليَّ درهمان أو درهمٌ لا يلزمُهُ إلَّا درهم.

وهذا الذي قالَه المتولِّي في الاستدلالِ لهذا الفرعِ نظيرُهُ ما حكاهُ الرّافعيُّ وغيرُه في كتابِ الطَّلاقِ عن «فتاوى القفّال»: لو قالَ طَلَّقتُكِ واحدةً أو اثنتين على سبيلِ الإنشاء، قال: يختارُ ما شاءَ من واحدةٍ أو اثنتين، كما لو قالَ أعتقتُ هذا أو هذين.

وهذا أيضاً فرعٌ غريبٌ في «أو» في الإنشاء، ومن المذكورِ فيها ما في «التَّتِمة» أنّه لو قال: عليَّ عشرةٌ إلَّا خمسةٌ أو ستة، قال: يلزمُهُ أربعة؛ لأنَّ الدِّرهمَ الزائدَ مشكوكٌ فيه، فصارَ كقولِه: عليَّ خمسةٌ أو ستةٌ، تلزمُه.

قالَ الرافعيُّ بعد حكايتِه ذلك: «يمكنُ أنْ يُقالَ ـ يعني في فرعِ الاستثناء ـ: يلزمُهُ خمسة؛ لأنَّهُ أثبتَ عشرة، واستثنى خمسة، وشككْنا في استثناءِ الدِّرهم السّادس»(١).

وقالَ صاحبُ «الرَّوضة»: «والصَّوابُ ما قالَـهُ المتولِّي؛ لأنَّ المختارَ أنَّ الاستثناءَ بيانُ ما لم يرِدْ بأوَّلِ الكلام؛ لأنه إبطالُ ما ثبتَ»(٢). انتهى.

وإنَّمـا سُقْنا ذلكَ لمكانِ الشَّكِّ في هذهِ الفروع، وقِسْ على ذلكَ ما لو عكسَ الشَّكَّ فقال: علَّي كذا درهماً، أو: كذا وكذا درهماً، أو قال: له عليَّ كذا كذا درهماً، أو: كذا وكذا درهماً، وحاصلُهُ أنَّه متى حصلَ الشكُّ بين شيئين، لزِمَ الأقلُّ.

---

(١) انظر: الشرح الكبير: ١١/ ١٧٨.

(٢) روضة الطالبين: ٤/ ٤٠٧.

فالآنَ نذكرُ:

ما يتعلَّقُ بأصحابِ المذاهبِ في مسألتِنا

فنقول:

أما الحنفيّة: فحاصلُ ما يخالفونا فيه قد حُكِيَ في أثناءِ الكلام، وفي «الهداية» ولو قالَ: كذا وكذا درهماً، لم يصدُقْ في أقلَّ من أحدَ عشرَ درهماً؛ لأنه ذكرَ عدَدين مبهَمين، ليس بينهُما حرفُ العطف، وأقلُّ ذلك من المُقِرِّ: أحدَ عشرَ، وإنْ قال: كذا وكذا دِرهماً، لم يصدقْ في أقلَّ من أحدٍ وعشرين درهماً؛ لأنه ذكرَ عددين مبهمين، بينهما حرفُ العطف، وأقلُّ ذلك من المفسِّر أحدَ وعشرون، فيُحمَلُ كلُّ درهمٍ على نظيرِه.

ولو قال: كذا درهماً، فهو درهمٌ؛ لأنه تفسيرٌ للمُبهم، ولو قلت: كذا بغيرِ واو، فأحدَ عشر؛ لأَنَّهُ لا نظيرَ له سواه، وإنْ ثلَّثَ بالواو، فمئةٌ وأحد وعشرون، وإنْ رفع يُزادُ عليها الألف؛ لأنَّ ذلكَ نظيرُه.

وأمّا المالكية: ففي «مختصر ابنِ الحاجب»: وله «كذا» مثلِ شيء، قلنا: كذا درهماً فعشرون، وكذا كذا درهماً أحدَ عشر، وكذا وكذا أحدَ وعشرون. وقال سَحْنُون: ما أعرفُ هذا، ويُقبَلُ تفسيرُه[1].

وأما الحنابلة: ففي «محرَّرِهم» في بابِ الإقرارِ بالمجمل: بعد أنْ سوّى بين «كذا» وشيء قال: وإذا قالَ له: عليَّ كذا درهماً، أو كذا كذا درهماً، أو قال فيها: درهمُ بالرَّفع، لَزِمَهُ درهم، وإنْ قال: كذا وكذا درهماً، أو درهمٌ بالرَّفع،

---

(١) انظر: منح الجليل: ٦/ ٤٥٠.

لَزِمَهُ درهم عند ابنِ حامد، ودرهمان عندَ التَّميمي، وقيل: دِرهمٌ وبعضُ آخر، وقيل: درهمٌ في الرَّفع، ودرهمان مع النَّصب، وإنْ قالَ ذلك كلَّه بالخفض، قُبِلَ تفسيرُهُ بدونِ الدِّرهم، هذا كلُّه عندي إذا كانَ يعرِفُ العربية، فإنْ لم يعرفْها لزِمَهُ بذلكَ درهمٌ في الجميع[1]. انتهى كلامُه.

وما سبقَ في كلامِهِ كلِّه هو ما قدَّمناهُ عن الشّافعية، إلَّا في قولِه في الرَّفع، وقيل: درهم، وبعض آخر، وإلَّا قولُه: «هذا كلُّه عندي، إذا كانَ يعرِفُ العربية» ... إلخ.

وإذا تقرَّرَ لكَ كلامُ أصحابِ المذاهب، فلنعُدْ إلى أمرٍ قالَهُ الشَّيخُ أبو حيان رحمه الله تعالى، بعد ذكرِه من المقالاتِ ما يردُّ مقالةَ الكوفيِّين ومَنْ وافقهم، وأنَّ المسموعَ من لسانِ العرب، أنَّ «كذا» إذا كانتْ عن غيرِ عددٍ كانتْ مفردةً ومعطوفةً خاصة، ولا يحفَظُ في العددِ مفردة.

قال: «فعلى هذا الذي اخترناه، لو قالَ قائل: له عندي كذا وكذا درهماً، أنزلناهُ على درهمٍ واحد، إلَّا إنْ قال: أردتُ به عدداً أكثرَ من ذلك، فيرجعُ في ذلكَ إلى تفسيرِه، وكذلك لو قال: كذا كذا درهماً، لم نجعلْهُ تركيباً، بل نجعلُهُ مما حُذِفَ منه حرفُ العطفِ على مذهبِ مَنْ يجيزُ ذلك، كما كانتْ كتركيبِهِ بمنزلة: «كيت وكيت»، وكذلك لو قال: كذا درهماً، لم نجعلْهُ مفرداً، بل يكونُ مما حُذِفَ منه المعطوف، وأنَّ أصلَهُ: كذا وكذا، كلُّ ذلك حُفِظَ لما استقرَّ في كلامِهم، من أنَّ كذا لا تُستعمَلُ في العدد، إلَّا معطوفة، وكذلك لو لحنَ بخفضِ الدِّرهم، أو رفعِه، لأنَّ اللحنَ لا يُبطِلُ الإقرار.

---

(١) انظر: المحرَّر في الفقه على مذهب الإمام أحمد: ٢/ ٤٨١.

وقد اختلفَتْ مذاهبُ الفقهاءِ في الإقرارِ بهذه الكناية، اختلافاً كثيراً جداً، وإذا لم يكنْ للناسِ عُرْفٌ فيها، ولا اصطلاحٌ خاصٌّ ليُفهم[1]، وجبَ حملُها على اللغة، وإذا نظَرْنا في لغةِ العرب، لم نجدْ لهم ما يتحقَّقُ إتيانهُ[2] فيها من التَّراكيب إلَّا ذلكَ التَّركيب، الذي ذكرناه، فوجبَ الحملُ عليه إذْ ذاك، وقد ذكرنا في كتابِ «الشذا» أقاويلَ الفقهاءِ في ذلك، والعجبُ أنه لم يقلْ أحدٌ منهم بما يوافقُ اللغةَ»[3]. انتهى كلامُ الشَّيخ.

والآن فلنذكر:

الفصلُ الثالث في موافقةِ أهلِ النَّحوِ في مقالتِهم

فنقول:

أمّا الشّافعية، ومَنْ قالَ بقولِهم كالحنابلة: فإنَّ عمدَتَهم في ذلكَ أمران:

أحدُهما: إنَّ «كذا» مبهم، لا ينحصرُ في عددٍ كيفَ كان، سواءٌ مع العطفِ أم مع الإفراد، أم مع التَّركيب، والأصلُ براءةُ الذِّمة، والأخذُ في الإقرارِ باليقين مع احتمالِ النَّصبِ لا على التَّمييز، بأنْ يكونَ بإضمار، أعني وعدمَ الانحصارِ في عددٍ، هو الذي يظهرُ من كلامِ أكثرِ البصريين، وإنْ كانَ سيبويه لم يمثِّلْ إلا بكذا معطوفةً في الأعداد.

والأمر الثاني: أنَّها إذا لم يُذكَرْ بعدها ما يفسِّرُها، كانتْ لشيءٍ مبهم، وهذا

---

(١) في الأصل: «لبعضهم»، وهو تحريف، والمثبت من التذييل والتكميل.

(٢) في الأصل: «إثباته»، وهو تصحيف، والمثبت من التذييل والتكميل.

(٣) التذييل والتكميل: الورقة ١٣٨١أ.

مُطبَّقٌ على المسموعِ من لسانِ العرب، وإنْ تكرَّرتْ بالعطفِ اقتضى أنْ تكونَ لشيئين مبهَمين، وهذا منطبقٌ على المسموعِ من لسانِ العرب.

ثم يقعُ للفقهاءِ اختلافٌ في بعضِ الحروفِ: كالفاء، وبل، هلْ يقتضي ذلكَ شيئين أو لا يقتضي بظاهرِه إلَّا شيئاً واحداً؟ وإنْ تكرَّرتْ لا بالعطفِ ولا بتفسير، فهذا لم يُنقَلْ نظيرُهُ من كلامِ العرب، ولكنَّهُ جارٌّ عندَ من يقيسُ في هذا الباب، وعلى هذا فيكونُ لشيءٍ مبهم، والأوَّلُ مؤكَّدٌ بالثاني، وأمّا إذا ذُكِرَ بعدَها ما يفسِّرُها، فإنِ انفردتْ وكانَ مميِّزُها منصوباً، كانَ اللازِمُ درهماً، من أجلِ أنه لم يقمْ دليلٌ على انحصارِ الأمر.

فما قالَهُ الكوفيون ومَنْ وافقَهُم: وإذا لزمَ درهمٌ في حالةِ النَّصب، فلأنْ يكونَ اللازمُ في حالةِ الرَّفعِ والجرِّ أولى. ومَنْ أوجبَ في الجرِّ بعضَ درهم، اعتقدَ خفضَهُ بالإضافةِ إليها.

أما إذ تركَّبتْ بلا عطف، سواءٌ كانَ مع اعتقادِ حرفِ العطفِ أو أنَّ التَّركيبَ سائغ، فاللازمُ بالعددِ المتيقَّنِ كما لو تكرَّرَ، وقد تقدَّمَ، وأما إذا كُرِّرَتْ بالعطف، وذُكِرَ المفسِّرُ مفرداً، فهذا هو الذي تردَّدَ النظرُ فيه في اتحادِهِ وتعدُّدِه وتبعيضِه، ففي حالةِ النَّصبِ تكونُ تمييزاً للثاني قطعاً، وهل هو تمييزٌ للأوَّلِ أو تمييزٌ لهما، أو ليسَ تمييزاً للأوَّل، من هنا نشأ الخلاف:

مَنْ ألزمَ درهمين، قال: هو تمييزٌ لكلٍّ منهما بذلك، أو تمييزٌ للثاني ودلَّ على تمييزِ الأوَّلِ المحذوف، ومَنْ قال: هو تمييزٌ لهما لا على معنى الأوَّلِ أَلزَمَ درهماً، ومَنْ قال: هو تمييزٌ للثاني، والأولُ باقٍ على إبهامِه ألزمَهُ درهماً وشيئاً آخر.

وقد علمتَ أنَّ هذه المقالاتِ الثلاثَ موجودةٌ عند الشافعية والحنابلة، ولو قال: كذا وكذا درهمٌ بالرَّفع، فإمّا أنْ يكونَ اللازمُ درهماً واحداً، لما تقدَّمَ توجيهُه، وكأنه قال: كذا وكذا ذلك المبهمُ درهمٌ، وهو مشتمِلٌ على شيئين فأكثر، وإما أنْ يكونَ اللازمُ درهماً آخر على اعتقادِ أنه مفسِّرٌ للَّفظِ الثاني، وإنْ أخطأَ في الإعراب، والأوَّلُ باقٍ على إبهامِه، وإمّا أنْ يكونَ اللازمُ درهمين، على أنّه تفسيرٌ لكلٍّ منهما، وإنْ أخطأَ في الإعراب.

وأمّا إذا اختصّ: فإمّا أنْ يكونَ اللازمُ درهماً، على أنْ يكونَ الخفضُ على الإضافةِ لهما على طريقِ الاشتراك، كهذا رداءُ وبساطُ عُمَرَ وعليٍّ، أنْ يكونَ المعنى رداؤه مرَّةً وبساطُهُ أخرى، ولئنْ كانَ لحناً عندَ مَنْ صرَّحَ بذلك، فاللازمُ بمقتضى الفقهِ ذلك على هذا القول.

ومَنْ ألزمَ بعضَ درهم، كما هو عندَ الحنابلةِ وتخريجٍ عند الشافعية، فتوجيهه: إنه يكون «كذا» كناية عن شيءٍ من الدِّرهم، ولا أثرَ للتَّكريرِ، وفيه ضعفٌ تقدَّمَ بيانُه، ومَنْ ألزمَ بعضَ درهمٍ آخر، وشيئاً آخر، فللإضافةِ المقتضيةِ للبعضية، وبقاءُ كذا الأوّل على إبهامِه، ومَنْ ألزمَ دِرهمين فإمّا أنَّ الإضافةَ لا تقتضي التبعيضَ، ويكونُ حذفٌ من الأُولى، نظيرُه لدلالةِ الثاني عليه، وإما أنْ يكونَ الخفضُ على البدلِ من ذا الثانية، ويكونُ دالاً على الأول، أو لا يكونُ دالاً عليه، لا في الإضافةِ ولا في البدلية، فيكونُ اللازمُ درهماً وشيئاً آخر.

وأمّا ما نَقَلَ الحنفيةُ والمالكيةُ مطلقاً، وأبو إسحاق من الشافعيةِ في العارفِ بالعربية، فهو مفرَّعٌ على طريقةِ الكوفيين، ولا نزاعَ عندَ الفقهاءِ أنه إذا قال: كذا دراهم، أنَّ اللازمَ له ثلاثة، ولا يتخرَّجُ في هذا الخلاف، فيمن قالَ له: عليَّ

دراهم، وذلكَ على طريقةِ الكوفيِّين ومن وافَقَهم؛ لأنَّ «كذا» إذا كانَ مفسِّرُها جمعاً، كانتِ الثلاثةَ وبابَها، فكأنه قال: ثلاثةُ دراهم، وذلكَ لا نزاعَ فيه.

نعم؛ مَنْ لا يرى ذلكَ يقول: كأَنَّهُ قال: دراهم، فينبغي أنْ يتخرَّجَ فيه الخلافُ والمشهورُ الاتِّفاقُ على لزومِ ثلاثة دراهم، وشذَّ بعضُ الناس، فألزمَ درهمين بناءً على أنَّ أبنيةَ الجمعِ لاثنين يصحُّ حقيقةً، وفيه بحثٌ وكلامٌ مطوَّلٌ ليس هذا موضعَه.

وينبغي أنْ يتخرَّج: أنْ يلزمَهُ بعضُ درهم، كما لو قال: كذا درهم؛ لأنَّ المعنى: كذا من الدَّراهم، وذلكَ صادقٌ ببعضِ درهم، ولم أرَ مَنْ قال به وأما إذا قالَ: كذا كذا درهماً، فالكوفيُّون ومن وافقَهم يجعلونَهُ لأحد عشر، وبابِه واللازمُ في الإقرارِ الأقلُّ، فألزمَه مَنْ وافَقَهم بأحدَ عشر، وأما إذا قال: كذا وكذا درهماً، فالكوفيون ومن وافقَهم يجعلونَهُ لأحد وعشرين وبابِه، وأما إذا قال: كذا درهماً، فالكوفيون ومن وافقَهُم يجعلونَه لعشرين وبابه.

وعلى مقتضى ذلك جرى جمعٌ من الفقهاءِ على أنَّ اللازمَ للمقرِّ عشرونَ درهماً، كما تقدَّم؛ لأنه الأقل، وأمّا إذا قال: كذا درهم، فالكوفيُّون ومن وافقَهم يجعلونَهُ للمئةِ والألف، فلذلكَ أُلزِمَ في روايةٍ عن الحنفيةِ بمئة درهم، وصفَ الدِّرهمَ بالصَّحيحِ أمْ لم يصِفْه. نعم؛ لو قال: كذا وكذا درهم، فينبغي أنْ يلزمَهُ على هذهِ الطَّريقةِ شيءٌ مُبهَم، ومئةُ درهم، وقد سبقَ تخريجُه والكلامُ عليه.

وإذا اتَّضحَ ذلكَ، فكيفَ يحسنُ من الشَّيخِ أبي حيان رحمه الله تعالى أنْ يقول: «والعجبُ من الفقهاء، ولم يقلْ أحدٌ منهم بما يوافِقُ اللغة»، وقد علمتَ

أنه لم يخرجْ أحدٌ منهم عن موافقةِ اللغة، فلا يخلو إمّا أنْ يريدَ الشَّيخُ رحمه الله أنَّ التَّراكيبَ التي ذكروها لا توافقُ اللغة، إذْ إنَّ الأحكامَ التي ذكروها لا توافقُ اللغة، إنْ أرادَ الأوَّلَ لم يستقمْ لوجهين:

أحدُهما: إنَّ كثيراً من أئمَّةِ الغريب، جوَّزَ ذلكَ إما بالقياسِ أو بالسَّماع في كثيرٍ منه، على ما يظهرُ من كلامِ ابنِ عُصْفُور، ثمَّ إنَّ الشيخَ ذكرَ أمثلةَ الفقهاءِ وخرَّجها على أصلٍ عربي، فكيفَ يَتعجَّبُ من شيءٍ قد خرَّجَ هو له وجهاً على معتقدِهِ القاصرِ على السَّماع.

الوجهُ الثاني: إنَّ الفقيهَ ليس من شأنِهِ أنْ يتحدَّثَ في صحةِ التَّركيب من جهةِ العربية، وإنَّما يتحدَّثُ فيما يلزمُ على هذا التَّركيب، ولو كانَ في العربيةِ لحناً، وهذا الوجهُ الثاني على تقديرِ أنَّ التراكيبَ التي ذكروها لحن، وذلكَ ممنوعٌ بما سبق، وإنْ أرادَ الشيخُ رحمه الله أنَّ الأحكامَ التي ذكرها الفقهاءُ لا توافقُ اللغة، فممنوع، أمّا على طريقةِ مَنْ وافقَ الكوفيين فظاهرٌ، وأما من لم يقيِّدِ الحلَّ بتلكَ الطَّريقة، فهو مستمرٌ على طريقةِ البصريِّين في عدم تعيين العددِ كيفَ كانَ اللفظ، وقد ظهرَ أنَّ كلامَ الشَّيخِ في ذلك ممنوعٌ أولاً وآخراً، فإنَّ ما قالَهُ الفقهاءُ على اختلافِ مذاهبِهم، موجَّهٌ فِقهاً ونحواً والله سبحانه وتعالى أعلمُ بالصَّواب.

* * *

خاتـمة

تتعلَّقُ بأوهامٍ وقعتْ لمن أفردَ هذه المسألةَ بالتَّصنيفِ[١] بعدَ الشَّيخِ رحمه الله تعالى

قالَ في أوّلِ فصلٍ من الفصولِ الخمسة: «اعلمْ أنَّ لكذا استعمـالين: أحدُهـما أنْ يُستعمَـلَ كـلٌّ من جزأيـها على أصلِه، فيُـرادُ بالكافِ التَّشبيه، وبِـ«ذا» الإشارة، ولا يرادُ بمجموعِهمـا الكنايةُ عن شيء، فهذه بمعزلٍ عمـا نحنُ فيه، وذلكَ كـقولِك: رأيتُ زيداً فقيـراً، ورأيتُ[٢] عَمْراً كذا، وقـولِ الشّاعر: [من مجزوء الوافر]

(١) يقصدُ البلقينيُّ ابنَ هشام الأنصاري، الذي ألَّف رسالةً بعنوان: «فوح الشذا في مسألة كذا»، وقدَّم فيها اعترَضاتٍ على رسالة الشذا لأبي حيَّان، ويبدو أنَّه كانَ حادّاً في نقدِهِ، فقال في المقدِّمة: «فإنّي لـما وقفتُ على كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيان رحمه الله تعالى، رأيتُه لم يزِدْ على أنْ نسخَ أقوالاً وجدَها، وجمعَ عباراتٍ وعدَّدها، ولم يفصِحْ كلَّ الإفصاحِ عن حقيقتِها وأقسامِها، ولا بيَّن ما يعتمدُ عليه مما أوردهُ من أحكامها، ولا نبَّه على ما أجمعَ عليه أربابُ تلكَ الأقوالِ واتَّفقوا، ولا أعربَ عما اختلفوا فيه وافترقوا، فرأيتُ أنَّ الناظرَ في ذلك لا يحصلُ منه بعدَ الكدِّ والتَّعب، إلَّا على الاضطرابِ والشغب، فاستخرتُ الله في وضعِ تأليفٍ مهذَّب، أبيِّنُ فيه ما أجملَ، واستئنافِ تصنيفٍ مرتَّبٍ أُورِدُ فيه ما أهمل، وسمَّيتُه: (فوحَ الشذا بمسألة كذا)، وبالله تعالى أستعين، وهو حسبي ونعم المعين، ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله العليِّ العظيم». الأشباه والنظائر للسيوطي: ٧/ ٢٧١-٢٧٢.

(٢) «ورأيتُ» ساقطةٌ من فوح الشذا.

وأسلمني الزَّمانُ كذا فلا طـربٌ ولا أنسُ

ويكونُ اسمُ الإشارةِ في هذا النوعِ باقياً على معناه، يصحُّ أن يسبقَهُ حرفُ التَّنبيه وأنْ تليـهِ كافُ الخطابِ ولامُ البعد، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ في المثال: ورأيتُ عَمْراً هكذا وكذاك وكذلك، وقلتَ: وأسلمَني الزَّمانُ هكذا، كانَ مستقيماً، إلَّا أنَّ حرفَ التَّنبيه هُنا مقدَّم[١] على الكاف كما أريتُك، وإنَّما القاعدةُ فيه مع سائرِ حروفِ الجرِّ أنْ يتأخَّرَ عنها، كقولِك: بهذا[٢] ولهذا، إلَّا في هذا الموضعِ خاصةً، قالَ أبو الطَّـيِّب[٣]:

ذِي المعالي فَلْيَعْلوَنْ مَنْ تعالى هكـذا هكـذا وإلَّا فـلا لا[٤]

انتهى كلامُه[٥].

وقولُه: «ويكونُ اسمُ الإشارةِ في هذا النَّوعِ باقياً على معناه، يصحُّ أنْ يسبقَهُ حرفُ التَّنبيه، وأنْ تليهِ كافُ الخِطابِ، ولامُ البُعدِ».

يقتضي أنَّـهُ يصِحُّ أنْ يقولَ: هكذاك فيجمعُ في كذا بيـنَ هاءِ التَّـنبيه، وكافِ الخطاب، وليس ذلك بمسموع، وقياسُ ما علَّلوا به منعَ الجمعِ من هاءِ التَّنبيهِ ولامِ البُعدِ من كراهةِ الاستطالة في هذلك، أنْ تمنعَ هكذاك، ولم أوردْ

---

(١) في فوح الشذا: «متقدِّم».

(٢) في الأصل: «فهذا»، وهو تحريف، والتصويب من فوح الشذا.

(٣) البيت هو مطلعُ قصيدةٍ للمتنبِّي عدد أبياتها ٤٥ بيتاً، في التبيان في شرح الدِّيوان: ٣/ ١٣٤.

(٤) في الأصل: «فليعلو»، و«فلا فلا»، والتصويب من رواية الدِّيوان.

(٥) فوح الشـذا بمسألة كذا، ضمن كـتاب الأشباه والنظائـر النحوية للسيوطي: ٧/ ٢٧٣- ٢٧٤.

عليه في لامِ البعد؛ لأنَّ ذلكَ مشهورٌ معروفٌ عند النحاة، حتَّى في «الألفية»، قال[١]: [من الرَّجز]

والـلامُ إنْ قدَّمـتَ هـا ممتنعة[٢]

أو ما جعلَهُ «كذا» في البيتِ من هذا النوعِ، فقد تقدَّمَهُ ما فيه، وأنَّ الأقربَ خلافُه، خلافاً لقولِه بعدَ ذلكَ: أنه غلطَ جماعةٌ فعدُّوه من النـوعِ الثاني[٣]، والأقربُ أنه هو الغالط، واعتبارُهُ ذلكَ لصحّةِ سبقِ حرفِ التَّنبيه غيرُ معتبرٍ، إذْ يصحُّ أنْ يسبقَ النَّوع الثاني إذا لم ندَّعِ التركيب، وإنَّما لم نعدَّهُ على قولِ من ادَّعى التَّركيبَ؛ لأنَّ مثلَ ذلك لا يغيِّر عما استعملتْهُ العرب كالمثل.

قالَ صاحبُ الأوهام: «والثّاني أنْ يُـخرَّجَ كلٌّ من الجزأين عن أصلِه، ويُستعمَلَ المجموعُ كنايةً، وهذه على ضربين:

أحدهُما: أنْ يكونَ كنايةً عن غيرِ عددٍ، كقولك: مررتُ بذا[٤] كذا، قال: واعتقادي في هذهِ أنَّها إنَّما يتكلَّم بها من يخبرُ عن غيره، وأنها تكونُ من كلامِه لا من كلامِ المخبَرِ عنه، هذا الذي شهدَ به الاستقراءُ، وقضى به الذَّوقُ الصَّحيح، فـلا يـقولُ أحدٌ أبداً[٥]: مررتُ بدارِ كذا، أو بدارِ كذا وكذا؛ وذلك لنسيانٍ[٦] اعترى الـمُخبِرَ أو لغير ذلك، ومنه ما جاءَ في حديثِ الحسـابِ أعاذنا الله

---

(١) هذا هو عجز البيت الخامس والثمانين من ألفية ابن مالك: ص١٥.

(٢) في الأصل: «قدمتها»، والمثبت من الألفية.

(٣) فوح الشذا: ٧/ ٢٧٥.

(٤) في الأصل: «بدار»، وهو تحريف، والتصويب من فوح الشذا.

(٥) في فوح الشذا: «ابتداءً».

(٦) في فوح الشذا: «لشأن».

من سوئِـه[١]: «أتذكرُ يومَ كذا؟ فعلتَ فيه كذا وكذا»[٢]. انتهى.

اعتـقادُهُ ليس صحيحاً، بل يستعملُها الإنسانُ في الإخبارِ عن نفسِه لمقاصدَ لا تخفى من تعميمِه على المخاطَبِ، ونسيانٍ وغيرهما.

قال: ««وقولُ من قال: أما بمكانِ كذا وكذا وجذٌ»، إنَّما الكنايةُ فيه من كلامِ من حكى عن غيـرِه، ألا ترى أنَّهم حَكَوْا أنه قيلَ له في الجواب: بلى، وِجاذاً، ولو كانَ السائلُ كانياً، لم يُعلَمْ مرادُه، ولم تصحَّ[٣] إجابتُه بالمعنيين[٤]، ودعوى أنَّ المسؤولَ عَلِمَ ما كنَّى عنه، على خلافِ الأصل والظاهر»[٥]. انتهى.

هذا لا دلالةَ فيه على مُعتقَدِه، ولو سُلِّمَ له فيه ما قال، أنْ لا يلزمَ من وجودِ ذلك في هذا المثال، أنْ يكونَ كلُّ مثالٍ منها لا يصحُّ إلَّا على هذا الوجه.

قال: «الضَّربُ الثاني: وهو الغالبُ، أنْ يُكنَّى بها عن عددٍ مجهولِ الجنسِ والمقدار، وهذه والتي قبلَها مركَّبتان من شيئين:

أحدُهما: الكاف، والظّاهرُ أنـها الكافُ الحرفيةُ المفيدةُ للتَّشبيه؛ لأنَّها القسمُ الغالبُ من أقسامِ الكاف، كما ركَّبوها مع «أنَّ» في: كأنّ زيداً أسدٌ.

والثَّاني: «ذا» التي للإشارة، كما ركَّبوها مع «حبَّ» في «حبَّذا»، ومع «ما» في نحو: ماذا صنعت؟ في أحدِ التّقادير.

---

(١) في فوح الشذا: «سوء فيه».

(٢) فوح الشذا: ٧/ ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٣) في فوح الشذا: «تقبح».

(٤) في فوح الشذا: «بالتعيين».

(٥) فوح الشذا: ٧/ ٢٧٥.

ولا يُحكَمُ على ذا بأنَّها في موضعِ جرٍّ، ولا على الكافِ بأنَّها متعلِّقةٌ بشيءٍ، ولا بأنَّ فيها معنى التَّشبيه، وإنْ كانَ باقياً بعد التَّركيب في «كأن»، إلَّا أنه لا معنى له هنا، فلا وجهَ لتكلُّفِ ادِّعائه؛ لأنَّ التَّركيبَ كثيراً يزيلُ معنى المفردين، ويُحدِثُ بمجموعِها معنًى لم يكن، ويحكَمُ على مجموعِ الكلمتين بأنَّه في موضعِ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ بحسبِ العواملِ الداخلةِ عليها.

والدَّليلُ على أنَّ الأمرَ كذلك أمور:

أحدها: أنَّ ذا لا تؤنَّثُ لتأنيثِ تمييزِها، تقول: [لهُ][(١)] عندي كذا وكذا أمة، ولا تقول: كذه وذه.

والثاني: أنها لا تُتبَعُ بتابع، لا يقولون: كذا نفسه رجلاً.

الثالث: أنهم قالوا: أنَّ كذا وكذا مالُك، برفعِ المال، ذكره أبو الحسنِ في «المسائل».

الرابع: أنهم قالوا: حسبِي كذا، فأدخلوا عليها الجارَّ، ذكره أبو الحسن [أيضاً][(٢)].

الخامس: أنَّهم يقولون: كذا وكذا درهماً، مع أنَّهم لا يركِّبون ثلاثة أشياء، فما ظنُّكَ بأربعة، فلولا أنَّ كذا قد صارتْ بمنزلةِ الشيءِ الواحد، لم يسُغْ[(٣)] ذلك»[(٤)]. انتهى كلامُه.

---

(١) زيادةٌ من فوح الشذا.

(٢) زيادة من فوح الشذا.

(٣) في الأصل: «يسمع»، وهو تحريف، والتصويب من فوح الشذا.

(٤) فوح الشذا: ٧/ ٢٧٥ - ٢٧٦.

وقولُه في الخامس: إنَّهم يقولون: ظاهرُهُ مصروفٌ إلى العرب، كما في الوجوهِ التي قبلَه، وهو سهوٌ فلم يُسمعْ عن العربِ: كذا كذا درهماً، بل لم يُسمَعْ: «كذا كذا» إلَّا في الأعداد، ولا في غيرِها، وحينئذٍ فلا يصحُّ أنْ يُقامَ دليلاً على التَّركيب؛ لأنَّ مَنْ جوَّزَهُ إنَّما جوَّزَهُ قياساً، وهو ممنوعٌ عند مخالفِه كما سبقَ، ومثلُ ذلكَ لا يصحُّ أنْ يُجعَلَ دليلاً، ويمكنُ أنْ يُقال: لعلَّهُ قال: كذا وكذا، فسقطتِ الواوُ من النُّسخة؛ لأن ذاكَ لا يُسمَّى تركيباً، وإنَّما يُسمَّى عطفاً، وهو يقول: مع أنَّهم لا يركِّبونَ ثلاثة أشياء، فما ظنُّكَ بأربعة، ثمَّ إنَّ من جوّز كذا كذا، بالقياس لا يجعلُه تركيباً، وإنَّما يُكنَّى به عن العددِ المركَّب، ويُسمَّى كذا كذا تكريراً دون عطفٍ، وكذلكَ قالَ ابنُ مالكٍ في «التسهيل».

وقولُه في الرّابع: إنهم قالوا: حسبي بكذا، يدلُّ على ردِّ ما سبقَ من قولِه، واعتقادي في هذهِ أنّها إنَّما يتكلَّمُ بها من يخبرُ عن غيرِه إلى آخرِه، والرَّدُّ من ذلكَ واضح.

وإنَّما سقتُ كلامَهُ من أولِ الضَّربِ الثاني؛ لأنهُ عقَّبَـهُ بأمورٍ تشهدُ ما قدَّمَهُ بالوهم فيها، وذلكَ أنّه قالَ عَقِبَ ما حكيتُ عنه آنفاً: «وذهبَ جماعةٌ من النَّحويين إلى أنَّ الكافَ وذا كلمتان باقيتان على أصلِهما من غيرِ تركيب، ثمَّ اختلفوا على أقوال:

أحدُها: إنَّ الكافَ حرفُ تشبيهٍ وأنَّ معنى التَّشبيه باقٍ، وهذا ظاهرُ قولِ سيبويه، والخليل، وصريحُ قولِ الصَّفار.

بيانُ الأوَّل: أنَّ سيبويه قال: صارَ ذا بمنزلةِ التَّنوين، [لأنَّ المجرورَ بمنزلة

التنوين] (١). وقالَ الخليل: كأنَّهم قالوا: [له] (٢) كالعددِ درهماً، فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يتكلَّمْ به وإنَّما تجيءُ الكافُ للتَّشبيه، فتصيرُ وما بعدَها بمنزلةِ شيءٍ واحد.

وبيانُ الثاني: أن الصفّار لـما ردَّ على مَنْ جوَّزَ: كذا درهمٍ بالخفض، بأنَّ أسماءَ الإشارةِ لا تُضاف، ثم اعترضَ على نفسِه بأنَّ معنى الكافِ والإشارةِ قد زالَ، وأجابَ بأنَّ المتكلِّمَ لا بدَّ أنْ يقدِّرَ في نفسِه عدداً ما، وحينئذٍ يقولُ: له عددٌ مثلُ هذا العدد.

الثاني: أنَّ الكافَ اسمٌ بمنزلةِ «مثل»، قاله ابنُ أبي الرَّبيع، قال: ويظهرُ لي أنَّ الكافَ اسمٌ بمنزلةِ «مثل» في قولِك: لي بمثلِه رجلاً، قال: والأصلُ أنْ يُقالَ حيثُ يكونُ هناك مشارٌ إليه»(٣).

وقد فرغَ من الكلامِ عليه في أوَّلِ الضَّربِ الثاني، وظهرَ أنَّ الخلافَ الذي حكاهُ خمسةُ أقوال، إنَّما هو تفريعٌ على القولِ الصَّائرِ إلى عدمِ التَّركيب.

ويدلُّ لذلكَ أنه قالَ في الفصلِ الثالثِ في إعرابِها: «ويظهرُ أنه مبنيٌّ على الخلافِ في حقيقتِها، فإذا قيلَ: له عندي كذا وكذا درهماً، فإنْ قيلَ بالتَّركيبِ، فمجموعُ «كذا» مبتدأٌ خبرهُ الجارُّ والمجرور، والظَّرفُ متعلِّقٌ به، والظَّرفُ يعملُ في الظَّرفِ إذا كانَ متعلِّقاً بمحذوفٍ لوقوعِه موقِعَ ما يعمَلُ، نحو: أكلُّ يومٍ لكَ ثوبٌ؟ وإنْ(٤) قيل: لا تركيب، فإنْ قِيل: الكافُ اسمٌ فهي المبتدأ، وإنْ

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من فوح الشذا.

(٢) زيادة من فوح الشذا.

(٣) فوح الشذا: ٧/ ٢٧٧-٢٧٨.

(٤) في الأصل: «ولي»، والتصويب من فوح الشذا.

قِيل: حرفٌ فالجارُّ والمجرورُ صفةٌ لموصوفٍ محذوف، أي: له عندي عددُ كذا وكذا درهماً»[١]. انتهى.

وقد ظهرَ لكَ منه أنّه إذا فرَّعَ على عدمِ التَّركيب، ذكرَ الخلافَ في الكافِ في اسميَّتِها وحرفيَّتها، وإذا تقرَّرَ ذلكَ تبيَّنَ الوهمُ في ذلكَ الكلامِ من وجوه:

الأوّلُ: أنه يقتضي أنَّ مذهبَ الخليلِ عدمُ التَّركيب، وظاهرَ قولِ سيبويه، وإنما تجيءُ الكافُ للتَّشبيه، فتصيرُ وما بعدَها بمنزلةِ شيءٍ واحد، بدلَ تنزيلِه لها، ولِما بعدَها بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ على التَّركيب، ويدلُّكَ على ذلكَ أنه قال: وقالَ الخليلُ كأنَّهم قالوا: كالعددِ درهماً، فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يتكلَّمْ به، وذلك ظاهرٌ بل صريحٌ في دعوى التَّركيب، فإنَّهُ لو لم يكنِ التَّركيبُ موجوداً، لم يكنْ لقولِه، فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يتكلَّم به فائدة.

الثاني: أنه حكى عن الصَّفارِ خلافَ ما نسبَهُ إليه من المذهب، كما جرى في أمرِ الخليلِ وسيبويه، فإنَّ الصَّفارَ قال: إنَّ معنى الكافِ والإشارة، قد زالَ وأجابَ: بأنَّ المتكلِّمَ لا بدَّ أنْ يقدِّرَ في نفسِه عدداً ما، وحينئذٍ يقولُ: له عددٌ مثلُ هذا العدد، وهذا من الصَّفارِ ظاهرٌ في التَّركيب، حيثُ يقول: إنَّ معنى الكافِ والإشارةِ قد زال.

وقد حكى هو عن الصَّفارِ في الفصلِ الرابعِ حيثُ قالَ فيه في الرَّدِّ على قولِ الكوفيِّين: «الخامسُ: إنَّ إجازةَ كذا درهم، وكذا دراهم باطلٌ بما قدَّمناه، وأجابَ الصَّفارُ بأنَّ المتكلِّمَ لا بدَّ أنْ يقدِّرَ في نفسِهِ عدداً ما، وحينئذٍ تقول: له

---

(١) فوح الشذا: ٧/ ٢٨٤-٢٨٥.

عددٌ مثلُ هذا، أي: مثلُ هذا المركَّبِ أو المعطوف. قال: وفي هذا الجوابِ نظرٌ وهو مبنيٌّ على ادِّعاءِ عدمِ التَّركيب، وأنَّ معنى التَّشبيه باقٍ وهو بعيدٌ جداً، وقد تقدَّمَ ردُّه»[1].

وقولُه في الثّاني: «إنَّ الكافَ اسمٌ بمنزلةِ مثل»... إلخ. هذا لا يدلُّ على عدمِ التَّركيب، فلا بِدْعَ في التَّركيبِ من اسمين.

وقولُه في الثّالثِ حكايةً عن العبديِّ: «بدليلِ أنَّ الواوَ قد تسقطُ فتركَّبُ مع مثلِها»[2]. هذا ليسَ بمسموعٍ من العرب، وإنَّما هو قياس، وقد سبقَ فيه كلامٌ عدةَ مرات.

الوهمُ الثالث: قولُه في الرابع: «أنَّها محتملةٌ للحرفيّة والاسمية، قاله أبو البقاء في «شرحِ الإيضاح»»[3].

الذي قالَهُ أبو البقاء في «شرح الإيضاح» أنهَّا مركَّبة، وحكاهُ عنهُ الشَّيخُ في «شرح التَّسهيل» قال: «قالَ العُكبَريُّ في «شرح الإيضاح»: «كذا» مركبة من الكافِ للتَّشبيه، و«ذا» اسم إشارة، أُوقِعَ على عددٍ مبهم، وإذا جعلتَ الكافَ حرفاً، لم يحتجْ إلى ما يتعلَّقُ به؛ لأنَّ التركيبَ غيَّرَ حكمَها، كما غيَّر حكمَ «كأنَّ»، فإذا قالَ: لهُ عندي كذا درهماً، فكذا في موضعِ الصِّفةِ لمبتدإٍ محذوف، أي: شيءٌ كالعددِ، والكافُ اسمُ مبتدأ، كمثل»[4].

---

(١) فوح الشذا: ٧/ ٢٩٠-٢٩١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) التذييل والتكميل: الورقة ٣٧٩أ.

وهذا من العُكبريِّ صريحٌ في التَّركيب، ولو على الاسمية، ومن هنا قالَ الشَّيخُ في «شرحِ التَّسهيل» متعقِّباً على كلامِ العُكبَري: «وإذا جعلنا «كذا» في موضعِ الصِّفة، لَزِمَ أنْ تتعلَّقَ الكافُ بمحذوفٍ ضرورةً، كما تقول: قامَ رجلٌ كأسد، أي: كائنٌ كأسد، فلا يصحُّ في كذا إذْ ذاك دعوى التَّركيب»[١].

ومن ذلك يُعلَمُ أنَّ العُكبَريَّ لم يقلْ أنها محتملةٌ للحرفيةِ والاسمية، بل كلامُه يدلُّ على التَّركيبِ مع الحرفيةِ صريحاً، وعلى التَّركيبِ مع الاسميةِ ظاهراً، وفيه ما تعقَّبَ به الشَّيخُ رحمه الله تعالى.

وقولهُ: «الخامس: إنَّ الكافَ حرفُ [جرٍّ][٢] زائدٌ إلى آخرِه»[٣]، هو أحدُ فهمَيِّ الشَّيخِ أبي حيان في كلامِ ابنِ عُصْفُور، والأقربُ من كلامِه التَّركيب، وقد تقدَّمَ.

قال: «الفصلُ الخامسُ فيما يلزمُ بها عندَ الفقهاء: وأما مذهبُ الشّافعيِّ رحمه الله، فالفُتيا عندهم على أنّه يلزمُه مع العطفِ والنَّصبِ دِرهمان، فإنْ رفعَ أو جرَّ لزمَ درهم، وكذا إنْ ركَّبَ أو أفرد، سواءٌ رفعَ التَّمييزَ أو نصبَه أو جرَّهُ، ونقلَ المُزنيُّ عنه في كذا كذا درهماً: أنه يلزمُه درهمان، وكذا يروى عنه في مسألةِ العطفِ والنَّصب»[٤].

ليتَهُ نقلَ لفظَ كتابٍ، كما نقلَ لفظَ «محرَّر» الحنابلة، ولفظَ «الجواهر» لابن شأس، وقد وهمَ في هذا الكلامِ في أمرين:

---

(١) التذييل والتكميل: الورقة ٣٧٩أ.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من فوح الشذا.

(٣) فوح الشذا: ٧/ ٢٨٠.

(٤) المصدر السابق: ٧/ ٢٩٢.

أحدُهما: قولُه: فالفُتيا عندهُم على أنه يلزمُه مع العطفِ والنَّصب درهمان.

إطلاق[١] العطفِ هذا مخصوصٌ بالواو وثمَّ، فلو عطفَ بالفاء أو ببل، فالصَّحيحُ لزومُ درهمٍ كما تقدَّم.

الثاني: قولُهُ: «ونقلَ المُزنيُّ عنه في كذا كذا درهماً، أنه يلزمُهُ درهمان».

هذا لم ينقلْهُ المزنيُّ ولا أحدٌ من الأصحابِ عن الشافعي، ولا هو وجهٌ لبعضِ أصحابِه، ولا يصحُّ أنْ يُقالَ: لعلَّ النُّسخةَ كذا وكذا، فسقطتِ الواو؛ لأنَّه عقَّبَ ذلكَ بقوله: «وكذا يُروى عنه في مسألةِ العطفِ والنَّصب».

وعلى الجملة؛ فمنْ يقعُ في تلكَ الأوهامِ في فنٍّ أفنى فيه عمرَه، فكيفَ لا يهِمُ في علمٍ لم يعلمْه، والمسؤولُ من الله سبحانه وتعالى سدادُ الأقوال، وصلاحُ الأفعال، بفضلِه المترادفِ المتَوال.

والحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِ سيِّدنا محمَّدٍ والتّابعين، وحسبُنا الله ونِعمَ الوكيل.

قالَ مؤلِّفُها تغمَّدَهُ الله بمغفرتِه قبلَ الخاتمة: «ابتدأتُ فيها ليلةَ الاثنين عاشرَ جمادى الآخرة، ثمَّ كمَّلتُها يومَ الثُّلاثاءِ وصبيحةَ الأربعاء، ثاني عشر الشَّهر المذكور، سنةَ أربعٍ وستِّين وسبعمئة»، رحمهُ اللهُ بمنِّهِ وكرمِه.

* * *

---

(١) في الأصل: «أطلق»، ولعل المثبت هو الأصوب.



ثبت المصادر والمراجع

١. الأشباه والنظائر النحوية، للسيوطي، جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، د.ت.

٢. الأم، للشافعي، أبي عبد الله محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيـروت، ١٩٩٠م.

٣. ابن العلج وكتابه البسيط، لمحمد حسن عواد، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مج١٨، ع٤٧، ١٩٩٤م، ص١٩٥-٢٥١.

٤. تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، محمَّد مرتضى بن محمَّد (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق المجلس الوطني للثقافة، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٥٦م-٢٠٠١م.

٥. تذكرة النحاة، لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.

٦. التذييـل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، مخطوطة نور عثمـانية، رقم: ٤٥٦٢، ٩٣٣ورقة، بيد عبد الوهاب الطحلاوي، سنة ١١٣٩هـ.

٧. ترجمة السِّراج البلقيني، لعلم الدِّين صالح بن عمر البلقيني (ت٨٦٨هـ)، تحقيق: عمر القيام، أروقة للدراسات والنشر، عمان، ٢٠١٤م.

٨. تفسير رسالة أدب الكتّاب، للزجّاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد الفتاح سليم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.

٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، بدر الدِّين حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.

١٠. الحاوي الكبير، للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: علي معوض وعادل الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١١. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، للقفال الشاشي، أبي بكر محمد بن أحمد (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: ياسين أحمد، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.

١٢. روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م.

١٣. سر صناعة الإعراب، لابن جنِّي، أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

١٤. شرح التَّكملة، وهو الجزء الثاني من كتاب: المصباح في شرح الإيضاح، لأبي البقاء العُكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: حورية الجهني، وإشراف: عبد الرَّحمن الحميدي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ٢٠١٣م.

١٥. الشرح الكبير أو فتح العزيز بشرح الوجيز، للرافعي، عبد الكريم بن محمد (ت٦٢٣هـ)، دار الفكر.

١٦. شرح تسهيل الفوائد، لجمال الدِّين ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

١٧. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م.

١٨. طبقات الشَّافعيَّة الكبرى، للسُّبكي، تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن علي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: محمود الطَّناحي وعبد الفتَّاح الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.

١٩. فوح الشذا في مسألة كذا، لابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، ضمن كتاب: الأشباه والنظائر النحوية.

٢٠. الكتاب، لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ٢٠٠٤م.

٢١. الكشف عن صاحب البسيط في النحو، لحسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مج ٢٠، ع٧٧ - ٧٨، ١٩٨٨م، ص١٤٥ - ١٦٩.

٢٢. لسان العرب، ابن منظُور، جمال الدِّين محمَّد بن مَكْرَم (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م.

٢٣. مجالس العلماء، للزجّاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٩م.

٢٤. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن تيمية، عبد السلام بن عبد الله (ت٦٥٢هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٩٨٤م.

٢٥. مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي)، للمزني، إسماعيل بن يحيى (ت٢٦٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠م.

٢٦. المسائل الملقّبات في علم النحو، لابن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح سليم، دار الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٢٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

٢٨. منح الجليل شرح مختصر خليل، لابن عليش المالكي، محمد بن أحمد (ت١٢٩٩هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م.

٢٩. نهاية المطلب في دراية المذهب، للجويني، عبد الملك بن عبد الله (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، جدَّة، ط١، ٢٠٠٧م.

٣٠. الوافي بالوفيات (١-٣٠)، للصَّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: مجموعة محققِّين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيَّة، بيروت.





عن السؤالات النحوية السبعة

لابن عقبة الفقيه

للإمام الحافظ قاضي القضاة

جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني

٧٦٣ - ٨٢٤ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق

محمد عايش





مقدِّمة المحقِّق

دأبَ طلبةُ العلمِ منذُ القدمِ على توجيه الأسئلة إلى العلماء المشاهير في أزمانهم، في مختلف ميادين المعرفة، ولا سيّما الفتاوى والأسئلة النحوية، وأطلقوا عليها اسمَ البلد الذي صدرتْ منه، وقد ذكرَ السَّخاويُّ أنَّ للجلال البلقيني أجوبة عن أسئلةٍ مكِّية وأخرى مغربيّة وأخرى يمنيَّة[1]، مما يوضِّحُ أنَّه كانَ مقصودَ الطلبة، ينهلون من علمه من شتَّى البلدان.

ويقـدِّمُ هذا النص أسئـلةً نحويةً سبعة، لابن عقبة المغربي[2]، أرسلها سنة (٨٢٣هـ)، إلى الجلال البلقيني في القاهرة، وقد أجابهُ عنها الجلال إجابة تشي بعلمهِ الغزير، الذي استمدَّه من والدهِ السِّراج، وعرضَ لآراء النُّحاة والمفسِّرين، مبدياً رأيه واعتراضاته على كلٍّ منها.

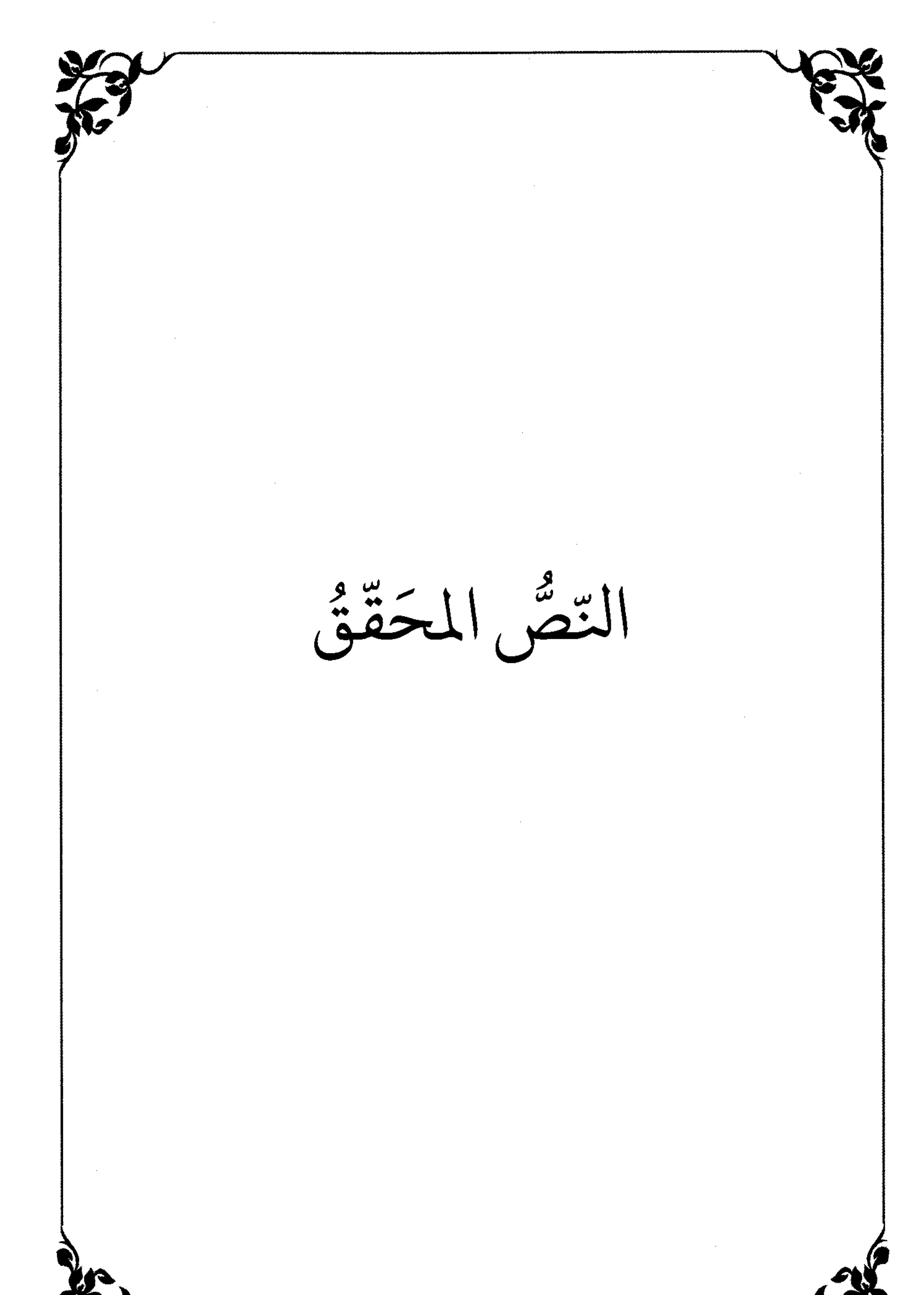
وقد أدرجَ السيوطيُّ هذا النصَّ في كتابه «الأشباه والنظائر النحوية»، فأحببتُ أنْ أبرزهُ إلى جانب رسائل البلاقنة، فينتظمَ في سلكها، ويؤدِّي وظيفتهُ اللغوية على نحوٍ مفيد، معتمداً في تحقيقه على طبعة «الأشباه والنظائر» بتحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، ومقابلاً لها على مخطوطة «الأشباه»، المحفوظة في مجلس الشورى الإيراني، برقم: (١٣٨٤)، التي لم يعتمد عليها المحقِّق، وقد

(١) انظر: الضوء اللامع: ٤/ ١١٣، وهدية العارفين: ١/ ٥٣٠.

(٢) لم أقفْ على ترجمته.

استدركت وصحَّحتْ مواضعَ من هذه الطبعة، سائلاً الله تعالى أنْ أكون قد وفِّقتُ في تحقيقها، بما يتناسب مع سموِّ منزلتها العلمية.

* * *



النَّصُّ المحَقَّقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

وردَ في سنةِ ثلاثٍ وعشرين وثمانمئةٍ من بلادِ المغربِ من الفقيهِ أبي بكرِ ابنِ محمَّدِ بنِ عُقبةَ(١) أسئلةٌ في النَّحوِ إلى الشَّيخِ جلالِ الدِّينِ البُلقيني [رحمهُ الله تعالى](٢)، فكتبَ عليها:

أمّا الأسئلةُ فسَبْعَةٌ:

الأول: زَعْمُ ابنِ مالكٍ [رحمهُ اللهُ تعالى](٣) أنَّ حَذْفَ عاملِ المؤكِّدِ امتنعَ(٤) بقولهِ تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، هل هو مقبولٌ أم لا؟

الثاني: زَعْمُ الزَّمخشريِّ أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا﴾ [الأحقاف: ٢٤]، منصوبٌ على التَّمييز(٥)، وتعقُّبُ أبي حيّان له، مَنِ المُصيبُ منهما؟ وذَكرا قريباً من ذلك في قولِه تعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩].

---

(١) لم أقفْ على ترجمته.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٤) قال ابن مالك في «الألفية» ص٢٩:

وحذفُ عاملِ المؤكِّدِ امتنعْ ... وفي سواهُ لدليلٍ متَّسَعْ

(٥) قال الزَّمخشري: «إمّا تمييزاً وإما حالًا». الكشاف: ٤/ ٣٠٧.

الثالث: أينَ المخصوصُ بالمدحِ فيما أنشدَهُ الزَّمخشريُّ في سورةِ الصَّافات[١]:

[من الطويل]

لَعَمْري لِئِنْ أنْزَفْتُمُ أو صَحَوْتُمُ   لبئْسَ النَّدامى كنتُمُ آلَ أبجَرا

ومنهُ قولُ عائشة [رضيَ اللهُ تعالى عنها][٢]: «كانَ لنا جِيرانٌ من الأنصارِ لنِعْمَ[٣] الجيرانُ كانوا»[٤].

الرابع: علامَ انتصَبَ «بصيراً» في قوله [تعالى][٥]: ﴿فَجَعَلْنَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]؟

الخامس: من أيِّ الضَّمائر قولُ أبي الطيِّب[٦]:   [من الطويل]

هو الجدُّ حتَّى تفضُلَ العينُ أُختَها   وحتَّى يكونَ اليومُ لليومِ سيِّدا[٧]

وقولُ المعرِّي[٨]:   [من الطَّويل]

---

(١) البيت من غير عزوٍ في خزانة الأدب: ٩/ ٣٨٨.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٣) في صحيح ابن حبّان: «نِعمَ».

(٤) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه، برقم (٦٣٤٨): ١٤/ ٢٥٨.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٦) البيت هو الرابع والعشرون من قصيدةٍ عدد أبياتها اثنان وأربعون بيتاً للمتنبِّي، في التبيان في شرح الدِّيوان: ١/ ٢٨٦.

(٧) في التِّبيان في شرح الدِّيوان: «يصيَر» بدلًا من «يكونَ».

(٨) هذا صدرُ مطلع قصيدةٍ لأبي العلاء المعرِّي، قوامُها اثنان وثلاثون بيتاً، في شروح سقط الزّند: ٣/ ١٠٤٦، ورواية عجزه:

وبعـضُ صـدودِ الزّائرين وصالُ

هو الهجرُ حتَّى ما يُلِمَّ خيالُ

السادس: ما معنى «مِن» في حديث: «ألَا أُخبِرُكُمْ بخيرِكُمْ مِنْ شرِّكم»، وفي حديث: «ما بالُ الكلبِ الأسودِ من الأحمرِ»، وفي قول المعرِّي[١]: [من الطويل]

وإنْ يَكُ وادِينا من الشِّعرِ واحداً   فغيرُ خفيٍّ أَثْلُهُ مِنْ ثُمامِهِ[٢]

السابع: ما إعرابُ قولِه: «فخرجَ بلالٌ بوضوءٍ فمِنْ ناضِحٍ ونائِلٍ»[٣]، و[في][٤] قولِ المعرِّي[٥]: [من الخفيف]

وهُمُ الناسُ فالحياةُ بِهِم سو   قٌ فمِنْ غابِنٍ ومِنْ مغبونِ

* * *

(١) البيت هو الثالث من قصيدةٍ لأبي العلاء المعرِّي قوامها أربعة وسبعون بيتاً، في شروح سقط الزند: ٢/ ٤٧٤.

(٢) في شروح سقط الزَّند: «نبتُه» بدلًا من «واحداً».

(٣) أثرٌ لأبي جحيفة رضي الله عنه، رواه أحمد في مسنده، برقم (١٨٧٦٢): ٣١/ ٥٥.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٥) البيت هو السادس من قصيدةٍ لأبي العلاء المعرِّي، قوامها عشرة أبيات في لزوم ما لا يلزم: ٣/ ١٦٣١.

وأمّا الأجوبةُ

فقال: اللهُمّ ألهِم الصَّوابَ.

أمّا السُّؤالُ الأول: فالظّاهرُ أنّهُ سقطَ شيءٌ، وهُو: «ردٌّ» مِنْ: «زَعْمِ ابنِ مالِك»؛ لأنَّ هذه الآية تَرُدُّ على ابنِ مالِك.

والجواب: أنَّ الرَّدَّ بذلكَ مقبولٌ، فإنَّ الأصلَ: فطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحاً، فحذفَ «يَمْسَحُ»، وهو عاملُ المؤكِّد[١]. وهذا الزَّعمُ ذكرَهُ الشَّيخُ جمالُ الدِّين ابنُ مالِكٍ في «الكافية الشّافية» و«الألفية»، وردَّهُ عليهِ ابنُهُ الشَّيخُ بدرُ الدِّين في «شرحِ الألفيّة» بما يوقَفُ عليه من كلامِهِ.

وقد قالَ الشيخُ أبو حيّـان هنا في «تفسيره»: «طَفِقَ: من أفعالِ المقاربةِ للشُّروعِ في الفِعل، وحُذِفَ خبرُها لدلالةِ الـمصدرِ عليه، أي فطَفِقَ يمسَحُ مَسْحاً»[٢]. انتهى.

وقد أعربَ الزَّمخشـريُّ قولَه تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[النِّساء: ٢٤]، مصدراً مؤكِّداً فقالَ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ «مصدرٌ مؤكِّدٌ، أي: كتبَ اللهُ ذلكَ عليكُمْ كتاباً»[٣].

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٩٥.

(٢) البحر المحيط: ٩/ ١٥٥.

(٣) الكشاف: ١/ ٤٩٧.

وقالَ الشَّيخُ أبو حيّان: « ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ انتصبَ بإضمارِ فعلٍ، وهو مصدَرٌ[١] مؤكِّدٌ لمضمونِ الجملةِ السابقة، من قوله: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النِّساء: ٢٣]، وكأنَّهُ قيل: كتبَ اللهُ عليكُمْ تحريمَ ذلكَ كتاباً»، «وما ذهبَ إليه الكِسائيُّ مِنْ أنَّهُ يجوزُ تقديمُ المفعولِ في بابِ الإغراءِ[٢] بالظَّرفِ والمجرور، مُستدِلاً بهذه الآية، إذْ تقديرُ ذلكَ عنده: عليكُمْ كتابَ الله، أي: الزَمُوا كتابَ الله، فلا يتمُّ دليلُهُ لاحتمالِ أنْ يكونَ مصدراً كما ذكرناه»[٣].

وأمّا السُّؤالُ الثّاني: فقالَ الشَّيخُ أبو حيّان في سورةِ الأحقاف: «وانتصبَ «عارضاً» على الحالِ من المفعول، وقالَ ابنُ عطِيّة [رحمهُ اللهُ تعالى][٤]: ويحُتمَلُ أنْ يعودَ على الشَّيءِ المرئيِّ الطالِعِ عليهِم الذي فسَّرَهُ قولُه «عارضاً». وقالَ الزَّمخشريُّ: ﴿فَلَمَّا رَأَوۡهُ﴾ في الضَّميرِ وجهان، أحدُهما: أنْ يرجِعَ إلى «ما تعِدُنا»، وأنْ يكونَ مبهماً قد وضَحَ أمرُهُ بقولِهِ ﴿عَارِضًا﴾ إمّا تمييزاً، وإمّا حالًا. وهذا الوجهُ أعربُ وأفصحُ»[٥]. انتهى.

قالَ الشَّيخُ أبو حيّان: «وهذا الذي ذكرَ أنّه أعربُ وأفصحُ ليسَ جارياً على ما ذكرَهُ النُّحاة؛ لأنَّ المبهمَ الذي يفسِّرهُ ويوضِّحُهُ التَّمييزُ لا يكونُ إلّا في بابِ «ربَّ»، نحو: «رُبَّهُ[٦] رجلًا لقيتُه»، وفي بابِ «نعمَ وبئسَ»، على مذهبِ

---

(١) في البحر المحيط: «فعل».

(٢) في البحر المحيط: «الإعراب».

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٥٨٥.

(٤) زيادة من «خ».

(٥) البحر المحيط: ٩/ ٤٤٥.

(٦) في البحر المحيط: «رُبَّ».

البصريِّين نحو: «نعمَ رجلاً زيدٌ»، و«بئسَ غلاماً عمرٌو». وأمّا أنَّ الحالَ يوضِّحُ المُبهَمَ ويفسِّرُهُ فلا نعلمُ أحداً ذهبَ إليه، وقد حصرَ النُّحاةُ المُضمرَ الذي يفسِّرهُ ما بعدَهُ، فلم يذكُروا فيه مفعولَ «رأى» إذا كانَ ضميراً، ولا أنَّ الحالَ يفسِّرُ المضمَرَ ويوضِّحُهُ»[1]. انتهى.

وكلامُ ابنِ عطيّة من وادي كلامِ الزَّمخشري، فإنَّهُ قال: «والضَّميرُ في رَأَوْهُ يحتمِلُ أن يعودَ على العذاب، ويحتمِلُ أنْ يعودَ على الشَّيء المرئيّ في الطالِعِ[2] عليهم، وهو الذي فسَّرَهُ قولُهُ: «عارضاً» »[3]. انتهى.

فقد جعلَ الضَّميرَ يفسِّرُهُ ما بعدَهُ كما قالَ الزَّمخشريُّ، لكنَّ الزمخشريَّ أفصحَ بالإبهامِ والتَّمييز والحالِ؛ فلذلك خصَّهُ الشَّيخُ رحِمهُ الله بالاعتراض، والذي قالَهُ الشيخُ هو الجاري على القواعدِ المقرَّرةِ في النَّحو.

وأما آيةُ البقرة، فقالَ الشَّيخُ أبوحيّان فيها: «قالَ الزَّمخشريُّ: والضَّميرُ في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩]، ضميرٌ مُبهَمٌ، و﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، تفسيرهُ: كقولهم: «رُبَّهُ رَجُلاً»، انتهى كلامُه. ومفهومُهُ أنَّ هذا الضَّميرَ يعودُ على ما بعدَهُ وهو مفسَّرٌ به، فهو عائدٌ على غيرِ متقدِّمِ الذِّكر. وهذا الذي يفسِّرُهُ ما بعدَهُ، منه ما يفسَّرُ بجملة، وهو ضميرُ الشَّأنِ أو القِصّة، وشرطُها عندَ البصريِّين أنْ يُصرَّحَ بجُزأيها[4]، ومنهُ ما يُفسَّرُ بمفرَدٍ، أي: غيرِ جملة، وهو الضَّميرُ المرفوعُ بنعمَ وبئسَ، وما جرى مجراهُما، والضَّميرُ المجرورُ بربَّ، والضَّميرُ المرفوعُ

---

(١) البحر المحيط: ٩/ ٤٤٥ - ٤٤٦.

(٢) في المحرّر الوجيز: الطارئ».

(٣) المحرَّر الوجيز: ٥/ ١٠٢.

(٤) في «خ»: «بجزءٍ منها».

بأوَّلِ الـمتنازِعَين على مذهبِ البصريِّـين، والضَّميرُ المجعولُ خبرُهُ مفسِّراً له، والضَّميرُ الذي أُبدِلَ منهُ مفسِّرُهُ، وفي إثباتِ هذا القسم الأخيرِ خلافٌ، وذلكَ نحوُ: «ضربْتُهُمْ قومَكَ». وهذا الذي ذكرَهُ الزَّمخشريُّ ليسَ واحداً من هذهِ الضَّمائر التي سرَدْناها إلّا أنّه يُحتَمَلُ[1] فيهِ أنْ يكونَ ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ بدلًا منه ومفسِّراً له، وهو الذي يقتَضِيه تشبيهُ الزَّمخشريِّ له بِـ«رُبَّهُ رجلاً»، وأنّهُ ضميرٌ مبهَمٌ ليسَ عائداً على شيءٍ قبلَه، لكنَّ هذا يضعُفُ بكونِ هذا التَّقدير يجعلُهُ غيرَ مرتبطٍ بما قبلَهُ ارتباطاً كلِّياً، إذْ يكونُ الكلامُ قد تضمَّنَ أنّهُ تعالى استوى إلى السَّماءِ، وأنّهُ سوَّى سبعَ سماواتٍ عقِبَ استوائِهِ إلى السّماء، فيكونُ قد أخبرَ بإخبارَين، أحدُهما: استواؤُهُ إلى السّماء، والآخرُ تسويتُهُ سبعَ سماواتٍ. وظاهرُ الكلامِ أنَّ الذي استوى إليه هو بعينِهِ المُسوَّى سبعَ سمـاواتٍ، وقد أعربَ بعضُهُم ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ بدلاً من الضَّميرِ على أنَّ الضَّميرَ عائدٌ على ما قبلَه، وهو إعرابٌ صحيحٌ نحو: «أخوكَ مَرَرْتُ بِهِ زيدٍ»[2]. انتهى.

فقد منعَ الشَّيخُ من البدلِ على عَودِ الضَّمير إلى ما بعدَهُ لأجلِ عدمِ الارتباط، وأجازَهُ على عودِ الضَّميرِ على ما قبلَهُ لوجودِ الارتباط، ثمَّ قال بعدَ سياقِ أعاريبَ: «فتلخَّصَ في نَصْبِ ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾، أوجُه: البدلُ باعتبارَين ـ يعني باعتبارِ ما قبلَهُ وما بعدَه ـ والمفعولُ به، ومفعولٌ ثانٍ، وحالٌ»، قال: «والمختارُ البدلُ باعتبارِ عَوْدِ الضَّميرِ على ما قبلَه، والحالُ، ويترجَّحُ البدَلُ لعدَمِ الاشتقاق». انتهى.

---

(١) في البحر المحيط: «تخيَّل».

(٢) البحر المحيط: ١/ ٢١٨.

والتعقُّبُ المذكورُ في سورةِ البقرةِ نظيرُ التعقُّبِ المذكورِ في سورةِ الأحقافِ، وكلامُ الشَّيخ ـ رحمه الله [تعالى](١) ـ في ذلكَ هو الجاري على القواعدِ كما تقدَّمَ. وقد تعقَّبَ القُطُبُ(٢) في حاشيتِهِ على الزَّمخشريِّ ذلك فقال: «قولُهُ: والضَّميرُ في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ ضميرٌ مبهَمٌ فيه نظَر؛ لأنَّ البابَ ليس بقياسٍ وإنَّما حُمِلَ المُضمَرُ في قولِهِ: «رُبَّه رجلاً»، على أنه مبهمٌ لأنَّ «رُبَّ» لا تدخُلُ إلّا على النَّكرات، وهذا لا يوجَدُ في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾.

وأما السُّؤالُ الثالث: فقد أشارَ إلى ذلكَ ابنُ مالكٍ في «التَّسهيل» في الكلامِ على المخصوصِ بقوله: «أو يذكرُ قبلَهُما معمولًا للابتداءِ أو لبعضِ نواسِخِه، أو بعدَ فاعِلِهما: مبتدأً أو خبرَ مبتدأ لا يَظْهَرُ، أو أوَّلَ معمولَي فعلٍ ناسِخٍ»: مثالُ المخصوصِ الذي ذُكِرَ قبلَهما معمولاً للابتداء، «زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، و«عمرو بئسَ الغلامُ» و«زيدٌ نِعْمَ رجلاً» و«عمرٌو بئسَ غلاماً»، ومثالُ المخصوصِ المعمولِ لبعضِ نواسخِ الابتداءِ في بابِ «كان» قولُ الشّاعر: [من الطويل]

إذا أرسَلُوني عندَ تقديرِ حاجةٍ أُمارِسُ فيها كُنْتُ نِعْمَ المُمارِسُ(٣)

وفي بابِ «إنَّ» قولُ الشّاعر: [من مجزوء الكامل]

إنَّ ابنَ عبدِ الله نِعْـ ـمَ أخُو النَّدى وابنُ العَشِيرةْ

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٢) هو قطب الدِّين الشيرازي (ت٧١٠هـ)، وله حاشية مخطوطة في مجلدين على الكشاف. انظر: كشف الظنون: ٢/ ١٤٧٥.

(٣) في «خ»: «نحو» بدلًا من «عند».

وفي بابِ «ظَنَّ»: «ظَنَنْتُ زيداً نِعمَ الرَّجُلُ»، ومثالُ ذِكرِ المخصوصِ بعدَ فاعلِهما مبتدأً «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ» و«بئسَ الغلامُ عمرٌو»[(١)].

وقولُهُ: «أو خَبَرَ مبتدإٍ لا يظهرُ»، قالَ فيه الشَّيخُ أبو حيّان: «هذا الإعرابُ نُسِبَ إلى سيبويه، وممَّن نسبَهُ إلى سيبويه هذا المصنِّفُ في الشَّرح، قال فيه: وأجازَ سيبويه كونَ المخصوصِ خبرَ مبتدإٍ واجبِ الإضمارِ»[(٢)]. انتهى.

وأطالَ الشَّيخُ الكلامَ على ذلكَ بما يُوقَفُ عليهِ في «شرح التسهيل». ومثالُ كونِ المخصوصِ مذكوراً بعدَ فاعلِهما أوَّلَ معمولَي فعلٍ ناسخٍ هذا البيتُ المذكورُ في السُّؤال؛ لأنَّ «كان» من نواسِخِ الابتداء، وقولُ زهير[(٣)]: [من الطويل]

يميناً لَنِعْـمَ السـيِّدانِ وُجِدتُما ... على كلِّ حالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبرَمِ

وقد أنشدَهُ الزَّمخشريُّ في سورةِ الصَّافاتِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧] حيثُ قال: «﴿يُنزَفُونَ﴾[(٤)] على البناءِ للمفعول: من نزفَ الشاربُ إذا ذهبَ عقلُهُ، ويقالُ للسَّكران: «نَزِيف» و«مَنزوف» وقُرِئَ: «يُنْزِفُون» ـ يعني بكسرِ الزّاي ـ من أنزفَ الشّارِبُ إذا ذَهَبَ عقلُهُ أو شرابُه قال: [من الطويل]

لَعَمْرِي لَئِنْ أنزَفْتُمُ أو صَحَوتُمُ ... لَبِئْسَ النَّدامى كنتُمُ آلَ أبْجَرا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٦-٢٠.

(٢) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨٥أ.

(٣) البيت هو السابع عشر من معلقة زهير، شرح ديوان زهير: ص١٤.

(٤) في الأشباه والنظائر: «وينزفون»، وهو خطأ.

ومعناهُ: صارَ ذا نزفٍ. ونظيرُهُ: أقشعَ السَّحابُ وقشَعَتْهُ الرِّيحُ وأكبَّ الرَّجلُ وكببتُهُ، وحقيقَتُها: دَخَلا في القَشَعِ والكَبِّ»[1]. انتهى.

وأما حديثُ عائشة فإنْ كانَ الذي فيهِ ذكرُ الهدِيَّةِ فهو في الصَّحيحين[2] بدونِ هذهِ اللَّفظة، ورواهُ البخاريُّ في الـهبةِ والرَّقاقِ عن يزيدَ بنِ رومان عن عُروةَ عن عائشةَ بلفظ: «وإلّا أنهُ قد كانَ لنا جِيـرانٌ من الأنصارِ كانَتْ لـهُمْ منائِحُ، وكانوا يَمْنَحُونَ رسولَ الله ﷺ من ألبانِـهم»، وفي الرِّقاقِ زيادةٌ: «فيسقيناهُ»، ويقعُ في بعضِ النُّسَخِ إسقاطُهُ من الرِّقاقِ، ولذلكَ لم يذكرهُ المِزِّيُّ في «الأطراف». ورواهُ مسلمٌ في آخرِ الكتابِ كما في الرِّقاقِ بدون هذهِ اللَّفظةِ المذكورةِ في السُّؤال، فقد يكونُ في غيرِ الصَّحيحين.

وفي «مسنـدِ أحمد»: «إلّا أنَّ حولَنـا أهلُ دُورٍ من الأنصارِ جزاهُمُ اللهُ خيراً»[3]. وفي ابنِ ماجه عن أبي سَلَمة عن عائشة: «غيرَ أنَّهُ كانَ لنا جيرانٌ من الأنصارِ جيرانُ صدقٍ»[4].

وأمّا السُّؤال الرّابع: فجوابُهُ أنَّ «جَعَلَ» إنْ كانَتْ بمعنى «خلق» فهُما حالان، ويجوزُ تعدُّدُ الحالِ وصاحبُها مفرَدٌ نحو: «جاءَ زيدٌ راكباً ضاحكاً». وإنْ كانَتْ بمعنى «صَيَّر» فقولُهُ «سميعاً» مفعولٌ ثانٍ. وكذلك «بصيراً»؛ لأنّهما خبرانِ في الأصل، فجازَ جعلُ كلٍّ منهُما مفعولاً ثانياً، ويجوزُ تعدُّدُ خبرِ المبتدأ،

(١) الكشاف: ٤/ ٤٣.

(٢) رواهُ البخاريُّ في صحيحه، برقم: (٢٥٦٧): ٣/ ١٥٣، ورقم (٦٤٥٩): ٨/ ٩٧، ومسلم في صحيحه، برقم: (٢٩٧٢): ٤/ ٢٢٨٣.

(٣) رواهُ أحمد في مسنده، برقم (٢٤٧٦٨): ٤١/ ٢٨٥.

(٤) رواه ابن ماجه في سننه، برقم (٤١٤٥): ٥/ ٢٥٦.

فكذلكَ يجوزُ تعدُّدُ خبرِ ما دخَلَ عليه ناسِخُ الابتداء، ثمَّ يعرَبُ كلُّ واحدٍ منهُما مفعولًا ثانياً.

وقد قالَ ابنُ مالكٍ في «الـتَّسهيل»: «بابُ الأفعالِ الداخلةِ على المبتدأ والخبر، الداخلِ عليهما «كان»، والمُمتنعُ دخولُها عليهما لاشتمالِ[1] المبتدأ على استفهامٍ فتنصبُهُما مفعولين، ولا يُحذَفانِ معاً أو أحدُهُما إلّا بدليل، ولهما من التَّقديمِ والتأخيرِ مالهمـا مجرَّدَين، ولثانيهِمـا مِنَ الأقسامِ والأحوالِ ما لِخَبرِ كانَ»[2]. انتهى.

وقد جاءَ في خبرِ كانَ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النِّساء: ١٣٤]، و﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[3] [النساء: ١٧]، فكذلكَ ما نحنُ فيه. ويمكنُ أنْ يُجعَلَ الأوّلُ المفعولَ الثّاني، والثّاني صفتَه كما في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

ويجوزُ أنْ يُجعلا في معنىً واحدٍ على معنى: «مُميِّز بينَ الأشياء»، إذْ لا يحصلُ التَّمييزُ بينَ الأشياءِ غالباً إلّا بالسَّمعِ والبصر، فيصيرُ مثلَ قولِنا: «الرُّمانُ حلوٌ حامِضٌ»، بمعنى: «مُزٌّ»، فإذا جاءَ مثل: جعلَ اللهُ الرُّمانَ حُلواً حامِضاً كانَ حكمُهُ كذلك.

وأمّا السُّؤالُ الخامس: فجوابُهُ أنّه حيثُ لم يتقدَّم ما يعودُ عليه هذا

---

(١) في «خ»: «لا سيَّما».

(٢) شرح التسهيل: ٢/ ٧٢.

(٣) تكرَّرتْ هذه الآيةُ الكريمةُ في: سورة النِّساء، الآيات: ١٧، ٩٢، ١٠٤، ١١١، ١٧٠، وسورة الفتح: ٤.

الضَّميرُ يجوزُ أنْ يُقالَ هو من القِسمِ الخامسِ الذي ذكَرْناهُ من كلامِ الشَّيخِ أبي حيّان في جوابِ السُّؤالِ الثّاني، وهو الضَّميرُ المجعولُ خبرُهُ مفسِّراً له. وقد ذكَرَ ابنُ مالكٍ [رحمه الله تعالى][1] ذلكَ في «التّسهيل» فقال: «ويتقدَّمُ أيضاً غيرَ منويِّ التّأخيرِ إنْ جُرَّ برُبَّ، أو رُفِعَ بنِعمَ أو شبهِها أو بأوّلِ المتنازِعين، أو أُبدِلَ منه المفسِّر، أو جُعِلَ خبرُهُ، أو كانَ المسمَّى ضميرَ الشّأنِ عندَ البصريِّين، وضميرَ المجهولِ[2] عندَ الكوفيِّين»[3].

قالَ الشَّيخُ أبو حيان: «ومثالُ جعلِهِ خبراً قولُهُ تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧]، قالَ الزَّمخشريُّ: هذا ضميرٌ لا يُعلَمُ ما يُعنَى به إلّا بما يتلوهُ من بيانِه، وأصلُه: «إنِ الحياةُ إلّا حياتُنا الدُّنيا»، ثم وضعَ «هي» موضعَ «الحياة»؛ لأنَّ الخبرَ يدلُّ عليها ويبيِّنُها، قال: ومنه: [من المتقارب]

هي النَّفسُ تَحمِلُ ما حُمِّلَتْ

و«هيَ العَرَبُ تقولُ ما شاءَتْ». قالَ المصنِّفُ في الشَّرحِ وقد حَكَى كلامَ الزَّمخشري: «وهذا من جيِّدِ كلامِهِ وفي تنظيرِهِ بـ«هي النَّفسُ» و«هي العَرَبُ» ضَعْفٌ لإمكانِ جعلِ العَرَبِ والنَّفْسِ بَدَلين، و«تَحمِلُ» و«تقول» خبَرين». انتهى كلامُه.

قالَ الشَّيخُ أبوحيان: «ولم يذكرْ أصحابُنا في الضَّميرِ الذي يفسِّرُهُ ما بعدَهُ، ولا يُنوى بالضَّميرِ التّأخيرِ، أنْ يكونَ يفسِّرُهُ الخبرُ وإنّما هذا يفسِّرُهُ سياقُ

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٢) في «خ»: «المجعولين».

(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٦٢.

الكلامِ، وأمّا ما ذهبَ إليه المصنِّفُ مِنْ[1] أنَّ «هي» يفسُرِّها ﴿حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ الذي هو الخبر، فاسِدٌ لأنّهُ إذا فسَّرَهُ الخبرُ والخبرُ مضافٌ لشيءٍ وموصوفٌ لشيءٍ، كانَ ذلكَ الضَّميرُ عائداً على الخبر بقَيدِ إضافَتِه وقَيدِ صفتِه.

وإذا كانَ كذلكَ صارَ تقديرُ الكلامِ: ما حياتُنا الدُّنيا إلّا حياتُنا الدُّنيا، ولا يجوزُ ذلكَ كما لا يجوزُ: «ما غلامُنا العالمُ إلّا غلامُنا العالمُ، لأنه يؤدِّي إلى أنه لا يُستفادُ من الخبَرِ إلّا ما يُستفادُ من المبتدأ، وذلكَ لا يجوزُ؛ ولذلكَ منَعُوا: «رَبُّ الدّارِ مالِكُها»، و«سيِّدُ الجاريةِ مالكُها». وليسَ في كلامِ الزَّمخشريِّ ما يدُلُّ على ما ذَهَبَ إليه المصنِّفُ؛ لأنّه قال: وضعَ «هي» موضعَ «الحياة»، ولم يقُلْ موضعَ ﴿حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ الذي هو الخبرُ.

وقوله: لأنَّ الخبرَ يدلُّ عليها ويُبيِّنُها، يعني أنَّ سياقَ هذا الكلامِ على أنَّ المضمَرَ هو الحياة»[2]. انتهى.

وتلخَّصَ منهُ أنه ارتضى كلامَ الزَّمخشريِّ ولم يرتضِ تقريرَ ابنِ مالك. ويقالُ عليه: قد ذكرتَهُ في تفسيرِ سورةِ البقرةِ على سبيلِ الجزمِ به بعبارةِ ابنِ مالكٍ حيثُ قلت: «والضَّميرُ المجعولُ خبرُهُ مفسِّراً لهُ انتهى». وحينئذٍ فيصيرُ تقديرُ قولِ المتنبِّي: «هو الجدُّ ...» إلى آخره. معناهُ: «الجَدُّ» أي: الكامِلُ الجدّ بهذهِ الصِّفة.

وقولُ المعرِّي:«هو الهجرُ...»، معناهُ: «الهجرُ» أي: الكاملُ الهجرِ بهذهِ

---

(١) في الأشباه والنظائر: «من من»، وهو سهوٌ.

(٢) التذييل والتكميل، مطبوعة دار القلم: ٢/ ٢٦٧ - ٢٧٠.

الصِّفة، وهو ألّا يُلِمَّ خيالٌ فمتى ألمَّ خيالٌ لم يَكمُلِ الهجرُ. فهذا ما ظهرَ لي وفوقَ كلِّ ذي علمٍ عليم.

وأمّا السُّؤالُ السّادس: فالحديثُ باللَّفظِ الأوّلِ«.........»[١]، وأمّا الثاني فهو مِنْ كلامِ عبدالله بنِ الصّامتِ الراوي عن أبي ذَرٍّ [رضي الله تعالى عنه] [٢] قال: قالَ رسولُ الله ﷺ[٣]: «إذا قامَ[٤] أحدُكُم يُصلِّي فإنَّهُ يَستُرُهُ إذا كانَ بيَن يديهِ مثلُ آخرةِ[٥] الرَّحلِ، فإذا لم يكنْ بيَن يديهِ مثلُ آخرةِ الرَّحلِ، فإنهُ يقطعُ صلاتَهُ الحِمارُ والمرأةُ والكلبُ الأسودُ. قلتُ: يا أبا ذرّ، ما بالُ الكلبِ الأسودِ من الكلبِ الأحمرِ من الكلبِ الأصفرِ؟ قال: يا ابنَ أخي، سألتُ النبيَّ صلى اللهُ عليه وآلهِ وسلَّمَ كما سألتَني فقال: الكلبُ الأسودُ شيطان»[٦]. رواهُ مسلم. وهذا[٧] في المثالِ الأولِ للفصل.

قالَ ابنُ هشامٍ [رحمهُ الله تعالى] [٨] في «المُغني» في أقسامِ «مِنْ»: «الثاني عشر: الفَصْل، وهي الدّاخلةُ على ثاني المتضادَّين نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[آل عمران: ١٧٩].

---

(١) كذا في الأشباه والنظائر، وفي «خ» بياض بمقدار سطر.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٣) في الأشباه والنظائر: «ﷺ وآله وسلَّم»، والمثبت من «خ».

(٤) في الأشباه والنظائر: «قام قام»، وهو سهوٌ، وفي «خ»: «كان».

(٥) في «خ»: «مؤخرة»، في الموضعين.

(٦) رواه مسلم في صحيحه، برقم: (٥١٠): ١/ ٣٦٥.

(٧) في الأشباه والنظائر: «وهي»، والمثبت من «خ».

(٨) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

قالَهُ ابنُ مالك، وفيه نظَر؛ لأنَّ الفصلَ يُستفادُ من العامِلِ فإنَّ «مازَ» و«ميَّز» بمعنى: فَصَل، والعلمُ صفةٌ توجِبُ التَّمييزَ، والظَّاهِرُ أَنَّ «مِنْ» في الآيتين للابتداء، أو بمعنى «عن»»[1].

وقد أقرَّ الشَّيخُ أبوحيّان في «شرحِ التَّسهيل» ابنَ مالكٍ على ذلك، فقال: «قالَ المصنِّفُ في الشَّرح: وأشَرْتُ بذلكَ الفصلِ إلى دخولِها على ثاني المتضادَّين، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ﴾ و﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾، ومنهُ قولُ الشّاعر: [من المتقارب]

[فسُمْهُ الهوانَ] فإنَّ الهوانَ ... دواءٌ لذي الجهلِ مِنْ جهلِهِ[2]

انتهى»[3].

قالَ الشَّيخُ: «ومنهُ: «لا يعرِفُ قُبيلاً مِنْ دُبَيْرٍ»، وليسَ من شرطِها الدُّخولُ على المتضادَّين، بل تدخلُ على المتبايِنين، تقول: لا يعرِفُ زيداً من عمرٍو». انتهى كلامُ الشَّيخِ في شرحِ التَّسهيل.

وعلى هذا، فتكونُ في قولِ عبد الله بنِ الصّامتِ للفصلِ أيضاً، أي: ما بالُ الكلبِ الأسودِ منفرداً من الكلبِ الأحمرِ من الكلبِ الأصفَر. ويُحتَملُ أنْ تكونَ بمعنى «عن»، وكذلكَ هي في بيتِ المعرِّي في قوله: [من الطويل]

فغيرُ خفيٍّ أثْلُهُ مِنْ ثُمامِهِ

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٤٢٤ - ٤٢٥.

(٢) «فسُمه الهوان» ساقطةٌ من الأشباه والنظائر، وهي زيادة من شرح التسهيل.
ـ في الأشباه والنظائر: «فإنَّ الهوى» بدلاً من «فإنَّ الهوانَ».

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ١٣٧.

وأمّا السُّؤالُ السّابع: في إعرابِ قولِ أبي جُحَيفةَ: «فمِنْ ناضِحٍ ونائلٍ»، فقد سألَني عنهُ من مُدَّةٍ بعضُ المغاربة، يُقالُ له: العفيصي، من المقيمين عندَنا بالقاهرة، وقد توجَّهَ الآنَ للمغرب. وظهرَ لي في إعرابِهِ أنّه بدلُ تفصيلٍ على تقدير: فانقسَمُوا قِسمَين من ناصحٍ ونائلٍ؛ لأنَّ في روايةٍ: «فرأيتُ الناسَ يبتدِرونَ الوضوءَ فمَنْ أصابَ منه شيئاً تمسَّحَ به ومَنْ لم يُصِبْ منه أخذَ من بَلَلِ يدِ صاحبِه»، واللفظان في مُسلمٍ في كتابِ الصَّلاة، في ذكرِ السُّترة، ويكونُ ذلك كقولِ الشّاعر[1]: [من الكامل]

قومٌ إذا سَمِعوا الصَّريخَ رأيتَهُم مِنْ بينِ مُلجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ[2]

قالَ النُّحاةُ: يُريدُ: وسافعٍ؛ لأنَّ البدلَ التَّفصيليَّ لا يُعطَفُ إلّا بالواو. انتهى.

* * *

(١) البيت من غير عزوٍ في شرح ديوان الحماسة: ١/ ٢٥.

(٢) في شرح ديوان الحماسة: «هتف» بدلًا من «سمعوا».

ثبت المصادر والمراجع

١. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.

٢. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، مخطوطة مجلس شورى إيران، رقم: (١٣٨٤).

٣. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيَّان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٤. التِّبيان في شرح الدِّيوان، العُكبَري، أبو البقاء عبد الله بن الحُسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: مصطفى السقَّا، دار المعرفة، بيروت (مصوَّرة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة)، د.ت.

٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، مخطوطة نور عثمانية، رقم: ٤٥٦٢، ٩٣٣ورقة، بيد عبد الوهاب الطحلاوي، سنة ١١٣٩هـ.

٦. خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، للبغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.

٧. سنن ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.

٨. شرح تسهيل الفوائد، لجمال الدِّين ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

٩. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لثعلب، أبي العبَّاس أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ)، الدار القوميَّة للطباعة والنَّشر، القاهرة، ١٩٦٤م.

١٠. شروح سقط الزَّند، للمعرِّي، أبي العلاء أحمد بن عبد الله (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: مصطفى السقَّا، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧م.

١١. صحيح ابن حبّان: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمَّد بن حبّان البُستي (ت٣٥٤هـ)، ترتيب: ابن بلبان، علاء الدِّين علي الفارسي (٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

١٢. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣. صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

١٤. الضَّوء اللامع لأهل القرن التَّاسع، السَّخاوي، شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن (ت٩٠٢هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنـزيل، للزَّمخشـري، أبي القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

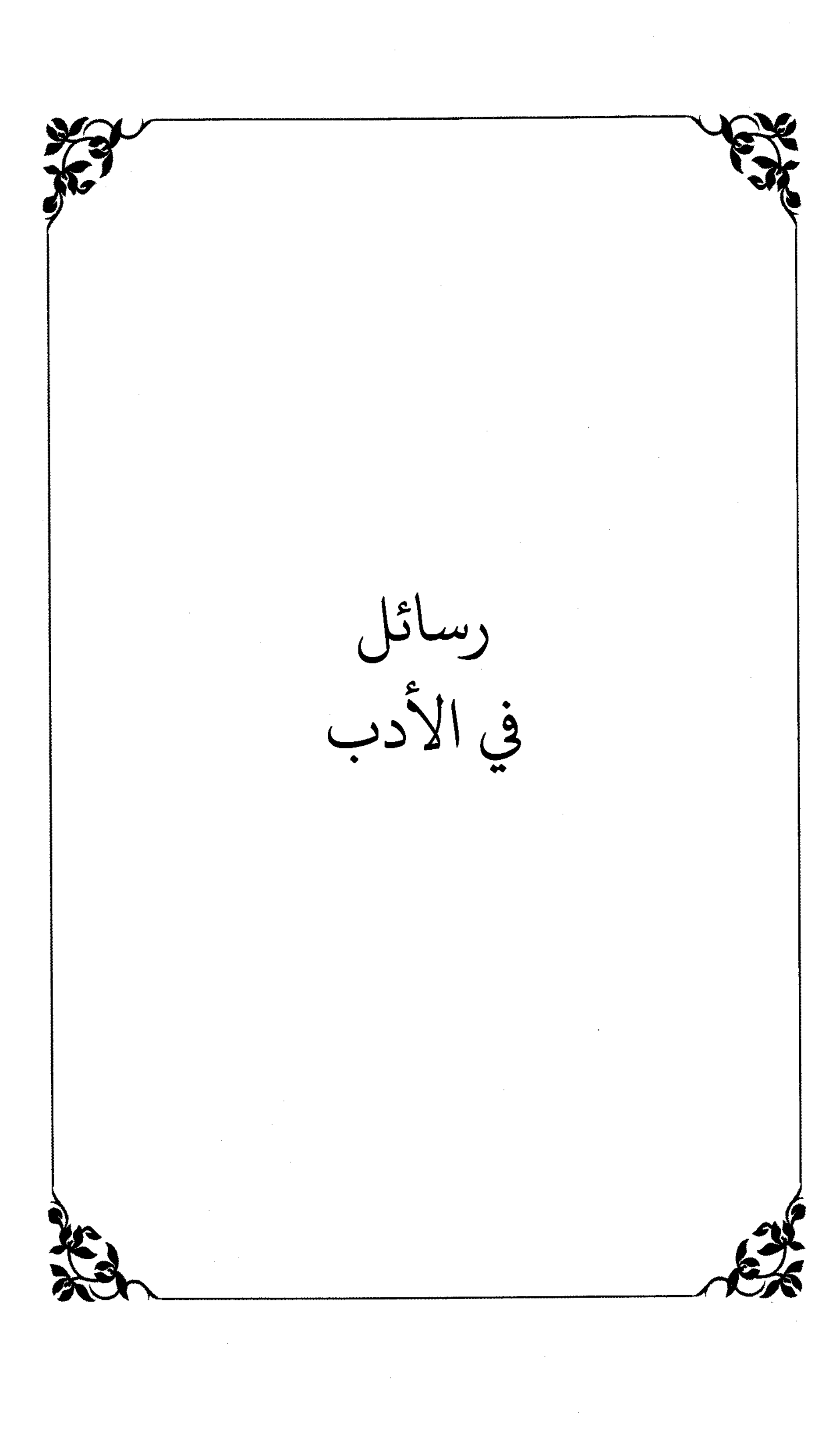
١٦. كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التـراث، بيروت، د.ت.

١٧. لزوم ما لا يلزم، للمعرِّي، أبي العلاء أحمد بن عبد الله (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: نديم عدي، دار طلاس، دمشق، ط٢، ١٩٨٨م.

١٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، أبي محمد عبد الحق ابن غالب (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.

٢٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.



رسائل
في الأدب





بين الجلال البلقيني والبدر الكلستاني

في بيتين لأبي تمام الطائي

تأليف

الإمام الحافظ قاضي القضاة

جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني

٧٦٣ - ٨٢٤ هـ

رحمه الله تعالى

اعتنى بتحقيقها

محمد عايش





مقدِّمة المحقِّق

يعرضُ هذا النصُّ جانباً نادراً من شخصيَّـة الجلال البلقيني الأدبيَّـة والنَّقدية، فهو يقدِّمُ اعتراضاتٍ على نقدِ الصَّلاح الصَّفدي لبيتين من شعر أبي تمّام حبيب بن أوس الطّائي، وهما:

وَلَقَد شفيتَ النَّفسَ مِن بُرَحائِها　　أَن صـارَ بابَـكُ جـارَ مازَيّـارِ
ثانِيـهِ في كبِـدِ السَّـماءِ ولم يَكُـنْ　　كاثـنـينِ ثـانٍ إذْ هُمـا في الغـارِ

ويقول الصَّفديُّ معترضاً على هذين البيتين: «قد غَلِطَ أبو تمامٍ في هذا التَّركيب؛ لأنّهُ إنّما يُقال: ثانيَ اثنينِ، وثالثَ ثلاثةٍ، ورابعَ أربعةٍ، ولا يُقالُ: اثنينِ ثانٍ، ولا ثلاثةَ ثالث، ولا أربعةَ رابع»[١].

ويرى الجلال البُلقينيُّ أنَّ في البيتين تقديماً وتأخيراً، وأنَّ تقدير المعنى هو: «ولم يَكُنْ كاثنينِ إذْ هُما في الغارِ ثانٍ»، ويوافقهُ على ذلك البدر الكلستاني، الذي نلاحظُ في لغته النَّقديّة شيئاً من الحدَّة والتحامل على الصّفدي، كقوله: «وقدْ صُفِّدَ ناقصُ ذِهنِهِ عندَ الكلامِ في حلِّ تركيبِ أستاذِ الأدباءِ أبي تمّام»، وقوله أيضاً: «والذي يُقضَى منهُ العَجَب، أنَّ المخطئَ في الظَّاهرِ كيفَ يُعَدُّ من محقِّقي الأدب»، وذلك ـ في رأيه ـ أنَّ الصَّفديَّ لم يميِّز بين: «كاثنينِ ثانٍ» وبينَ

---

(١) كلامُ الصَّفديِّ في الوافي بالوفيات: ٤/ ٣٣٨.

«كثانيَ اثنين»، وأنَّ تقدير معنى البيتيــن: «ولم يَصِرْ ثانيهِ كثاني اثنَيْنِ إذْ هُما في الغارِ».

وتجدرُ الإشارةُ أنَّ الصَّفديَّ لم يكنْ أوّل من غلَّطَ أبا تـمّام في هذين البيتين، فقد سبقهُ عبد القاهر الجرجاني، وعدَّ هذين البيتيــن من فسادِ النَّظم وسوء التأليف، فقال: «وفي نظائِرِ ذلكَ ممَّا وَصفوه بفَساد النظْم، وعابوهُ من جهةِ سوءِ التأليف، أَنَّ الفسادَ والخللَ كانا من أن تعاطى الشِّعرَ ما تَعاطاهُ من هذا الشأنِ على غيرِ الصَّواب، وصنَعَ في تقديم أو تأخيرٍ، أو حذف وإضمار، أو غير ذلك مـما ليس له أن يَصْنعَه، وما لا يَسوغُ ولا يصحُّ على أُصولِ هذا العلم»[١].

وقال الخطيبُ التبريزيُّ أيضاً: «لاثنينِ ثانٍ: رديءٌ عند البصريِّين؛ لأنه جاء بالمنصوب في لفظِ المخفوض، وذلك عند الفرّاء لغة العرب، وإنْ رويتَ «ثانيَ» بفتح الياءِ من غير تنوينٍ فهو ضرورةٌ أيضاً، وإنْ أثبتَّ التنوينَ وألقيتَ عليه حركة الهمزة في إذْ، وهو مذهبُ ورْش في القراءة، فلا ضرورةَ فيه، والمعنى أنَّ هذا الرجلَ ثانٍ للآخر، وهما مذمومان، واللذان كانا في الغارِ محمودان»[٢].

وما من شكٍّ في أنَّ أبا تمَّام كان من أحذقِ شعراءِ العربيَّة، وقد دارتْ حولهُ خصومةٌ نقديَّة كبيرةٌ، امتدَّ صداها إلى عصورٍ متأخِّرةٍ كالقرن التاسع الهجري، حيثُ نجدُ الجلال البلقينيَّ يعترضُ على نقدِ الصَّفدي، ويؤازرهُ في ذلك البدر الكلستاني.

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٨٤.

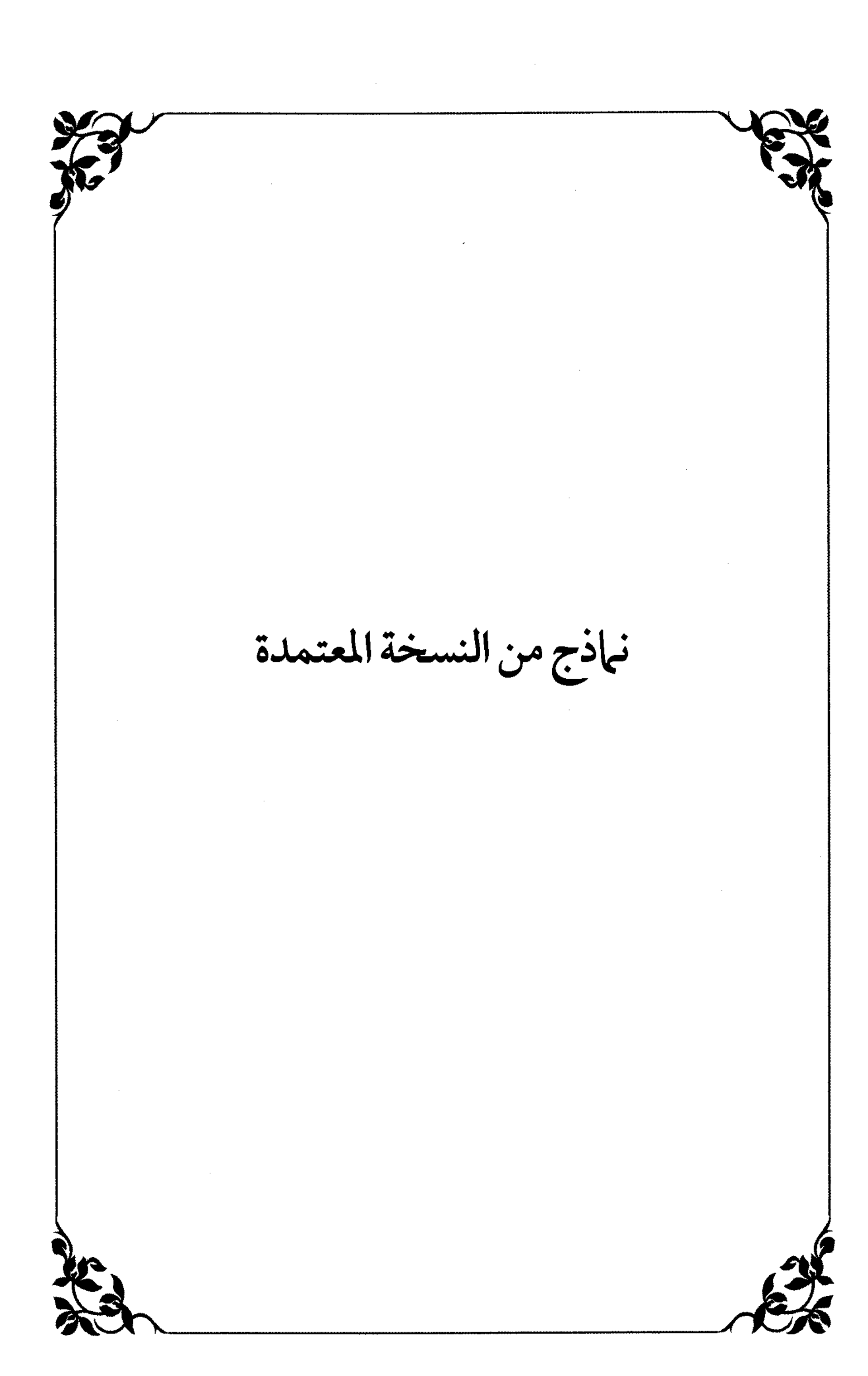
(٢) شرح ديوان أبي تمام: ٢/ ٢٠٧.

وقد اعتمدتُ في تحقيقِ هذا النصِّ على مطبوعة كتاب «الأشباه والنظائر في النحو» بتحقيق: عبد الإله نبهان، وقد بذلَ جهداً طيباً في تحقيقه، واعتمدتُ أيضاً على مخطوطة الأشباه والنظائر، نسخة مجلس الشورى الإيراني، المحفوظة برقم: (١٣٨٤)، وهي نسخةٌ جيِّدة لم يعتمدْ عليها المحقِّق، ورمزتُ لها بالرمز «خ»، وقد استطاعتْ أنْ تقدِّم إضافاتٍ وقراءاتٍ جديدة، من شأنها أنْ تثريَ العملَ وتزيد من درجةِ الثقةِ به.

وكذلكَ فقد أوردَ العلمُ البلقينيُّ هذه المكاتبة بنصِّها في الترجمة التي أفردها لأخيه الجلال، وهي مخطوطة محفوظة في الإسكوريال برقم: (١٧٥٣)، وتأتي المكاتبةُ في الأوراق (٧ب ـ ٨أ)، وقد قدَّمت هذه النسخة تصويباتٍ وإضافاتٍ جيِّدة على نصِّ الأشباه والنظائر.

وفي الختام، أسألُ الله تعالى أنْ أكونَ قد وفِّقتُ في تحقيقها، وإخراجها على نحوٍ يليقُ بقيمتها العلمية، وضمِّها إلى مجموعة الرسائل البلقينية.

* * *



نماذج من النسخة المعتمدة



ورسوخ القدم في العلم ومنهم المقر البدري الكلستاني كاتب السر

العد الآخر رضي الله عنه ما نصه

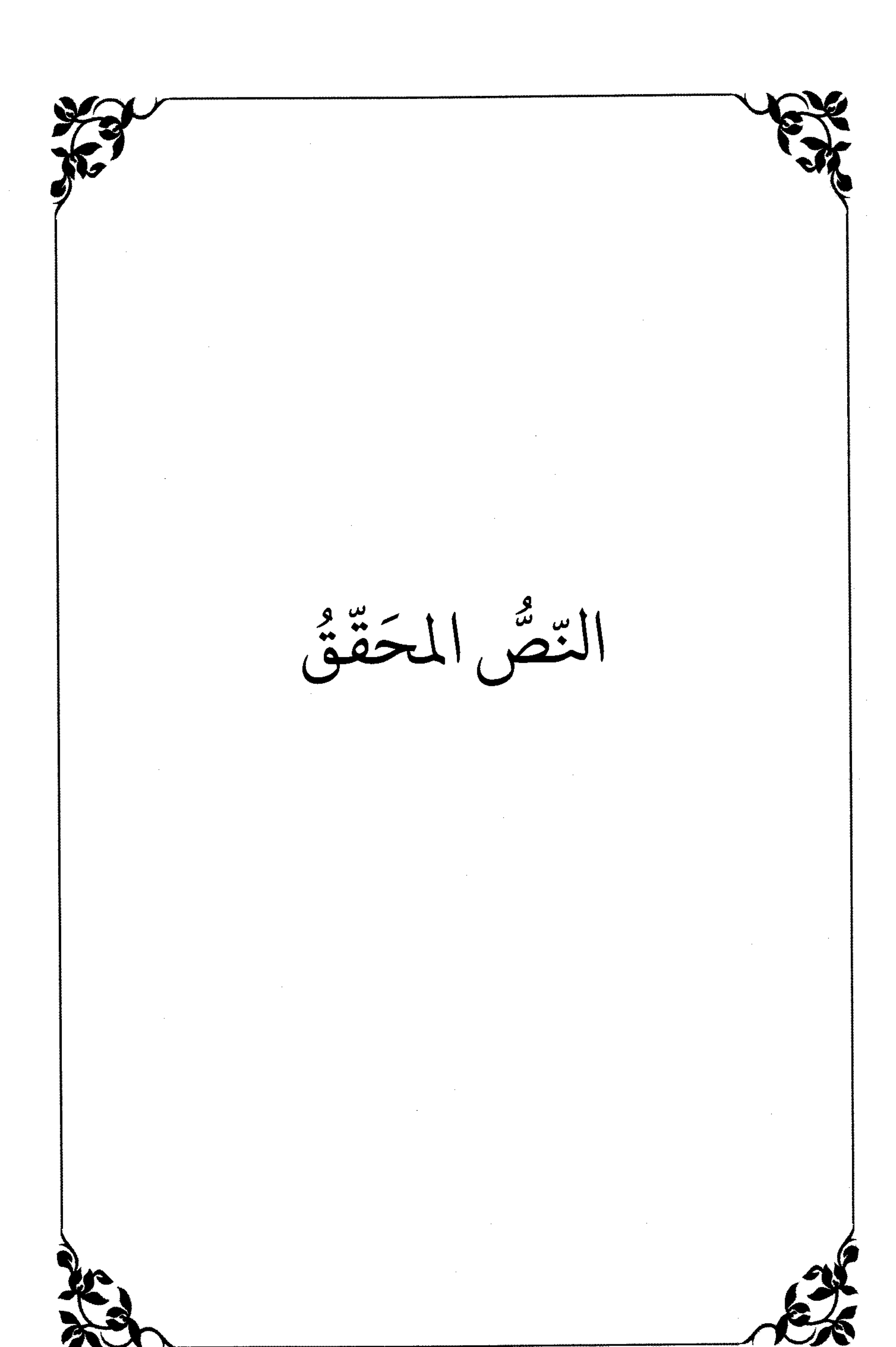
إلى كعبة الآداب تأتي الرسائل ومن علمه الواقي تحل المسائل

لقد حوى علما وفخرا وسؤددا فأصبح مقصودا وكل يسائل

[illegible]

الصفحة (٧ب) من مخطوطة الإسكوريال (ترجمة الجلال)

الصفحة (٨أ) من مخطوطة الإسكوريال (ترجمة الجلال)



النَّصُّ المحَقَّقُ

[صورةُ سؤال الجلال البُلقيني]

كتبَ الشَّيخُ جلالُ الدِّين البُلقينيُّ إلى البدرِ الكلستانيِّ [١] ما نصُّه: [من الطويل]

إلى كعبةِ الآدابِ تأتي الرسائلُ ... ومِنْ علمِهِ الوافي تُحلُّ المسائلُ
إمامٌ حوى علماً وفَخْراً وسُؤْدَداً ... فأصبحَ مقصوداً وكُلٌّ وسائِلُ
فكاتِبُ سرِّ المُلْكِ عالمُ عصرِهِ ... بمذهبِ نُعمانٍ وما ثَمَّ ماثلُ [٢]
فإنْ أشكَلَتْ يوماً أمورٌ فلُذْ بهِ ... فمِنْ علمِهِ التَّهذيبُ والفضلُ شاملُ
نهايةُ كلِّ النّاسِ عندَ اجتماعِهم ... بحضرتِهِ الإصْغا لما هُو ناقِلُ
فيُبدِي سؤالاً ثمَّ يذكُرُ حلَّهُ ... ألا فاعجبُوا هذا مجيبٌ وسائِلُ
هو البدرُ إنْ لاقيتَهُ بمحاسنٍ ... هو اللَّيثُ في كَرٍّ وفرٍّ يُقاتلُ [٣]

ما قولُ إمامِ أهلِ الأدب، ومالِكِ زِمامِ معالي الرُّتب، وخليفةِ النُّعمانِ في هذا العصر، ومَنْ بأقدامِهِ [٤] وإقدامِهِ يحصُلُ الفتحُ والنَّصرُ، في بيتين وقعا لأبي

---

(١) هو بدر الدِّين محمود بن عبد الله الكلستاني السرائي الحنفي، كان كاتبَ السرِّ في مصر، ومن الأعيان العلماء، وتوفِّي سنة (٨٠١هـ) بالقاهرة. انظر: النجوم الزاهرة: ١٣/ ١١.

(٢) في «س»: «وما ثمَّ قائلُ».

(٣) في الأشباه والنظائر: «يعامل»، والمثبت من «س».

(٤) في «س»: «بأقلامه».

تمام، مدحَ بهما المعتصمَ الإمام، لما صَلَبَ بعضَ الخوارج، العائِجين عن الشَّرائعِ والمناهج، وهُما [قولُه](١): (٢) [من الكامل]

ولَقَد شفيتَ النَّفسَ مِن بُرَحائِها ... أن صارَ بابَكُ جارَ مازَيّارِ(٣)

ثانِيهِ في كبدِ السَّماءِ ولم يَكُنْ ... كاثنينِ ثانٍ إذْ هُما في الغارِ(٤)

قالَ الصَّفدي: «قد غَلِطَ أبو تمام في هذا التَّركيب؛ لأنَّهُ إنّما يُقال: ثانيَ اثنينِ، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، ولا يُقالُ: اثنينِ ثانٍ، ولا ثلاثةُ ثالث، ولا أربعةُ رابع»(٥).

ولـما وقفَ المملوكُ على هذا التَّغليطِ، استبعدَ وقوعَ مثلِهِ من أبي تمام، وخاضَ فكرُهُ في الجوابِ وعام، وخطرَ للمملوكِ أنَّ المرادَ غيرُ ما فهِمَهُ الصَّفديُّ، وقصدَ عَرْضَ ذلكَ على مَنْ مِنْ عُلومِهِ نقتبِسُ وبكلامِهِ نقتدي، وهو أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، وتقليباً للتَّركيبِ وتغييراً، وهو أنَّ التَّقديرَ: ولم يَكُنْ كاثنينِ إذْ هُما في الغارِ ثانٍ، وبذلكَ يُدفَعُ عن كلامِه الغلطُ ويُصان، والمرادُ أنَّه لم يكنْ كهذهِ القضيةِ قضيةٌ أخرى، وكلامُ أبي تمّامٍ بهذا المعنى أحرى،

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٢) البيتان هما ٤٥، ٤٦ من قصيدةٍ قوامها ٦١ بيتاً، في شرح ديوان أبي تمام: ٢/ ٢٠٧.

(٣) في شرح ديوان أبي تمام: «شفى الأحشاءَ» بدلًا من «شفيتَ النفسَ».

ـ المازَيّار: هو محمَّد بن قارن المازيّار صاحب طبرستان، صادر الناس وأذلهم، وجعل السلاسلَ في أعناقهم، إلى أنْ أسرهُ جيشُ المعتصم، فضربه حتى مات، وصُلِبَ إلى جنب بابَك. انظر: الوافي بالوفيات: ٤/ ٣٣٧.

(٤) في شرح ديوان أبي تمام: «لاثنين» بدلًا من «كاثنين».

(٥) كلامُ الصَّفديِّ في الوافي بالوفيات: ٤/ ٣٣٨.

وحصلَ هذا القلبُ مراعاةً للقافية، ولا تسكُنُ النفوسُ لهذا الجوابِ إلّا بطبِّكُم [الذي] فيه[١] الشفاءُ والعافية، ولم يُعرِّجْ أبو تمام على مراعاةِ الآيةِ، حتَّى يُنسَبَ كلامُهُ إلى الغلطِ الواضحِ لأولي البداية، وإيضاحُهُ[٢] أنَّهُ لم يوجَدْ كحالِ اثنين إذْ هُما في الغارِ حالٌ ثانٍ.

والمسؤولُ إيضاحُ ما في هذا التَّغليطِ والتَّصويبِ من المعاني، أدامَ اللهُ لكم المعالي، وأجزلَ عليكُمُ الفضلَ المتوالي، [آمين، والحمدُ لله ربِّ العالمين][٣].

* * *

(١) «الذي» ساقطةٌ من الأشباه والنظائر، وهي زيادة من «س».
ـ في الأشباه: «منه»، والمثبت من «س».
(٢) في «س»: «وأيضاً».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأشباه، وهو زيادة من «س».

[صورةُ جوابِ البدرِ الكلستاني]

فكتبَ إليه(١) البدرُ الكلستاني مجيباً ما نصُّه: [من الطَّويل]

أتـتـنِـيَ أبيـاتٌ تـمـوجُ بلاغـةً ... وفيهـا على بحـرِ العلـومِ دلائلُ
ونظَّمهـا صَـدْرُ الزَّمـانِ وعينُـهُ ... جـلالُ المعـاني والمعـالي جلائلُ
هو الحَـبرُ نَجلُ الحَبرِ حاوٍ وجيزَهُ ... بسـيطُ المعاني للفضائلِ شاملُ(٢)
إذا هـزَّ أقـلامَ الفصاحـةِ تنجَلي ... مسـائلُ فيهـا مِـنْ فنونٍ مسـائلُ
ومالِـكُ فقـهِ الشّـافعيِّ بـأسرِهِ ... أصـولاً فروعاً واحدٌ لا يُشـاكَلُ
ونـادى لـه في كلِّ نـادٍ خِصالُـهُ ... ألا في سـبيلِ المجـدِ ما أنـا فاعِلُ
له المِقْوَلُ الوضّاحُ في كلِّ مُعضِلٍ ... وفضَّـاحُ نَفْسٍ يـومَ تـأتي تُجادِلُ

أتاني [بِهِ](٣) ما أتحَفَ به مَلِكُ البلاغةِ ومالِكُ المَعاني، فأطرَبَني بنسيجِ وحدِهِ وأغناني عنِ «المثالثِ والمثاني»، أوفى اللهُ كاسَه، وطيَّبَ أنفاسَه.

أمّا الصَّفديُّ المغلِّطُ فغالطَ في واضحٍ، واعتراضُهُ [لنفسِهِ](٤) فاضِح،

---

(١) في الأشباه والنظائر: «له»، والمثبت من «خ».

(٢) في الأشباه والنظائر: «هو الحِبرُ تجلُ الحِبر»، وهو تصحيف في «نجل»، وخطأ في الضبط، والمثبت من «خ».
ـ في «س»: «للفضل» بدلاً من «للفضائل»، وهو تحريف يختل به الوزن.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأشباه، وهو زيادةٌ من «س».

وقدْ صُفِّدَ ناقصُ ذِهنِهِ عندَ الكلامِ في حلِّ تركيبِ أستاذِ الأدباءِ أبي تمّام، حيثُ لمْ يُفرِّقْ بينَ «كاثنينِ ثانٍ» وبينَ «كثانيَ اثنين»، والفرقُ ظاهرٌ عندَ سمعٍ عارٍ عن الآفة، إذِ الأوَّلُ تركيبُ جملةٍ، والثّاني تركيبُ إضافةٍ، وظهورُ النُّونِ جَعَلَهُما كالضبِّ والنُّون، فزالَ هذا الوهمُ اللفظيُّ العاري عن المعنى بمجرَّدِ [سمعِ][1] المثْنى والمثَنَّى[2]، والذي يُقضَى منهُ العَجَبُ أنَّ المخطئَ في الظَّاهرِ كيفَ يُعَدُّ من محقِّقي الأدب؟!.

وأما حلُّ مبناهُ وبيانُ[3] معناه، فالظاهِرُ من المقصودِ ما يقولُ العبدُ وهو محمود، أنَّ «ثانيه» خبرٌ ثانٍ لصارَ، ولكِنْ جُعِلَ من قَبِيلِ «أعطِ القوسَ باريها» في تركِ النَّصبِ، إذْ[4] هو خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، و«لم يكنْ» بمعنى «لم يَصِرْ» لقُربِهِ من سياقِ «أن صار»، و«ثانٍ» اسمُهُ وتنوينُهُ عِوضٌ عن الضَّميرِ المُضافِ إليه، و«كاثنين» خبرُهُ وفيه مضافٌ محذوفٌ، والمآلُ: ولم يَصِرْ ثانيهِ كثاني اثنَيْنْ إذْ هُما في الغارِ؛ لأنَّهما تجاوزا في العلوِّ لا في الغَوْر، والغَرَضُ أنْ يصفَ مصلوبَهُ[5] بالارتِفاعِ لكِنْ في الصَّلبِ، وهُوَ منَ التهكُّمِ المَلِيح، [واللهُ أعلم: [من الرجز]

فـإنْ تجـدْ عيبـاً فسُـدَّ الخلـلا فجلَّ من لا عيبَ فيهِ وعَلا[6]

انتهى كلامهُ][7].

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وهو زيادة من «س».

(٢) في الأشباه: «المبني والمبنى»، وهو تصحيف، والمثبت من «س».

(٣) في «س»: «وبنان».

(٤) في «س»: «أو».

(٥) في «خ»: «مقامه»، وفي «س»: «مصلوبيه».

(٦) يستقيمُ وزن العجز بإشباع الكسر في «فيهِ».

(٧) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأشباه، وهو زيادةٌ من «س».

ثبت المصادر والمراجع

١. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.

٢. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، مخطوطة مجلس شورى إيران، رقم: (١٣٨٤).

٣. دلائل الإعجاز في علم المعاني، للجُرجاني، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرَّحمن (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٤م.

٤. شرح ديوان أبي تمَّام، للخطيب التِّبريزي، أبي زكريَّا يحيى بن علي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: محمَّد عبده عزَّام، دار المعارف، القاهرة،١٩٦٤م.

٥. النُّجوم الزَّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، جمال الدِّين يوسف الأتابكي (ت٨٧٤هـ)، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٩٥٠م.

٦. الوافي بالوفيات (١-٣٠)، للصَّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: مجموعة محقِّقين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيَّة، بيروت.

* * *





في دفع الفضيحة

تأليف

الإمام الحافظ قاضي القضاة

جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني

٧٦٣ - ٨٢٤ هـ

رحمه الله تعالى

اعتنى بتحقيقها

محمد عايش





مقدِّمة التَّحقيق

هذه رسالةٌ نادرةٌ من الآثار البلقينية الشَّريفة، موسومةٌ بِـ «بذل النصيحة في دفع الفضيحة»، لـجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٢٤هـ)، تنطوي تحت «أدب الوصايا»، الذي عُنيَ بِهِ أعلام الثقافة العربيَّة القديمة؛ سعياً إلى غرس القيم الإنسانية النبيلة في المجتمع بجميع شرائحه؛ فقد حفلَ تراثنا الأدبي والدِّيني بعشرات الوصايا العامة والخاصة، التي تعكسُ تصوراً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً خاصاً بالحقبة الزمانية التي ظهرتْ فيها.

وقد وجَّهَ المؤلِّفُ الخطابَ إلى شريحة القضاة، الذين غلبَ عليهم في القرن الثامن الهجري، التوسُّلُ بمنصب القاضي لتحقيق المنفعة الماديَّة الشخصية، فأرادَ أنْ ينبِّههم إلى خطورة هذا الأمر، وما يرتبط به من حرمة شرعية، ومفسدة اجتماعية، وبيَّنَ شروط جواز أخذ القاضي الأجرَ من الخصوم، معتمداً على رأي الماوردي في كتابه «الحاوي»، وممهِّداً لذلك بمقدِّمة نثرية لطيفة، تحرَّى فيها استخدام السَّجع في فواصل الكلام.

ولا غرو في أنْ يكتبَ الجلالُ البلقيني نصيحةً للقضاة، فقد كانَ قاضياً من أسرةٍ أخذتْ على عاتقها مسؤولية القضاء في الدِّيار المصريّة؛ لذلكَ فقد عبَّرَ عن موقفهِ من هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة، بما ينسجمُ مع موقعه في هذا

المجتمع، وهو موقعٌ عُرِفَ بالمحافظة والزهد في متاع الدنيا، وتقديم مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية.

ومن توفيق الله تعالى، ومنَّته علينا، أنْ تسلمَ هذه الرسالة الصغيرة، من عوادي الزَّمان، فتصلَ إلينا في أوَّلِ صفحتين من مجموعٍ محفوظٍ في المكتبة الوطنية في برلين، برقم: (Lbg1030)، وضمن فهرس آلفرت برقم: (**٥٦١٥**)، وهي خلوٌ من ذكر الناسخ أو تاريخ النسخ، غير أنها بخطٍّ واضحٍ ويبدو أنها نسخة كاملة من الرسالة، لذلك فقد رأيتُ أنْ أجعلها أصلاً للكتاب.

وقد أورد هذه الرِّسالة بنصِّها علمُ الدِّين البُلقينيُّ في الترجمة التي أفردها لأخيه الجلال، وهي مخطوطة محفوظة في دير الإسكوريال، برقم: (**١٧٥٣**)، وتقعُ الرسالة في الأوراق (٥ب ـ ٦ب)، وقد رمزتُ لها بالرمز «س»، وقابلتُها على نسخة الأصل للتثبت من خلوِّ النصِّ من السقط والتصحيف والتحريف.

وأسألُ الله تعالى أنْ أكونَ قد وفِّقتُ في تحقيقها، وإخراجها إلى عالم المطبوعات، بعد أنْ مكثتْ رَدحاً من الدَّهر منسيةً ومعطَّلةً عن وظيفتها النقدية والاجتماعية التي تجسِّدُها، وأسألهُ جلَّ وعلا أنْ يدَّخرَ لي أجرها في ميزان حسناتي، في يومٍ لا ينفعُ فيه مالٌ ولا بنون، إلَّا من أتى الله بقلبٍ سليم.

* * *



نماذج من النسخ الخطيّة



2

الصفحة الأولى من مخطوطة برلين

لم يكن فيه ما هو [illegible] من الخصوم غير مؤثر عليهم ولا مضر بهم فان اضر بهم او اضر عليهم لم يجز وان [illegible] مع

ان لا [illegible] فان زاد عليها لم يجز والثامن ان يكون [illegible] مشهورا [illegible]

الخصم [illegible] المطالبات لان [illegible] فلم يعتبر [illegible] الحقوق فان فاضل بينهم

فيه لم يجز الا ان [illegible] الزمان فيجوز [illegible] مثل هذا [illegible] تدخل على جميع المسلمين وان جازت [illegible]

[illegible] فهذا كلامه [illegible] رحمكم الله [illegible] والاغترار [illegible] الغرور [illegible]

واتقوا [illegible] بقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوما لا يجزي

والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا ان وعد الله حق فلا تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور

[illegible]

[illegible]

[illegible] والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته [illegible]

[illegible] ذكر بعضهم ان المسألة المشهورة بالسريجية تنعكس فيقول

[illegible] اوقعت عليك طلاقي فلم يقع فانت طالق قبله ثلاثا [illegible] وقع الثلاث القبلية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

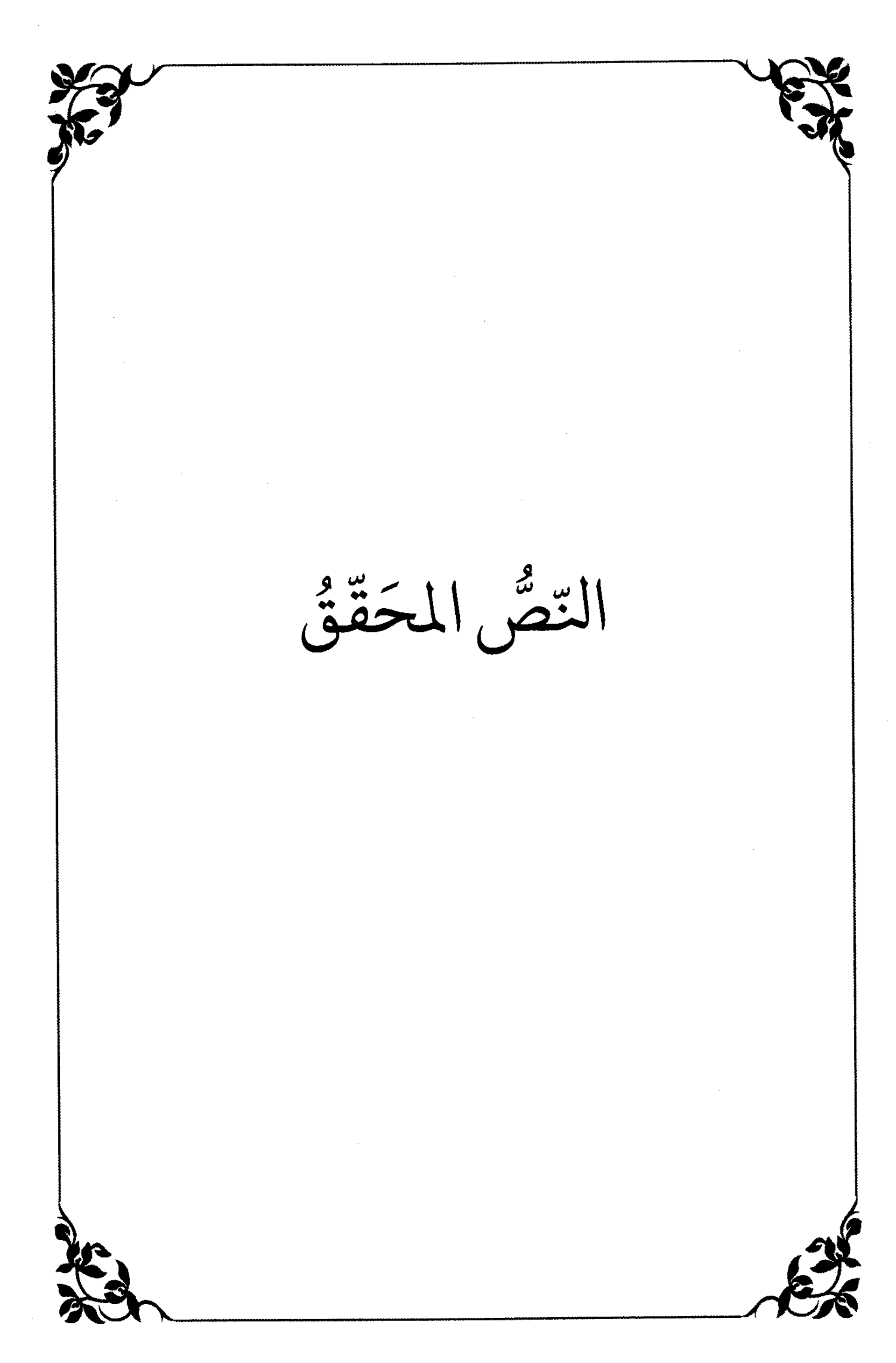
[illegible]

[illegible]

الصفحة الثانية من مخطوطة برلين

الصفحة (٥ب) من مخطوطة الإسكوريال (ترجمة الجلال)

الورقة (٦أ ـ ٦ب) من مخطوطة الإسكوريال (ترجمة الجلال)



النَّصُّ المحَقَّقُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذهِ رسالةٌ من عبدِ الرَّحمنِ البُلْقِينيِّ إلى إخوانِه من المسلمين، سمَّيتُها «بذل النَّصيحة في دفعِ الفضيحة»(١):

أما بعدُ؛

فإنِّي أحمدُ إليكُمُ اللهَ الذي لا إلهَ إلَّا هو، وأُصلِّي على نبيِّه محمدٍ ﷺ وأُعْلِمُكُمْ رحمَكُمُ اللهُ [تعالى](٢) برحمتِهِ الواسعة، ومَنْ(٣) كانَ منكُمْ في هذه البلدةِ(٤) أو قريباً مِنْها أو في البلادِ الشّاسعة، أنَّ الطَّلبَ لولايةِ القضاءِ قد كَثُرَ وتفاقَم، ولم يكنْ ذلكَ فيما مضى من الزَّمانِ وتقادَم، بل كانَ القاضي هو الذي يختارُ النُّوّاب، وأمّا الآنَ فيبدو ممن أرادَ ذلكَ العجبُ العُجاب، مِنْ إحضارِ الرَّسائلِ والتَّوسُّلِ إلى ذلكَ بأفحشِ الوسائل، إمّا بإعطاءِ ما يحملُ الخطأ(٥) والأوزار، أو يُنذَرُ لهُ(٦) بلدٌ من [بلادِ](٧) الأمراءِ بالاستئجار، أو بإظهارِ الاحتياجِ والافتقار،

---

(١) قوله: «سميتها بذل النصيحة في دفع الفضيحة» ساقطٌ من «س».

(٢) زيادة من «س».

(٣) في «س»: «من» بدلًا من «ومن».

(٤) في «س»: «هذا البلد».

(٥) في «س»: «الخطايا».

(٦) في «س»: «بتدرك» بدلًا من «أو ينذر له».

(٧) زيادة من «س».

وما ذاكَ كلُّه[١] إلاَّ لطلبِ عَرَضِ الدُّنيا الفانية، وللإعراضِ[٢] عمّا يُقرِّبُ للدّارِ الباقية.

وقد استُفْتِيتُ عن قريبٍ فيما يأخُذُهُ القضاةُ على كتابةِ لفظه ليشهدَ فيه، وعلى الدَّعاوى والتَّحليفِ من غيرِ استدلالٍ ولا توجيه، فحداني ذلكَ على إرسالِ هذه الرِّسالةِ لإظهارِ ما أظهرَ القضاةُ به الجهالة، وهُمْ في ذلكَ كما قالَ القائل[٣]: [من الكامل]

فإنْ كُنْتَ لا تدري فتِلْكَ مُصِيبةٌ وإنْ كنتَ تدري فالمصيبةُ أعظمُ

فنقول: اعتبرَ المَاوَرْدِيُّ[٤] لأخذِ القاضي من الخصومِ عشرةَ شروط، والأخذُ من الخصومِ في اعتقادي بذلكَ منوط:

---

(١) «كله» ساقطةٌ من «س».

(٢) في «س»: «والإعراض».

(٣) نسبهُ إميل يعقوب لمعاوية بن عادية الفزاري، في معجم لآلئ الشعر: ص٣٥٣، نقلًا عن معجم الأبيات الشهيرة: ص٢٠٧، ولم أقفْ على مصدرٍ قديم ينسبهُ له، وهو من قصيدةٍ لابن قيم الجوزية في صفة الجنة، انظر: ذيل طبقات الحنابلة: ٥/ ١٧٩، ومن قصيدةٍ لصفيِّ الدِّين الحِلِّي في ديوانه، طبعة دار صادر: ص٦٥.

(٤) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، روى عنه الخطيب ووثقه، ولَيَ القضاءَ ببلدان كثيرة، ثم سكن بغداد وتفقه على أبي القاسم الصَّيمري بالبصرة. وارتحلَ إلى أبي حامد الإسفراييني، ودرَّسَ بالبصرة سنين كثيرة. ومن تصانيفه: تفسير القرآن سماه «النُّكت والعيون»، و«الحاوي» في الفقه، و«الإقناع» في الفقه، و«أدب الدِّين والدُّنيا»، و«الأحكام السّلطانية»، وكان عظيم القدر متقدِّماً عند السلطان. قال أبو عمرو بن الصلاح: وهو متَّهمٌ بالاعتزال، وكنتُ أتأوّلُ له، وأعتذرُ عنه، حتى وجدته يختارُ في بعضِ الأوقاتِ أقوالهم. توفِّيَ في شهر ربيع الأول سنة (٤٥٠هـ). انظر: الوافي بالوفيات: ٢١/ ٤٥١.

أحدُها: أنْ لا يكونَ له رزقٌ من بيتِ المال.

الثّاني: أنْ يكونَ محتاجاً ويقطعُهُ ذلكَ عن الاكتسابِ بالأعمال.

الثّالث: أنْ يكونَ بإذنِ السُّلطان.

الرّابع: أنْ لا يُوجَدَ متطوِّعٌ في الأوطان.

الخامس: أنْ لا يقدرَ على رزقِهِ من بيتِ المالِ الذي هو للحاجةِ منصوب.

السّادس: إنَّما[1] يأخذُ ذلكَ من الطالبِ والمطلوب.

السابع: أنْ يُعلِمَهُما بذلكَ قبلَ حكمه.

الثّامن: أنْ لا يأخذَ زيادةً على حاجتهِ في يومِه.

التّاسع: أنْ يأخذَ الأُجرةَ على زمانِ النظر.

العاشر: أنْ لا يدخلَ على الخصومِ بما يأخذُهُ ضيرٌ ولا ضرر.

وقد سُقْنا لكم هذهِ الشُّروطَ نثراً ورسماً؛ ليُحِيطَ بها مَنْ وفَّقَهُ الله فهماً، والآن فَلْنَسُقْها من كلامِه، وما أظهرهُ في أحكامِه.

قالَ الماوَرْدِيُّ في «الحاوي»[2]:

فصل: وإذا تعذَّرَ رزقُ القاضي من بيتِ المال، وأرادَ أنْ يرتزقَ من الخصوم، فإنْ لم يقطَعْهُ النَّظرُ عن اكتسابِ المال[3]، إمّا لقيامِه بما يشتمِلُه[4]، وإما لقلَّةِ المحاكماتِ التي لا تمنعُهُ من الاكتساب، لم يَجُزْ له أنْ يرتزقَ من الخصوم.

---

(١) في «س»: «أنْ».

(٢) الحاوي الكبير: ١٦/ ٢٩٣- ٢٩٤.

(٣) في «س»: «المادة».

(٤) في الحاوي الكبير: «إمَّا لغنائه بما يستجدُّه»، ولعلَّ المثبت هو الأصوب.

وإنْ كانَ يقطعُهُ النظرُ عن اكتسابِ المال[١]، مع صدقِ الحاجةِ جازَ له الارتزاقُ منهم على ثمانيةِ شروط:

أحدُها: أنْ يعلَمَ به الخصمانِ قبلَ التَّحاكُمِ إليه، فإنْ لم يعلما به إلَّا بعدَ الحكم، لم يَجُزْ أنْ يرتزقَهُما[٢].

والثاني: أنْ يكونَ رِزقُهُ على الطّالبِ والمطلوب، ولا يأخذَ[٣] من أحدِهما فيصيرَ[٤] به متَّهمًا.

والثّالث: أنْ يكونَ عن إذنِ الإمام؛ لتوجُّهِ الحقِّ إليه، فإنْ لم يأذنْ له[٥] الإمامُ لم يَجُزْ.

والرّابع: أنْ لا يجدَ الإمامُ متطوِّعاً، فإنْ وجدَ الإمامُ متطوِّعاً، لم يَجُزْ.

والخامس: أنْ يعجَزَ الإمامُ عن وضعِ[٦] رزقِه، فإنْ قَدِرَ عليه، لم يَجُزْ.

والسّادس: أنْ يكونَ ما يرتزقُهُ من الخصومِ غيرَ مؤثِّرٍ عليهم، ولا مُضِرٍّ بهم، فإنْ أضرَّ بهم أو أثَّرَ عليهم[٧] لم يَجُز.

والسّابع: أنْ[٨] يستزيدَ على قدرِ حاجتِه، فإنْ زادَ عليها لم يُجز.

---

(١) في الحاوي الكبير: «المادَّة».

(٢) في الأصل: «يرزقهما»، وهو تحريف، والتَّصويب من الحاوي.

(٣) في «س»: «يأخذه».

(٤) في الأصل: «ليصير»، والمثبت من الحاوي الكبير.

(٥) في الحاوي الكبير: «به»، وكلاهما متَّجه.

(٦) في الحاوي الكبير و«س»: «دفع».

(٧) في الأصل: «فإنْ أثَّرَ بهم أو أضرَّ عليهم»، وهو سهوٌ من الناسخ، والمثبت من الحاوي الكبير.

(٨) في الأصل: «أن لا»، وهو خطأ، والتصويب من الحاوي الكبير.

والثّامن: أنْ يكونَ قَدْرُ المأخوذِ مشهوراً يتساوى فيه جميعُ الخصوم، وإنْ تفاضَلُوا في المطالبات؛ لأنّه يأخذُ[١] على زمانِ النظر، فلم يَعْتَبِرِ بمقاديرِ[٢] الحقوق، فإنْ فاضلَ بينهم فيه لم يجزْ، إلّا أنْ يتفاضلوا في الزّمان فيجوز. وفي مثلِ هذا معرَّةٌ تدخلُ على جميعِ المسلمين وإنْ جازتْ في[٣] الضَّرورات.

هذا كلامُه فتدبَّروا رحمكم اللهُ هذهِ الأمور، وإيّاكم والاغترارَ بمتاعِ الغَرور، وزينةِ الغُرور، وأَتْلُوا عليكم للذِّكرى[٤]، وقد يكونُ فيكُمْ مَنْ هو بذلكَ أدرى، قولَه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔاۚ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾ [لقمان: ٣٣].

وانظروا رحمكمُ الله تعالى كيفَ جعلَ ذلكَ جائزاً للضَّرورة، فألحقهُ في الاسم بأكلِ المَيتة، وشروطُها[٥] مشهورةٌ.

ولا تتَّخِذُوهُ متجراً فبِئْسَتِ التِّجارة، وأقبِلُوا على الإصلاحِ للدَّارِ الآخِرةِ بالعِمارة[٦]، وقد نصحتُكُمْ فاقبلُوا النَّصيحة، واحذَرُوا يومَ القيامةِ الفضيحة، والسَّلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته.

---

(١) في «س»: «يأخذه».

(٢) في الحاوي الكبير: «فلم تُعتبَر مقاديرُ».

(٣) في الحاوي الكبير: «ولئنْ جازتْ فيه».

(٤) في الأصل: «الذِّكرى»، ولعلَّ المثبت هو الأصوب.

(٥) في «س»: «وشروطه».

(٦) في «س»: «والعمارة».

تمتْ «بذلُ[١] النَّصيحة في دَفْعِ الفضيحة»، لشيخِ الإسلامِ جلالِ الدِّين البُلْقِينيِّ[٢].

* * *

(١) في الأصل: «بداية»، وهو تحريف.

(٢) هذه العبارة ساقطةٌ من «س».

[فوائد في نهاية المخطوط]

فائدة

من كتابِ «اقتناصِ السَّوانح»[١] لابنِ دقيق العيد:

ذكرَ بعضُهُمْ أنَّ المسألةَ المشهورةَ السُّريجية[٢]، تنعكسُ فيقول[٣]: متى طلَّقتُكِ أو أوقعتُ عليكِ طلاقي فلم يقَعْ فأنتِ طالق، قبله ثلاثاً أو ما في معناه، فمتى طلَّقها وقعَ الثّلاثُ القَبلية؛ لأنَّ الطلاقَ القَبليَّ ثابتٌ على النَّقيضين، وهما وقوعُ المنجزِ وعدمُ وقوعِه، وما ثبتَ على النَّقيضين واقِعٌ قطعاً، فكذا ما عُلِّقَ به، وهو ضروريٌّ لا يقبلُ منعاً بوجه، وأصلُهُ إذا قالَ الموكِّلُ: مهما عزلتُكَ فأنتَ وَكِيلي، فطريقُ عَزْلِهِ أنْ يقولَ: وكلَّما وكَّلتُكَ فأنتَ معزولٌ فيتعارضا، ويبقى أصلُ المنع.

---

(١) كتاب «اقتناص السَّوانح» من كتب ابن دقيق العيد التي لم تصلْنا، ويظهرُ لي أنه شبيه بكتب التذاكر، فهو يتضمَّن فقهاً وأدباً وتاريخاً وتراجم، وقد نقل عنه الأدفوِّي في أربعة مواضع في كتاب البدر السافر.

(٢) المسألة السريجية من المسائل المشهورة في الطلاق، وللغزالي رسالتان في الإجابة عنها الأولى بعنوان: «غاية الغور في دراية الدَّور»، قال فيها بوقوعه، والثانية:«الغور في الدَّور» رجع فيها عن الأولى واعتذر. انظر: كشف الظنون: ٢/ ١٦٦٢.

(٣) أوردَ الصَّفديُّ كلامَ ابنِ دقيق العيد هذا مفصَّلًا في أعيان العصر: ٤/ ٦٠١، وكذلك السبكي في الأشباه والنظائر: ٢/ ٧١.

فائدة

ينبغي للمُفتي أنْ يكونَ اعتناؤُهُ في الجوابِ بآخرِ الكلام؛ لأَنَّهُ مَوْضِعُ السُّؤال.

قالَ البُلقِينيُّ[(١)]: بل الاعتناء[(٢)] بأَوَّلِ السُّؤالِ آكَدُ، فإِنَّهُ الذي يترتَّبُ عليه، ويُعتَنى بآخرِ الكلامِ ليُتبعَ الأسئلةَ بجواباتها.

قالَ ﷺ: «اليهودُ والنَّصارى خَوَنة، لا أعانَ اللهُ من ألبسَهُمْ ثوبَ عِزَّة». ذكرَهُ ابنُ تيميّةَ في «أحكامِ الكنائس»[(٣)].

* * *

(١) هو السِّراج البلقيني، وكلامه بنصه نقلهُ زكريا الأنصاري في أسنى المطالب: ٤/ ٢٨٢.

(٢) في الأصل: «الاعتبار»، وهو تحريف، والتصويب من أسنى المطالب.

(٣) مسألة في الكنائس، لابن تيمية، تحقيق: علي الشبل، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٦هـ: ص١٣٧، والحديث أورده العجلوني في كشف الخفاء: ٢/ ٣٩٥، وقال: «أورده الشيخ عبد الغفار في كتابه الوحيد في سلوك أهل التوحيد، كذا عزاه بعضهم لصاحب الكتاب المذكور، ولم يبين من خرَّجه فليُنظر، وكثيراً ما كنت أسمعه من الشيخ تقي الدين الحصني المتأخر».

ثَبَتُ المصادرِ والمراجعِ

١. أسنى المطالب في شرح روض الطالب، للأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد (ت٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د.ت.

٢. الأشباه والنظائر، للسيوطي، جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م.

٣. أعيان العَصْر وأعوان النَّصر، الصَّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: علي أبو زيد، دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٩٩٨م.

٤. الحاوي الكبير، للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: علي معوض وعادل الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٥. ديوان صفي الدِّين الحلِّي، صفيّ الدِّين عبد العزيز بن سرايا (ت ٧٥٢هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.

٦. ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥م.

٧. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، للعجلوني، أبي الفداء إسماعيل بن محمد (ت١١٦٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٠م.

٨. كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.

٩. مسألة في الكنائس، لابن تيمية، تقي الدِّين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن عبد العزيز الشبل، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

١٠. معجم الأبيات الشهيرة، حسن نمر دندشي، جروس برس، طرابلس، د.ت.

١١. معجم لآلئ الشِّعر، إميل يعقوب، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٢. الوافي بالوفيات (١-٣٠)، للصَّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: مجموعة محقِّين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيَّة، بيروت.

* * *

خطبة استسقاء

عِندَ توقّفِ نيلِ مِصرَ عنِ الزِّيادة
سَنَة ٨٢٣ هِجريّة

كتبها

الإمامُ جلالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمٰن بنُ عُمرَ البُلقِيني

٧٦٣ - ٨٢٤ هـ

رَحِمَهُ اللهُ تعالَى

تحقِيقُ

مُحمَّد عَايش





مقدِّمة المحقِّق

ارتبطَ النِّيلُ بجميعِ مظاهرِ الحياة المصرية السياسية والدِّينية والاجتماعية والأدبيّة، وكانَ لتقلُّبه بين الوفاءِ والنقص أثرٌ كبيرٌ في ظهورِ أعمالٍ أدبيةٍ شعرية ونثرية، وظهور العديد من المصنَّفات التي تجمعُ ما قيلَ فيه أو تؤرِّخُ لما اتصل بِهِ من أحداثٍ وأخبار، ومن أبرز هذه المؤلفات[1] كتاب «كوكب الرَّوضة في تاريخ النِّيل وجزيرة الرَّوضة»، لجلال الدِّين السيوطي (ت٩١١هـ)، الذي احتوى على نصوص نادرةٍ قد لا نقفُ عليها في مصدرٍ آخر.

ومن هذه النُّصوص، خطبة استسقاءٍ من إنشاء جلال الدِّين البُلقيني (ت٨٢٤هـ)، أنشأها سنة (٨٢٣هـ) يقولُ المقريزيُّ في مناسبتها: «توقَّفَ النِّيلُ عن الزِّيادة، وتمادى على ذلك أيضاً، ونُودِي في الناس بصيامِ ثلاثة أيامٍ فصاموا، وخرجَ الناسُ للاستسقاءِ للصَّحراءِ بالقربِ من قُبةِ النَّصر، فصلَّى بهم قاضي القضاةِ جلالُ الدِّين البُلقينيُّ وخطبَ، وحضرَ السُّلطانُ المؤيَّدُ راكباً على فرسٍ بمفرده، وقد تزيّا بزيِّ أهلِ التصوُّف، فاعتمَّ بمئزرِ صوفٍ لطيف، ولبسَ

---

(١) من المؤلفات القيِّمة في موضوع النِّيل: كتاب «النَّيل الرائد في النِّيل الزّائد»، للشهاب الحجازي، و«الإنصاف بالدليل في أوصاف النِّيل» لابن الدُّريهم (ت٧٦٢هـ)، و«سجعُ الهديل في أخبار النِّيل» للتِّيفاشي (ت٦٥١هـ)، و«مقطعات النِّيل» لابن الساعاتي (ت٦٠٤هـ)، و«السجعُ الجميل فيما جرى من النِّيل» لابن أبي حجلة التلمساني (ت٧٧٦هـ)، و«الفيض المديد في أخبار النِّيل السَّعيد»، للشهاب أحمد ابن العز بن عبد السَّلام (ت٩٣١هـ).

ثوبَ صوفٍ أبيض، وعلى عنقه شملةُ صوفٍ مرخاة، وجلسَ على الأرضِ من غيرِ بساطٍ ولا سجادة، وباشرَ في سجودهِ التُّرابَ بجبهتِه وبكى وانتحب»[١].

ويذكرُ السيوطيُّ نقلاً عن شيخهِ العلمِ البُلقينيِّ «أنَّ أخاهُ قاضي القضاةِ جلالَ الدِّين قالَ للمؤيَّدِ لما رآهُ في تلكَ الحالة: بتواضُعِكَ تُرحَم»[٢].

وكانَ من تقديرِ الله تعالى ورحمتِهِ أنْ عادَ النِّيلُ إلى الزِّيادة، قالَ المقريزي: «فنُودِيَ من الغدِ على النِّيل بزيادةِ اثني عشرَ إصبعاً، بعدما رُدَّ النَّقصُ وهو قريبٌ من سبعةٍ وعشرينَ إصبعاً، فتباشرَ الناسُ باستجابةِ دعائِهم، ورجُوا رحمةَ الله تعالى، ثمَّ استمرَّ في الزِّيادةِ إلى أنْ أوفى وبلغَ ثمانيةَ عشرَ ذراعاً وثلاثةَ أصابع»[٣].

وتكمنُ قيمةُ هذه الخطبة البلقينية في جانبين:

١ . قيمةٌ فقهية: تمثِّلُ اختيارَ الجلال البُلقيني لأسلوبِ خطبة الاستسقاء، التي نصَّ عليها الإمامُ الشَّافعيُّ في «الأم» فقال: «ويخطبُ الإمامُ في الاستسقاءِ خُطبتين، كما يخطبُ في صلاةِ العيدين، يُكبِّرُ اللهَ فيهما، ويحمدهُ ويُصلِّي على النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، ويُكثرُ فيهما الاستغفارَ حتَّى يكونَ أكثرَ كلامه، ويقولُ كثيراً ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [نوح: ١٠ - ١١]»[٤].

---

(١) كوكب الرَّوضة: ص٢٥٥.

(٢) المصدر السابق: ص٢٥٥.

(٣) المصدر السابق: ص٢٥٨.

(٤) كتاب الأُم للإمام الشّافعي: ١/ ٢٨٦.

٢. قيمةٌ أدبيّة: تتجلَّى في الأسلوب الأدبي الرَّفيع الذي نسجَ به الجلالُ البلقينيُّ خطبته، مستخدماً السَّجع بطريقةٍ عذبةٍ بعيدةٍ عن التكلُّف والتصنُّع، فالمقامُ يستدعي تركَ مظاهر الدُّنيا وزُخرفِها؛ لذلك يجدُ القارئُ أنَّ هذه الخطبة قد استطاعتْ أنْ تنفذَ إلى القلب، فتؤثِّرَ في النَّفس لتركِ المعصية، والإقبال على الحياة الآخرة.

ومهما يكنْ من أمرٍ، فقد أحببتُ أنْ أنظمَ هذه الخطبة البلقينية، في سلكِ منشآت ومؤلفات البلاقنة، ضمنْ مجموعة الرسائل البلقينية، فعسى أنْ أكونَ قد وفِّقتُ في إخراجها بالاعتمادِ على مطبوعة «كوكب الرَّوضة»، إذْ لم يتسنَّ لي الحصول على نسخةٍ مخطوطةٍ قيِّمةٍ من هذا الكتاب، واللهُ تعالى الموفِّقُ بمنِّه وكرمه.

* * *



النّصُّ المحَقّقُ





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله، اللَّهمَّ صلِّ[١] على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلِّمْ.

لما كانَ يومُ الجمعةِ ثالثَ عَشرِيِّ جُمادى الآخرةِ سنةَ ثلاثٍ وعشرينَ وثمـانمئة، حضَرْنا مجلسَ السُّلطانِ الملكِ المؤيَّدِ ـ نصرَهُ اللهُ تعالى ـ لما توقَّفَ النِّيلُ عن الزِّيادةِ في أوانِها سبعةَ أيام، ورُسِمَ بإشهارِ النِّداءِ بالصَّومِ ثلاثةَ أيَّام، والخروجِ في الرَّابع.

فلمّا كانَ يومُ السَّبتِ رابعَ عَشرِيِّ جُمادى الآخرة، نُودِيَ بزيادةِ إصبع، وفي يومِ الأحدِ بزيادةِ إصبَعين، فبرزَ مرسومُهُ على لسانِ الشَّيخِ تقيِّ الدِّين ابنِ حِجة الحنفيِّ[٢] بالخروجِ يومَ الاثنين للصَّلاةِ شُكراً، وقد قالَ أصحابُنا: لو تأهَّبُوا للخروجِ للصّلاة، فسُقُوا قبلَها، خرَجُوا للشُّكرِ والدُّعاء، ويُصلُّونَ على الصَّحيحِ وأُجْرِيَ[٣] الوجهان فيما إذا لم تنقطَعِ المياهُ وأرادُوا أنْ يُصَلُّوا للاستزادَة، والأصحُّ الاستحباب، فحينئذٍ هذا الخروجُ مشتمِلٌ على طلبِ

---

(١) في كوكب الرَّوضة: «صلِّي»، وهو خطأ.

(٢) هو تقيُّ الدِّين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري الحنفي، كانَ كاتب السِّر في ديوان الإنشاء بالدِّيار المصرية، وله شعرٌ ونثرٌ، ومن مؤلفاته: خزانة الأدب، وثمرات الأوراق، وغيرها الكثير، توفِّي في حماة سنة (٨٣٧هـ). انظر: الضوء اللامع: ١١/ ٥٣.

(٣) في كوكب الرَّوضة: «وأجرى»، وهو تصحيف.

الزِّيادةِ والشُّكر، وقد قالَ الأصحابُ[١]: إنَّ خطبةَ الاستسقاءِ يُبدَلُ فيها التَّكبيرُ بالاستغفار[٢]، ووجَدْنا النصَّ في «الأمِّ» يقتضي أنّه يُكبِّـرُ فيها كالعيد[٣]، فجَمَعْنا في هذه الخطبةِ بينَ الأمرين.

الخطبةُ الأولى

أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، أستغفِرُ اللهَ العظيمَ الذي لا إلهَ [إلّا][٤] هو الحيُّ القيُّومُ وأتوبُ إليه.

اللهُ أكبر، اللهُ أكبر، اللهُ أكبر، اللهُ أكبر، اللهُ أكبر، اللهُ أكبر، اللهُ أكبر، اللهُ أكبر، اللهُ أكبرُ كبيراً، والحمدُ لله كثيراً، وسبحانَ الله بُكرةً وأصيلاً.

ويَذْكُرُ خطبةَ العيدِ التي في الحَمْدلاتِ بكمالِها، ثمَّ يُقال: أيُّها الناسُ،

---

(١) نقلَ ذلكَ الماورديُّ، فقال: «يبتدئُ الخطبةَ الأولى بالاستغفار، ويقول: أستغفرُ اللهَ تِسعاً نسَقاً، بدلاً من التكبير في خُطبةِ العيد، ثمّ يحمدُ اللهَ ويُثني عليه، ويصلِّي على نبيِّه». الحاوي الكبير: ٢/ ٥١٩.

(٢) كذا العبارةُ في كوكب الروضة، وهو خطأ لغوي؛ لأنَّ الباءَ تقترنُ بالشيءِ المتروك، قال تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، فالصَّوابُ أن يقول: «يُبدلُ فيها الاستغفارُ بالتَّكبير»؛ لأنَّ التكبير هو الذي يُترَكُ ويحلُّ محلَّهُ الاستغفار.

(٣) قال الإمامُ الشّافعي: «ويخطبُ الإمامُ في الاستسقاءِ خُطبتين، كما يخطبُ في صلاةِ العيدين، يُكبِّرُ اللهَ فيهما، ويحمدهُ ويُصلِّي على النَّبي ﷺ، ويُكثرُ فيهما الاستغفارُ حتَّى يكونَ أكثرَ كلامه، ويقولُ كثيراً ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۞ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [نوح: ١٠ - ١١]. كتاب الأُم للإمام الشّافعي: ١/ ٢٨٦.

(٤) «إلّا» ساقطة من كوكب الروضة.

﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا * يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا * وَيُمۡدِدۡكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ جَنَّٰتٖ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ أَنۡهَٰرٗا﴾ [نوح: ١٠ - ١٢] إلى قوله: ﴿سُبُلٗا فِجَاجٗا﴾ [نوح: ٢٠].

فبالله عليكُمْ اشكُروا نعمةَ الله عليكُم، وأحسِنُوا كما أحسنَ اللهُ عليكُمْ، واذكروا نعمةَ الله إنْ كنتُمْ إيّاهُ تعبُدون، واقصِدُوا بابَ الكريمِ فكلُّ الخلقِ له يقصِدُون، ولا تقابِلُوا النِّعمَ بالعِصيان، وتوبُوا إلى ربِّكم واسألوهُ الغُفران، وقد وعدَكُمْ مولاكُمْ على شكرِ الزِّيادةِ من فضلِهِ الوافرِ الكاملِ البسيطِ المديد، وأوعدَ على مخالفةِ ذلكَ بالعقوبةِ وهو الغنيُّ الحميد، فقالَ تعالى: ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكُمۡ لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡۖ وَلَئِن كَفَرۡتُمۡ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٞ﴾ [إبراهيم: ٧].

واعلَمُوا أنَّ النِّعمَ وحشيةٌ فبالشُّكرِ قيِّدوها، والنفوسُ نافرةٌ فبالصبرِ عوِّدوها، وأثوابُ التَّوبةِ قد خُلِقت، فبالاستغفارِ جدِّدوها، وأبوابُ المعاصي قد فُتِحتْ فبالطاعةِ أوصِدُوها، ومفاتيحُ الجنانِ قد تشعَّثتْ فبالإصلاحِ أرفِدُوها، ونِعَمُ ربِّكمْ عليكُمْ كثيرةٌ فعلى أنفسِكُمْ عدِّدوها.

عددُ الأنفاسِ في اليومِ والليلةِ أربعةٌ وعشرون ألفاً، وبكلِّ نَفَسٍ نعمتان ومَنْ يقومُ بشكرِ ذلك حقاً صِرْفاً؟! وفي الجسدِ ثلاثمئةٍ وستونَ مفصَلاً ومثلُها من العِظام، وفي كلِّ واحدٍ منها ما لا يُحصى من النِّعمِ الجِسام، وفي استدارةِ الرَّغيفِ ثلاثمئةٍ وستُّونَ نعمةً في السَّماواتِ والأرضِ وما بينهُما من الأعراضِ والأجسام، من الأملاكِ والغِلالِ والرِّياحِ والمعادنِ وَمْن يُطيقُ على ذلكَ الشُّكرَ التّام؟!

ويخصُّكمْ جريانَ النِّيلِ الذي يجيءُ في أيّامٍ مألوفة، وينقضي في أيّامٍ معروفة، وفي ذلك ما لا يُحصى من الطَّولِ والإنعام، ونعمةُ الإيمانِ والعلمِ والنَّفسِ أعظمُ الإكرام، فاشكُروا مولاكُمْ أعظمَ الإيمان، فاشكروا مولاكُمْ واعلَمُوا أنَّ الشُّكرَ نعمةٌ جديدة، فمَنْ شكرَ فقد استوجبَ بوعدِهِ الصّادقِ مزيدَه.

والصَّلواتُ الخمسُ فحافِظُوا عليها، فهي النُّورُ والنَّجاةُ والبرهانُ يومَ القيامة، وتاركُها لهُ الخيبةُ والحسرةُ والنَّدامة، والزَّكاةُ فلا تكونوا لها من المانعين، فتكونُوا من الخاسِرين، ولم يمنعْ قومٌ الزَّكاةَ إلّا مُنِعُوا القطرَ من السَّماء، وذلكَ هو البلاءُ المُبين، وقد نهاكُمْ مولاكُمْ عن أمورٍ فاجتنِبُوها.

الدِّماءُ فاحذَرُوها، وإيّاكُمْ وقتلَ النَّفسِ المحرَّمةِ فإنّهُ من الأمورِ الخطيرةِ العظيمة، قالَ تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾، وفي الحديث: «مَنْ أعانَ على قتلِ مسلمٍ ولو بشطرِ كلمةٍ، جاءَ يومَ القيامةِ مكتوبٌ بين عينيهِ آيسٌ من رحمةِ الله»[1].

ومِنَ الأمورِ التي جاءتِ الشَّريعةُ بأنّها من الكبائرِ فلا تقربُوها، الخمرُ أمُّ الخبائثِ فلا تشربُوها، فقد أخطأَ شاربُها نجاحاً، وحصَّلَ آثاماً وتركَ فلاحاً، وقد جاءَ في الحديث: «مَنْ شَرِبَ الخمرَ لمْ تُقبلْ لهُ صلاةٌ أربعينَ صباحاً»[2]،

---

(١) أخرجهُ البيهقيُّ في السُّنن الكبرى، برقم (١٥٨٦٥): ٨/ ٤١.

(٢) أخرجهُ الحاكم في المستدرك برقم (٧٢٣٢): ٤/ ١٦٢، وروايته: «من شربَ الخمرَ فسكِرَ منها لم تُقبلْ لهُ صلاةٌ أربعين يوماً»، وقال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه». =

وفي الحديثِ الحسنِ: «مُدمِنُ الخمرِ كعابـدِ وثن»[١].

ولا تُنقِصوا المِكيالَ والمِيزانَ فلم ينقصْ قومٌ المِكيالَ والمِيزانَ إلّا أُخِذُوا بالسِّنين، ولا تنقُضُوا عهدَ الله ورسولِهِ فما نقضَ قومٌ العهدَ إلّا سُلِّطتْ عليهم الأعداءُ بالتَّمكين، وأكثِرُوا من الاستغفارِ آناءَ الليلِ وأطرافَ النَّهار، وسيِّدُ الاستغفارِ: «اللهمَّ أنتَ ربِّي، لا إلهَ إلّا أنت، خلقتـني وأنا عبدُك، وأنا على عهدِكَ ووعدِكَ ما استطَعت، أعوذُ بكَ من شرِّ ما صنعت، أبوءُ بنعمتِكَ علي، وأبوءُ بذنبِي، فاغفرْ لي، إنَّهُ لا يغفرُ الذُّنوبَ إلّا أنت»[٢].

إنَّ أحسنَ ما تلاهُ التّالون، وعمِلَ بهِ العامِلون، كلامُ مَنْ يقولُ للشَّيءِ كُـنْ فيكون، أعوذُ بالله من الشَّيطانِ الرَّجيم: ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١].

آمرُكُمْ عبادَ الله وإيّايَ بالطّاعةِ والتَّوبة، والطاعةُ والتَّقوى جهدَ الاستطاعةِ فذلكَ ملاكُ الأمور، وعليه جميعُ مصالحِ الدّارَين تدور، وأستغفرُ الله العظيمَ لي ولكُمْ ولسائرِ المؤمنين، إنّهُ هو الغفورُ الرَّحيم.

= وبلفظ «أربعين صباحاً»، أخرجهُ ابن ماجه برقم (٣٣٧٧): ٤/ ٤٦٦، وقال الأرنؤوط: إسناده صحيح.

(١) أخرجهُ بهذه الرِّواية ابنُ ماجه برقم (٣٣٧٥): ٤/ ٤٦٥، وقال الأرنؤوط: «إسناده ضعيف»، وهو برواية: «من ماتَ وهو مُدمنُ خمرٍ، لقيَ اللهَ وهو كعابدِ وثن»، أخرجه البزّار في مسنده برقم (٥٠٨٥): ١١/ ٢٨٩، وذكرَ أنَّ في إسناده حكيم بن جبير، وكانَ رجلاً يغلو في التشيُّع، وقد توقَّف بعضُ أهل العلم في الرواية عنه.

(٢) حديثُ سيِّـد الاستـغفار أخرجه البخاريُّ في صحيحه، باب أفـضل الاستغفار، برقم (٦٣٠٦): ٨/ ٦٧.

الخطبةُ الثانية

يَستغفِرُ اللهَ ويكبِّرُ كالأولى، ثمَّ الحمدُ لله الذي تطوَّلَ وأنعم، وأحسنَ وتفضَّلَ وتكرَّم، أحمدُهُ حمداً لائقاً بجلالِ حضرةِ قدسه، وأشكرُهُ ولا أحصي ثناءً عليه، هو كما أثنى على نفسِه، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، شهادةً تنفعُ قائلَها في دنياهُ وآخرتِه ورِمسِه، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا محمَّداً عبدُهُ ورسولُه المبعوثُ بالرَّحمةِ لكافّةِ الخلقِ من جنِّهِ وإنسِه، ﷺ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وشرَّفَ وكرَّم.

أيُّها النّاس، أكثِرُوا من الاستغفارِ والتَّضرُّعِ لمولاكُم، فهو الرَّحيمُ الغفّار، واسألوهُ من فضلِهِ الزِّيادة، وأقبِلُوا بقلوبِكُم على الطاعةِ والعبادة.

ثمَّ يحوِّلُ وجهَهُ إلى القبلةِ ويقول: اللهمَّ فارِجَ الهمّ، كاشفَ الغَمّ، مُجِيبَ دعوةِ المضطَّرِّين، رحمنَ الدُّنيا والآخرةِ ورحيمَها، أنتَ ترحمُنا فارحَمْنا رحمةً من عندِكَ تُغنِنا بِها عن رحمةِ مَنْ سِواك، اللهمَّ بقدرتِكَ أجْرِ نِيلَنا وبلِّغْ به المنافِعَ، وعُمَّ بِهِ جميعَ الأراضِي والمزارِع، اللهمَّ وفِّرْ من الجنةِ مزاجه، وأكثِرْ بِهِ البركةَ وادفعْ به الحاجة، اللهمَّ أنزِلْ علينا من بركاتِ السَّماءِ، وأنبِتْ لنا من بركاتِ الأرض.

اللهمَّ أنبتْ لنا الزَّرع، وأدرَّ لنا[1] الضَّرع، اللهمَّ بالعبادِ والبلادِ من الاحتياجِ إليه ما لا يعلمُهُ إلّا أنت، اللهمَّ ارحمْ ضعفَنا وقلَّةَ حيلتِنا وعجزِنا، ولا تؤاخِذْنا بما جنَتْهُ أيدِينا، اللهمَّ قد دعوناكَ كما أمَرْتَنا، فاستجِبْ لنا كما وعدتَنا.

---

(١) في الأصل «وأدركنا» وهو تحريف، والتصويب بما يتلاءم مع السياق.

ثمَّ يلتـفتُ إلى النّاسِ ويقول: أيُّـها الناسُ، أوصيكُمْ عبادَ الله وإيّايَ بتقوى الله وطاعتِهِ إلى آخرِ الميعاد، ثم يقول: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠] الآيـة، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ﴾ [نوح: ٢٨] الآية، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧] الآية.

اللهمَّ إنّا ظلَمْنا أنفُسَنا ظلماً كثيراً، ولا يغفرُ الذُّنوبَ إلّا أنت، فاغفِرْ لنا مغفرةً من عندِكَ وارحَمْنا إنّكَ أنتَ الغفورُ الرَّحيم، أستغفرُ اللهَ العظيمَ الذي لا إلهَ إلّا هو الحيُّ القيُّومُ وأتوبُ إليه.

* * *



ثبتُ المصادر والمراجع

١. الأم، للشافعي، أبي عبد الله محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠م.

٢. الحاوي الكبير، للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: علي معوض وعادل الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٣. سنن ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.

٤. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥. كوكبُ الرَّوضة في تاريخ النِّيل وجزيرة الرَّوضة، للسيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحمن ابن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمَّد الششتاوي، دار الآفاق العربية، ط١، ٢٠٠٢م.

٦. المستدرك على الصحيحين، للحاكم، أبي عبد الله محمَّد بن عبد الله النَّيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٧. مسند البزّار، أبي بكر أحمد بن عمرو (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٨٨م.

* * *



إيضاح البرهان
في
الثناء على السلطان

تأليف

الإمام علم الدين صالح بن عمر البلقيني

٧٩١ - ٨٦٨ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق

محمد عايش





المقدِّمة

أَلَّفَ العلمُ البُلقينيُّ هذه الرسالة في مدحِ الملك الظاهر أبي سعيد جَقْمَق العلائي الظاهري، الذي تولَّى حكم مصر من سنة (٨٤٢هـ) إلى سنة وفاته (٨٥٧هـ)، وكان يُعرَفُ بالعدل والتديُّن والابتعاد عن المحرَّمات، حتَّى قال عنه ابن تغري بردي: «لا نعلمُ أحداً من ملوك مصر في الدَّولة الأيوبيّة والتركيّة على طريقته من العبادة والعفة»[١].

وقد وليَ العلمُ قضاءَ الشافعية في أيّام الظاهر جَقْمَق سنة (٨٥٢هـ)[٢]، بعد وفاة ابن حجر العسقلاني، غيرَ أنهُ لم يصفُ الأمر له، حتَّى عزلهُ السلطان عزلاً شنيعاً، لسببٍ لا نعرفه، وأمر بخروجه من الدِّيار المصرية، فشفعَ لهُ الفقهاءُ، ثمَّ رُسِمَ لهُ بالمكوث في القاهرة، وتكرَّرَ بعد ذلك عزلُهُ وعودته إلى القضاء مراراً وتكراراً، ولعلَّ الدَّافعَ وراء تأليف هذه الرسالة المدحية، أنْ يكونَ العلمُ قد أَلَّفها أوَّل توليه القضاء سنة (٨٥٢هـ)، أو تودُّداً للسلطان بعد عزله، كيْ يعيدهُ إلى قضاء الشافعية مرَّة أخرى.

ويجري بناءُ رسالة: «إيضاح البُرهان في الثناء على السُّلطان»، في مقدِّمةٍ نثريةٍ، تحرَّى فيها المؤلِّفُ رقيق السَّجع، وكنَّى عن ممدوحهِ ببعضِ سماته، فهو

---

(١) المنهل الصافي: ٤/ ٢٩٥.

(٢) انظر: المنهل الصافي: ٤/ ٣٠١، والذيل على رفع الإصر: ص١٦٣.

أبو سعيد، ويلقَّبُ بالظاهر، وظهرَ نجمُ سيادته في ربيع الأوَّل، وتسمَّى باسم نبيِّه محمَّد ﷺ، وكانَ سلطاناً متعبِّداً، ومعظِّماً للشريعة المحمَّدية، وهذه السِّمات بمجموعها دالـةٌ على الملك الظاهر أبي سعيد محمَّد جقمق العلائي الظاهري رحمه الله تعالى، ثمَّ مدحَ العلمُ البلقينيُّ السُّلطانَ بقصيدةٍ نونيَّـةٍ من نظمِهِ، قوامها عشرة أبيات، ثمَّ استشهدَ بمقطوعتين من نظمِ غيرِهِ في مدحه.

ويمضي العلمُ البلقينيُّ بعد ذلك بذكر الأحاديث النبويَّة التي تحضُّ على طاعة السلطان، وعدم الخروج على أمره، وبأحاديث أُخر في الثناء على السُّلطان العادل، ثمَّ يختمُ رسالته ببعض الأحكام الفقهية المرتبطة بطاعة السلطان، وما يرتبطُ بها من أقوال فقهاء الشافعية كالرَّافعي والنووي والماوردي وغيرهما.

وقد اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على مخطوطةٍ تامَّةٍ محفوظةٍ في المكتبة الكتانية ضمن الخزانة العامة في الرِّباط، وهي برقم (٢٠٣ك)، ضمن مجموع من ورقة (١ب) إلى (٥أ)، ومسطَّرتها ٢١ سطراً، مكتوبة بخطٍّ شرقيٍّ نسخي مليح، قليلة التصحيف والتحريف.

أما عنوان المخطوط واسم مؤلفه، فقد أثبته الناسخُ على الطرَّة، فقال: «إيضاحُ البرهان في الثّناء على السُّلطان، تأليف الشَّيخ الإمام العالم العلامة، شيخ الإسلام، مفتي الأنام، صدرُ مصـر والشام، لسان الـمتكلِّمين، حجة المناظرين، رُحَلة الحفاظ والمحدِّثين، قاضي القضاة عَلَمِ الدِّين البلقيني أمتع اللهُ الوجودَ بوجوه، وأفاضَ عليهم من بحار فكره وجوده». وكُتِبَ بخطٍّ متأخِّرٍ بعد ذلك مجموعة من الأدعية والأشعار، الخارجة عن مضمون الكتاب.

أمَّا ناسخُ المخطوطة فهو تلميذُ العلم البُلقيني، وهو: أبو بكر بن أحمد بن

ابنِ إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ عمرَ بنِ فلاحٍ، كتبها من خطِّ مؤلِّفها في يوم الثلاثاء، ثاني عشر شهر رمضان المعظَّم قَدْرُه، سنةَ تسعٍ وخمسين وثمانمئة، ممَّا يعني أنها كُتبت في حياةِ المؤلِّف.

وقد ترجمَ السَّخاويُّ لابن فلاح، وذكرَ أنه نابلسي الأصل، دمشقي النشأة، شافعي المذهب، نـزيل القاهرة، كان ملازماً للنجم يحيى بن حجِّي، وأخذَ عن العلم البلقيني ويحيى المناوي، وغيرهم، وحجَّ غير مرَّة، وزار بيت المقدس، وتوفِّي بطرابلس سنة (٨٩٨هـ)، ولم يقصر على السبعين[1].

ويبدو أنَّ هذه الرسالة لم يُكتبْ لـها الاشتهار، إذْ لم يذكرها أحدٌ من المؤرخين من القدماء والمتأخِّرين، ولم ينسبها أحدٌ للعلم البلقيني، غير أنَّ طرة المخطوط، وتـتلمذ الناسخ له، وكتابتها في حياة مؤلفها من خطِّه، إضافةً إلى أسلوبه الذي يتشابه مع بقية الرسائل التي ألفها، كلُّ هذا يشهدُ بصحَّة نسبتها له.

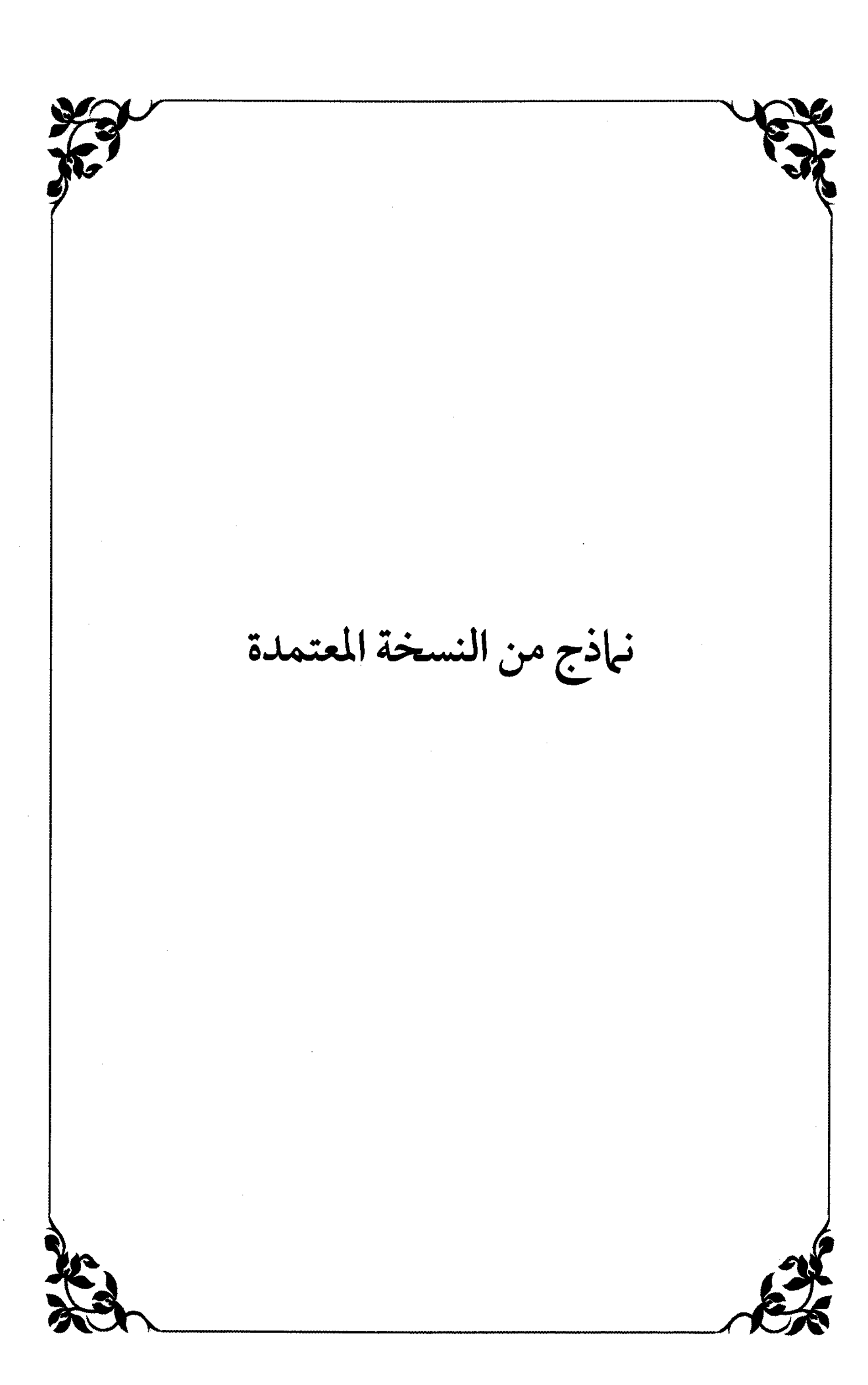
ومهمـا يكنْ من أمر، فإنَّ هذه الرسالة واحدةٌ من أهمِّ مصادر التراث السياسي الإسلامي، ولا سيَّما في القرن الثامن الهجري، وصلتْ إلينا بعد عبورٍ حضاريٍّ، وهي ما زالتْ بحاجة إلى توقّف الباحثين عندها للتأمل والدِّراسة، وأرجو أنْ أكون قد وفِّقتُ في إخراجها، وضمِّها إلى مجموعة الرسائل البلقينية.

* * *

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ١١/ ١٧.



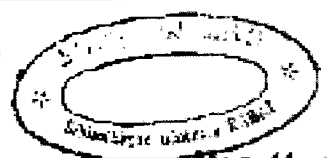


نماذج من النسخة المعتمدة



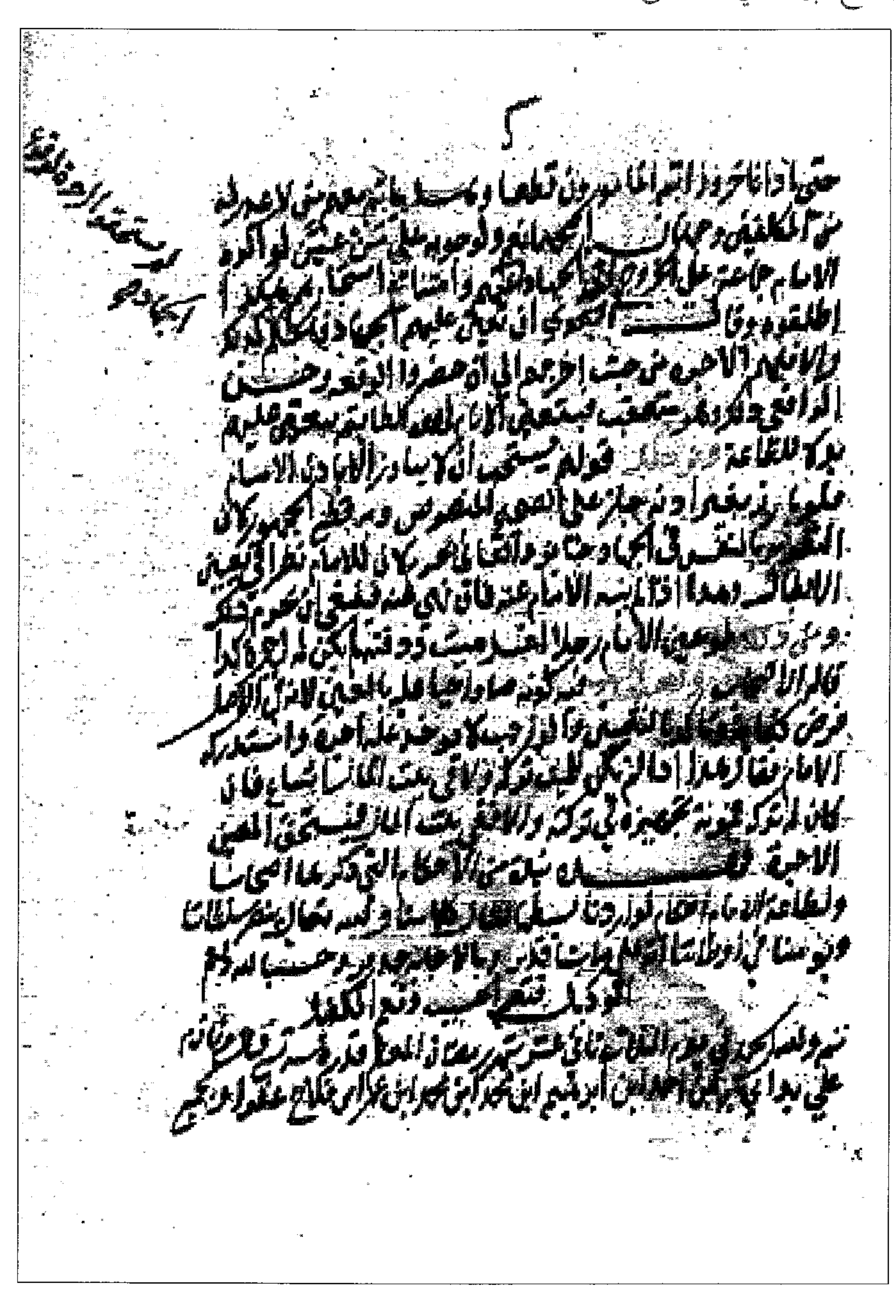


طرة مخطوطة الخزانة الكتانية بالرِّباط



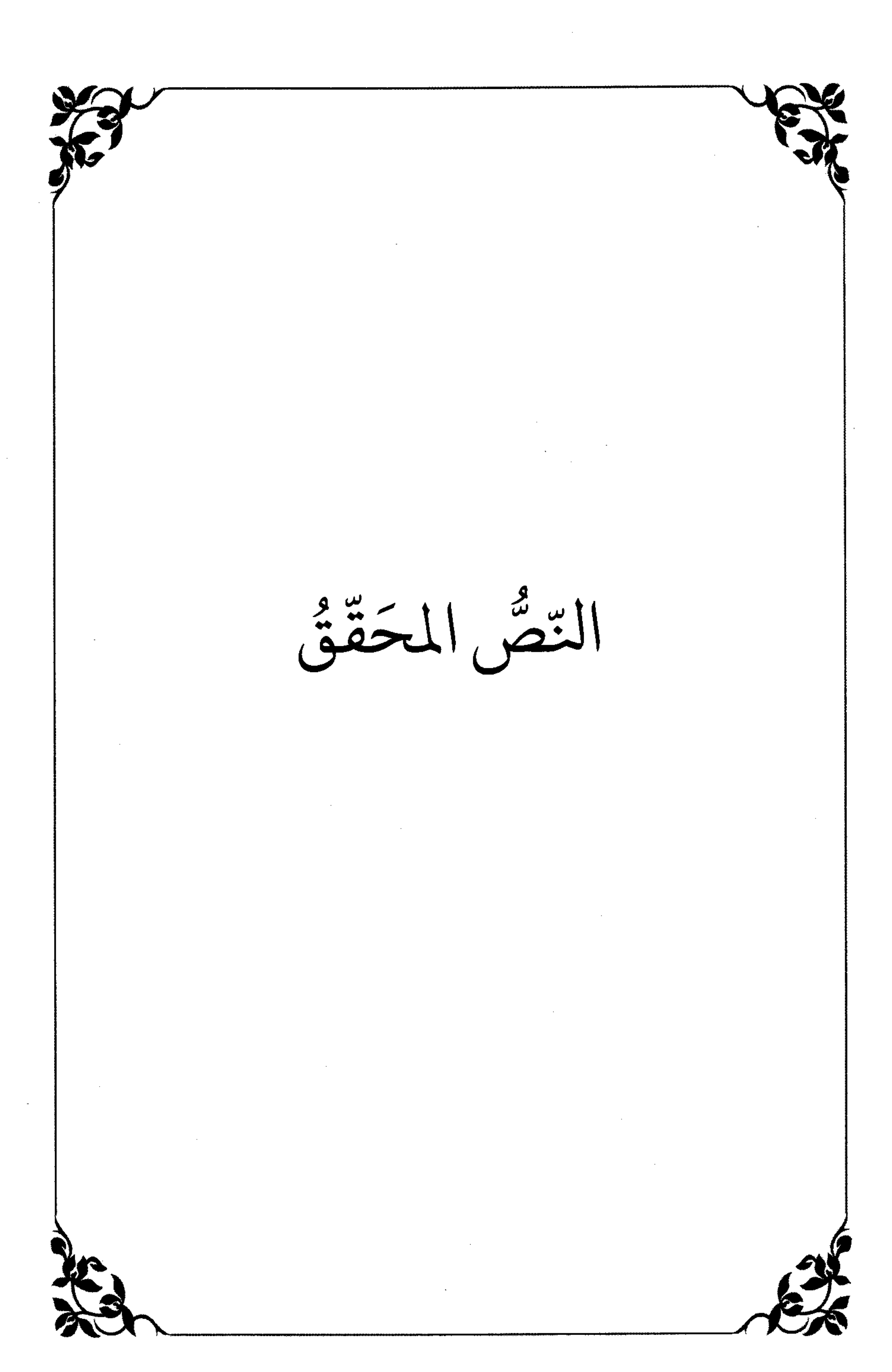
بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
الحمد لله الذي فتح أبواب السعود بآيات سعده وأصلح [illegible] الملك
وأظهر سيادته في شهر ربيع الأول وزاده من النعم المذكورة ولقد
تسمى باسم نبيه محمد فحاز بذلك المفاخر وحصل له النصر على من بغى
واعتدى لما جاءته العناية من الملك القادر فيا له من سلطان [illegible]
يقوم الدياجر ويصوم الهواجر وكيف لا وهو معظم الشريعة [illegible]
ومقتبس من نورها الباهر فله الحمد على هذا الفضل المتواتر
والشكر على أن وفق سلطاننا [illegible] الظاهر لنشر العدل والإحسان
الوافر وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المعين الناصر
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى المخصوص بالفيض [illegible]
صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه النجوم الزواهر وعلى من [illegible]
وتشرف بحسن الأوصاف والمآثر أما بعد [illegible]
ولم [illegible] لهذا المنصب الشريف من يشاء ويقيم فيه من وقع
عليه اختياره واصطفاه وقد اختار جل جلاله [illegible]
مولانا الإمام الأعظم [illegible] الشريف السلطان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الصفحة الأولى من المخطوط



الصفحة قبل الأخيرة من المخطوط

الصفحة الأخيرة من المخطوط ويليه رسالة رشف المنهلين لابن حجة الحموي



النَّصُّ المحَقَّقُ



بسم الله الرحمن الرحيم

اللهُمَّ صلِّ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلِّمْ.

الحمدُ لله الذي فتحَ أبوابَ السَّعد بأبي سعيدٍ وأصلحَ الباطنَ بالظّاهر، وأظهرَ نجمَ سيادتِهِ في شهرِ ربيعِ الأوَّلِ[١] وزادَهُ من النِّعم الزَّواخر، ولقدْ تَسمَّى باسمِ نبيِّه محمَّدٍ[٢] فحازَ يَدَ كلِّ المفاخِر، وحصَلَ لَهُ النَّصرُ على مَنْ بغى واعتدى لمّا جاءتْهُ العنايةُ من الملكِ القادِر، فيا لَهُ من سلطانٍ متعبِّدٍ يقومُ الدَّياجِر، ويصومُ الهواجِر، وكيفَ لا وهو معظِّمٌ للشَّريعةِ المحمَّديةِ[٣] ومُقتَبِسٌ من نورها الباهِر، فللَّهِ الحمدُ على هذا الفضلِ المتواتِر، ولهُ الشُّكرُ على أنْ وفَّقَ سلطانَنا الملكَ الظاهِر، لِنَشرِ العدلِ والإحسانِ الوافر.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا الله وحدَهُ لا شريكَ له المعينُ النّاصر، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُهُ ورسولُه المصطفى المخصوصُ بالفيضِ المتكاثِر، صلَّى الله وسلَّمَ

---

(١) كان جلوس الملك الظاهر أبي سعيد جَقْمَق على تختِ المُلك في يوم الأربعاء، التاسع عشر من شهر ربيع الأوَّل سنة اثنتين وأربعين وثمانمئة. انظر: النجوم الزاهرة: ١٥/ ٢٥٧.

(٢) لم يذكر المؤرخون ممن ترجموا له أنه تسمَّى بمحمد، غير أنه يرد في عدة مصادر باسم «الملك الظاهر أبو سعيد محمد جقمق». انظر: المنهل الصافي: ٢/ ١٤٢.

(٣) ذكرَ ابن تغري بردي أنَّ الملك الظاهر جقمق كان «سلطاناً ديِّناً، خيِّراً صالحاً، متفقِّهاً شجاعاً، عفيفاً عن المنكرات والفروج»، وقال: «لا نعلمُ أحداً من ملوك مصر في الدولة الأيوبية والتركية على طريقته من العبادة والعفة ... وكان غالب أوقاته على طهارة كاملة، وكان متقشِّفاً في ملبسه ومركبه إلى الغاية». انظر: المنهل الصافي: ٤/ ٢٩٥.

عليه وعلى آلِه وأصحابِهِ النُّجومِ الزَّواهِر، وعلى مَنْ تَبِعَهُمْ بإحسانٍ وتشرَّفَ بحسنِ الأوصافِ والمآثر.

أما بعد:

فإنَّ اللهَ سبحانَهُ وتعالى ولهُ المنةُ مختارٌ لهذا المنصبِ الشَّريفِ مَنْ يشاؤُه، ويقيمُ فيه مَنْ وقعَ عليه اختيارُه واصطِفاؤُه، وقد اختارَ جلَّ جلالُه، وعزَّ كمالُه، لذلكَ مولانا الإمام، الأعظمَ المقام، الشَّريفَ السُّلطان، الملكَ الظّاهرَ أبا سعيدٍ المسعودَ في حركاتِه وسكناتِه، المَصونَ في جميعِ حالاتِه، السَّفاحَ لدماءِ أهلِ مُناواتِه، المنصورَ في حروبِه وغزواتِه، المهديَّ في أحكامِه وولاياتِه، الهاديَ بأمرِ الله العِباد، الرَّشيدَ في الاختبارِ والاعتماد، الأمينَ على الخلائقِ من قِبَلِ ربِّه، المأمونَ فيا فوزَ مَنْ كانَ مِنْ حَرْبه، المعتصِمَ بطاعةِ مولاه، المتوكِّلَ عليه في سرِّه ونجواه، الظَّافرَ بأعدائه، القائمَ بمصالحِ أوليائه، الحافِظَ لنظامِ دولتِه، القاصِدَ لأهلِ مناصرتِه، النّاصرَ لدينِ الله، العادلَ الذي ملأَ الخافِقَينِ رواعِدَ لَهُ وريّاه، الكاملَ فسبحانَ الذي أعطاه، الصّالحَ الذي ظهرَ تعبُّدُه وتقواه، الظّاهرَ الجودِ والكرم، الباسطَ العدلَ والإحسانَ على جميعِ الأمم.

خلَّدَ اللهُ تعالى ملكَهُ الشَّريف، وأيَّدَ سلطانَهُ المُنيف، ونصرهُ ونصرَ جيوشَهُ الإسلامية، وأفاضَ إحسانَهُ على جميعِ الرَّعية، وأمدَّهُ بالملائكةِ الكرام، ورشَقَ عدوَّهُ المخذولَ بالسِّهام، وردَّ كيدَهُ في نحرِه، وأراحَ العالمينَ من شرِّه، ونصَرَ جيشَ مولانا السُّلطانِ على عدوِّه، وأسبغَ نِعمَهُ المتواترةَ عليهِ في مسائِه وغُدُوِّه[1]: [من الكامل]

---

(١) لم أقفْ على هذه الأبيات في مصدرٍ آخر، ويبدو أنها من نظم العلم البلقيني.

مَلِكٌ أفاض علـى الأنام نوالَهُ ... بالـبرِّ والمعروفِ والإحسـانِ
مَلِـكٌ أَتَتْـهُ مـن الإلـهِ عِنايـةٌ ... ورعايةٌ وسـيادةٌ مع الإمكانِ
مَلِكٌ أُعِينَ من اللطيفِ بنصرِهِ ... قهـرُ الطُّغـاةِ وفرقـةُ العدوانِ
مَلِكٌ أقامَ على العبـادةِ يبتَغِي ... عفـوَ الكريـمِ المُنعِـمِ الدَّيـانِ
مَلِـكٌ تواضـعَ للإلهِ فسَـعْدُهُ ... يلقى الرَّشـادَ بمصعـدٍ لجنانِ
ملِـكٌ يعظِّـمُ سـنةً لـمحمَّـدٍ ... ويـحبُّـهُ في السِّـرِّ والإعلانِ
ولأجلِ ذاكَ فقد سمى بمحمَّدٍ ... فحـوى المفاخـرَ جملـةً بأمانِ
مَلِـكٌ يقـومُ اللَّيـلَ يعبـدُ ربَّهُ ... ليبـيتَـهُ فـضـلاً بـلا حرمـانِ
مِلكٌ يصومُ من الشُّهورِ أثانياً ... وخميسَـها مـع بيضِهـا ببيـانِ
ملـكٌ مناقـبُـهُ حِـسـانٌ جمّـةٌ ... يـا فـوزَهُ بـبشـارةٍ وتـهـانِ

وللهِ دَرُّ القائلِ حيثُ يقول(١): [من الطَّويل]

ألا حدِّثونـا عـن لذيـذِ التَّواصُـلِ ... وعن طيبِ أوقاتِ الوصالِ النوائلِ
وعَنْ ما جرى عن قربِ الحبِّ والهنا ... وعن غيبـةِ الواشي ونـومِ العواذلِ
وعـن قهـرِ أعـداءٍ بنـصرٍ مؤيَّـدٍ ... لظاهرنـا السُّـلطانِ بـينَ القبائـلِ

وما أحقَّ مولانا السُّلطانَ بقولِ مَنْ قال، وأطالَ المقال(٢): [من الكامل]

يا حامِيَ الحرمينِ والأقصى ومَنْ ... لـولاهُ لم يَسْـمَرْ بمكّـةَ سـامِرُ

---

(١) لم أقفْ عليها أو على قائلها في مصدرٍ آخر.

(٢) الأبيات مقطوعةٌ لابن حجة الحموي من المدائح المؤيدية في خزانة الأدب: ١/ ٣٩٧، وثمرات الأوراق: ٢/ ١٤٤.

واللهِ إنَّ اللهَ نحـوكَ نـاظِـرٌ	هـذا ومـا في العالـمـين مُناظـرُ
فجميـعُ هاتيكَ البغـاةِ بأسرهم	دارتْ عليهـم من سُـطاكَ دوائِرُ
وعلى ظهـورِ الخيلِ ماتـوا خِيفةً	فـكأنَّ هاتيـكَ الـسُّروجَ مقابـرُ

وقد قصدتُ جمعَ شيءٍ في الثَّناءِ على السُّلطان، ووجوبِ تعظيمِه وطاعتِه، وسمَّيتُهُ «إيضاحَ البُرهانِ في الثَّناءِ على السُّلطان»، فأقولُ وبالله المستعان، وعليه التّكلان:

إنَّ الله تعالى قد عظَّمَ السُّلطانَ بأنْ ألقى إليه مقاليدَ أمورِ الأمّة، وعَدَقَ أحوالَهم به في القضايا الملمّة، فيجبُ على النّاسِ كافّة تعظيمُه، وتفويضُ الحُكمِ إليهِ وتسليمُه، وقد جاءَ في الأحاديثِ التَّصريحُ بذلك، وإنَّ من أهانَهُ وقعَ في المهالك.

الحديثُ الأوّل

روى التِّرمذيُّ عن زيادٍ العدويِّ، قال: كنتُ مع أبي بَكرةَ تحتَ منبرِ ابنِ عامرٍ وعليه ثيابٌ رِقاق، وهو يخطبُ، فقالَ أبو بلال: انظروا إلى أميرِنا يلبسُ ثيابَ الفُسّاق ويعطُّ[1]، فقالَ أبو بكرة: سمعتُ[2] رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ أهانَ سلطانَ الله في الأرضِ أهانهُ الله»[3].

---

(١) «ويعط» ساقطة من سنن الترمذي.

ـ في تاج العروس، مادّة (عطط): ١٩/ ٤٧٨: «عطَّ الثّوبَ يعطُّهُ عطّاً شقَّه طولاً، قال الليث: أو عرضاً».

(٢) في سنن الترمذي: «اسكُتْ سمعتُ».

(٣) رواه الترمذي في سننه برقم: (٢٢٢٤): ٤/ ٧٢.

قالَ التِّرمذيُ: هذا حديثٌ حسنٌ غريب.

وفي «مسندِ الإمامِ أحمد» عن أبي بَكْرةَ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَنْ أكرمَ سلطانَ الله في الدُّنيا أكرمَهُ الله يومَ القيامة، ومَنْ أهانَ سلطانَ الله في الدُّنيا أهانهُ اللهُ يومَ القيامة»[1].

الحديثُ الثّاني

روى ابنُ أبي شَيبة في «مصنَّفه» عن أبي موسى الأشعري، واسمُهُ عبد الله ابنُ قيس ـ رضيَ الله عنه ـ قال: «إنَّ[2] من إجلالِ الله إكرامَ ذي الشَّيبةِ المسلم، وحاملِ القرآنِ غيرِ الغالي فيه، ولا الجافي عنه، وإكرامِ ذي السُّلطانِ المُقسِط»[3].

الحديثُ الثّالث

روى ابنُ أبي شيبةَ في «مصنَّفه» أيضاً بإسنادٍ حسن، عن عمّارِ بنِ يسارٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: «ثلاثٌ لا يستخِفُّ لهنَّ[4] إلاَّ منافقٌ بيِّنٌ نفاقُه[5]: الإمامُ المُقسِط[6]، ومعلِّمُ الخير، وذو الشَّيبةِ في الإسلام»[7].

وقد جاءَ في مدحِ الإمامِ العادلِ أحاديث.

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، برقم (٢٠٤٣٣): ٣٤/ ٩٧، وقال الأرنؤوط: «إسناده ضعيف».

(٢) «إنَّ» ساقطة من مصنف ابن أبي شيبة.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنَّف، برقم (٢١٩٢٢): ٤/ ٤٤٠.

(٤) في مصنف ابن أبي شيبة: «بحقِّهن».

(٥) «بيِّنٌ نفاقه» ساقطة من المصنف.

(٦) في المصنَّف: «إمامٌ مقسط».

(٧) رواهُ ابن أبي شيبة في المصنَّف، برقم: (٢١٩٢٠): ٤/ ٤٤٠.

الحديثُ الأوَّل

روى «الصَّحيحـان» عن أبي هُريرةَ رضي الله عنه عن النبِّيِّ ﷺ قال: «سبعةٌ يُظِلُّهمُ الله العظيمُ في ظِلِّه، يومَ لا ظِلَّ إلَّا ظِلُّه: الإمامُ العادل»[١].

الحديثُ الثّاني

روى مسلمٌ عن عبدِ الله بنِ عمرو ـ رضي الله عنه ـ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ المُقسِطِينَ عندَ الله ـ عزَّ وجلَّ ـ على منابِرَ من نورٍ عن يمينِ الرَّحمنِ، وكلتا يديه يمين، الذين يعدِلُونَ في حكمهم، وأهلهم[٢] وما وَلُوا»[٣].

الحديثُ الثّالث

روى التِّـرمذيُّ وابنُ ماجه عن أبي هريرةَ ـ رضي الله عنه ـ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ثلاثةٌ لا تُرَدُّ دعوتُهم: الصَّائمُ حتَّى يُفطِر، والإمامُ العادلُ، ودعوةُ المظلوم»[٤].

قالَ التِّرمذي: حديثٌ حسن. انتهى.

---

(١) رواه البخاريُّ في صحيحه، باب من جلسَ في المسجد ينتظرُ الصلاة، برقم: (٦٦٠): ١/ ١٣٣، ومسلم في صحيحه، باب فضل إخفاء الصَّدقة، برقم: (١٠٣١): ٢/ ٧١٥.

(٢) صحيح مسلم: «وأهليهم».

(٣) رواه مسلم في صحيحه، باب فضيلة الإمام العادل، برقم: (١٨٢٧): ٣/ ١٤٥٨.

(٤) رواهُ الترمذي في سننه، برقم: (٣٥٩٨): ٥/ ٤٧٠، وابن ماجه في سننه، برقم: (١٧٥٢): ١/ ٥٥٧، والرِّواية هنا بلفظ الترمذي.

وقالَ رسـولُ الله ﷺ: «السُّـلطانُ ظلُّ الله في الأرض، يأوي إليهِ كلُّ مظلوم»[١].

وقالَ عليه السَّلام: «لا تسبُّوا السُّلطان، فإنَّهُ فيءُ الله في أرضه»[٢].

وروى ابنُ أبي شيبةَ في «مصنَّـفِه» عن عبد الله بن عمرو[٣] ـ رضي الله عنه ـ قال: «في الجنَّةِ قصرٌ يُدعى عَدْناً، حولَه المُروجُ والعُروج[٤]، له خمسةُ آلافِ بابٍ، لا يسكنُه أو لا يدخلُهُ إلَّا نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شهيدٌ أو إمامٌ عادل»[٥].

وروى ابنُ أبي شيبة أيضاً عن الحسنِ: قالَ قيسُ بن عُبَاد: «لَعملُ إمامٍ عادلٍ يوماً، خيرٌ من عملِ أحدِكم ستِّين سنة[٦]»[٧].

وقالَ زيدُ بنُ أسلمَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النساء: ٥٨]: «إنَّها نزلتْ في ولاةِ الأمر»[٨]. رواهُ ابنُ أبي شيبة.

---

(١) رواهُ البيهقيُّ في شعب الإيمان، برقم: (٦٩٨٤): ٩/ ٤٧٥.

(٢) رواه البيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٦٩٨٧): ٩/ ٤٧٨، وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (١٠١٣): (٢/ ٤٨٧)، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٥/ ٢٨٩: «ضعيف جداً».

(٣) في الأصل: «عمر»، والتصويب من المصنف.

(٤) في الأصل: «الفروج»، وهو تحريف، والتصويب من المصنف.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢١٩١٩): ٤/ ٤٤٠.

(٦) في المصنَّف: «ستِّين يوماً».

(٧) رواهُ ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢١٩٢١): ٤/ ٤٤٠.

(٨) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٢٥٦٣): ٦/ ٤٢١.

وقد قرنَ الله سبحانه وتعالى طاعتَهُ وطاعةَ رسولِه بطاعةِ وُلاةِ الأمور، فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ [النساء: ٥٩] وهذا أعظمُ الدَّلائلِ على فرضيَّتها.

قال أبو هريرة في «أولي الأمر»: «هم الأمراء»[١]. رواهُ ابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه».

روى زيدُ بنُ أسلم عن ابنِ عبّاس أنه قال: «هُم الأمراءُ والسَّلاطين، أمرَ اللهُ الرَّعيةَ بحسنِ طاعةِ الوُلاةِ فيما هو الحقُّ»[٢].

وروينا في «الصَّحيحين» بإسنادهما إلى ابنِ جُريجٍ قال: «نزلتْ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ [النساء: ٥٩] في عبدِ الله بنِ حُذافَةَ بنِ قيسِ بنِ عَدِيٍّ السَّهمي، بعثهُ النَّبيُّ ﷺ في سَرِيّة»[٣].

قال ابنُ جُريج: أخبرنيه يعلى بنُ مسلمٍ عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ عن ابنِ عباس.

وروى ابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفِهِ من طريقِ أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ في قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ [النساء: ٥٩] قال: «أمراءُ السَّرايا»[٤].

ولا تخالفَ بينَ هذهِ الأقوالِ في سببِ النُّزولِ فكلُّها دالةٌ على وجوبِ طاعةِ الإمامِ لأنَّ أمرَ أميرِ السَّرية صادرٌ عن راية.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٢٥٣١): ٦/ ٤١٨.

(٢) لم أقفْ عليه في مصدرٍ آخر.

(٣) رواه البخاريُّ في صحيحه، باب قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ برقم: (٤٥٨٤): ٦/ ٤٦.

(٤) رواه ابنُ أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٢٥٣٩): ٦/ ٤١٩.

وقد جاءَ في هذا الأمرِ أحاديث:

الحديثُ الأوَّلُ

عن أبي هريرةَ ـ رضيَ الله عنه ـ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أطاعَنِي فقد أطاعَ الله، ومَنْ عصاني فقد عصَى الله عزَّ وجلَّ، ومَنْ أطاعَ الإمامَ فقد أطاعَنِي، ومَنْ عصى الإمامَ فقد عصاني»[١]. لفظُ روايةِ ابنِ ماجه.

وروايةُ الصَّحيحين: «من[٢] أطاعَ أميري فقد أطاعَنِي، ومَنْ يعصي[٣] الأميرَ فقد عصاني»[٤].

ولفظُ روايةِ أبي بكرِ بنِ أبي شَيبة: «مَنْ أطاعَنِي فقدْ أطاعَ الله، ومَنْ أطاعَ الإمامَ فقد أطاعَنِي، ومَنْ عصاني فقد عصى الله، ومَنْ عصى الإمامَ فقد عصاني»[٥].

الحديثُ الثَّاني

عن جُبيرِ بنِ مُطعم[٦] ـ رضَي الله عنه ـ قال: قامَ فينا رسولُ الله ﷺ

---

(١) رواهُ ابن ماجه في سننه، باب اتِّباع سنة رسول الله، برقم: (٣): ١/ ٤.

(٢) في الأصل: «ما»، وهو تحريف، والتصويب من الصحيحين.

(٣) في رواية الصحيحين: «ومن عصى».

(٤) رواه البخاريُّ في صحيحه، باب قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، برقم: (٧١٣٧): ٩/ ٦١، ومسلم في صحيحه، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، برقم: (١٨٣٥): ٣/ ١٤٦٦.
ـ في رواية الصحيحين: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني ...» الحديث.

(٥) رواهُ ابنُ أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٢٥٢٩): ٦/ ٤١٨.

(٦) في الأصل: «مطيع»، وهو تحريف، والتصويب من المستدرك.

بالخيفِ، فقال: «نصر[١] اللهُ عبداً سَمِعَ مقالَتي فوعاها، ثم أدَّاها إلى مَنْ لم يسمَعْها، فرُبَّ حاملِ فقهٍ لا فقهَ له، ورُبَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقهُ منه، ثلاثٌ لا يُغِلُّ عليهنَّ قلبُ مؤمنٍ: إخلاصُ العملِ لله، والطاعةُ لذوي الأمر، ولزومُ جماعةِ المسلمين، فإنَّ دعوتَهُم تُحيطُ مَنْ وراءَهُم»[٢].

أخرجَهُ الحاكمُ وقال: حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشَّيخين ولمْ يخرجاه.

وفي رواية: «والنَّصيحةُ لأولي الأمرِ، ولزومُ الجماعةِ، فإنَّ دعوتَهم تكونُ من ورائهم»[٣].

وفي رواية: «ومناصحةُ ذوي الأمرِ، ولزومُ الجماعة، فإنَّ دعوتَهم تكونُ مِنْ ورائهم»[٤].

الحديثُ الثّالثُ

عن يحيى بنِ الحُصَين [عن جدَّتِهِ أمِّ الحُصَين][٥]، قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنْ أمِّرَ عليكُمْ عبدٌ حبشيٌّ فاسمعُوا له، وأطيعوا ما أفتاكُم بكتابِ الله»[٦]. رواهُ مسلمٌ وغيرُه.

---

(١) كذا في الأصل: «نصر»، وفي المستدرك: «نضَّر».

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك، برقم: (٢٩٤): ١/ ١٦٢.

(٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم، برقم: (٢٩٥): ١/ ١٦٢.

(٤) المستدرك على الصحيحين للحاكم، برقم: (٢٩٦): ١/ ١٦٣.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادة من صحيح مسلم.

(٦) رواه مسلم في صحيحه، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، برقم: (١٨٣٨): ٣/ ١٤٦٨. =

الحديثُ الرَّابعُ

عن ابنِ عبّاسٍ من حديثٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ خرجَ من السُّلطانِ شِبْراً، ماتَ مِيتةً جاهلية»[١].

وفي لفظٍ آخر: «منْ فارقَ الجماعةَ شِبراً فمات، إلَّا ماتَ ميتةً جاهلية»[٢]. رواهُ الصَّحيحان.

وقد جعلَ اللهُ طاعتَهُ سبباً للفوزِ والنَّجاة، ودخولِ الجنّة.

فروى الحاكمُ في «المستدرك» عن أبي أُمامة ـ رضي الله عنه ـ قال: قامَ رسولُ الله ﷺ فينا في حَجّةِ الوداع، وهو على ناقتِه الجدعاء، فقال: «اعبدُوا ربَّكم وصَلُّوا خَمْسَكم، وصوموا شهرَكم، وأدُّوا زكاةَ أموالِكم، وأطيعوا ذا أمرِكم، تدخلونَ جنّةَ ربِّكم»[٣].

قال: هذا حديثٌ حسنٌ[٤] صحيحٌ على شرطِ مسلم، ولم يخرجاه. انتهى.

= ـ لفظ رواية مسلم: «إنْ أُمِّرَ عليكُم عبدٌ مجدَّعٌ ـ حسِبتُها قالت: أسود ـ يقودكم بكتاب الله، فاسمعوا لهُ وأطيعوا».

(١) رواه البخاريُّ في صحيحه، برقم: (٧٠٥٣): ٩/ ٤٧.

ـ لفظُ روايته: «منْ كرهَ من أميرهِ شيئاً فليصبرْ، فإنَّهُ مَنْ خرجَ من السُّلطان شبراً ماتَ ميتةً جاهليّةً».

(٢) رواهُ البخاريُّ في صحيحه، برقم: (٧٠٥٤): ٩/ ٤٧، ومسلم في صحيحه، برقم: (١٨٤٩): ٣/ ١٤٧٧.

ـ روايته في الصحيحين: «من رأى من أميرهِ شيئاً يكرهه فليصبر، فإنَّه من فارق ...» الحديث.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك، بالأرقام: (١٩، ١٤٣٦، ١٧٤١): ١/ ٥٢، ٥٤٧، ٦٤٦.

(٤) «حسن» زيادة عما هو في المستدرك.

فإذا كانتْ طاعتُهُ سبباً للجنَّة، ومعصيتُهُ سبباً للهلاك، فيجبُ لهُ توفيرُ الاحتكامِ والانقيادِ لأمره والاستسلام.

واعلمْ أنَّ لنا أحكاماً يكونُ أصلُها النَّدبَ، فتنقلُها طاعةُ الإمامِ إلى الوجوبِ، وتحرمُ المخالفةُ.

فمن ذلك: ما ذكرهُ الإمامُ الشافعيُّ ـ رضي الله عنه ـ والأصحابُ من أمرِ الإمامِ النّاسَ بصومِ ثلاثةِ أيامٍ قبلَ الخُروجِ للاستسقاء.

قالَ الشَّيخُ محيي الدِّين النَّواويُّ ـ رضي الله عنه ـ في «فتاويه»[1]: إنَّ صيامَ هذه الأيامِ الثَّلاثةِ، يجبُ بأمرِ الإمامِ لقولِه تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

وفرَّعَ على ذلكَ[2]: وجوبَ تبييتِ النيَّةِ من الليل وهو طائع.

ومِنْ ذلك: إذا طلبَ الإمامُ زكاةَ الأموالِ الظّاهرةِ وهي: المواشي، والمعشرات، والمعادن، فإنَّه يجبُ التَّسليمُ إليه بلا خلافٍ بذلاً للطاعة، وأمّا الأموالُ الباطنةُ وهي: الذَّهب، والفضّة، وعروضُ التِّجارة، والرِّكاز، وزكاةُ الفِطر، فإنْ عَلِمَ الإمامُ من رجلٍ أنَّه لا يؤدِّيها بنفسه، فهلْ لهُ أنْ يقولَ: إما أنْ تدفعَ بنفسِك، وإمّا أنْ تدفعَ إليَّ حتَّى أُفرِّق؟

فيه وجهان: يجريان في النُّذورِ والكفّارات، قالَ صاحبُ «الرَّوضة» من زياداته[3]: الأصحُّ وجوبُ هذا القولِ إزالةً للمنكر.

---

(١) هي المسألة رقم ٣٨، من فتاوى الإمام النووي: ص٦٢-٦٣.

(٢) لم يردْ هذا التفريع، في مطبوعة فتاوى النووي.

(٣) روضة الطالبين: ٢/ ٢٠٦.

ومِنْ ذلك: لو طلبَ السّاعي زيادةً على الواجبِ، لا يلزمُ المزكِّي تلكَ الزِّيادة، وهل يجوزُ الامتناعُ من دفعِ الواجبِ لتعدِّيه، أمْ لا خوفاً من ولاةِ الأمر؟

وجهان: أصحُّهما الثّاني حكاهُ في «الرَّوضة» من زياداته[١].

ومن ذلك: قالَ الرّافعيُّ في باب قسم الصَّدقات[٢]: محلُّ الخلاف في جوازِ النَّقلِ [ظاهرٌ][٣] فيما إذا فرَّقَ ربُّ المالِ زكاتَهُ، أمّا إذا فرَّقَ الإمامُ فربَّما اقتضى كلامُ الأصحابِ طردَ الخلافِ فيه، وربَّما دلَّ على جوازِ النَّقلِ [له][٤] والتَّفرقةِ كيفَ شاء، وهذا أشبه.

قال في «الرَّوضة» من زياداته[٥]: قالَ صاحبُ «التَّهذيب» والأصحابُ: يجبُ على السَّاعي نقلُ الصَّدقةِ إلى الإمامِ إذا لم يأذنْ له في تفريقِها، وهذا نقلٌ والله أعلم.

ومن ذلك[٦]: يجبُ بذلُ الطَّاعةِ في أمرِ الإمامِ لجماعةٍ بالخروجِ للجهاد، حتَّى إذا تأخَّروا أثمَ المأمورون قطعاً، وهلْ يأثمُ معهُم مَنْ لا عُذْرَ له من المكلَّفين؟ وجهان: أصحُّهما: نعم، ولوجوبِه على مَنْ عَيَّنَ، لو أكرَهَ الإمامُ

---

(١) روضة الطالبين: ٢/ ٢٠٦.

(٢) لم أقفْ عليه في الشرح الكبير، ونقلهُ النـوويُّ في المجموع: ٦/ ٢٢٢، وروضة الطالبين: ٢/ ٣٣٣.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادة من المجموع.

(٤) زيادة من المجموع والروضة.

(٥) روضة الطالبين: ٢/ ٣٣٣.

(٦) انظر: روضة الطالبين: ١٠/ ٢٤١.

جماعةً على الخروجِ إلى الجهادِ، لم يستحقُّوا أجرةً لوقوعِ الجهاد عليهم، وامتناعِ استئجارهم، هكذا أطلقوه.

وقالَ البغويُّ: إنْ تعيَّنَ عليهم الجهادُ فالحكمُ كذلك، وإلَّا فلهم الأجرةُ من حيث أخرجهم إلى أنْ حضروا الوقعة، وحسَّنَ الرَّافعيُّ ذلك، وهو متعقَّب، فبتعيين الإمامِ لهذه الطائفة، يتعيَّنُ عليهم بذلاً للطاعة.

ومن ذلك[1]: قولهُم: يُستحَبُّ أنْ لا يبارزَ إلَّا بإذنِ الإمام، فلو بارزَ بغيرِ إذنه جازَ على الصَّحيحِ المنصوصِ وبه قطعَ الجمهورُ؛ لأن التغريرَ بالنَّفسِ في الجهادِ جائز، والثَّاني يحرُمُ؛ لأنَّ للإمامِ نظراً في تعيينِ الأبطال، وهذا إذا لم ينهَ الإمامُ عنه، فإنْ نهى عنهُ فينبغي أنْ يحرُمَ ذلك.

ومن ذلك[2]: لو عيَّنَ الإمامُ رجلًا لغسلِ ميِّتٍ ودَفْنِه، لم يكنْ له أجرةٌ، كذا قاله الأصحابُ، ويُقالُ فيه: كونُهُ صار واجباً عليه بالعين؛ لأنه في الأصلِ فرضُ كفاية، وتأكَّدَ بالتَّعيين، والواجبُ لا يؤخَذُ عليه أُجرة.

واستدركه الإمامُ[3] فقال: هذا إذا لم يكنْ للميِّتِ تِـرْكة، ولا في بيتِ المالِ اتِّساع، فإنْ كانَ له تركةٌ، فمؤنةُ تجهيزِهِ في تركته، وإلَّا ففي بيتِ المال [إنِ اتَّسع][4]، فيستحقُّ المعيَّنُ الأُجرة.

فهذه نبذةٌ من الأحكامِ التي ذكرَها أصحابُنا، ولطاعةِ الإمامِ أحكامٌ لو

---

(١) انظر: روضة الطالبين: ١٠/ ٢٥٠.

(٢) انظر: روضة الطالبين: ٥/ ٢٦٦.

(٣) في روضة الطالبين: «إمام الحرمين».

(٤) زيادة من روضة الطالبين.

أردنا بسطَها لطالَ كلامُنا، واللهُ تعالى ينصرُ سلطاننا، ويؤمِّنا في أوطاننا، إنه على ما يشاءُ قدير، وبالإجابةِ جدير، وحسبُنا الله ونِعمَ الوكيل، فنِعْمَ الحسيب، ونِعْمَ الكَفِيل.

تمَّ ولله الحمدُ في يوم الثلاثاء، ثاني عشر شهر رمضان المعظَّم قَدْرُه، سنةَ تسعٍ وخمسين وثمانمئة، على يدِ أبي بكر بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ عمرَ بنِ فلاحٍ، غُفراً ولجميعِ المسلمينَ والمسلمات، الأحياءِ منهم والأموات، يا مجيبَ الدَّعوات، ونقلتُ ذلكَ من خطِّ مؤلِّفِهِ، أبقاهُ الله في خيرٍ وعافية، وأدامَ نفعَهُ للمسلمين، يا ربَّ العالمين، والحمدُ لله وحدَه.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

١. تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، محمَّد مرتضى بن محمَّد (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق المجلس الوطني للثقافة، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٥٦م-٢٠٠١م.

٢. ثمرات الأوراق، مطبوع بهامش المستطرف للأبشيهي، لابن حجة الحموي، تقي الدِّين أبي بكر بن علي (ت٨٣٧هـ)، مكتبة الجمهورية العربية، مصر.

٣. خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، تقي الدِّين أبي بكر بن علي (ت٨٣٧هـ)، عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٤م.

٤. الذيل على رفع الإصر، السَّخاوي، شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: جودة هلال، ومحمد صبح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٥. روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٩١م.

٦. السنـة، لابن أبي عاصم، أبي بكر الشيباني (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٧. سنن ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.

٨. سنن الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

٩. الشرح الكبير أو فتح العزيز بشرح الوجيز، للرافعي، عبد الكريم بن محمد (ت٦٢٣هـ)، دار الفكر، د.ت.

١٠. شعب الإيمان، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٣م
١١. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٢. صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
١٣. الضَّوء اللامع لأهل القرن التَّاسع، السَّخاوي، شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن (ت٩٠٢هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
١٤. فتاوى الإمام النووي المسماة: بالمسائل المنثورة، للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، ترتيب تلميذه الشيخ علاء الدِّين بن العطار، تحقيق: محمد الحجار، دار البشائر الإسلامية، ط٦، ١٩٩٦م.
١٥. المجموع شرح المهذب، للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر، د.ت.
١٦. المستدرك على الصحيحين، للحاكم، أبي عبد الله محمَّد بن عبد الله النَّيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
١٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.
١٨. مصنف ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
١٩. المنهل الصَّافي والمستوفَى بعد الوافي، لابن تغري بردي، جمال الدِّين يوسف الأتابكي (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: نبيل محمَّد عبد العزيز، الهيئة المصريَّة العامَّة، القاهرة، ١٩٨٨م.
٢٠. النُّجوم الزَّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، جمال الدِّين يوسف الأتابكي (ت٨٧٤هـ)، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٩٥٠م.

فهرس محتويات المجموعة الثانية

الموضوع الصفحة

رسائل في التفسير

رسائل في الحديث النبوي

قسم العلوم اللغوية والأدبية

رسائل في اللُّغة والنحو

الموضوع الصفحة

رسائل في الأدب

* * *